نظام الخلافة العربي الإسلامي

مدخل لدراسة النظام السياسي العربي



تأليف

الدكتور ضرغام الدباغ




نظام الخلافة العربي الإسلامي

الطبعـة الأولـى

1437هـ - 2016م



الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2015/1/303)

رقم التصنيف:277

المؤلف ومن في حكمه:

ضرغام عبدالله الدباغ

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

نظام الخلافة العربي الإسلامي: مدخل لدراسة النظام السياسي العربي

الواصفات:

/الحكم//التاريخ العربي//السياسة/

ISBN :978-9957-590-30-7

نظام الخلافة العربي الإسلامي

مدخل

لدراسة النظام السياسي العربي

تأليــف

الدكتور ضرغام الدباغ



الأكاديمون للنشر والتوزيع

مقدمة

يمثل هذا العمل الجزء الأعظم من الفصل الأخير من مؤلفنا، تطور نظريات السياسة والحكم العربية، الجزء الثاني منه، العصر الوسيط (منذ ظهور الإسلام وحتى سقوط الدولة العباسية)، مع إضافات وتنقيحات وبتبويب جديد، منح البحث صفة جديدة مما يستحق تقديمه بوضعه الجديد تعميماً للفائدة وتأكيداً على الهدف ألا وهو خدمة المثقف والقارئ العربي وحركة البحث العلمي.

وعلى الرغم من أهمية وثقل المرحلة الإسلامية وإشعاعها الفكري والفلسفي على مسيرة الثقافة و الحضارة العربية. ولكن لابد من التأكيد بادئ ذي بدء، أن هذه المسيرة الثقافة والحضارة العربية لم تبدأ من نقطة الصفر بظهور الإسلام. فقبل ذلك وبوقت طويل، كان العموريون والاراميون والكنعانيون وقبلهم الكثير من القبائل التي كانت قد هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستوطنت في حقب لا يمكن تحديدها بدقة منذ فجر التاريخ ولكنها من المرجح، بعد الألف العاشر قبل الميلاد، وأقاموا كيانات سياسية / اجتماعية تتفاوت أهميتها بحسب ظروف المكان والزمان على ضفاف الأنهار والمناطق الخصبة من وادي الرافدين وبلاد الشام ووادي النيل.

وإذا كان تحديد الهوية العرقية والقومية لتلك المنجزات في فجر التاريخ بدقة أمر يشوبه الغموض، إلا أنه بدأ يكتسب وضوحاً متزايداً ويعزز ذلك

إمكانية التعرف على شواهد تاريخية، آثار، كتابات، خطوط، ومنجزات هندسية بالدرجة الأولى، بدخول الألف قُبل الميلاد أو ألف وخمسمائة عام قبل الميلاد حيث غدا الحضور العربي بارزاً وواضحاً على أصعدة كثيرة، ثقافية، فكرية، حضارية، وكذلك على صعيد تطور نظريات الحكم والسياسة. ومع أن دول الأنباط (البتراء) وتدمر والحضر والمناذرة والغساسنة في شمال شبه الجزيرة العربية، لم تكن بمستوى الإمبراطوريات السابقة(أكد ـ بابل ـ آشور) ، أو دولة الخلافة العربية الإسلامية اللاحقة، إلا أنها تمكنت من تحقيق منجزات سياسية وقانونية تستحق الإشارة إليها. وبأهمية مماثلة تستحق دول الجنوب العربي التعرف على منجزاتها.

ومع أن التراث العربي كان يحمل الكثير من الموروث السياسي، قوانين ونظماً وفكراً وأدباً، إلا أنه ولا بد من الإقرار بأن الإسلام قد مثل ثورة شاملة في جميع الميادين مما أكسب الفكر والممارسة العربية مضامين جديدة ارتقت بها إلى ذرى سامقة جديدة كل الجدة، وثورية بكل معنى الكلمة.

فمن الواضح أن ظهور الإسلام والمراحل التي تلته كانت من أكثر المراحل ثراء في تاريخ العرب، على الأقل في العصر القديم والوسيط. ففي غضون فترة استغرقت ستة قرون ونصف من السنين، تمثلت بمراحل الخلافة الراشدية والأموية والعباسية، تطور فيها الفكر والنظام العربي وتسامى إلى درجات عالية وبوتائر سريعة نسبياً، وكانت عملية التطور هذه تتم مع احتفاظ الفكر والنظام والعربي، بشخصيته المميزة فيما كانت تدور عملية تفاعل رزينة، كان الفكر العربي الإسلامي فيها فاعلاً ومتفاعلاً، ولكن من المؤكد أن أي من تلك

التيارات وهي عديدة على امتداد تلك الحقب، متمثلة بالتيار الهيليني أولاً، ثم الإسرائيليات، ثم التيار الغنوصي، ثم الحركة الشعوبية، لم تستطع أن تحرف التيار العربي الإسلامي عن مساره وعن أصالته وشخصيته المميزة، التي تعبر عن ذهنية ومزاج والسمات المميزة للخلق والشخصية العربية وتطلعها وعمقها، وكل ما تضم من عناصر ومزايا.

نعم، لقد تفاعل العرب مع الهيلينة ولاسيما في فن العمارة، أخذاً وعطاء، ولكن دون أن يمنع ذلك من تسامي فن العمارة والزخارف العربية إلى مستوى باهر وتطورها فيما بعد إلى عمارة عربية / إسلامية، وبذات المعنى تفاعل الفلاسفة والعلماء العرب مع الفلسفة اليونانية / الإغريقية. ولكن الفلسفة العربية / الإسلامية خطت لنفسها طريقاً خاصاً بها، وحتى الفارابي الذي يعد أكثر الفلاسفة الإسلامية تأثراً بالفلسفة الإغريقية، كانت له رؤيته الخاصة إلى أشد الموضوعات أهمية وحساسية لاسيما تلك التي تتعلق بالتوحيد، فيما كانت محاولات تيار الإسرائيليات والشعوبية تنصب على تشويه لمسيرة الفكر والثقافة العربية والدس ومحاولات بث الفرقة والخلافات والتناقضات وتغليب العارض على الدائم والثانوي على الرئيسي والسطحي على الجوهري، ولم تنجح في مساعيها التخريبية إلا قليلاً، وبما لا يؤثر على المسيرة الصاعدة لتطور الثقافة والفكر العربي على كافة الأصعدة ولاسيما قضايا الفكر ونظريات الحكم والسياسة العربية.

فالفكر والنظام السياسي العربي إذن قد تكون عبر قرون طويلة من التجارب خضع خلالها لعملية تطور ذاتية، كما أنه استفاد في بعض جوانبه من

تجارب ونظم أمم أخرى وقد عبر هذا الفكر والنظام عن انعكاس للحالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية وتعبير عنها. ومن المؤكد أن النظام السياسي العربي قد خضع لعملية التطور التاريخية مستفيداً من تجاربه تلك التي أضافت الكثير وقلصت من الكثير، ولكن مع احتفاظ الفكر والنظام السياسي العربي بخصائصه وملامحه المميزة، وبذلك وحده تمكن الفكر والنظام العربي من الاحتفاظ بشخصيته وطابعه الخاص.

وإذا كان التعرف على تفاصيل كل تلك العناوين أمراً يفوق مهمة هذا البحث، إذ يتطلب دراسات وأبحاث خاصة، فأننا في هذا البحث قد ركزنا بصورة مكثفة على أبرز ما نعتقد أنه يمثل ركائز وأسس علوم سياسية عربية / إسلامية كمدخل لدراسة أبحاث في هذا المجال، وإن كنا نظن أن هذه موضوعات كثيرة ما تزال تناشد العلماء العرب لبذل المزيد من الجهود لإبرازها وإظهارها من بين كم هائل من المخطوطات القديمة والحقائق المتناثرة في بحوث علماء واختصاصين، قديمة وحديثة، وبذلك وحده يمكن إقامة ربط محكم بين منجزاتنا العلمية والتي لا تقل أهمية عن أعمال علماء من أمم أخرى، تأسيساً على تلك الأعمال، بل أننا إذا تبينا بعمق ودقه، نلاحظ بوضوح أن بحوث العلماء العرب في عصور الازدهار تفوق في متانتها وقيمتها العلمية، مثيلاتها من المنجزات الأوربية، وأن أعمال عربية / إسلامية لعلماء عرب ومسلمين مثل الفارابي وأبن سينا والغزالي وأبن مسكويه وأبن الجوزي وأبن رشد والماوردي والطرطوشي وابن الأزرق وأبن خلدون وغيرهم، مثلت حجر الأساس في تطور علوم اجتماعية /سياسية في أوربا الحديثة حيث تشير كتابات أوربية معاصرة كثيرة إلى تأثير البحوث العربية، وأن المنجزات الأوربية في هذه العلوم

إنما كانت وليدة اقتباسات، أو تجارب نقلها الأوربيين عن عرب المشرق خلال الحروب الصليبية، أو تلك التي نقلوها عن عرب المغرب سواء في الأندلس أو من خلال صقلية التي مكث فيها العرب فترة طويلة من الزمن في عهد الأغالبة.

لقد أكتنف أعداد هذا البحث صعوبات كثيرة، ذاتية وموضوعية، ولكنني أعتقد أنه سيمثل إسهام في البناء الثقافي وتواصل في الجهد لخدمة الفكر السياسي العربي الإسلامي.

تمهيد

أشرنا في مقدمة هذا البحث، أن المجتمعات العربية قبل الإسلام (الذي مثل ثورة شاملة في تاريخ العرب السياسي والاقتصادي والثقافي)، كانت قد حققت الكثير من المنجزات الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية، سواء في العصور القديمة(حضارات وادي الرافدين ـ بلاد الشام ـ وادي النيل) أو من خلال الكيانات السياسية التي أقاموها في النصف الثاني من الألف الأخير قبل الميلاد، وفي القرون الميلادية الأولى التي سبقت ظهور الإسلام وتأسيس الدولة العربية الإسلامية. وقد شئنا أن نقدم استعراضاً سريعاً لهذه الحقب ليكون دخولنا إلى دراسة النظام السياسي العربي الإسلامي دخولاً قائماً على التواصل التاريخي، والإشارة إلى الفواصل المهمة في سياق التطور التاريخي للفكر والنظام السياسي العربي السابق للمرحلة الإسلامية.

أولاً : تواصلت هجرة القبائل من شبه الجزيرة العربية متجهة إلى الشمال، صوب المناطق الخصبة الصالحة للرعي والزراعة باتجاهات رئيسية ثلاثة: بلاد ما بين النهرين، بلاد الشام، ووادي النيل، بسبب من جفاف الأنهار الذي ساد مناطق شبه الجزيرة ، بما لا يتيح إمكانيات العيش والاستقرار إلا لعدد محدود وبسيط من السكان ويدفع بالفائض السكاني إلى خارج شبه الجزيرة. وقد ابتدأت هذه العملية منذ حقب لا يمكن تحديدها بدقة، ولكنها من المؤكد أنها جرت بصورة واسعة النطاق منذ أن أصاب الجفاف شبه الجزيرة في عصور ما قبل التاريخ (الألف العاشر قبل الميلاد) ، على أن عاملاً مساعداً إضافياً،

ساهم بدوره في تنشيط عملية الهجرة وتواصلها، ألا وهي النزاعات والحروب المستمرة بين القبائل الأمر الذي كان يدفع بالعديد من القبائل أو فروع منها إلى الهجرة تخلصاً من آثار ونتائج هـذه الحـروب مـن حـالات الثـأر أو دفـع الديـة (الغرامـة عـلى جريمـة القتـل) أو الإتاوات(الضريبة الإرغامية)، أو بسبب عقوبـات نفـي القبيلـة المعتديـة بموجـب القـوانين القبلية العرفية.

ثانياً : بناء على ذلك، فأن الأقوام السامية التي هاجرت مـن شـبه الجزيـرة العربيـة واستوطنت ضفاف الأنهار والمناطق الخصبة، نجحت في تكوين أولى المجتمعـات البشريـة، التي تطورت فيما بعد إلى دول وأنظمة حكم وكـان ذلـك بـين 4500 / 5000 ق.م. ويكـاد يجمع المؤرخين كافة، الأجانب منهم والعـرب، بـأن المجموعـات البشريـة التـي اسـتوطنت وادي الرافدين كانت (لنقل الجزء الأعظم منها) قد هاجرت من شبه الجزيرة العربية عـدا السومريون الذين لم يتوصل علماء التاريخ إلى جذورهم العرقية بصفة حاسمة. ومـا يقـال عن بلاد الرافدين ينطبق بذات الدرجة، أقل أو أكثر قليلاً على بـلاد الشـام التـي أسـتوطنها الكنعانيون، فيما كان وادي النيل هدفاً لهجرات أقـوام مـن جميـع الاتجاهـات، مـن شـبه الجزيرة ومن أسفل وادي النيل وقبائل شمال أفريقيا.

ثالثاً : بناء عـلى مـا تقـدم، فـأن ثـلاث أوسـاط (عـدا مركـز شـبه الجزيـرة وجنوبها) اجتماعية واقتصادية، وبالتالي سياسية قـد تكونـت في وادي الرافـدين ـ بـلاد الشـام (سـوريه الطبيعيـة)، وادي النيـل، وقـد ارتبطـت هـذه المجـالات أو الأوسـاط الثلاثـة بـأوثق الـروابط الاقتصـادية / التجاريـة، والسياسـية والثقافيـة. ويؤكد ذلك تماثل أو تشابه الكثير مـن الـنظم والاتجاهـات الرئيسـية عـلى هـذه

الأصعدة بالإضافة إلى شبه الجزيرة العربية التي مثلت قاعدة هذه الفعاليات ومحركها، وإن كانت متخلفة عنها، إلا أنها كانت على الصعيد الاقتصادي / التجاري عنصراً مهماً في التجارة الأفريقية ـ الهندية وبين البلدان المطلة على شرقي البحر المتوسط وامتداداً حتى أواسط آسيا، وأوربا عبر آسيا الصغرى (بلاد الأناضول). وإذا كانت الروابط الاقتصادية تمثل عناصر شد مهمة ولها تأثيراتها السياسية والثقافية، فقد ربط طريق البخور المقدس بين غزة على البحر المتوسط وبين موانئ اليمن على البحر الأحمر وبحر العرب، مروراً بمنطقة وسط شبه الجزيرة العربية التي مثل مثلث المدن مكة ويثرب والطائف مراكز اقتصادية وتجارية وسياسية مهمة فيها، فيما كان طريق الحرير الذي اختص بتجارة السلع والبضائع من أقاصي وأواسط آسيا والهند مروراً بوادي الرافدين لتنتهي بمدن الساحل السوري محققاً عملية تبادل تجاري بين هذه الخطوط والمراكز، وأيضاً كعنصر ربط بينها. وقد لعبت مدينة غزه دوراً مهماً كمحطة تجارية في توريد وإعادة تصدير السلع من وإلى مصر ومع هذه المراكز والخطوط التجارية.

رابعاً : كانت المجتمعات التي نهضت على ضفاف الأنهر،(الرافدين ـ النيل) قد تميزت بالتقدم والرقي قياساً إلى غيرها، ذلك أن المجتمعات الإروائية القائمة أساساً على الري(المجتمعات الهيدروليكية Hydraulic) بسبب من الحاجة الموضوعية إلى قيام إدارات ونظم مركزية تهتم بشؤون الري وتقليص آثار الفيضانات وغيرها، لذلك فقد شهدت تلك المجتمعات قيام أنظمة مركزية تطورت في مرحلة لاحقة إلى أنظمة حكم قبل غيرها من المجتمعات الأخرى.

خامساً : مثل نظم حكـم العـائلات Dynastic System ، حيـث فرضـت العـائلات الأكثر قوة وثراء وعدد الرجال المحاربين، القوة السياسـية الأكـثر تـأثيراً في تلـك المجتمعـات الأولى فيما أطلق عليه مرحلة حكم السلالات (العائلات)، وفي الغالب فأن مدى حكم تلـك الأنظمة لم يكن يتجاوز حكم مدينة أو بضعة مدن متجاورة تمثل مساحة محـدودة وعـدد مماثل من السكان.

سادساً : وفي إطار تأمل الإنسان لمحيطه وللظواهر الطبيعية الخارقة والتـي لم يكـن إنجازه الفكري قادر على وضع تصورات معقولة لها، ابتدأ بوضـع نظـام عبـادة قـائم عـلى أساس من مزج القوة الخارقة الفـوق بشريـة، مـع القـوة الماديـة التـي يتمتـع بهـا القـادة السياسيون من سلطان وبـأس متمـثلاً بسـلطة الملـك المطلقـة. وإذا كـان يتوجـه بالعبـادة وتقديم الولاء والأضاحي إلى الآلهة التي تقف وراء القوى الطبيعية غير المرئية، أي أنه كان يدين بالطاعة والولاء إلى الملك الذي يمثـل القـوى المرئيـة المتمثلـة بأسـباب القـوة والقهـر وامتلاك أسباب الثروة والعيش، لذلك فأن نظاماً قائمـاً عـلى نظريـة الحلـول الإلهـي كانـت سائدة في تلك المجتمعات كافة تقريباً، على أساس من الالتحام بحلـول القـوة الإلهيـة غـير المرئية في شخص الملك الحـاكم الـذي يجمـع بـين السـلطتين، وبنـاء عـلى ذلـك، فقـد كـان المعبد(مقر العبادة) والـقصر(مقـر الحكـم) يمـثلان مؤسسـة واحـدة تنبثـق منهـا السـلطة التشريعية.

سابعاً : امتازت المرحلة اللاحقة بالتطور باتجاهين :

الأول : فقد تطور نظام الحكم وتعقدت مهامه ومؤسساته مما استلزم تفرغ الملـك أو الحاكم لمهام إدارة دفة الحكم والرعية.

الثاني: فأن نظام العبادة تطور بدوره واستلزم نظام الخدمة في المعابد قيام مؤسسة دينية كاملة، امتلكت أفضل الأراضي الزراعية والعبيد، وبـذلك مثلـت أيضـاً قوة اقتصادية / اجتماعية رئيسية. كما أن نظام الخدمة في المعابد(الكهانـة) قد تطور، وامتلـك رؤى ثقافيـة متطـورة عـن الخلـق والمـوت وموضـوعات أخرى.

وعلى هذا الأساس فقد أنفصل القصر عن المعبد، وتبوأ المركز القيـادي، فـيما لعـب المعبد دوراً يتسم بالأهميـة السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصـادية أيضـاً. ويمكـن القول أن تحالفاً كان قد نشأ بين القصر الذي كان بحاجـة إلى دعـم المعبـد ليسـبغ شرعيـة وهالة من القدسية عـلى مكانـة الملـك، فـيما كـان الـقصر يلبـي بـدوره طموحـات المعبـد بوصفها قوة رئيسية في المجتمع تتمتع بالقوة المعنوية والثراء والنفوذ السياسي.

ثامناً : بيد أن هذا التحالف كان يمر بمراحل من المد والجـزر، فكلـما كانـت سـلطة الدولة قوية وفاعلة، كانت الحاجة إلى دعم المعبـد ضـئيلة والعكـس صـحيح، كلـما كانـت سلطة الدولة ضعيفة ومهزوزة كانت تستعين بسلطة المعبد لتقوية مكانتها لدى الشعب.

تاسعاً : ولكن المجتمع كان يفتقر إلى القوى الاجتماعية والسياسـية المنظمـة، فالمجتمعات كانت تمـر بمرحلـة هـي أشـبه بالعبوديـة الجماعيـة، فهنـاك مؤسسـة الحكم وعلى رأسها الملك الذي يمثل أساساً قوة القبيلة الأكـثر ثـراء ونفـوذاً، وهنـاك قوة المعبد المعنوية / الأخلاقية، ثم هناك طبقة رقيقة من أصحاب الامتيـازات مـن

حاشية القصر والكهنة تتمتع بامتيازات بسيطة، ثـم غالبيـة الشـعب الـذي كـان يعمـل في نظام عبودي جماعي لصالح الفئات العليا من المجتمع .

عاشراً : وفي مرحلة لاحقة لم يستطع فيهـا الملـوك أن يثبتـوا بـأنهم أكـثر مـن بشر لا يرتقون إلى مرتبة الآلهة، أي بمعنى أنهـم لا يتمتعـون بقـدرات فائقـة سـواء بـرد الأخطـار والكوارث الطبيعية، أو حتى بتجنب الهـزائم العسـكرية، تطـورت نظريـة الحلـول الإلهـي Incarnationالتي نصت في أكثر من مكان على إيحاءات بأن الملك أو الحاكم إنما هو أبـن الآلهة بنتيجة اتصال جسدي بين الآلهة وأم الملك التي ربما تكون إحدى بنات الملـك، ومـن نسله يتوارث أكبر الذكور الحكم. وتطورت هذه النظرية في أحداث سياسية جسيمة مـرت بها الدولة إلى نظرية التفويض الإلهي Divine Right ، وفيها تمت صياغة نظرية مفادهـا، أن الملك أو الحاكم بوصفه منفذاً لإرادة ورغبة الآلهـة، فـأن منصـبه يكتسـب قـوة سـلطة الآلهة. وقد أيد المعبد هذه النظرية في تحالف عقد بين القصر والمعبد، ضمن فيـه الكهنـة دوراً قياديـاً عـلى الصـعيد الثقـافي ومزايـا ومكاسـب اقتصـادية واجتماعيـة، واصـل المعبـد بموجبها مكانته المتقدمة في المجتمع كقوة أساسية مهمة مقابل إسباغ الشرعية الإلهية على منصب الملك.

أحـد عشر : ومـع تطـور مكانـة الاقتصـاد في حيـاة المجتمعـات وتأثيراتـه السياسية والثقافية على حياة الناس. وتطور الفعاليـات الاقتصـادية التـي لم تعـد مقتصرة على الزراعة وعلى الأنماط العبودية في أعمال الأرض، بل تعـدى ذلـك إلى حلول التجارة كنشاط رئيسي في حياة المجتمعـات وكـذلك قيـام فعاليـات تخـدم التجارة والزراعـة في إنتـاج وسـائل الإنتـاج وخدمـة التطـور العـام الـذي أصـاب

حياة الناس من احتياجات استهلاكية للمدن والمستوطنات، وكان ذلك سبباً يقود إلى تطور الحياة السياسية والارتقاء بنظريات أنظمة الحكم والسياسة.

اثنا عشر : ومن الآثار القليلة التي قاومت لآلاف السنين عوامل التلف والتعرية الطبيعية، يمكننا أن نقرر أن أشكال متقدمة من أنظمة الحكم كانت قد نهضت في وادي الرافدين وتلك موجودة في الرقم الطينية المفخورة، أو تلك المنقوشة على الصخور، مثل مسلة حمورابي التي تلقي الضوء ليس فقط على نصوص قانونية متطورة، بل وعلى ذهنية المشرع الذي قام بصياغتها وكذلك ساهم فك رموز الخطوط المسمارية في التوصل إلى نصوص فلسفية / أدبية / سياسية / اجتماعية مهمة مثل : ملحمة كلكامش وأسطورة الخلق في بلاد الرافدين وعلى الكثير من النصوص القانونية والأدبية في البرديات المصرية، وكذلك في العثور على رسائل سياسية وديبلوماسية وعلى اتفاقات بين دول الآشوريين والحيثيين وفراعنة مصر، و جميعها تدل على أن إيقاع الحياة السياسية كان منظماً ومتطوراً .

ثلاثة عشر : ولكن الإمبراطوريات العظيمة(أكد ـ بابل ـ آشور) وكذلك السلالات الحاكمة في مصر تهاوت بفعل الحروب التي لم تتوقف بينها من أجل كسب النفوذ والهيمنة والتوسع. وكانت قد أدت مهمتها التاريخية في الانتقال من عصر دول المدن إلى الدول الكبرى، فبرزت إلى الميدان قوة عالمية مهمة تمثلت بالإغريق المقدونيين بقيادة لاسكندر المقدوني الذي أجتاح الشرق مؤسساً إمبراطورية عالمية عظيمة حتى بلغت حدودها إلى شبه القارة الهندية. وقد حمل الفاتحون معهم أفكارهم وأنماط سياسية بالإضافة إلى تصورات وأشكال فنية

وفلسفية ستلعب دوراً مهماً في التشكيلات الثقافية لشعوب الشرق، ولتدور عمليـة تفاعـل واسعة النطاق بين الحضارة الشرقية والحضارة الإغريقية سيستفيد منها الجانبين عـلى حـد السواء.

أربعة عشر : ولكن سرعان ما تفشى التنافس والصراعـات في صـفوف الإغريـق بعـد وفـاة لإسـكندر الكبـير، وتمزقـت إمبراطوريتـه إلى أربـع دول سـميت بـدول الديادوشـين Diadochen، اثنـان منهـا تقاسـمت الـبلاد العربيـة في المشرق دولـة القائـد سـلوقس Seleukos التي هيمنـت عـلى بـلاد الشـام حتـى حـدود مصر، التـي هـيمن عليهـا القائـد بطليموس Ptolemaus ، وقد حدث ذلك في القرون الثلاثة الأخـيرة قبـل المـيلاد. و تميـزت تلك المرحلة التي استغرقت(ثلاثة قرون ونيـف) بالتنـافس والصراع والحـروب بـين القـوى العظمى، السلوقية والبطليموسية والساسانية التي هيمنت على الأوضاع في المشرق العربي.

خمسة عشر : في خضم صراعات الدول الكبرى وتنافسها(وكانت الدولـة الرومانيـة قد استطاعت السيطرة على المشرق العـربي بـأسره، الشـام ومصر عـدا العـراق الـذي كـان تحت الهيمنة الساسانية، استطاعت القبائل العربية التي كانت قد تمكنت مـن أن تفـرض وجودها في البوادي الشمالية وعلى حافـة شـبه الجزيـرة العربيـة، وأن تؤسـس في أوقـات متفاوتة كيانات سياسية مارس قادتها الذين كانوا يمثلون تحالفات قبلية، العمـل السـياسي بكثير من الذكاء والدهاء والمرونـة للحفـاظ عـلى كيانـاتهم تلـك في حمـى الصراع الـذي لم يكف ولم يهدأ بين الإمبراطورية الرومانية(ممثليها المحليـين في المشرق) التـي حلـت محـل دول الديادوشين والإمبراطوريـة الساسـانية. وقـد عمـدت كـلا مـن القـوتين العظمـين إلى

الإبقاء على هذه الدول العربية الصغيرة واستخدامها كدول وسادة فيما بينها أو كدول حاجز Puffer State أو كدول تحت الحماية Protectorate .

ستة عشر: ولكن التناقضات كانت غالباً ما تتسلل إلى تلك التحالفات ذات الطابع المؤقت بين قادة تلك الدول العربية الصغيرة(البتراء ـ تدمر ـ الحضر ـ الغساسنة ـ المناذرة) وبين الدول الكبرى التي كانت تهدف إلى استخدام هذه الدول في إطار سياسته في التصدي لنفوذ منافسيها، فيما كان قادة الدول الصغيرة يسعون إلى تطوير أوضاعهم السياسية والاقتصادية، وتوسيع نطاق نفوذ فعالياتهم والتحرر من الضغوط المسلطة عليهم من الدول العظمى. وفي خضم هذا الكفاح، كانت الدول الصغيرة، كثيراً ما تنجح في فرض أرادتها كما فعل الأنباط في دولة البتراء، والتدمريون في عهد الملك أذينة وزوجته الملكة زنوبيا من بعده، وكذلك دولة الحضر ومناذرة الحيرة.

ولكن المآل النهائي لتلك المحاولات كان الإخفاق :

آ ـ بسبب افتقار تلك الدول إلى عناصر الشد التي تربط فيما بينها.

ب ـ ضعف العناصر المعنوية.

ج ـ إفلاس أسلوب الزعامات القبلية القائمة على الولاء للقبيلة والأسرة في خلق دولة متراصة يكون فيها ولاء الفرد للعقيدة والنظام والمصلحة العامة.

سبعة عشر : لم تكن التطورات في الجنوب العربي تدور بأفضل مما هي عليه في دول الشمال، حيث كانت أطماع الدول الكبرى تتناهب المنطقة، المتمثلة بإمبراطورية أكسوم الحبشية التي مدت نفوذها عبر القرن الأفريقي إلى اليمن، وكذلك تأثرت بنفوذ الإمبراطورية الرومانية، أن تهيمن على طرق الملاحة

المؤدية إلى البحر الأحمر، وكانت الصراعات الدينية ـ القبلية قد مزقت الكيانات العربية شر ممزق، مما مكّن تلك القوى الأجنبية أن تجعل الجنوب العربي ملعباً لسياساتها ومناوراتها السياسية والعسكرية وأن تفقد تلك الكيانات العربية لاستقلالها السياسي في ظروف مماثلة لظروف دول الشمال.

ثمانية عشر : كانت منطقة وسط شبه الجزيرة العربية وبسبب وجود عازل يفصلها عن شمالها وجنوبها والمتمثل بالصحراء القاحلة التي كانت تضفي طابع المغامرة والمخاطرة على كل من يفكر في مد نفوذه إلى تلك الأرجاء، بالإضافة إلى كونها منطقة قاحلة تفتقر إلى مقومات تجعل منها هدفاً لأطماع الفاتحين. على أن المنطقة تعرضت رغم ذلك في ظروف تاريخية متباعدة إلى ثلاث محاولات للغزو، فشلت بسبب صعوبة الطقس والمناخ والمواصلات وإمكانات العيش في ظروفها القاسية.

تسعة عشر : كانت ثلاث مراكز(مكة ـ يثرب ـ الطائف)، قد تحولت إلى أكثر من مجرد مدن واحات على طريق تجارة القوافل البعيدة المدى(طريق البخور المقدس بصفة خاصة)، إلى مراكز تجارية، وقد جرت فيها تحولات ثقافية واجتماعية، تحولت فيها بعض القبائل إلى الاستيطان في الواحات التي تحولت إلى مدن تمارس التجارة على نطاق يفوق دور الوسيط أو تقديم الخدمات، إلى ممارسة التجارة بواسطة رأسمال محلي ينمو تدريجياً، وفي هذا المجال برز دور مكة بصفة خاصة بقيادة قبيلة قريش التي تمكنت من فرض هيمنة وسيطرة ونفوذ بوصفها الأكبر عدداً وثراء من بين القبائل الأخرى، ومن خلال ذلك ممارسة نمط من الإدارة المركزية واعتماد قوانين عرفيةCustomary(متعارف عليها وليست مكتوبة) في نظام قائم على أساس هيمنة القبيلة، الأسرة الأكثر قوة يكون فيها ولاء الأفراد على أساس الانتماء القبلي / الأسري.

عشرون : وفي أواخـر القـرن الخـامس ومطلـع القـرن السـادس المـيلادي، كانـت التناقضات قد بلغت ذروتها في كافة المراكـز السياسـية العربيـة، سـواء في الشـمال(المشرق العــربي) أو في وســط شــبه الجزيــرة(نجــد والحجــاز) أو في الجنــوب العــربي(الــيمن وحضرموت)وكان قد بدا واضحاً عجز النظام القبلي / الأسري في التطـور والارتقـاء بالكيـان السياسي العربي، كما أظهر عجز الفكر السياسي عن تقديم أطر أو حلول لمشكلات الموقـف العرب وحل الإشكاليات والتناقضات التي كانت تكتنفه.

وهـذا الموقـف الاجتماعـي / الاقتصـادي / السـياسي / الفكـري، سـواء في خطوطـه العامة أو في مفرداته، كان يشير بوضـوح إلى ضرورة حـدوث تغـير، ولابـد أن يكـون التغـير واسعاً وذلك يتمثل بظهور الإسلام وكفاح المسلمين من أجل إنشاء دولتهم الأولى في التاريخ والتي سوف تنجح في إقامة دولة العرب الإسلامية وتفـتح الأبـواب لتطـور فكـري/ سـياسي /قـانوني ـ دسـتوري / اقتصـادي ـ اجتماعـي واسـع النطـاق إلى أن يرتقـي الفكـر والنظـام السياسي العربي إلى مستويات باسقة .



الفصل الأول

المبادئ الرئيسية

في الفكر السياسي الإسلامي

أولاً : مبادئ وجوب اتخاذ الإمارة.

* أداء الأمانات.

* الشورى.

* المسؤولية.

* العمل.

ثانياً : مبادئ الدعوة إلى العمران.

* الحريات الاجتماعية.

* المساواة.

* الولاء للجماعة ونزع العصبية.

ثالثاً : مبادئ الأمر بالمعروف.

* منظومة الأفعال والممارسات الأخلاقية.

التوبة / الإحسان / الصبر / العفة .

* منظومة الفعال والممارسات السياسية:

التعاون / العدل / السلم / الجهاد .

رابعاً : مبادئ النهي عن المنكر.

* منظومة النواهي عن المنكرات الأخلاقية.

* منظومة النواهي عن المنكرات السياسية :

فائدة رأس المال (الربا) / الرشوة / الخيانة / التجسس .

خامساً : مبادئ سياسية عامة.

* التحالفات.

* المرونة.

* الحرب.

* تجنب أحكام الهوى.

استهلال:

تهدف السياسة في نظرية الحكم الإسلامية إلى إقامة العدل وإشاعة السلم الاجتماعي بين فئات الشعب بإختلاف انتمائهم العرقي والطبقي وكذلك الديني بأساليب شرعية قانونية. ولا بد أن تتوافق (تتلائم) تلك السياسة بأهدافها وأساليب وقواعد تحقيقها مع قواعد ودستور العمل والشريعة الإسلامية بمصدريها الرئيسيين :ـ الكتاب والسنة الذين يمثلان الأساس القانوني والأيديولوجي لتلك السياسة، وبهذا المعنى، فأن العلوم السياسية الإسلامية تهدف إلى البحث في أركان وأسس إقامة هذه السياسة الشرعية العادلة.

وقد تضمنت الشريعة برافديها الرئيسيين(القرآن والسنة) اتجاهات أساسية في حياة المجتمعات سواء على صعيد نظم العبادات أو التعاملات(الحقوق) أو تلك التي تتناول عناوين وموضوعات سياسية رئيسية بما في ذلك الأسس العامة، خطوط تتناول المرتكزات القانونية والأخلاقية للدولة، والمبادئ الرئيسية التي ينبثق منها الفكر السياسي الإسلامي، وقد جاءت تلك المبادئ ناسخة لتقاليد رجعية بالية قبلية أسرية، وثنية متخلفة، فيما طورت مبادئ وتقاليد أخرى ومنحتها أبعاد ثورية جديدة، بالإضافة للشمولية وقوة التنفيذ.

وبذلك يمكن القول بوضوح، أن الفكر والنظام السياسي العربي قد شهد تطوراً مهماً بحلول الشريعة كمصدر رئيسي للفكر السياسي (على أن لا يغرب عن بالنا، أن التطور هو أمر نسبي لما كان يسبق الحالة المطروحة للبحث)، ومنحت النظام العربي كمؤسسات، الدولة ومؤسساتها (الخلافة ـ

الدواوين"الوزارة" ـ القضاء ـ الجيش)، والمؤسسات الاجتماعية(العائلة ـ الزواج ـ الضرائب)، كما شهدت المجتمعات العربية الإسلامية تطوراً مهماً وسمات جديدة في المجالات الفكرية / الفلسفية / والفقهية بصورة عامة.

ومع أن الشريعة زاخرة بنصوص كثيرة عن ضرورة المارة والرئاسة وضرورة وجود القائد للجماعة والدولة الإسلامية، وإشارات سياسية أخرى على أصعدة مختلفة، بيد أن تلك الإشارات كانت تخلو من التحديد الواضح الدقيق، لشكل ونظام عمل وأساليب انتقال السلطة(الخلافة ـ الإمامة ـ إمارة المؤمنين ـ الرئاسة ـ الملكية) وإلى وضع المبادئ السياسية موضع التطبيق الفعلي مثل : الشورى، العدل، ممارسة الحريات لاسيما على الصعيد الاجتماعي وسبل العمل في هذه الاتجاهات، الأمر الذي أطلق في مختلف العصور الإسلامية حركة فقهية ـ فكرية واسعة، تسعى وتجتهد في وضع هذه المبادئ في مجال التطبيق العملي، وقد أطلق على هذه الحركة (الاجتهاد) وعلى القائمين بها بالعلماء أو المجتهدين.

ثم تطورت هذه الحركة فيما بعد تلبية لهذه الضرورة(الاجتهاد) في أصول واضحة ودقيقة بموجب قواعد وأصول محددة ووفقاً لقواعد القياس. (والقياس هو ألحاق أمر غير منصوص على حكمه، بآخر منصوص على حكمه لاشتراكه في العلة).[1]

وغدا نتاج هذه العملية ما يطلق عليه بالإجماع(أي التوصل إلى حكم بإجماع العلماء). وحركة الاجتهاد ليست عشوائية، فقد انطوت (بتقديرنا) على مبادئ رئيسية:

1 . اعتماد مبدأ(لا اجتهاد في موضع النص) فحيثما تنص الشريعة على أمر معين، فهو قرار نهائي.

2 . الحفاظ على مبدأ التوحيد، والابتعاد عن أي صيغة تنطوي الآن أو في مضاعفاتها اللاحقة على الشرك.

3 . الاعتماد على القرآن والحديث والسنة كمرجع يعمل بنصه وروحه.

4 . امتازت الشريعة والمبادئ السياسية الإسلامية بالأخلاق، فهي لا تقبل اعتماد مبادئ انتهازية أو ذرائعية (براغماتية) أو تلك التي تنطوي على فساد.

ولا يمكننا اعتبار إغفال الشريعة التي أسهبت في مجالات قانونية/ معاملاتية، وفي شرح تفاصيل الفروض والواجبات على أنه محض سهو أو قصور، فقد نزلت خاتمة السور بنص: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا) المائدة: 3 بقدر ما تنم عن الإدراك والتنبؤ، إن ظروف المستقبل قد تكون معقدة ومتباينة من مكان لآخر، وعن المرونة من هذه الحالات ضرورية وإلا اتسم الموقف النظري بالجمود العقائدي وكذلك تعبر عن قدرة تكيف النظرية أمام إحداث الحياة ومن خلال الممارسة وقد تواجه الجماعة والدولة الإسلامية بعض الأزمات بسبب غياب النصوص القانونية، ولكن من الخطل تحديد أساس نهائي مقدس لظروف السلطة وأشكالها وأساليب انتقالها، وذلك لا يعتبر قصوراً، بل ميزة مهمة، وبالعكس

فأن خطراً محدقاً يكمن في التحديد الأبدي لتلك الأسس من خلال نصوص في الشريعة.

وكان الرسول القائد (ص) وعندما أحس بدنو الأجل في حجة الوداع، قد ألقى خطبة مهمة وشهيرة(خطبة الوداع) تطرق فيها إلى قضايا سياسية وفكرية وقانونيـة كثيرة، ولكـن الخطبة جاءت خلواً من أي أشارة إلى السـلطة، ولا يمكننـا اعتبـار هـذا الإغفـال عفويـاً أو سهواً، ولكن الرسول (ص) وبما عرف عنه من فكر استراتيجي ثاقب ورؤيـة صـافية دقيقـة، وقد أثبت ذلك في مختلف مراحل صراع الدعوة ونضال الجماعة الإسـلامية، كـان قـد أدرك أن تحديد ذلك ضمن الشريعة سيجعل الشريعة نفسها والفقه التشريعي الإسلامي حبـيس نصوص جامدة لا سبيل للإنفكاك منها ويحرمها من المرونة التي هي مـن أولى مسـتلزمات العمل السياسي تكتيكاً وإستراتيجاً، مما يلحق بالشريعة أفدح الأضرار، ذلك أن الخروج على الشريعة في أي مجال سيمثل سابقة وستؤدي إلى المزيد من الانشقاقات والخلافات التـي لا سبيل إلى رأبها.

والرسول(ص) كان على ثقة(وقد أثبتت هذه الثقة جدارتها في تجارب عديدة سواء في حياة الرسول أو بعد وفاته) أن الجماعة الإسلامية قد بلغت من النضج ما يؤهلها التفقه والاجتهاد في موضوعات كهذه والتوصل إلى حلول للأزمات التي قد تنشب وفيها تعبير عن رأي الغالبية العظمى من المسلمين. وكانت الجماعة الإسلامية قد خلفت في تراكم تجربتهـا السياسية درساً بالغ الأهمية في معركة أحد عندما سرت شائعة عن مقتل الرسـول، فنزلـت الآية: " (قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّـاسِ بِرِسَـالاَتِي وَبِكَلاَمِـي فَخُـذْ مَـا آتَيْتُـكَ وَكُـن

مِّنَ الشَّاكِرِينَ) الأعراف: 144 وفي ذلك إشارة مهمة أن الإسلام كعقيدة وكنظـام سـياسي لا ينتهي بموت مؤسسه وقائده.

نعم، ذلك ما كانت تهـدف إليـه الـدعوة الإسـلامية، ثـورة اجتماعيـة بوجـه الظلـم والطغيان وقهر الإنسان، وبوجه أرستقراطية مكة الوثنية، نظاماً سياسياً ثورياً يهدف إلى أن يرتقي بوعي الإنسان ونضجه، يرتفع به عن مستوى الخرافات، بل أن الآية تنص:" (قُـل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللـهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُـوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ) الأنعام: 50

والرسول(ص) يقول بأمر من اللـه من نص: "(قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَـدًا) الكهف: 110, وبذلك يؤكد على دوره كقائد سياسي وثائر اجتماعي، وانه مكلـف بمهمـة مقدسة:" (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْـكَ مِـن رَّبِّـكَ وَإِن لَّـمْ تَفْعَـلْ فَـمَا بَلَّغْـتَ رِسَـالَتَهُ وَاللـهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللـهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) المائدة: 67 وهـذا أمـر مـن اللـه بتبليغ الرسالة والعصمة هنا، أن اللـه ينجي رسوله من أعدائه. والرسول كان يشـاور أصـحابه، بـل يكـثر مـن المشـاورة، وتلـك إشـارة إلى أهميـة الشـورى في النظـام الإسـلامي والعصمة هنا هي من المخاطر التي يكيدها له أعداؤه ولكن اللـه :" كيـد الكائـدين عـلى الرسول من مؤامرات ومحاولات اغتيال كثيرة تعرض إليها.

وقد كان الارتقاء بوعي ونضج الناس مهمة أساسية من مهمات المسلمين طالما لفت القرآن والرسول أنظار المسلمين إليها، وكان الرسول يحذر باستمرار من احتمال تحويله إلى قضية أو رمز بجانب اللـه في شؤون العبادة، وقد قال صراحة إن ذلك شرك مبين:" (مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللـهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللـهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) الأحزاب: 40، وتمضي التشريعات في إيضاح ذلك في نص الآية : (اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللـهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) التوبة: 31 ". وعن تفسير الربوبية، حديث للرسول يخاطب مثل هذه التوجهات :" أو لم يحرموا لكم الحلال ويحللوا لكم الحرام فأتبعتموهم " وقالوا : بلى يا رسول اللـه قال " فتلك هي الربوبية" حديث).

وكان الرسول ببصيرته النفاذة قد حذر أيضاً من تيارات انتهازية سياسية بين الجماعة الإسلامية بقوله: " افترقت اليهود إلى أحدى وسبعين فرقة، وستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة هي الناجية" وقيل له: ومن هي الفرقة الناجية يا رسول اللـه ؟ قال " هي تلك التي على كتاب اللـه وسنتي هذه" وقيل " ما عليه أنا وأصحابي" حديث). كما حذر من بدع وتقاليد وطقوس تشوه الدين وجوهره الدين وجوهره كثورة اجتماعية بوجه الظلم والاستغلال والعدوان واضطهاد الإنسان لأخيه الإنسان. وفي خطبة له يحذر من

التحريفية في الشريعة قال " إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار" حديث).

بل أن الرسول كان قد تنبأ حدوث خلافات في وجهات نظر المسلمين حول أمور شتى فقال " إنها ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الراكب" حديث [2] ، والمقصود بالفتنة هنا، التحريف بما يؤدي إلى الانشقاق وإلى أضعاف المسلمين، وفي تلك نزلت الآية :" (فَمَنِ افْتَرَىَ عَلَى اللـهِ الْكَذِبَ مِن بَعْدِ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) آل عمران: 94 ، ويشخص القرآن التحريفية على نحو أدق: (فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ) آل عمران: 7 ". وفي حديث للرسول يحذر فيه من التطرف الذي يقود إلى الفتنة " يهلك فيه اثنان، محب غال، ومبغض قالٍ " حديث) [3]

وبموجب مقاييس معاصرة أيضاً، لا يمكننا أن نطالب الشريعة امتلاك الإجابات الجاهزة على كافة التساؤلات، أو حلولاً لكافة المشكلات، فذلك أمر مستحيل إزاء مشكلات الحياة المعاصرة والمتنامية، بل أن تلك الفلسفات والعقائد التي تفصل الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، سرعان ما تصاب بالعجز حيال تقادم الزمن وتصاعد حجم المشكلات التي ليس بوسع الإنسان التنبؤ بها، واقتراح الحلول لها، وعالماً إسلامياً مثل السيد قطب ينتقد ويحمل على المتحمسين للقرآن ويصفهم بالسذاجة، الذين يحَملون القرآن ما ليس فيه، وأن يستخرجوا منه جزئيات من علوم الطب والكيمياء والفلك والتأويل المستمر وراء الفرضيات.[4]

ولكن الشريعة، ويكفيها ذلك، تطرح خطوطاً عامة يستفيد منها المسلمون وتصلح لأن تكون مداخل لدراسات واسعة واجتهادات ولكن بما لا يمثل خروجاً وتناقضاً مع النصوص أو بعيداً عن الدين التوحيدي في جوهره وفي قواعده التي تدين الفساد والاستغلال والظلم بأنواعه، والتفريق والتميز بين البشر، ومن أبرز تلك الخطوط والمبادئ الأساسية وأهمها:

أولاً : مبادئ وجوب اتخاذ الإمارة

يقول العالم المجتهد أبن تيمية :" يجب أن يعرف الناس أن ولاية أمر الناس من أعظم الواجبات في الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد عند اجتماعهم أن يكون أحدهم رأساً لهذه الجماعة " .[5]

وهذه المداخلة القصيرة هامة للغاية، فهي تؤكد على الضرورة الاجتماعية للنظام والانتظام في إدارة وحكم، كما أن المهم التأكيد على أن لا حياة للإنسان إلا من خلال الهيئة الاجتماعية التي تعني السبيل الأوحد لتطور مصالحهم، وما مصالحهم المقصودة تلك سوى النشاط الاقتصادي والثقافي وقيام الضرورة الحتمية للحكم والسياسة. ومن الأحاديث المؤكدة للرسول قوله :" إذا خرج ثلاثة في سفر فيأمروا أحدهم" حديث).

وقد أهتم الفكر السياسي والفقهي العربي الإسلامي بالنظام والحكم انطلاقا من صلب العقيدة الإسلامية التي تؤمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. ومن

الواضح أن ذلك لن يتم إلا بامتلاك القوة وتشكيل مؤسسات ونظام ليتولى تطبيق تلك التعاليم، بالإضافة إلى سائر ما يتطلبه الدفاع عن مصالح الأمة والبلاد وإقامة مجتمعها العادل وتطبيق الحدود. وفي ذلك يقول الأمام الماوردي " إن اللـه جلت قدرته ندب للأمة زعيماً خلف به النبوة وحاط به الملة وفوض إليه السياسة ليصدر التدبير عن دين مشروع وتجتمع الكلمة على رأي متبوع فكانت الإمامة أصلا، عليه استقرت قواعد الملة وانتظمت به مصالح الأمة حتى استتبت بها الأمور العامة وصدرت عنها الولاية الخاصة" .[(6)]

لذلك فقد قيل " أن السلطان هو ظل اللـه في الأرض" وقيل " ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان " بالإضافة إلى حديث مؤكد للرسول إذ قال " إن اللـه يرضى لكم ثلاثة : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل اللـه جميعاً ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاة اللـه أمركم" حديث). ويذهب ابن تيمية إلى اعتبار الإمارة والنظام والحكم ديناً وقربة يتقرب بها إلى اللـه، بل هي من أفضل القربات " [(7)]

والإمامة / الخلافة / الإمارة، هي موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها نحو الأمة واجب الإجماع" [(8)]، بيد أن الآراء والمذاهب اختلفت هل هي واجب عقلي أم واجب شرعي (تمليه الشريعة) :

* أنصار العقلية : قالوا بضرورتها، لضرورة التسليم بقائد أو زعيم يحكم في الخصومات والنزاعات وفي ضرورة قيام إدارة.

* وأنصار الشريعة : قالوا بوجوب قيام الإمارة، لأن الإمام أو الأمير مكلف أيضاً بأمور شرعية أهمها إقامة الحدود ويستندون كذلك إلى نصوص قرآنية منها سورة النساء 59/58 .

وقد استمرت قضية الإمامة والإمارة بوصفها مسألة ساخنة في الحياة السياسية الإسلامية، بل يذهب العلامة الشهرستاني إلى القول " ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سل على الإمامة في كل زمان ".[9]

وتواصلت الراء في انبثاق سلطة الإمامة، فهناك من قال أن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار(البيعة) والثاني من قال : أن الإمامة تثبت بالنص والتعين(الاستخلاف ـ ولاية العهد).[10]

والسلطة في فلسفة الحكم والسياسة الإسلامية هي وسيلة إقامة الحق والعدل " ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" 104 ـ آل عمران. وتنبذ التعاليم الإسلامية أن تكون الرئاسة هدفاً بحد ذاته لإقامة السلطان فردياً وشخصياً. بل أن جماع الغاية هي خدمة المجتمع والأمة وتنكر أن يكون هدف الرئاسة لإحراز النفوذ والمال والجاه: (مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ {28/69} هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهْ) الحاقة: 28-29

إذن، فأن اتخاذ الإمارة(الرئاسة)بالإضافة إلى كونها ضرورة تاريخية، فهي ضرورة مستمدة من الشريعة التي نصت على القيام بواجبات ومهام لا يستطيع الشعب مجتمعاً القيام بها، فتنشأ ضرورة مادية تاريخية لقيام الدولة والحكومة،

والشخصية التي ستنهض بهذه المهمة سوف تستمد حكمها من اللـه:" (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً) البقرة: 30

وبصرف النظر عن اسم ولقب الحاكم أو المكلف بالأمارة (أمير مؤمنين ـ خليفة ـ إمام ـ ملك ـ رئيس) فأن السلطة في العلوم السياسية الإسلامية مستمدة من التفويض الإلهي، تكرسها هذه الآية: "(قُلِ اللـهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) آل عمران: 26

والملك هو إقامة الحق والعدل وهو الخير، ولكن هذا التفويض بالحكم ليس مطلقاً، بل أنه اشتراطياً، فهناك إذا الشرطية لاحظ نص هذه الآية : (إِنَّ اللـهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللـهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) النساء: 58، والأمانات هنا ليست الأمانة بمعناه الوصفي التقليدي، فالآية هنا مكرسة للحكم والسياسة وإقامة الحدود الشرعية، إذن هي أمانة الرعية الموضوعة في ذمة الحاكم، والأمانات بهذا المعنى هي حقوق المواطن على الحاكم المؤتمن عليها كذمة شرعية، ولذلك أعقبتها مباشرة جملة (إذا) الشرطية التي تأمر العدل في الحكم وهو ما ورد بصورة مباشرة وصريحة.

وتلقي آية أخرى المزيد من الضوء وتعمق من مفهوم جوهر السلطة في العقيدة الإسلامية في نص الآية: " (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي

جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) البقـرة: 124، فبالإضـافة إلى المعنى الكامن في الآية، بأن النظام الإسلامي ليس وراثياً، فهـي تؤكـد أن الظلـم يسـقط شرعية أي حاكم، ويذهب العـالم الإسـلامي سـيد قطـب إلى القـول " إن الإمامـة هـي لمـن يستحقها بالعمل والشـعور وبالصـلاح والإيمـان وليسـت وراثـة أصـلاب وأنسـاب، فـالقربى ليست وشيجة لحم ودم، وإنما هي وشـيجة ديـن وعقيـدة، والظلـم أنـواع : ظلـم الـنفس بالشرك، وظلم الناس بالبغي. والإمامة الممنوعة على الظالمين تشمل إمامة الرسالة، وإمامـة الصلاة وإمامة الخلافة، وكل معنى مـن معـاني الإمامـة، وأي ظلـم مـن أي نـوع يسـقطها" (11)، ونعتقد أن هذا التفسير هو الأقرب إلى معاني الحق والعـدل في الحكـم والأقـرب إلى جوهر العقيدة الإسلامية.

إذن التزام من الحاكم لـيس تجـاه اللـــه (مـانح التفـويض الإلهـي) والقـرآن (بوصـفه الدستور الثابت) فحسب، بل وهناك التزامات حيـال الشـعب، وأن الإخـلال بتلـك الالتزامـات تسقط صراحة حق الخلافة (الحكم). إذن فنحن أمام حكم لا يمكن وصفه بـالثيوقراطي، كـما تتداخل هنا نظرية العقد الاجتماعي مع نظرية التفويض الإلهـي بشـدة، باعتبـار أن اسـتمرار تبوء الحاكم لموقع الرئاسة هو مرهون بموافقة الشعب(الرعيـة) وبتحقيـق عـدة شروط أولهـا إقامـة العـدل ونظـام الشـورى(القيـادة الجماعيـة)، وسـائر المبـادئ السياسـية الإسـلامية. " (وَالَّذِينَ اسْـتَجَابُوا لِـرَبِّهِمْ وَأَقَـامُوا الصَّـلاَةَ وَأَمْـرُهُمْ شُـورَى بَيْـنَهُمْ وَمِـمَّا رَزَقْنَـاهُمْ يُنفِقُـونَ) الشورى: 38 وكذلك: " (فَـاعْفُ عَـنْهُمْ وَاسْـتَغْفِرْ لَهُـمْ وَشَـاوِرْهُمْ فِي الأَمْـرِ) آل عمـران: 159. وفي حديث للرسول " مـا مـن عبـد يسـتدعيه اللـــه ليمـوت يـوم وهـو غـاش لرعيتـه إلا

حرم اللـه عليه الجنة " حديث والغش هنا هو أخلال الحاكم بشروط الحكم الشرعية وفي رعايته لرعيته فيما تقلد من مهام وواجبات.(12)

وعن هذا الانتخاب الحر الشرطي (البيعة)، يعبر الخليفة الراشدي الأول أبو بكر الصديق أصدق تعبير إذ يقول في أول خطاب له " أطيعوني ما أطعت اللـه فيكم، فإن عصيت اللـه فلا طاعة لي عليكم "(13). فالحاكم في الإسلام إذن هو رجل ينتخب من الشعب انتخاباً حراً وليست له ميزة خاصة للحكم متحرراً من كل قيد إلا قيد الرشد والعدل والإحسان.

والحاكم بصرف النظر عن عنوانه (أمير مؤمنين ـ خليفة ـ إمام ـ رئيس ـ ملك) ، ليس له إلا الشريعة التي تمثل أحكام العدل الإلهي للتطبيق وسوى ذلك هو مخالفة للدستور (القرآن) : (اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ) الأعراف: 3 "

وتذهب الشريعة إلى تنظيم أساس جوهري للعلاقة بين الحاكم والمحكوم بموجب أساس قانوني ينظمه النص:" (إِنَّ اللـهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللـهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا {58/4} يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللـهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللـهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللـهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) النساء: 58 - 59

فهاتان الآيتان تمثلان مصدراً مهماً لمباحث سياسية وقانونية. وفيما تتجه الأولى(الآية 58) إلى الحكام فتأمرهم بأداء الأمانات إلى أهلها، وما الأمانات هنا

سوى أعطاء كل ذي حق حقه سواء كانت أموالاً أم حقوق معنوية، تتجه الثانية(الآيـة 59) إلى الرعية فتطلب منهم طاعة الـلـه والرسول وأولي الأمر الذين يطبقـون التعـاليم الإلهيـة (الشريعة) والطاعة مشروطة بكون الأوامـر إلهيـة ولكنهـا واجبـة شرعـاً لأولي الأمـر وهـم بحسب رأي أغلبية العلماء: الأمـير(الحـاكم)، القضـاة، قـادة الجيـوش، العلـماء، الزعامـات النافذة المؤثرين في المجتمع وهم إذا اتفقوا على أمر وجبت طاعتهم وطاعة السلطات، لأن تلـك السـلطات لا تهـدف إلا خدمـة الـبلاد والأمـة تنفيـذاً لأوامـر الخـالق حسـب أحكـام شريعته، إلا إذا قام الحاكم، أو أمر بمـا يخـالف شريعـة الخـالق فهنـا لا طاعـة لمخلـوق في معصية الخالق.

ولا تغفل الآية 59 النساء افتراض قيام خلاف بين الحاكم والمحكوم:"فإذا تنـازعتم في شيء فردوه إلى الـلـه والرسول إن كنتم تؤمنـون بالـلـــه واليـوم الآخـر ذلـك خـير وأحسـن تأويلاً".

ويشرح المفكـر الإسـلامي سـيد قطـب الآيـة 59 ـ النسـاء : عـن الـلــه هـو المشرع الأوحد، وهو الذي اختص بالتشريع، وإلى النصوص الواردة في القرآن يرجع الحكام، والـنص يجعل من طاعة الـلـه أصلاً وكذلك طاعة الرسول وأولي الأمر. والسنة تقرر حدود الطاعـة، فالحديث يقول " إنما الطاعة في المعروف " حديث وفي حديث آخر " السمع والطاعة عـلى المرء المسلم فيما أحب أو كره، ما لم يـؤمر بمعصـية. وإذا أومـر بمعصـية فـلا سـمع لـه ولا طاعة" حديث، ولا يستبعد حدوث خلاف في شؤون الحكم والسياسة، وإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الـلـه والرسول، أي الاحتكام إلى الشريعة نفسها في حال حدوث خلاف.

ولكن الشريعة جاءت خلواً من نصوص حول خلع الإمام أو الرئيس الذي يستحق الخلع لأي سبب من الأسباب، سواء تحول هذا الحاكم إلى الطغيان والظلم، أو مال إلى الفسق والفجور، أو فيما إذا لحقت به عاهة بدنية / صحية تمنعه من أداء واجباته الشرعية، وكذلك فأن الشريعة جاءت خلواً من نصوص تنظم أساليب انتقال السلطة، وسنبحث ذلك على نحو أكثر تفصيلاً في مبحث لاحق.

ومن فصل وجوب اتخاذ الإمارة يطرح الفكر السياسي الإسلامي مباحث ومبادئ شتى، ومن أبرز تلك :

* **أداء الأمانات :**

"(إِنَّ اللـهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللـهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا {58/4} يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللـهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللـهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللـهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) النساء: 58 - 59

هاتان الآيتان تمثلان العنوان والمصدر الرئيسي لمباحث سياسية متعدد الجوانب، تسندهما وتعززهما أحاديث كثيرة للرسول منها : " إن اللـه يرضى لكم ثلاثة: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وان تعتصموا بحبل اللـه جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاة اللـه أمركم " حديث .

فالحاكم إذن بحسب النظرية الإسلامية مخول بالحكم من اللـه طالما هو منفذ وماض وفق نظام الشريعة وأحكامها فرض على الرعايا ومخالفته تعني مخالفة أوامر الشريعة، فإذا توصلت السياسة الإسلامية إلى تحقيق الأمانة والنزاهة والعدالة، فتلك هي فحوى السياسة العادلة ومبتغاها وكذلك الحاكم الصالح.

وإذ تتوجه هذه السياسة بصفة مبدئية إلى الحكام فتأمرهم الحكم بالعدل ورد الأمانات إلى أهلها، وما الأمانات سوى أعطاء كل ذي حق حقه، سواء كانت تلك حقوق مادية أو حقوق معنوية وغيرها. فالآيتان 59-58 من سورة النساء قد وردتا في سياق تعليمات سياسية ومما له علاقة بالحكم، وجدير بالعلم أيضاً أن سورة النساء قد نزلت في المدينة (بعد الهجرة) وبعد فتح مكة، فهي إذن من آيات الحكم والسياسة، وبالتحديد في أعطاء كل ذي حق حقه، فالأمانة هي أمانة الرعية في عنق الحاكم.

ثم تتوجه الآيتان إلى الأفراد بوجوب طاعة السلطة الشرعية، لأن تلك السلطة لا تهدف إلا إلى خدمة البلاد والأمة تنفيذاً لأوامر الخالق(اللـه) وحسب أحكام شريعته، إلا إذا أمر الحاكم بما يخالف شريعة الخالق، فهنا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

والأمانة التي تضعها الرعية في عنق الحاكم هي ما تنص عليه الدساتير، القرآن والسنة(الشريعة) بالإضافة إلى الدساتير التي يضعها المجتمع لتسيير الدولة على هديها وأولى تلك المهمات هي أداء الأمانات وفي أطار تلك الأمانات:

أ . اختيار القائمين بالخدمة العامة:

من أولى مهام الحاكم العادل: هي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب واختيار الأصلح للقيام بالمهمة العامة والحديث ينص " من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله" حديث .

ويسري مفعول هذا القول كقاعدة في اختيار الرجال لتولي المناصب أي كانت درجة أهميتها طالما أنها ذات صلة بالخدمة العامة، وفي ذلك تحقيق لأمرين:

- ضمان تحقيق وتنفيذ الصالح العام بكفاءة، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على العلاقات الاجتماعية ومصالح البلاد بصفة عامة.
- تحقيق العدالة بين المرشحين الكثيرين لهذه المصالح.

ومما لاشك فيه، فأن استبعاد الأساليب الشرعية الموضوعية تبعد قادة الحكم عن أحكام وقرارات الهوى، آفة العمل السياسي حيثما كان قديماً وحديثاً، كما تبعدهم عن السقوط في حبائل الفساد، الرشوة أو المنفعة، أو شراء الذمة. كما أن اعتماد سبل العدالة لا تدع مجالاً لنشوب الأحقاد والعداوات والحسد.

ب . أتباع أفضل السبل :

وهي تعني أتباع أسهل الطرق والأساليب في العمل السياسي، وهي من بين الأمانات " (فَاتَّقُوا اللـهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) التغابن: 16، وكـذلك في الآيـة:" (لاَ يُكَلِّـفُ اللــهُ نَفْسًـا إِلاَّ وُسْعَهَا) البقرة: 286 وحدود الممكن والاستطاعة والتقوى هي من تقدير الحكـام والأمـراء لذلك دخلت في مجال الأمانات، فالرسول يقول " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما اسـتطعتم " حديث [14].

وللرسول حديث مهم في هذا المجال " سيروا على سـير أضـعفكم " حـديث [15]، وفي إطار أتباع أفضل السبل، فإن على القيادات أن تنتخب أفضل الخيـارات المطروحـة أمامهـا فهناك من المهام ما يستحق الوقوف حياله بحزم وقوة، وهناك تلك التـي تسـتلزم المرونـة، فالشريعة قد انتهت إلى مسألة مهمة، وهي مبدأ الاقتصاد بالقوة وهي من مباحث العلوم الإستراتيجية المعاصرة.

وتشير المقولة التالية لمعاوية بن أبي سفيان وهو مـن دهـاة السياسـيين العـرب، إلى استخدام هذا المبدأ بكفاءة في السياسة العربية، " إني لا أضع سوطي حيث يكفيني لسـاني، ولا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي" [16]

*** الشورى (القيادة الجماعية) :**

والشورى مبدأ أساسي من المبادئ السياسية في الفكر العربي الإسـلامي وهـي أسـاس الحكم وإحدى دعاماته الرئيسية، وقد ورد الأمر بإقامة الشورى والتشاور أكثر مـن مـرة في القرآن، كما وردت مراراً في أحاديث الرسول(ص) دلالة عـلى أهميتهـا وضرورتهـا في الحيـاة السياسية.

ولم تخص الشورى شخصاً محدداً بإقامة الشورى، بل أنها جعلت ذلك واجباً في كل مرتبة قيادية من المراتب والمناصب العليا،" الذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " 38 ، فالشورى هنا تعبير أو توجيه لإقامة القيادة الجماعية، ودرء لمخاطر الحكم الفردي والاستبداد والانزلاق إلى مهاوي الأخطاء التي يؤدي تراكمها إلى الفساد وتردي كفاءة أداء الأجهزة الحكومية، التي تبعد الإنسان عن الفضيلة والأخلاق الحميدة كخطوة أولى إلى معاداة المجتمع وهي ما تشجبها وتدينها الشريعة وتقيم عليه الحدود وتجعلها خاضعة لنظام العقوبات.

ولكن الشورى موجهة بأهمية اكبر إلى الرؤساء والخلفاء، بل إن اللــه سبحانه يخاطب الرسول : "(فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللـهِ إِنَّ اللـهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) آل عمران: 159 ، وقد شاور الرسول أصحابه في العديد من المواضع والمواقع الحربية والسياسية مثل: موقعة بدر والخندق، وفي معاهدة الحديبية. وعن الرسول حديث مؤكد " المستشار مؤتمن " حديث إشارة إلى مسؤولية المستشار.[17]

الأهمية السياسية هنا اكبر ومغزاها أكثر عمقاً ودلالة من الآية السابقة (38 الشورى) بوصفها تخاطب الرسول مباشرة وهو رسول مبلغ بالرسالة شخصياً، ومع ذلك يأمره اللــه بإقامة الشورى، وذلك يعني بداهة أن على الرؤساء وقادة المسلمين وأمراء المؤمنين واجب إقامة الشورى حتماً، باعتبارهم قد أمروا بها كما أمر بها وأقامها الرسول بنفسه وفي ذلك إشارة واضحة المعالم

إلى أن النظام السياسي الإسلامي لا يعرف الديكتاتورية والحكم الفردي التسلطي، بـرغم أن الأمير قد نال البيعة الشرعية وواجب الطاعة، إلا أنه مأمور أيضاً في أدائه لوظيفتـه بإقامـة الشورى الشرعية من واجبات أخرى.

وكـان الرسـول يشـاور فعـلاً أصـحابه وإن لم يبلـغ الأمـر درجـة تشـكيل مؤسسـات استشارية، إلا أن المشاورة كانت مع من هـم عـلى درايـة وإطـلاع في الشـؤون العسـكرية، وآخرين من هم على إطلاع بالشؤون السياسـية وآخـرين في الشـؤون الإداريـة والقضـائية. وكان هناك عدد من اقرب الصحابة إليه هم بمثابة القيادة السياسية، أو الهيئة الاستشارية وهيئة أركان قيادية يجتمع بهم يومياً، ولا بـد أن يكـون المستشـار أهـلاً لهـذه الاستشـارة، وبلوغ استحقاقها هو أن يكون من أفاضل الهيئة الاجتماعية.

ولكن على الرغم من أن الشريعة قد أوجبت الشورى على المسـلمين وجعلتهـا مـن المبادئ الرئيسية في الفكر السياسي، إلا أنها لم تبـين بدقـة كيفيـة وأشـكال ممارسـتها، وقـد انطوي هذا الأمر على احتمال أتساع الجدال والنقاش حول الصيغ التطبيقيـة للشـورى، إلا أن غياب نصوص محددة في الشريعة هو أمر لصـالح مسـتقبل العمـل السـياسي الإسـلامي والتجربة الواقعية في العمل، إذ ينتشر المسـلمون اليـوم في قـارات وأصـقاع العـالم قاطبـة، ولهم نظمهـم الاجتماعيـة والاقتصـادية وتقاليـدهم الثقافيـة المتفاوتـة، ومـن الأنسـب أن يتخذوا في كل بلد ومجتمع نظام الشـورى الـذي يناسـب تقاليـدهم ويـتلاءم مـع الأنمـاط الاجتماعيـة والثقافيـة السـائدة في إقامـة المؤسسـات الشـوروية(مجلـس رئاسـة ـ دولـة ـ مجلس شعب ـ مجلس أعيان)، ومن المعروف أن مثل هذه الأنماط كانـت متخـذة وحيـز التطبيـق الفعـلي منـذ أقـد العصـور في الشرق عمومـاً، فقـد كـان هنـاك مجلسـان في

بابل القديمة، مجلس الشيوخ(الحكماء) ومجلس الشباب، وكان الحـاكم غالبـاً مـا يلجـا إلى استشارة المجلسين في القرارات المهمة، كما فعل ذلك كلكامش، حينما أراد مغادرة عاصـمة البلاد للحاق برفيقه انكيدو.

ولكن من الجوهري والضروري أن يكون هـذا المجلـس الشـوري مسـاهم فعليـاً في عملية صياغة القرارات السياسية واتخاذهـا، وان لا يكـون مجـرد هيكـل شـكلي في جسـم الدولة وتحديد صيغ عملية بما لا يسمح بتجاهلها مـن قبـل الحكـام والمكلفـين بالشـورى. فالشورى إذن بهذا المعنى هي جزء لا يتجزأ من الفكر والنظـام السـياسي الإسـلامي، ومـن صلب واجبات الأمارة وشرط من شروطها. وقد مثل مسجد المدينة في مطلـع عهـد الدولـة العربية الإسلامية مقراً للحكم وللقيادة العسكرية والمدنية.

*** المسؤولية :**

وهي فقرة أخرى يتجه إليها الفكر السياسي الإسلامي باهتمام، وهـي تعنـي احـترام الفرد لمسؤولياته ضمن المجتمع بصـفة جماعيـة. وفي هـذا يـذهب المفكـر الإسـلامي سـيد قطب " أن الفرد كائن ذو صفتين في الإسـلام بوقـت واحـد، صـفته كفـرد مسـتقل وصـفته كعضو في الجماعة، وعلى الصفتين أن لا تتناقضان أو تتصارعان" .[18]

إن تناقضـاً كهـذا لا يفـترض الفكـر الإسـلامي حدوثـه في المجتمـع والدولـة الإسـلامية، حيـث يكـون فيـه الاسـتغلال الطبقـي في أدنى مسـتوياته، مجتمـع لا تتناقض فيه رغبة الإنسان الذاتية مع الأهداف الاجتماعية. والمسؤولية هي أيضـاً

شعور الفرد بما يترتب عليه حيال المجتمع، وكذلك في إسناد المسؤولية إلى من يستحقها من الأكفاء، ذلك " أن المسؤولية الحقيقية هي تلك المسؤولية التي تعطي كل كفء يستطيع تحمل المسؤولية حقه في المشاركة وفقاً لقاعدة :" (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) يوسف: 76 ووفقاً لقاعدة "الرجل الصحيح في المكان الصحيح".[19]

وقد عرض ابن خلدون وصفاً رائعاً لمثل هذه العلاقة التي تتضمن التكافؤ والتوازن بين الأفراد فيما بينهم، وبين الأفراد والمجتمع " الحاكم والطاغية يجبر المحكومين على المؤامرة ضده والجوع يضطر الناس إلى الثورة، ورغبة الإنسان في الانتقام تجعله يتصرف ضد العقل ورغبته في الحصول على المغانم تقوده إلى الهلاك "[20]

وتتفرع من مباحث المسؤولية اتجاهات عديدة، وكل منها تصلح لأن تكون موضوعاً يستحق البحث، ومن تلك :

ـ الاستخدام الأمثل للشخصيات والكفاءات.

ـ تحقيق مبادئ الأمانة في الوظائف العامة.

ـ التوصل إلى أفضل الصيغ والأوضاع بين المبادئ والواقع.

ومن ابرز المبادئ التي يؤكد عليها الفكر السياسي الإسلامي هو تنفيذ الفكر أو الجماعة أو الهيئة الاجتماعية للعهود وللالتزامات التي يقطعها الفرد أو الجماعة على نفسها وقد وردت في القرآن 46 مرة نصوص حول احترام العهد واعتباره مسؤولية واجبة التسديد، وإيفاء العهود تعد من أبرز المبادئ في أطار مسؤولية الفرد أو الهيئة الاجتماعية. والمسؤولية هي أخلاقية وقانونية في آن

واحد:" (وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) الفتح: 10 وكذلك " (وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ) النحل: 91(وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً) الإسراء: 34

وعلى هذا النحو، فأن المسؤولية تصلح لأن تكون مادة لدراسات قانونية ـ سياسية ذات جوانب متعددة، وقد أوردناها في هذا المجال بوصفها واحدة من مهام الإدارة والحكم بصفة خاصة بالإضافة إلى كونها مبدأ سياسياً عاماً.

*** العمل :**

تهدف الشريعة إلى إقامة دولة العدل الإلهي، وهو عمل خير يدل على ذلك نص الآية: "(وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) التوبة: 105 فللعمل قيمة أخلاقية ودنيوية في الشريعة والحياة الاجتماعية والسياسية الإسلامية.

وقد وضع الرسول هذا الشعار موضع التطبيق بقوله : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان "حديث ويرى الإمام مسلم في شرحه لهذا الحديث، أن هذا التغير ذو طابع سياسي وهو تكليف المسلم بعدم الرضوخ والسكون، وإن لم يفعل المسلم ذلك ففيه طغيان الظالم وانتشار للظلم.[(21)]

وفي الآية 105 التوبة، تتداخل المبادئ الأساسية في علاقة جدلية، إن الشريعة إذ تأمر هنا بالعمل(النضال) من اجل تحقيق أهداف الخير، أنها تطلب

ذلك بشكل ديمقراطي (لاَ يُكَلِّفُ اللـهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا) البقرة: 286 "، بل أن الإسلام قد مضى في الصيغ التطبيقية إلى ضرورة وجود من أطلق عليهم أولي الحل والعقد، وهم قادة الرأي والفعاليات والنافذين في المجتمع والدولة، وهم المكلفين بالنهي عن المنكر والمراقبة والأشراف على نشاط الحكام ليكونوا مرجعاً لهم في المشاورة ودعاة الخير وناهين عن المنكر وناصحين للرعية " (وَالْعَصْرِ {1/103} إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ {2/103} إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) العصر: 1 - 3 ، ثم تتلاحم المبادئ السياسية مرة أخرى بين العمل الخير والقيادة الجماعية وديمقراطية العمل القيادي في حديث الرسول " الدين نصيحة للـه وكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم" حديث [22]

والعمل الخير والنهي عن المنكر شعار عام، ولكن الشريعة حددت في أماكن متعددة مبادئ أساسية سنعرضها في باب خاص، ومنها تلك التي تدخل في أطار مبدأ العمل، أي تلك التي لابد للفرد والمسلم التحرك صوبها، بل دعت إلى النضال ضد المنكر بكافة السبل المتاحة والممكنة، وليس المنكر هنا سوى تلك الآفات التي تصيب المجتمعات كالفساد والظلم والعصبية القبلية والأسرية وكل أنواع الفرقة بين أبناء الأمة والبلاد، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي دعوة أخلاقية / سياسية ويتضح ذلك بصورة جلية في تفسير الآية القرآنية وحديث الرسول.

ويذهب العالم الإسلامي محمد قطب إلى القول " أن الإسلام لا يقبل بالسكوت على الظلم، والقاعدين عن مكافحته بسوء المصير والآخرة " (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالْوَاْ أَلَمْ تَكُنْ

أَرْضُ اللــهِ وَاسِـعَةً فَتُهَـاجِرُواْ فِيهَـا فَأُوْلَئِـكَ مَـأْوَاهُمْ جَهَـنَّمُ وَسَـاءتْ مَصِـيرًا {97/4} إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً) النسـاء: 97 - 98، وفي مراجعة لإستراتيجية تصدى الرسول للظلم ونشر الدعوة الإسلامية ومواجهتـه أرستقراطية مكة الوثنية الرجعية أبلغ الدروس السياسية عن التوازن بـين القـوة والمنـاورة، والاقتصاد بالقوة، والدفاع السـلبي، ثـم الـدفاع الإيجـابي وتحقيـق سياسـة الـدفاع الفعـال والمضي دون هــوادة صــوب التعــادل والمحافظــة عــلى حيثيــات ومفــردات الســجال الاســتراتيجي(لاحـظ دروس هزيمـة معركـة أحـد، وكيـف أنهـا لم تـؤثر في عمليـة التـوازن الاستراتيجي الذي لأقامه الرسول بدقة سياسية نادرة)وصولاً إلى مرحلة التعادل الذي مثلت اتفاقية الحديبية بداية له، وفتح مكة افتتاح لمرحلة التفوق عليه وكانت ذروتها في معركـة الأحزاب(حنين)، وفتح الطائف في الهجـوم الكاسـح عـلى أسـس ولـب كيـان الأرسـتقراطية الوثنية وإنهائها بعد أن ضـعفت وتهـاوت اقتصـادياً وسياسـياً، ثـم عسـكرياً، فتلـك كانـت دروس سياسية / إستراتيجية بالغة الأهمية.وتذهب الآية: " ومـا لكـم لا تقـاتلون في سـبيل اللـه والمستضعفين من الرجال والنساء والولـدان الـذين يقولـون ربنـا أخرجنـا مـن هـذه القرية الظالمة أهلها "75 ـ النساء) ويفسر ذلك العـالم الإسـلامي محمـد قطـب بقولـه " لا يمكن أن ينتج عن قعود الناس عن مكافحة الظلم الاجتماعي إلا منكر". [23]

فالفساد إذن هو في مقدمة ما تتصدى له السياسة الإسـلامية في أطـار عمـل الخـير، والفساد يمكن أن يكون في الخيانة والغـدر والرشـوة والاسـتغلال وفي اعتبـار المحسـوبية في إسناد الوظائف العامة والعزوف عن فعـل الخـير وأصـناف الظلـم والعقـوق والإسـاءة إلى المجتمع وإلى روح التعاون والتكافل.

"(وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللـهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ {204/2} وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيِهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللـهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ {205/2} وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللـهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ) البقرة: 204 - 206 ومعنى الآية: أن من الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا لأنه يبدو نصيراً للحق محباً للإصلاح ويحلف باللـه على أن ما في قلبه موافق لما يقوله ولكنه أشد الناس خصومة للمجتمع، فهو إذا تولى ولاية يكون له فيها سلطان لا يكون سعيه للإصلاح بل الإفساد والإهلاك وإذا أمره أو طالبه أحدهم بالمعروف أو نهاه عن المنكر، تملكه الغضب وعظم عليه الأمر وخيل إليه أن النصح والإرشاد إذلال له ينافي العزة التي تليق بأمثاله فهذه المفسدة مصيرها النار " [24]

ومما تعينه هذه الآية أيضاً، ضرورة امتثال السياسي المسلم مهما علت مرتبته القيادية للنقد والانتقاد بهدف تقويم الخطأ سواء في تصرف الفرد أو في منهج أي قيادة سياسية وهو مبدأ حرص الخلفاء الراشدون على إتباعه، أبو بكر، عمر بن الخطاب، وسواهم من القيادات السياسية.

ثانياً : مبادئ الدعوة إلى العمران

وهي من التوجهات السياسية الرئيسية السياسي الإسلامي. والعمران هو باختصار ترك مرحلة تخطاها المجتمع والإنسان من الحياة الجنتيلية(الحياة البدوية غير المستقرة) القبلية، والتحول إلى مرحلة الاجتماع والتساكن المشترك والتعاون لإنجاز مهمات وتحديات الطبيعة وضرورات العيش المشترك، والتخلي النهائي

عن سـمات وعلامـات الحيـاة البدويـة وطباعهـا وتأثيراتهـا الثقافيـة والاقتصـادية بوصـفها مقدمات ضرورية لانتشار المدنية والحضارة.

وموقف الإسلام السياسي كان منذ البداية ضـد العصـبية والعلاقـات العصـبية، وقـد أدانتها الشريعة بوضوح:" (لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُـمْ يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ) الممتحنـة: 3 وتلك أشارة واضحة بأن أعمال الفرد ومنجزاته هـي مـا توضـع في الميـزان، ولـيس انـتماؤه القبلي أو الأسري. وكذلك في النص:" (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللــهِ أَتْقَـاكُمْ) الحجـرات: 13 ، أي أن الإنسان قد يكون من أسرة متواضعة، ولكنه بعمله الطيب وبخدمتـه للمجتمـع يكـون من أفضل البشر عند اللـه واضع الشريعة. وفي حديث أخرجه البخاري للرسول (ص) " إن اللـه أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، أنتم بنو آدم وآدم من تراب" [(25)].

وقد تطور موضوع (العمران) في الفكر الاجتماعي / السـياسي الإسـلامي في العصـور اللاحقة حتى بلغ ذروة تألقه على يد فلاسفة كبار أمثال: أبن خلدون ـ الفارابي ـ أبن سينا ـ أبن مسكويه ـ الكندي ـ أبن عربي ـ أبن أبي الربيـع ـ المـاوردي ـ أبـن تيميـة ـ التوحيـدي ـ قدامة ابن جعفر، وغيرهم في إطار تطور عام شامل لكافة فروع

الفلسفة والعلوم .

ومن أبرز الموضوعات التي تستحق البحث في أطار الدعوة إلى العمران:

*** الحريات الاجتماعية :**

أتجه الفكر والشريعة الإسلامية نحو الحرية الفردية(للأشخاص) والجماعية (للمجتمع) بحركة متناغمة متفاعلة مع سائر مرتكزات السياسة الإسلامية تناغماً أكتسب في تلك العصور معنى إنسانياً متقدماً، منح الفكر السياسي الإسلامي / العربي:

ـ علاقة جدلية ـ صحية بين المبادئ السياسية / الاجتماعية.

ـ صفة التفاعل بين أسسه وأهدافه.

ـ بعداً إنسانياً يتجاوز في تأثيراته حدود الديار العربية الإسلامية.

وكانت الثقافة الإغريقية والرومانية قد تحدثت عن الحرية والديمقراطية ضمن المفاهيم السياسية، ولكن في معظم الحالات كمثل خيالية طوباوية كما كانت المفاهيم السياسية الأخرى تضم قدراً غير بسيط من المثل الطوباوية سواء في النظم أو في العلاقات.

والديمقراطية والحريات الإغريقية هي ليست برسم التمتع لكافة عناصر مجتمعاتها، فالمجتمع الإغريقي والروماني يحدد درجات بلوغ التمتع بالحقوق السياسية والمدنية الكاملة، وهو شرف أو امتياز لا يناله أو يحوزه إلا عناصر فئة ضئيلة جداً من المجتمع، وقد لا يتجاوز عدد أفراد هذه الفئة على 10% من مجموع مواطني الدولة، فهي بذلك حرية وديمقراطية تسلطية غير حرة، مظهرية وليست جوهرية.[26]

لابد من الحرية سواء للأفراد أو للمجتمع، وهذه حقيقة ناصعة كان الإنسان قد توصل إليها منذ بداية تجمعه في مجتمعات بدائية، لكن أي حرية ؟ ومن هم الذين يتمتعون بها وما هي حدودها، وما هي علاقاتها بسائر الحقوق المدنية والسياسية؟ فتلكم هي مسألة لم تتضح إلا عبر حقب من عمر الدولة وتطور مؤسساتها. وكان أفلاطون يعتقد (وهو في ذلك كمعلمه سقراط) إن حق القيادة والمجتمع ينبغي أن يكون حكراً بيد الفلاسفة والحكماء والعلماء.[27]

والمعرفة عند أفلاطون فضيلة ولا يمكن التوصل إلى الحقيقة إلا عبر التحري والاستقصاء، وأن أغلبية الشعب عنده هي جاهلة والمعرفة تتركز لدى فئة قليلة من الشعب، ولديه أراء لا يخلو البعض منها من الغرابة في نشوء الدول وعدد مواطنيها والنساء ودورهم في المجتمع وعزل الحكام عن الناس، وما إلى ذلك من الآراء.

وتعتمد الحرية في الشريعة الإسلامية على آيات صريحة من القرآن بتعميم مفهوم الحرية الفرية لتشمل جميع الأفراد إلى الحرية الاجتماعية لجميع الفئات، والمسحوقين منهم بصفة خاصة وإلى شتى المذاهب الإعتقادية، ويلتحم مفهوم الحرية بالمساواة في الحقوق والواجبات ويكتسب الأمر في الأخير مغزى اجتماعي / سياسي عميق.

"(لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) البقرة: 256 ، بمعنى لا يحق لأحد أن يكره أحداً أو يرغمه على دخول الدين " (فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ {21/88} لَّسْتَ عَلَيْهِم

بِمُصَيْطِرٍ) الغاشية: 21 - 22 وهي إشارة إلى الدعاة الإسلاميين بأن صلب مهمتهم هي تذكير الناس ودعوتهم إلى الدين بأساليب ديمقراطية. والحريات التي أتاحها الإسلام كانت خالصة ولكنها كانت مقيدة بحدود الأخلاق والشريعة " إنها بكلمات بسيطة، الحرية الفردية والجماعية في آن واحد، حرية مقيدة بالقيم الأخلاقية والفضائل التي تمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان أو الاعتداء عليه بأي وجه، حرية تنبع من ضمير الأمة ومثلها العليا، حرية تقوم على العقل والعلم ولها وجه واحد، ذلك هو الخير وإسعاد الإنسان والمجتمع" وإن قاعدة هذه الحرية واسعة وعريضة " وممارسة الحرية من قبل البعض وحرمان البعض الآخر منها لا يمكن أن يفسر إلا بالظلم وهو أبعد ما يكون عن العدالة والعدل" والمساواة.[28]

وقد أتسع مفهوم الحريات الإسلامية مع أتساع الدور السياسي والاجتماعي والقانوني لجماعة المسلمين بتأسيسهم الدولة الإسلامية في المدينة 622 م، فالجماعة الإسلامية واجهت فئات اجتماعية مختلفة في المدينة(تجار ـ مزارعين ـ أجراء ـ كادحين ـ عبيد)، كما أنها واجهت فئات سياسية وتكتلات (اليهود ـ النصارى ـ الانتهازيين)، كما كان عليهم مواجهة قبائل وعصبية قبلية واسر داخل وفي محيط المدينة، وكان التوجه السياسي حيال تلك الفئات والكتل تمثل عملية سياسية بالغة الأهمية والحساسية بنفس الوقت، لها انعكاساتها المؤثرة على نشوء وتطور الدولة العربية الإسلامية الأولى.

فأول من يستحق الإشارة إليه في أطار الحريات السياسية الاجتماعية (الديمقراطي) هو نص الآية:" (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا

وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللـهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللـهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) آل عمران: 64 وهذه الآية هي دعوة سياسية واضحة المعالم والأبعاد موجهة بدرجة رئيسية إلى الديانات السماوية الأخرى(اليهود والنصارى)، وهي التي كانت تمثل قوى سياسية مؤثرة في تلك الظروف، دعوة إلى العمل المشترك على أساس قاعدة التوحيد.

والمسلمين بقيادة الرسول، وفي مطلع شروعهم ببناء أسس ومرتكزات الدولة الإسلامية شاؤا أن يترجموا توجهاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب القرآن الذي يمثل الدستور الثابت والمنهل لسائر التشريعات، بإصدارهم وثيقة هامة جداً، تعد من أنفس الوثائق القانونية وأولى الدساتير في التاريخ، بقوة وضوحها وبلاغتها الفقهية والقانونية، تلك هي صحيفة يثرب.

وكانت الصحيفة، خطوة مهمة هدفت إلى تنظيم العلاقات بين قوى وفئات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز ما نصت عليه الصحيفة في مجال الحريات السياسية، فقد أقرت حرية المعتقد الديني لصحاب الكتب السماوية ونبذت التعصب واحتكار الرأي والموقف، كما أقرت الصحيفة (في أطار نهج ثابت من تلاحم مبادئ العدل والمساواة والحرية) أن الناس سواسية أمام القانون والشرع، وأقرت الصحيفة أمراً كان مجهولاً حتى ذلك الوقت، أن المجتمع المؤمن(المسلمين وحلفائهم المفترضين من الموحدين أصحاب الكتب السماوية) متضامنين في مواقفهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[29]

ثم أن مرتكـزات الفكـر السـياسي الإسـلامي: العدالـة ـ المسـاواة ـالحرية، بتلاحمهـا وتفاعلها، كانت تطرح تصوراً ثورياً وتقدمياً قياساً إلى الظروف التي كانـت سـائدة في تلـك العصور، فتلكم مفـردات لم تكـن مجهولـة تمامـاً، ولكنهـا لم تكـن مطروحـة ضـمن بـرامج سياسـية / أيديولوجيـة، قانونيـة / دسـتورية، اجتماعيـة / اقتصـادية، فـالنظم والعقائـد السياسية السائدة حتى ذلك العصر كانت نظماً تـتراوح بـين جنتيليـة ـ قبليـة / بطريركيـة، عبوديـة جزئيـة أو جماعيـة، كـان المعبـد فيهـا يسـتحوذ عـلى الجـزء الأعظـم مـن أنتـاج المجتمع(الزراعي بدرجة رئيسية) ويمتلك العدد الأكبر من العبيد في حين مثل القصر (الملك ـ الحاشية ـ كبار القادة) الطرف الأخر الذي كان يهيمن عبر تحالفه مع المعبد عـلى الجـزء المتبقي وعلى المجتمع بأسره وفعالياته الرئيسية.

وبمرور الزمن كانت قد نمت فئات أرسـتقراطية وتجاريـة، ولكـن الحريـة والعدالـة والمساواة لم تكن في تلك العصور المظلمة متاحة بدرجة متساوية لكافة المـواطنين، وبـذلك أكتسب الفكر السياسي الإسلامي مـا يميـزه عـن سـواه، وعـلى حسـن العلاقـة بـين الحـاكم والمحكوم، في حين فصل مفكري أوربا الجانب الأخلاقي عن السياسة.[30]

*** المساواة :**

كانت المساواة أحدى الشعارات الأساسـية في الخطـاب السـياسي الإسـلامي الذي توجه بـه أساسـاً إلى النـاس، وكانـت المسـاواة شـعاراً يمثـل تطلـع الإنسـان المشروع إلى مجتمع لا يمتاز فيـه احـد أعضـاؤه أو فئـة منـه عـلى أخـرى لسـبب خارج عن أرادته كالعرق واللون والوضع الاجتماعي الطبقي وهو شعار ثـوري إذ

يلغـي اسـتعلاء إنسـان عـلى إنسـان آخـر، ويـدعوه إلى المشـاركة في النشـاط الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي، وقبل كل شيء السياسي.

وفي الآية : (وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولواْ أَهَؤُلاء مَنَّ اللــهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللـهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) الأنعام: 53 " ، وهو ذلك أن غالبية من تبع الرسـول في أول بعثته كان ضعفاء الناس من الرجـال والنسـاء والعبيـد والإمـاء ولم يتبعـه مـن الأشراف إلا قليل ممن أنسلخ عن طبقته أو فئته، أما بسبب وعيه ونضجه السياسي، أو لنصرة الموقـف الاجتماعي العادل.

وبالفعل، كانت المساواة فقرة رئيسية في الآيات التي نزلت في المدينـة، وهـي آيـات ذات طابع تشريعي في مطلع عهد المسلمين والجماعة الإسلامية بتأسيس الدولة في المدينة: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُـعُوبًا وَقَبَائِـلَ لِتَعَـارَفُوا إِنَّ أَكْـرَمَكُمْ عِندَ اللـهِ أَتْقَاكُمْ) الحجرات: 13 "

وقد مضت التقاليد السياسية الإسلامية سـواء تلـك التـي أرسى أسسـها الرسـول ، أو التي أتبعها من بعده الخلفاء الراشدون في إقامة المساواة " فلا تفاضل بـين النـاس إلا عـلى أساس أعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ووطنه وللمجتمع الإنساني، فقد ولى الرسول مـرة بلالاً على المدينة وفيها كبار الصحابة، وتلك عبرة بليغة، وبلال أسود الـبشرة وعبـد لا أهـل له ولا عشيرة(حبشي الأصل). (31)

وقد اتخذت الفلسفة الإسلامية لنفسها طريقاً انفردت به بين الحضارات العالمية، فالمساواة بين مواطني الدولة الإسلامية لم تكن قط قائمة على الانحدار الطبقي أو الثراء أو الوجاهة، فيما كان المجتمع الاسبرطي كالمجتمع الأثيني ينقسم إلى ثلاثة فئات رئيسية :

* **العبيد : Helots** : وليس لهم شيء من التمدن أو ممارسة النفوذ.
* **التجار الوسط : Perioiko** : وهؤلاء لهم حقوق مدنية دون الحقوق السياسية.
* **المواطن الاسبرطي:Dorians** : وهم المنحدرين من سلالة المحاربين الغزاة ويحتكرون العمل السياسي والعسكري ويترفعون عن أية مهام أخرى.[32]

ونلاحظ في العمال السياسية الإغريقية والرومانية الكثير من عبارات : الحريات ـ الديمقراطية ـ المساواة ـ ولكن المقصود بتلك المصطلحات هو أن تتمتع فئة معينة من مواطني الدولة بها، ولكن " المساواة هي سمة أساسية من سمات الفكر السياسي العربي الإسلامي التي تجعل منه فكراً إنسانياً، وكذلك في التطبيق، وإن هذه الروح الإنسانية في الفكر العربي الإسلامي بعينها هي التي عملت كقوة دافعة إلى المساواة من العرب وغير العرب، وهي التي مكنتهم من تحقيق إنجازات حضارية رائعة"[33]

*** الولاء للجماعة ونزع العصبية :**

مثلت العصبية القبلية(التعصب للقبيلة والولاء للزعامة القبلية والأسرية)، مثلت حجر الأساس في النظم السياسية لعرب الجاهلية في مرحلة ما قبل الإسلام.

ففي الدول والكيانات العربية التي كانت قائمة، كانت على أساس القبيلة الأكثر قوة، وكان ذلك يعني مباشرة كون القبيلة تضم اكبر عدد من الرجال البالغين والقادرين على القتال والحرب، والأكثر ثراء بحيازتها أكبر عدد من مواشي الرعي والتحميل(أغنام ـ جمال ـ خيول)، وبالتالي فإن قوة وثراء أي قبيلة هو الذي يؤهلها لممارسة دور سياسي بصورة مباشرة، أو من خلال قيام تحالفات قبلية. وكانت هذه هي الصيغة الغالبة في أنظمة حكم : دولة الأنباط (البتراء)، وتدمر والحضر والغساسنة والمناذرة وأمراء لخم والتنوخيين، وكذلك في دول الجنوب العربي.

أما في منطقة وسط شبه الجزيرة، وفي المرحلة التي سبقت الإسلام مباشرة لعبت العصبية القبلية لأسرية دوراُ أساسياً في تكريس زعامة قريش الأرستقراطية الوثنية وقد مثلت العصبية العائق الأساسي بوجه الدعوة الإسلامية، وفق المعطيات التالية :

1 ـ قاومت قريش بشدة الدعوة الإسلامية بوصفها تسعى إلى إقامة نظام. ولهذا النظام جوانبه الإيمانية العقائدية التي بموجبها كانت تهدد بالزوال نظام العبادة الوثني المتعدد الآلهة Polytheism ، لتقيم نظام توحيد. وكان ذلك يعني من شأنه أن يهدد مصالح وامتيازات قبيلة قريش التي كانت تجنيها بسبب زعامتها لمكة وما يلحق ذلك من مزايا اقتصادية بسبب وجود الكعبة.

2ـ إن الإسلام بوصفه يضم في صلب مبادئه الأساسية ما يؤكد على المساواة بين البشر، وقد وردت في نصوص أولى الآيات التي نزلت بمكة، ومن ذلك، فقد كانت للعبد مرتبة مماثلة كأي فرد آخر بعد دخوله الإسلام وكان ذلك يهدد بصورة مباشرة النظام القبلي الأرستقراطي، ويضع أسس وأخلاقيات تتعارض جوهرياً مع الأسس الاجتماعية للنظام الأرستقراطي ألبطريركي القبلي.

3 - أكد الإسلام في نصوص قرآنية عديدة، أن المسلمين هم أمة واحدة(الأمة هنا بمعنى الجماعة وليس الأمة بمعناها الدستوري الحديث :" (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) آل عمران: 104 والمقصود بذلك، المسلمين الذين يتحدث عنهم القرآن:" (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) آل عمران: 110، حولت هذه النصوص ولاء المسلم لأمته الجديدة، أي لجماعة المسلمين ودولة الإسلام والمجتمع الإسلامي ويؤكد ذلك حديث للرسول " المسلم أخ المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " حديث [31]، ولا يسلمه هنا بمعنى لا يتركه، ولا يؤذيه، بل يحميه ويؤازره.

لذلك كانت العصبية القبلية واحدة من معوقات الدعوة الإسلامية بسبب صرامة الأنظمة القبلية، ومن أجل إلغاء هذه العصبية، فقد قام الرسول بعملية التآخي بين المسلمين في المدينة بصرف النظر عن انتمائهم القبلي أو الطبقي أو العرقي تعززها آية: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) الحجرات: 10.

4 ـ في مرحلة لاحقة من نضال الجماعـة الإسـلامية، مرحلـة بنـاء الدولـة الإسـلامية، كانت إلغاء العصبية الدعامة الأساسية للدولة، فالدولة الإسلامية تدعو إلى الولاء للعقيـدة، لذلك فقد قاتل المسلمون أخوة لهم وأبناء عمومة، بـل وحتـى آبـائهم في معسـكر الوثنيـة القبلية، فالعقيدة هي أولاً وأخيراً "(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّـن ذَكَـرٍ وَأُنثَـى وَجَعَلْنَـاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللـهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللـهَ عَلِيمٌ خَبِـيرٌ) الحجـرات: 13 والولاء للدولة ولا شيء آخر يستحق القتال من أجله سوى الجهاد، والجهاد هو أمـر دينـي ووطني المغزى والهدف، لذلك فإن الولاء للعقيدة قد مثل الرد العملي على تخلف اللاءات القبلية والأسرية التي كانت سائدة في العصر الـوثني الأرسـتقراطي القـبلي بقيـادة قـريش. والإسلام ينبذ الصراعات المسلحة أو غير المسلحة على أساس الـولاء القـبلي والأسري، ولـيس سوى الجهاد من مسوغ قانوني للقتال والحرب.

مثلت هـذه التوجهـات فقـرات أساسـية في الخطـاب السـياسي الإسـلامي، وفي ذات الوقت محتوى جديد لما كـان سـائداً مـن تعصـب قـبلي واسري وعـائلي، لـذلك فقـد كـان المنتمون إلى الدعوة الإسلامية، من انتماءات شتى، وكان عدد المسلمين وبعد ثلاث سـنوات من الدعوة لما يبلغ سوى الأربعين رجلاً وامرأة، بينهم اثنان من العبيد من غير العرب(بلال الحبشي، وصهيب الرومي)[35] بالإضافة إلى زيد بن حارثة مولى الرسول وخادمه الـذي كـان من أوائل المسلمين.

وكان الرسول قد ألقى خطبة مهمة يوم فتح مكـة: رمضـان / السـنة الثامنـة لـلـهجرة، قال فيها " يا معشر قريش، إن اللـه قـد أذهـب عـنكم نخـوة الجاهليـة وتعظما بالآبـاء. النـاس مـن آدم وآدم مـن تـراب، ثـم تـلا قولـه تعـالى: " (يَـا أَيُّهَـا

النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللــهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللـهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الحجرات: 13 [36]

وقوة وصلابة العصبية القبلية والتقاليد السرية والعائلية الرجعية تفسر بطء انتشار الدعوة الإسلامية، فقد كانت القبائل والأسر تعارضه وتقف منه موقفاً متشدداً بما في ذلك قريش قبيلة الرسول، بل وحتى عم الرسول أبو لهب الذي كان أحد قادة الزعامة القريشية المكية التي تصدت للرسول شخصياً وللجماعة الإسلامية.

بيد أن صمود المسلمين ودولتهم لاحقاً وتحقيقها الانتصارات السياسية والعسكرية، وفيها أثبت المسلمون أن سمو ورفعة المبادئ الإسلامية السياسية منها الأخلاقية هي السبيل الأوحد لتحقيق تقدم اجتماعي وثقافي وفي مقدمة تلك الشروط هو التخلي عن العصبية القبلية والانتماء إلى العقيدة والدولة والمجتمع الإسلامي والأخلاق الإسلامية.

ثالثاً: مبادئ الأمر بالمعروف

"(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) آل عمران: 104 ، وتمثل هذه الآية مدخلاً لدراسات سياسية / أيديولوجية عديدة في مباحث لإغناء الفكر السياسي الإسلامي. وتقدم الشريعة العديد من النصوص، آيات من الكتاب(القرآن) ونصوص من أحاديث الرسول على أنها أعمال خير، والخير في الشريعة هي تلك التي تؤدي إلى خدمة المجتمع الإسلامي وإلى كل ما يؤدي إلى رفعة وتقدم بلاد المسلمين.

وفي إطار البحث في الدعوة إلى الخير، فإنها تتألف من مجموعة من الأفعال والممارسات في منظومة من الأوامر باتجاهين :

أ. منظومة الأفعال والممارسات الأخلاقية :

وهي تتمثل بالدعوة إلى الشخصية الإيجابية في السلوك والأفعال. ومنها :

*** التوبـة :**

لا تتمثل التوبة في أبداء الأسف والاعتذار عن خطأ في ممارسة أو منهج، بل بنقد ذلك بأحدي أشكال العلانية المعروفة في الوسط السياسي، إنه نقد لممارسة أو لمنهج خاطئ، نقد ذاتي وتقبل للنقد. والتوبة الصادقة هي تلك الممارسة النقدية التي يتم بها نقد الخطأ ودراسة الحالة ووضع أسس التصرف السليم، على أساس وعي سياسي ناضج. " (فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللـهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) المائدة: 39،(وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى) طه: 82 " ، "(أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ) الأنعام: 54 . فالتوبة بهذا المعنى هي ممارسة سياسية إسلامية في العودة الكريمة عن الخطأ مقابل الاعتراف بالنقد والنقد الذاتي وإصلاح الخطأ في الممارسة أو في المنهج.

*** الإحسان :**

وهو الامتناع عن فعل الشر والشر هنا يعنى الأفعال السلبية المعطلة والمعرقلة للمنهج العام على كافة الأصعدة، المضرة للبلاد والأمة

وللإنسانية.والاهتمام بالأسرة بوصفها الخلية الاجتماعية الأصغر، إنما هي من خصائص الإسلام وجوهر أفكاره.

- (وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) الإسراء: 23

ـ (مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا) القصص: 84

ـ (ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) فصلت: 34

***الصبر :**

إن الصبر يعني القدرة على الاحتفاظ بالهدوء وقت الأزمات، واتخاذ القرارات الصائبة بعيداً عن الانفعال الذي يضر بصناع القرارات السياسية أو غيرها. والصبر يعني في الفكر السياسي الإسلامي، عدم التهور في مغامرات غير محسوبة بدقة كردود أفعال على فعاليات الخصم، الصبر هو أعداد القوة والإمكانات وتهيئة أفضل العناصر لزجها في عملية السجال الدائرة لتحقيق النجاح.

ـ (وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) الشورى: 43

ـ (فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ) الأحقاف: 35

- (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ) الحجرات: 5

ـ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ) آل عمران: 200

ـ (وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا) الكهف: 68

*** العفــة :**

والعفة في الفكر السياسي الإسلامي، هي عفة اليد واللسان والأخلاق والنزاهـة، أنهـا كبرياء مناضل الحـق المتمسـك بمبـادئ العـدل والحريـة. (يَحْسَـبُهُمُ الْجَاهِـلُ أَغْنِيَـاء مِـنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ) البقرة: 273. (وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ) النساء: 6

وهذه المنظومة من الأوامر الخلقيـة إنمـا تهـدف إلى أن ترتقـي بالإنسـان الفـرد إلى مستوى قادر على الائتلاف في مشروع خير مع سائر الأفراد الآخرين في المجتمع وذلك يعني حتماً التراجع عن عدد أو مستوى مـن متطلباتـه الأنانيـة أو تلـك المفرطـة في الذاتيـة، بمـا يمكنه من أن ينتظم في مستوى التصرف وأداء سلوك اجتماعي متوازن ومطلوب مـن أجـل إدامة دوران عجلة الحياة والعمل في المجتمع.

ب. منظومة الأفعال والممارسات السياسية:

وهي المنظومة الثانية من أوامر الـدعوة إلى فعـل الخـير وتلـك لهـا علاقـة مبـاشرة بالعمل السياسي(التعاون ـ العدل ـ السلم ـ الجهاد) كقواعد للسـلوك السـياسي تهـدف إلى أن ترتقي بالفرد في المجتمع والدولة الإسلامية، وهي قواعد أخلاقية / سياسية.

إن نظريـة العمـل السـياسي الإسـلامية، والفكـر السـياسي الإسـلامي، وتلـك مسـألة تستحق الانتباه، وهي نظرية ذات جوهر أخلاقي. والعلاقة الجدلية بين القواعد السياسـية والقواعد الأخلاقية في أطار الدعوة والأمر بفعل الخير، إنما هي تلاحم بين المبـادئ الخلقيـة والسياسية في وحدة تصور وعمل في آن واحد. ومن تلك :

***التعاون (التضامن) :**

تحض أحكام الشريعة من ضمن مبادئ العمل السياسي على التعاون(التضامن). فالتعاون الذي يعني على صعيد العمل السياسي التضامن، إذ تأمر الشريعة المسلمين التضامن فيما بينهم، ولكنها تشترط، وتلك مسالة مهمة، أن يكون التضامن يهدف إلى الخير وإقامة العدل والحق وليس باتجاهات عدوانية غير عادلة: (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللـهَ إِنَّ اللـهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) المائدة: 2

ومن ضمن مبادئ الخير، يمكننا الافتراض والاجتهاد بأن أشكال التضامن السياسي والاقتصادي التي تؤدي إلى قيام أفضل العلاقات بين المجتمعات الإسلامية القائمة على أساس من العلاقات المتكافئة والمنفعة المتبادلة، التضامن من أجل إقامة السلم وحل المنازعات بالطرق السلمية، فالشريعة زاخرة بنصوص بهذه الاتجاهات (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللـهِ وَالرَّسُولِ) النساء: 59، بالإضافة إلى قواعد عمل سياسية كثيرة تنظم العلاقات بين المسلمين أنفسهم وبين المسلمين وغيرهم، ولكن الأساس في كل ذلك هو اللجوء إلى العقل والحكمة والأساليب السلمية. وتقف الشريعة موقفاً متشدداً من الجهة الرافضة للحوار السياسي السلمي، إذ تنص الآية : (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللـهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللـهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) الحجرات: 9

إذن فالأساس هو السلم و العدل في منظومة دقيقة من المبادئ وأحكام، فالتعاون والتضامن وتجب بين المسلمين ولكن بشرط أن لا تتعارض مع مبادئ الحق والعدل.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) الحجرات: 6 و (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) الحجرات: 12، وتلك دعوات إلى اجتناب التسرع في اتخاذ القرارات والتثبت من دقة المعلومات واجتناب أحكام الظن المبنية على الهوى وتلك مبادئ سياسية راقية.

والصدق مبدأ مهم في فلسفة السياسة الإسلامية، وبهذا المعنى فإن السياسة الإسلامية لا تعرف أطلاق الوعود الكاذبة، أو تحصيل مكاسب قائمة على الغش والخديعة، ويضع الصدق بوصفه من صفات الأنبياء، : (إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا) مريم: 54 ، والشريعة لا تقبل أطلاق الأحكام على علاتها، بل تطلب أدلة وبراهين : (قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) البقرة: 111

وبأتباع منهج الصدق في الفكر والعمل السياسي الإسلامي، فإن منظومة المبادئ السياسية الإسلامية تشير إلى منهج سياسي يتسم بالأخلاقية والمبدأية العالية، منهج مخالف للميكافيلية وبنسختها المتطورة في عصر رأسمالية الدولة

الاحتكارية، البراغماتية التي تحكم صلاحية أي منهج بناء على النتائج التـي يحققهـا بصرف النظر عن الأسلوب الذي جرى عليه.

ولكن ذلك لا يفقد الفكر السياسي الإسلامي المرونة، ولكن المرونة هي ليست أتبـاع أساليب غير مقبولة أخلاقياً، فالشريعة تنص على حالات معينة للتصرف المـرن بمـا لا يفقـد القائد السياسي المسلم المرونة في المناورة والتراجع، ولكن على أن يكون الهدف الأخـير هـو التقدم، وعلى أن لا يخالف في ذلـك أوامـر الشريعـة. ويضـع الفقـه الإسـلامي قولـة الحـق والصدق بمثابة الجهاد. أفضل الجهاد كلمة الحق عند سـلطان جائر حديث .[37]

*** العـدل :**

والعدل من أهم المبادئ السياسية في الدولة والفكـر السـياسي الفلسـفي الإسـلامي. والمسألة الجوهرية في فلسفة العدالة الإسلامية هي تلاحمها في علاقـة جدليـة مـع مبـادئ سياسية أخرى، كما أن العدالة هي للجميع بدرجة واحدة. وقد يبدو مفهوم العدالـة هـذا بمقاييس عصرنا هذا منطقياً وبديهياً(وإن كانت هناك مجتمعات كثيرة معـاصرة مـا زالـت تمارس التميز على أساس العـرق واللـون والـدين) ولكـن في تلـك العصـور مثلـت العدالـة الإسلامية ثورة حقيقية.

والعدالـة كانـت قـد وردت منـذ أقـدم العصـور في فلسـفات الحضـارات المختلفة، ولكنها كمفهوم سياسي واجتماعي كانـت متباينـة في مـدى شـموليتها. فالعدالة كانت امتيازا يتمتع به المواطنون مـن الدرجـة الممتـازة في المجتمعـات الرومانيـة، وكـان المعمـول بـه في القـانون الرومـاني عـلى سـبيل المثـال، تشـديد العقوبة كلما انحطت الطبقة الاجتماعية والانحدار الطبقي للفرد، إذ ينص مـثلاً

من يستهن أرملة مستقيمة أو عذراء، فعقوبته إن كـان مـن بيئـة كريمـة، مصـادرة نصـف ماله، وإن كان من بيئة ذميمة، فعقوبته الجلد أو النفي من الأرض .

أما قانون منوشاستر الهندي فهـو يـنص: أن البرهمـي إن اسـتحق عليـه القتـل فـلا يجوز للحاكم إلا أن يحلق رأسهن أما غيره فيقتل. وإذا مد أحد المنبـوذين إلى برهمـي يـداً أو عصا ليبطش به قطعـت يـده أمـا اليهـود فكـان الشريـف فـيهم إن سرق تركـوه وأمـا الوضيع فيهم إن سرق أقاموا عليه الحد.[38]

وقد جاء في موسوعة لاروس Larousse الفرنسية أن نظم الرومـان هـي الوحشـية والقسـوة في صـور قـوانين، والفضـائل الروميـة هـي الشـجاعة والمكـر والتـبصر والنظـام والإخلاص المطلق للجماعة وهي بعينها فضائل قطاع الطرق واللصوص . والوطنيـة ترتـدي لباساً وحشياً [39]

وقد حلت الدعوة الإسلامية في أشد بؤر الفساد والظلم الاجتماعي تعسفاً، حيث كانت تسود قوانين أرستقراطية عرفية تميز بين الغني والفقير وسليلي العائلات المتنفـذة وتميز بين بالعرق واللون. وقد جاء في القرآن :(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لـلـهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّـا أَوْ فَقَـيرًا فَالـلـهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ الـلـهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِـيرًا) النساء: 135

هذه أوامر بإقامة العدل حتى مع الأعداء: (وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللـهَ إِنَّ اللـهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) المائدة: 8 وهي دعوة لإقامة العدل حتى مع الأعداء إذا تمكنت منهم وأن لا تكون الكراهية والعداوة سبباً لترك العدل، ولكن الآية التالية تأمر الحكام بالعدل بل وتجعله شرطاً لصلاحية الحاكم بممارسة الحكم: (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ) النساء: 58

ويتسع مفهوم العدل الإسلامي ليتجاوز مفهوم العدل حيال الأفراد في وقوفهم بصورة متساوية أمام القوانين وأمام النظام والحكم ليشمل العدالة الاجتماعية. نعم أن الشريعة الإسلامية تعترف بالملكية الفردية ولكنها لا تجعل هذه الملكية مطلقة لا حدود أخلاقية ولا سقف نهائي لها، فالمبادئ الأساسية للاقتصاد ستحول دون قيام إمبراطوريات مالية، واستطرادا، دولة الرأسمالية الاحتكارية، كما أن المبادئ السياسية في العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والمسؤولية ومكافحة الفساد والاستغلال سواء استغلال المنصب أو في استغلال الإنسان لقوى أخيه الإنسان، فهي ظواهر مدانة في الحياة السياسية والاقتصادية الإسلامية.

ويؤكد الإسلام من خلال آيات قرآنية عديدة، وأحاديث للرسول على الحد من الفوارق بين الطبقات، وإدانة الاحتكار بين بل أن الشريعة جعلت الموقف من الفئات الكادحة والاحتكاريين على صدق انتماء الفرد إلى المجتمع والجماعة الإسلامية: لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون 92 ـ آل عمران، و :

يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة 254 ـ البقرة وقد تطور هذا الموقف من الاحتكاريين الذين يسعون إلى تكريس الثروة وجني المزيد من الأرباح لصرف النظر عن أحوال الناس ومعاناتهم والظلم الاجتماعي الذي يتجسد من خلال ذلك : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ {34/9} يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ) التوبة: 34 - 35

وكمسألة جوهرية في النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يهدف إلى إقامة العدل الاجتماعي، يتضح في تحريم الشريعة للربا والتعامل الربوي(الفائدة المصرفية) ولا يجوز النظر إلى هذه المسألة بصورة منفصلة عن سائر الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بها. والإسلام بوصفه نظام متكامل، وبتحريمه التعامل الربوي، يقيم نظمه كلها على أساس الاستغناء عن الحاجة إليه، وينظم جوانب الحياة الاجتماعية بحيث تنتفي فيها الحاجة إلى هذا النوع من التعامل بدون المساس بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والإنساني المطرد [(40)]

وقد مثل النظام اللاربوي المدخل الرئيسي لدراسات سياسية / اقتصادية في أطار مباحث العدالة الاجتماعية في النظام السياسي الإسلامي. وبذلك أيضاً يتكامل مفهوم العدالة للأفراد وللمجتمع، للتعاملات الفردية، وإلى النظام الاجتماعي بأسره، العدالة للفرد، والعدالة للمجتمع وعلى مختلف الأصعدة.

*** السـلم :**

يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة 208 ـ البقرة)، لاشك فإن السـلم في هـذه الآية ذات معنى عام شامل، أي أن الفكر السياسي الإسلامي، وحيثما يكون العمل السـلمي بديلاً للصراع المسلح أو للعنف، فأنه صيغة العمل المفضلة، ويـنعكس ذلـك في الآيـة(وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللـهِ) الأنفال: 61

فالسلم إذن في الشريعة الإسلامية هو نهج واجب الأتباع سواء لفض المنازعات ذات الطابع السياسي أو الاجتماعي : أدفع بالتي هي أحسن 93 ـ المؤمنون، فاسـلم هـو لكافـة المسلمين أفراداً ومجتمعات، طالما أن الشريعـة تنطـوي عـلى نصـوص لمعالجـة التجـاوزات ووضع الحدود لها وأساليب المعالجات في كثير من الحالات.

والسلم يعني في الشريعة أيضاً الأمن، أمن الأفراد وأمن الجماعات : (فَأَيُّ الْفَـرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ) الأنعام: 81 ، (الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ) الأنعام: 82. (وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَـوْفِهِمْ أَمْنًـا) النـور: ، فالسـلم هـو الأمـن. والأمن هو القائم على العدل ونبذ الاغتصـاب، فهـي ليسـت أفكـار متباعـدة متنـاثرة، بـل منهج متكامل سياسي / اجتماعي / اقتصادي، ذات أبعاد إنسانية تجد انعكاسـاتها في شـتى أصعدة النشاط الإنساني.

***الجـهاد :**

والجهاد هو القتال والحرب لأهداف وغايات شرعيـة، وهـو مـن الموضـوعات التـي تنطوي على مداخلات كثيرة ويحتمل البحث فيها التطرق إلى اتجاهات متعددة. والشريعة الإسلامية تحض على الدفاع عن النفس والعرض والمال والـوطن. والحـديث للرسـول يـنص من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد حديث .[41]

وقد خضع الجهاد كممارسة وفكر إلى تطور متواصل منذ مطلـع الـدعوة الإسـلامية وإلى عهد الخلفاء الراشدين، وإذا كان الدفاع في البـدء هـو الطـابع العـام للـدعوة، ولكـن تطورات الموقف السياسي ساهمت في إنضاج الإسـتراتيجية سياسـية / عسـكرية للمسـلمين ذات آفاق وأبعاد أكثر أتساعاً، فقد امتازت المرحلة المكيـة مـن الحركـة الإسـلامية بالـدفاع السلبي أولاً، ثم الدفاع النشيط تمثل بالإجهار بالـدعوة، ثـم توجـت هـذه المرحلـة الهامـة بالهجرة إلى المدينة أثر أتساع التأييد بعد بيعة العقبة الأولى والثانية.

وقد مثلت الهجرة إلى يثرب(المدينة) بداية لمرحلة التعـادل (التـوازن) التـي كـان في جانبه العسكري يتمثل بشن الهجمات المضادة، وتهديد تجـارة المكيـين، وصـولاً إلى إلحـاق الفشل والهزيمـة بخطـط القيـادة المكيـة، بتصـفية دولـة المسـلمين وفعاليـاتهم السياسـية والاقتصادية، المر الذي أفقدهم المبادرة بصورة شبه تامة في هذه المرحلة.

وقد مثلت الآية: (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُـوا وَإِنَّ اللـهَ عَـلَى نَصْرِهِـمْ لَقَـدِيرٌ) الحـج: 39 بوصـفها الآيـة الأولى التـي تجيـز القتـال للمسـلمين، ولكنـه

قتال وفق مبادئ الحق للذين أخرجوا من ديارهم ظلماً، وبـنفس الوقـت مرحلـة جديـدة بلغها المسلمون من الحركة الإسلامية. ولكن الشريعة تعـود وتـذكر الجماعـة الإسـلامية أن القتال ليس بأفضل الحلول: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ) البقرة: 216 وهو فـرض كفاية يسقط أداؤه عن سائر المسلمين، إذا قام به بعضـهم وتحقـق الهـدف بـه إلى أن تـم طرد العدو من الديار ولكنه يتحول إلى فرض عين طالما أن أسـبابه قائمـة والعـدو في ديـار المسلمين فليس لمسلم أن يتقاعس عن فرض الجهاد ضد العـدو: يـا أيهـا الـذين آمنـوا إذا لقيتم الذين كفروا فلا تولوهم الأدبار 15 ـ الأنفال.[42]

وقد أعتبر الجهـاد رفضـاً للاستسـلام لإرادة وقـوى الطـامعين: (فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا) الفرقان: 52،وقد أكتسب الجهاد طابعاً هجومياً عنـدما مالـت كفة التوازن الاستراتيجي لصالح دولة المسلمين في المدينة، وذلك في أعقاب صـلح الحديبيـة ونقـض قيـادة مكـة الأرسـتقراطية القبليـة لـلـهدنة مـن طـرف واحـد، فتحولـت الدولـة الإسلامية إلى الهجوم.

وكانت باكورة تلك المرحلة هي فتح مكة، على أن الأحداث التي تلت ذلـك أكـدت أن المبادرة الإستراتيجية قد انتقلت نهائياً بيـد القيـادة والدولـة الإسـلامية، وأن الصـعوبات والمشكلات سوف لن تمثل عائقاً جدياً أمامها في فرض سيطرتها التامة على الموقف السياسي في شبه الجزيرة العربية، بل أن القيادة سوف تتطلع إلى الأقطار العربية التي كانـت تـرزح تحت حكم قوى أجنبية (فارسية ـ رومية).

وبهذا المعنى لم يكن الجهاد وقتال المسلمين أمراً خارجاً عن الرؤية الشاملة لمسار الحركة الإسلامية منذ انطلاقتها حتى تأسيسها لدولتها الأولى في المدينة 622 م، وفي المراحل التي تلتها، فجميع الغزوات والمعارك كانت تنطوي على معاني سياسية وعسكرية ونظرية مهمة ولكل معركة ظروفها، أسبابها، نتائجها،. فعلى سبيل المثال، وباختصار :

* **بدر** : النصر الهام على طريق تأسيس الدولة ـ تهديد التجارة المكية ـ أهمية الانضباط.

* **أحد** : هزيمة لم تؤثر في مسار الإستراتيجية العامة ـ وإشارة إلى أهمية الجبهة الداخلية(تراجع الانتهازيون) ـ وفقدان الضبط في ميدان المعركة.

* **الخندق**: فشل التحالفات الانتهازية(بين قريش واليهود وانتهازي المدينة) ــ فضح حاسم لمواقف اليهود في الدولة الإسلامية ـ هزيمة الانتهازية في المدينة ــ نهاية دور اليهود السياسي في شبه الجزيرة العربية.

* **الحديبية**: الأتفاقية الهدنة ـ دروسها السياسية ـ نتائجها.

* **مؤتة**: أول معركة للمسلمين خارج شبه الجزيرة العربية(الكرك، الأردن) ، ودروسها السياسية المهمة في السياسة الخارجية والداخلية.

* **فتح مكة:** نهاية أرستقراطية مكة الوثنية.

* **حنين**: (الأحزاب) انتصار حاسم للإسلام كعقيدة ودولة على العصبية القبلية.

* **تبوك**: حملة العسرة ـ امتحان ولاء المسلمين في ظروف صعبة وعسيرة.

رابعاً: مبادئ النهي عن المنكر

(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) آل عمران: 104. ونحن في القسم الثاني من أوامر الشريعة، وقد تناولنا في المبحث السابق أوامر المعروف، وفي هذا المبحث سنتناول أوامر النهي عن المنكر، وهي أوامر تنهي عن ممارسة أفعال سيكون مؤداها المباشر أو غير المباشر في غير صالح الحياة السياسية والاجتماعية، وستقود بسببها مباشرة، أو بسبب تفعيلاتها إلى فساد وإلحاق الضرر بالأخلاق والمبادئ السياسية وبالعمل السياسي الهادف إلى الخير، وهي:

أ. منظومة النواهي عن المنكرات الأخلاقية :

والشريعة إذ تنهي عن تلك الممارسات، ترى أن ممارستها سوف تفضي إن عاجلاً أو آجلاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أضرار اجتماعية لابد أن يكون لها انعكاسها على الموقف الاجتماعي / السياسي العام.

*** شرب الخمر :**

حرمت الشريعة تناول الخمر بوصفها حالة تقود إلى الشر، فالحديث يقول اجتنبوا الخمر فأنها مفتاح كل شر حديث ، والشر ليس بالضرورة القضايا المتصلة بالعبادات فقط: (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ) المائدة: 90، بل بوصفها آفة اجتماعية ستقود إلى أضرار اجتماعية من المؤكد سيكون لها انعكاساتها السياسية والاقتصادية.

وتعاني المجتمعات التي تطلق أنتاج واستهلاك و المشروبات الكحولية من إفراط متزايد في استهلاكها، ولإنظمام المزيد من الشباب إلى المدمنين على تناول

الكحول، وينجم عن ذلك كله أضرار صحية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية معقدة وكثيرة. ولم تفلح الضرائب العالية والمتصاعدة على أسعار المنتجات من المشروبات الكحولية في الحد من ظاهرة الانتشار وتصاعد أرقام النتاج والاستهلاك.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد سنت عام 1919 قانون منع أنتاج واستهلاك الخمور، أستمر سارياً لمدة أربعة عشر عاماً، ألغي عام 1933 وقد كلف الدولة ما يلي:

60 : مليون دولار للدعاية ضد الخمور في دور النشر والسينما والمحاضرات.

10 : ملاين صفحة من مواد الدعاية.

250 : مليون دولار لتنفيذ قانون المنع.

300 : شخص أعدم.

335،532 : شخص صدرت بحقه أحكام سجن.

16 : مليون دولار غرامات.

400،4 : مليار دولار مصادرات أملاك.

*** الزنا ـ القتل ـ القمار ـ أكل مال اليتيم**

يفترض النظام السياسي الإسلامي، أن ممارسة السياسة تهدف إلى أقرار الحق والعدل، وهي مبادئ أخلاقية سامية، إذ يفترض في ممارس السياسة الذي يضطلع بمهام أدائها ويناضل من أجل تحقيقها أن تتمثل فيه الصفات الأخلاقية،

وإلا كيف يمكن أن نتصور تحيق مبادئ العدل والحق والأخلاق بواسطة أو عبر أساليب غير أخلاقية..؟

وعندما تحرم الشريعة هذه الممارسات، إنما هي تبتعد عن كل ما هـو اعتـداء عـلى حريات ومعنويات النـاس وعـلى حقـوقهم الماديـة والمعنويـة. إن في تحـريم الزنـا، احـترام لحرمات الناس واحترام للعائلة ولرابطة الزوجية، وإدامة لنظام علاقـات يـنظم الصـلة بـين الرجل والمرأة على نحو إنساني يحترم المرأة ومؤسسة الزواج والعائلة بوصـفها أصـغر خليـة ومؤسسة اجتماعية. وقد واجهت المجتمعات الغربيـة التـي تـدهورت فيهـا قيمـة وهيبـة العائلة، واجهـت مشـكلات معقـدة، الجانـب الأهـم فيهـا قـانوني / حقـوقي، واجتماعـي/ اعتباري، وبالمقابل أيضاً، مثل هذا الانحدار جزء من سلسلة انحدارات اجتماعيـة / خلقيـة أخرى، منها شـيوع ظـواهر الانحـراف الجـنسي والخلقـي والفسـاد في الحيـاة الاجتماعيـة، والإفراط في استهلاك المشروبات الكحولية والتدخين والمخـدرات وارتبـاط ذلـك بسـلوكيات ذات طابع سياسي وكمثال على ذلك: استشراء ظاهرة الرشوة وقبض العمـولات حتـى عـلى مستوى كبار مسئولي الدولة والفضائح الخلقية المروعة، ففـي الحيـاة الاجتماعيـة للبلـدان الرأسمالية برزت هذه الظواهر كنتيجـة مبـاشرة لطغيـان العامـل المـادي، والسـعي لجنـي الأرباح والأموال بصورة مشروعة أو غير مشروعة، واعتبار الأساس الوحيد المقبـول للنجـاح هو تحقيق الثروة بصرف النظر عن أسلوب الحصول عليها، واعتبار الـثراء ومظـاهر الغنـى هي من وجاهة المجتمع، كل تلك عمقت من الرؤية البرغماتيـة في كافـة أصـعدة النشـاط الاجتماعي، مقابل تراجع للقيم الأخلاقية يشـكو منـه الفلاسـفة وعلـماء المجتمـع، قـاد إلى انحطاط واضح مؤثر على كافة الأصعدة في المقدمة منها السياسية.

إن حديثاً للرسول لزوال الدنيا الهون على اللـه من قتل مؤمن بغير حق حديث يشير بوضوح وجلاء إلى القيمة العالية للإنسان في التشريع، وتشدد الشريعة الإسلامية في جرائم القتل لاحظ الآية : من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً 32 ـ المائدة ، وذلك يعني أن الإنسان هو هدف النشاط الإنساني والاجتماعي والسياسي والقيم والمبادئ المتفرعة منه وذات الصلة والعلاقة بهذا الهدف الإنساني النبيل.

*** الانتهازية والذرائعية (النفاق) :**

وبنفس المعنى تمضي المبادئ الأخلاقية وهي تهدف في النهاية إلى إقامة مجتمع صحي، ذو قيم أخلاقية، والسياسي الإسلامي لا ينبغي أن يبتعد في العمل السياسي عن جوهر المبادئ للفكر الإسلامي ذات الفحوى الأخلاقي في المقام الأول.

الانتهازية(النفاق) واحدة من الأمراض التي عانى منها المجتمع السياسي الإسلامي منذ بداية تأسيسه في المدينة، والانتهازيون الذين كانوا يتحركون على مسرح الأحداث كما تمليه عليهم مواقفهم الانتهازية ومكاسبهم الأرستقراطية متخلين عن وعودهم السياسية، يبدلون مواقفهم بسرعة، والعنصر الأساسي الذي كان يحرك مواقفهم هو عداؤهم للقيادة الإسلامية التي انتزعت منهم مكاسب قيادية قبلية ومكتسبات اقتصادية، وكانوا يوالون القيادة الإسلامية ظاهرياً ولكنهم في الخفاء كانوا يتحركون ضدها ويتآمرون عليها.

والانتهازية كانت تطرح مواقف تعجيزية، وتتخلى عن إلتزاماتها المالية والسياسية و العسكرية، بما يهدف إلي إيقاع الحركة الإسلامية في المآزق. وعن الإنتهازية تنص الآية : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللـهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَـافِقِينَ) الأحـزاب: 1 وفي تلـك عـبرة بليغـة في تجنب مسايرة الانتهازيين(التعامل معهم)، بل إنه يطلب منه أن يحـارب تلـك الاتجاهـات ويضع الانتهازية في درجة الكفر: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُـظْ عَلَـيْهِمْ) التوبة: 73

وكان الرسول في حديث لـه قـد حـدد صـفات الانتهـازي(المنـافق) وأوردهـا الإمـام البخاري في شرحه لأحاديث الرسول أربع من كن فيه كان منافقاً، أو من كانت فيه خصـلة من أربعة، كانت فيه خصلة النفاق حتى يدعها: إذا حـدث كـذب، وإذا وعـد أخلـف وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر حديث [44]

وتقود الانتهازية في أحدى أطوراها إلى الذرائعية في الموقف السياسي، وهـو موقـف لا أخلاقي لا تقبله المبادئ الإنسانية الإسلامية، فليس مقبولاً مبدأ سلوك انتهازي يـؤدي إلى الهدف.التضليل(الفتنة) في الدعاية هو أمر أدانه الفكر السياسي الإسـلامي بشـدة، وأعتـبره ضرباً من ضروب الغش والخداع والتدليس: (وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ) البقرة: 191

* **التضليل والديماغوجية (الفتنة) :**

كان التضليل أحد الأساليب اللاأخلاقية التي أتبعها الانتهازيون والأرستقراطية الوثنية ضد الحركة الإسلامية، وكانت تهدف في فعالياتها ودعاياتها المضللة، إلى إحداث تخريبات وانشقاقات في صفوف الحركة الإسلامية ونشاطها، وقد أمر القرآن بالتصدي لهذا الانحراف والتخريب: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ للهِ) البقرة: 193. كما تشخص الشريعة أهل التضليل والفتنة بوصفهم فئة تهدف إلى خلق تأثيرات سلبية : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ) آل عمران: 7

بهذا الوضع شخصت الشريعة الديماغوجية وأدانتها في العمل السياسي. وفي حديث للرسول من غشنا فليس منا حديث ، وتحذر الشريعة الحكام من التضليل والفساد. وفي حديث للرسول يحذر من ظاهرة وجود فئات فاسدة متملقة تتخذ من التضليل اسلوباً ما أستخلف خليفة إلا له بطانتان، بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه، وبطانة تأمر بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصم الله حديث ، أي بمعنى أنه لا ينجو من حبائل الديماغوجية إلا من اهتدى بهدى النظرية وتمسك بها في التطبيق: (إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) الحجرات: 6 فالتضليل والديماغوجية مدانة بالفساد في الفكر السياسي.

ب. منظومة النواهي عن المنكرات السياسية:

وتلك هي منظومة من النـواهي وهـي تخـص أنشـطة وفعاليـات وممارسـات ذات طابع سياسي/ اقتصادي واجتماعي، وهي صفات تمنح الأنشطة الحكوميـة والإداريـة سـمة محدودة سلباً أو إيجاباً، وهي صالحة حتى عصرنا الحاضر ومن أبرز تلك :

*** فائدة رأس المال المالي (الربا) :**

(وَأَحَلَّ اللـهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) البقرة: 275 كما لعن الرسـول في حـديث التعامـل بالربا وموكله وكاتبه وشاهديه حديث . وقد أكد الرسول تحريم الربا في أخر خطبـة لـه في موسم الحج(خطبة الوداع) قائلاً إن ربا الجاهلية موضوع وإن أول ربا ابدأ به ، ربا عمـي العباس بن عبد المطلب [(45)]

وتحريم الربا بهذه الدرجة من الحزم ، إنما يشير إلى طبيعة العلاقات الاقتصـادية والاجتماعية التي يهدف الإسلام الوصول إليها، والعلاقات التي يرفضها ويدينها. فالإسلام السياسي يرفض الربا وبرفضه هذا إنمـا يـرفض ويتحسـب أيضـاً احـتمال نشـوء علاقـات اضطهاد طبقية قائمة على التفـوق المـادي وبالتـالي سلسـلة مـن الحلقـات الاضـطهادية القائمة على التعسف الطبقي وانعكاساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيـة. والعالم الإسلامي سيد قطب يشخص هـذا الموقـف بدقـة إذ يقـول لا يجـوز النظـر إلى هذه المسألة بصورة منفصلة عن سائر الموضـوعات الاقتصـادية المتعلقـة بهـا. والإسـلام بوصفه نظاماً متكاملاً، فهو صيغة تحرم التعامل الربوي ويقيم نظمه كلهـا عـلى أسـاس الاسـتغناء عـن الحاجـة إليـه، ويـنظم جوانـب الحيـاة الاجتماعيـة بحيـث تنتفـي منـا

الحاجة إلى هذا النوع من التعامل بدون المساس بالنمو الاقتصادي والاجتماعـي والإنسـاني المطرد [46]

وكان الربا يمثل أحدى قواعد الحياة الاقتصادية للعرب، حيث كانت التجـارة تحتـل مكانة متقدمة فيه. وتحريم الإسـلام للربـا بهـذا التشـدد أمـر لـه مغـزاه العميـق سياسـياً واقتصادياً واجتماعياً. والأمر لا يخلوا أيضاً من الخلفيات التاريخية التي سـاهمت في بلـورة هذا الموقف، فهناك في تاريخ عرب الجاهلية حدث سياسي / اجتماعـي مهـم تمثـل بحلـف الفضول. وقد شهد الرسول قيام هـذا الحلـف الـذي كـان يهـدف إلى أنصـاف الفقـراء مـن الأغنياء الذين أثقلوا بالديون نتيجة الربا.

فالإسلام كان أدرك بعمق ما يحدثـه الربـا والـثراء مـن آثـار سـلبية في المجتمـع وفي الحياة السياسية من تفاعلات تؤدي إلى أفساد ضـمائر النـاس أولاً ثـم ليسـود النخـر سـائر مرافق المجتمع. ففي حديث صحيح للرسول يدخل فقـراء المـؤمنين الجنـة قبـل أغنيـائهم ب 500 عام حديث وفي حديث آخـر لـه مغـزاه العميـق يقـول الرسـول إيـاك ومجالسـة الأغنياء حديث.[47]

والإسلام أيضـاً، وفي أطـار تصـور شـامل ولـيس مجتـزأ، وبنظـرة عميقـة تتناول جميع مفاصل الأمر وليس جانباً منه، وجرد لمـؤثرات الربـا عـلى سـائر فعاليات المجتمع، حتى في تلك الأزمنة، فقد كان للاقتصاد دوره المؤثر الفعـال على التفاعلات الدائرة في المجتمع، لذلك تحذر الشريعة مـن تـأثير الأمـوال في تخريب النفـوس والعلاقـات الاجتماعيـة وفي إحـداث الفـتن : (أَنَّمَـا أَمْـوَالُكُمْ

وَأَوْلاَدُكُمْ فِتْنَةٌ) الأنفال: 28، بل أن الشريعة تعتبر المال قوة ذات تأثير، تحرم ملكية المال على السفهاء، أي على من يسيء استخدامه (وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا) النساء: 5 وتذم الشريعة محب المال : (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) الفجر: 20، ومن المؤكد أن المقصود هنا محبة المال متقدماً على محبة ما دونه، وجمعه بوسائل غير شرعية، أو تلك التي تؤدي إلى تدمير قيم وعلاقات اجتماعية، ونهوض علاقات استغلالية اضطهادية، فتحذر الشريعة من التعامل المالي الذي يؤدي إلى الظلم: (وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ) البقرة: 188

وقد وردت كلمة المال في القرآن(86) مرة، وفي كل منها يحذر من الوقوع في دوامة الطمع في جني المال والسقوط في حبائل استغلال الإنسان للإنسان واقترافه لذلك الظلم الاجتماعي، ولذلك كله، وفي ذلك العصر البسيط في تداول المال ورأس المال وأساليبه، قياساً إلى عالم اليوم، مثل النظام اللاربوي القاعدة الرئيسية في الرؤيا الاقتصادية الإسلامية وهو يريد للمجتمع الإسلامي السلامة في الفعاليات الاجتماعية والسياسية باعتبار أن الربا مفسد لها .[48]

وفي مجتمعاتنا المعاصرة، ولابد لنا أن نلاحظ هنا، أن الإسلام أتخذ موقفاً متشدداً من الربا بوصفه يمثل اضطهاد أصحاب رؤوس الأموال للمحرومين منها وإن امتلاكهم لها سيؤدي إلى قيام علاقات اضطهادية. وفي عصرنا، فإن الأمر سيبدو أشد عمقاً، فقد بلغ تعسف وظلم رأس المال الربوي مستوى خيالي من المهارة في جني وتراكم الأرباح مع اشتداد الظلم والتعسف، ولم يبلغ هذا المستوى إلا بفضل التطور الهائل الذي تحقق من خلال الثورة الصناعية

وعهود الاستعمار وشدة تمركز رأس المال المالي(المصرفي) وتحقق أربـاح هائلـة، فعمـد رأس المال المالي إلى إعادة النقود إلى التداول (بوسائل مختلفة). ورأس المال لا يمكن له أن يكف عن الحركة وجني المزيد من الأرباح وإلا فقد صفته ووظيفته كرأسمال.

ونتائج هذه السياسة الاقتصادية لا يمكن فصلها مطلقاً عن أهـداف الدولـة، بـل أن الدولة الرأسمالية المعاصرة قد سخرت قدراتها السياسية والعسكرية، وهـي قـوى عملاقـة، سخرتها لصالح قوى رأس المال، وان اتحـاداً قـد تـم بـين الدولـة كنظـام ومؤسسـات وبـين الرأسـمال الاحتكـاري، فـنجم عـن ذلـك نظـام الدولـة الرأسـمالية الاحتكاريـة، في صـورتها الإمبريالية التي اعتبرت مساحة العالم بأسره ميداناً لفعالياتهـا، فمضـت نحـو هـذا الهـدف تسحق كل شيء يعوقها عن بلوغه، وليس أدل عـلى ذلـك مـن الحـروب الكبـيرة والصـغيرة والتدمير الشامل والحروب بـين الـدول الاسـتعمارية الإمبرياليـة نفسـها وفي الاعتـداء عـلى الشعوب الصغيرة.

وتدل هذه الحقائق التاريخية أن المنافسة في تحولهـا إلى احتكـار، إنمـا تمثـل طـوراً بالغ الأهمية أكتسب طابع الحدة والعنف، وإن التنافس يحتـد أكـثر فـأكثر كلـما تطـورت ويكتسب أشكالاً عنيفة بالغة القوة، وقد تكون الحرب أحدى نتائجها .[49]

ويستحيل علينا أن نتصور أن النظام أن النظـام الإسـلامي يمكـن أن يكـون نظاماً رأسـمالياً، بسـبب الشـحنة الكبـيرة مـن الظلـم والاضـطهاد في مجتمعاتهـا

وطبيعتها العدوانية على الشعوب الأخرى، وهذه طبيعة متأصلة فيها وليست طارئة، ونتيجة حتمية لمسار تطور تأريخي، ويلعب في كل ذلك راس المال المصرفي الربوي دوراً أساسياً، حيث أن الوظيفة الأساسية للبنوك أنها تحول الرأسمال غير العامل إلى رأس مال عامل وإلى مصدر للفائدة ،فعلى سبيل المثال، كانت في نهاية عام 1909 تسعة بنوك ألمانية تضع يدها على 83% من مجموع رأس المال المصرفي في ألمانيا .(50)

ومن الظواهر الأساسية في اتحاد سلطة الدولة مع الرأسمال المالي الاحتكاري، وهي مرحلة متقدمة يبلغها النظام الرأسمالي المالي، بالإضافة إلى شدة التمركز وتفش ظواهر القمع السياسي الداخلي والعدوان على بلدان وشعوب أخرى فأنها تبدو من مستلزمات تلاحم سلطة رأس المال بالدولة ونتيجة حتمية لها وهيمنة أصحاب رؤوس المول وممثليهم على السلطة، وذلك ما يجري بدقة حالياً في البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة.

وغني عن القول فان الشريعة والفكر السياسي الإسلامي المنبثق عنه نصاً أو اجتهاداً عن روح الشريعة، وبعيدة كل البعد، بل هي متناقضة مع لب وجوهر النظام الرأسمالي كفكر اقتصادي أو في سائر مفردات الفكر الإسلامي وفي أنماط نظم الحكم، وأن أي محاولة لإقامة التشبيه أو التقريب بين النظام الرأسمالي والفكر والنظام الإسلامي، هي محاولة بائسة تفتقر إلى الدقة والعدل والأنصاف. فالنظام الاقتصادي الإسلامي يهدف في جوهره إلى إزالة أو تقليص الفوارق بين الأغنياء والفقراء وإلغاء الظلم بكافة أنواعه وفي المقدمة الظلم الاجتماعي، وبذلك فإن النظام الإسلامي يختلف عن النظام الرأسمالي أيضاً:

1 ـ يرفض الإسلام تكديس الثروة وجمعها في يد فئة قليلة.

2 ـ ما يوجد من تشريعات تحفظ أموال الأمة والأفراد.

3 ـ البر بالطبقات الفقيرة وجعل ذلك من صلب العبادات.

*** الرشــوة :**

(وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّـنْ أَمْـوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) البقرة: 188

وهنا، فإن إشارتين تستحقان الانتباه، الأولى: أموال الباطل، وهي كل مال غير شرعي كالسرقة والاغتصاب، أي أن منبته غير شرعـي وتـدلوا بهـا إلى الحكـام، أي القـائمين بـالأمر، وهم الذين بيدهم قرار المصالح. الرشوة، أي حمل الحاكم على اتخاذ قـرار لمصـلحة دافـع الرشوة على حساب الحق والعدل.[52]

فالشريعة هنا دقيقة في أحكامها، فهي تحرم أموال الباطل كافـة، أي كـل مـال منبتـه غير شرعي، منافي للعدل والحق. ويربط ذلك بفعاليات وأنشطة الحكم، وهذه مسألة مهمـة، أي التقرب والتملق إلى السلطات ومداهنتها وصولاً إلى تقديم المال الحـرام إليهـا، الرشـوة أو ما يماثلها. وهناك حديث للرسول ما استخلف خليفة إلا وله بطانتـان، بطانـة تـؤمره بـالخير وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمك اللـه حديث .[53]

والرشوة هنا شأن سـياسي، فلآيـة والحـديث موجهـان إلى الحكـام والقـادة الذين يتخذون لهـم بطانـة خـير أو بطانـة شر، ومفهـوم الرشـوة واسـع يتجـاوز

المفهوم التقليدي الحالي، قبول المال مقابل تسهيل أمور خارج أطار القانون. ومفهوم الرشوة في الشريعة هي : قبول المال الحرام واستغلال الوظيفة والمنصب بما يؤدي إلى الأضرار بمصالح الناس والهيئة الاجتماعية.

*** الخيانـــــة :**

(وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء إِنَّ اللـهَ لاَ يُحِبُّ الخَائِنِينَ) الأنفال: 58 ، وتتجلى الأخلاقية السياسية الإسلامية هنا بأجلي صورها، إذ تطلب الآية من الرسول، أو بالأحرى من القادة المسلمين، أن عليهم إعلان نهاية المفاوضة أو العلاقة مع طرف يشعرون بخيانته للعلاقة أو للمفاوضة، فالشريعة لا تقبل الخيانة، بل تدينها بشدة.[54]

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللـهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) الأنفال: 27. والخيانة هنا في هذه الآية هي تحريم لخيانة قائد الجماعة الإسلامية وخيانة المجتمع الإسلامي، وهي خيانة داخلية، وتخونوا أماناتكم، وهنا تصبح الخيانة في معنى شمولي، فطالما قبل المرء الأمانة(المسؤولية هي أحد أوجه الأمانة) فعليه أن لا يخون أمانته، بل أن حديثاً ذو مغزى عميق، إنساني وأخلاقي، للرسول يقول أد الأمانة إلى من أئتمنك، ولا تخن من خانك حديث ، فالحديث يطلب عدم الخيانة بالمثل، فالترفع عن القيام بخيانة من جانب، ومن جانب آخر، هدف أخلاقي رفيع حتى عن رد الخيانة بمثلها.

*** التجسـس :**

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّـنِّ إِنَّ بَعْـضَ الظَّـنِّ إِثْـمٌ وَلَا تَجَسَّسُـوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيـهِ مَيْتًـا فَكَرِهْتُمُـوهُ وَاتَّقُـوا اللــهَ إِنَّ اللـهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ) الحجـرات: 12 ثـم لـنلاحظ هنـا الحـديث للرسـول ولا تحاسـدوا ولا تباغضوا ولا تجسسوا وكونوا عباد اللـه أخواناً حديث .

وفي ملاحظة النص القرآني، ابتداء، فأنها تحض عـلى عـدم إصـدار الأحكـام السريعـة بنـاء عـلى ظنـون غـير مؤكـدة وأنبـاء وأخبـار ومعلومـات تحـوم الشـكوك حـول صـحتها ومصداقيتها، وبالتالي نزاهتهـا، وتلـك مسـالة في غايـة الأهميـة للقائـد السـياسي في تجنـب تكوين وإصدار القرارات السياسية بناء على معطيات غير دقيقة، إنها مـؤشرات وتعلـيمات تبعد مركز القرار السياسي وصانعوه عن أحكام الهوى وإصدار القرارات السياسية بناء على معطيات غير دقيقة، أنها مؤشرات وتعليمات تبعـد مركـز القـرار السـياسي وصـانعوه عـن أحكام الهوى وإصدار قرارات غير محكمـة: (يَـا أَيُّهَـا الَّـذِينَ آمَنُـوا إِن جَـاءكُمْ فَاسِـقٌ بِنَبَـأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) الحجرات: 6

والتجسس الذي تحرمه الشريعة بين المؤمنين، هـو التطلـع والبحـث فـيما يعتـبر أو يعد من القضايا الشخصية التي يحرص المرء على جعلها في طي الكـتمان كـأسرار شخصـية، أو نواقص وعيوب لا يود إطلاع الآخرين عليها. وباعتبار أن هذا الأمر مكروه، شبهت الآيـة ذلك كالذي يأكل لحم أخيه بعد أن يموت تعبيراً عن بشاعة وشناعة الفعل. [55]

وفي حديث الرسول تتناول فيها الحسد والبغضاء بوصفها أمراً يعادل التجسس والحسد آفة لها آثارها الخطيرة في العمل السياسي، إذ تقود إلى التكتلات اللاشرعية والعداوات غير القائمة على المبادئ، بل على الحسد والبغضاء.

وفي النتيجة، فإن الشريعة تؤدي أحكامها في نهاية المطاف إلى منهج وعقيدة سياسية ذات محتوى أخلاقي. والثاني سلمي غير عدواني يسعى إلى تحقيق المصالح المشروعة من خلال فعاليات سلمية مشروعة، وحتى في حالة الحرب فإنه يعلن عن ذلك ويحترم خصمه أي كانت نتيجة الصراع المسلح ويحترم عقيدته، وإن هزمه في ميادين القتال والصراع المسلح. وتحض الشريعة الإسلامية على الالتزام بأهداف أخلاقيات هي ليست طوباوية غير قابلة للتحقيق، بل هي تنطلق من منظومة محكمة من التعاليم الداخلية بين المسلمين وفئاتهم، ثم بين المسلمين والعناصر الأخرى.

خامساً : مبادئ سياسية عامة

من خلال نضال الجماعة الإسلامية قبل الهجرة، ثم من بعد الهجرة إلى يثرب(المدينة) وتأسيس دولة العرب الإسلامية الأولى بقيادة الرسول (ص)، تواصل بناء الشريعة سواء من حيث تواصل نزول الآيات القرآنية التي تركزت على القضايا ذات الصلة بالتشريع الذي كان السراج الذي ينير للتجربة والممارسة طريقها، في حين كانت الآيات المكية(التي نزلت بمكة) تركز على جوانب العبادة والتوحيد.

وقد مثل الحديث الجانب المهم الآخر في الشريعة والمكمل لها والموجه إلى الناس جميعاً : (وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللـه تُحْشَرُونَ) آل عمران: 158 (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللـهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا) الأعراف: 158، وقد جعلت الشريعة طاعة الرسول من صلب العبادات: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) النور: 56، ثم: (قُلْ أَطِيعُواْ اللـهَ وَالرَّسُولَ) آل عمران: 32

ولكن الأحاديث، وكما هو معلوم، تخللتها الكثير مما يفتقر إلى الدقة، حتى نشأت مناهج في البحث عن الأحاديث. وفي خضم هذه الآراء والمناقشات، أتفق معظم العلماء إن اصح الكتب بعد القرآن هو ما اتفق عليه الإمام البخاري والإمام مسلم(الصحيحان)، وأحاديث البخاري دقيقة، وكان الإمام مسلم يستفيد منها ويعترف بأن لا مثيل لعمله.[56]

وقد اعتبرت سنة الرسول (الأعمال والممارسات التي قام بها الرسول جزء من الشريعة : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللـهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللـهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللـهَ كَثِيرًا) الأحزاب: 21 ، وهكذا فقد مثلت السنة (الحديث ـ الأعمال) الجانب الآخر من الشريعة. وتضم السنة جانباً آخراً لا يقل أهمية عن الحديث، وهو ما قام به الرسول من أعمال وتصرفات سواء كانت في جانب العبادة، أو الممارسة السياسية، وسار على هديها ووحيها أو على القياس بموجبها الخلفاء الراشدون الأربعة، وهي دليلاً مهماً في أعمال المسلمين وقد جرت حولها أبحاث ودراسات، واستحقت أن تأخذ مكانها في العلوم السياسية

العربية الإسلامية، وتستحق المزيد من البحث والدراسة، فهناك الكثير من تلك الممارسات والتجارب التي تستحق الانتباه إليها، ودراستها، وتحليل الدروس المستفادة منها، وإمكان مقارنتها مع التجارب المعاصرة، ومن تلك:

*** عقد التحالفات :**

من المعلوم أن التحالف بين القبائل، هو شأن سياسي عريق في تاريخ العرب، وقديم قدم الكيانات السياسية التي تأسست في أرجاء بلاد العرب، جنوباً(اليمن وحضر موت) وفي وسط شبه الجزيرة العربية وأطرافها (أمراء كندة والتنوخيين) وشمال شبه الجزيرة (بلاد الشام ـ العراق ـ مصر).

والتحالفات كانت سياسية الطابع والهدف، إتحادات لا تذوب فيها الشخصية القبلية للقبائل المتحالفة، ضرب من Confedration يهدف أساساً إلى تأمين السيطرة على بقعة محدودة من الأرض لبسط الهيمنة على طرق التجارة ومصادر المياه(آبار وعيون) وواحات ومناطق رعي المواشي.

بيد أن هذه الصيغ الابتدائية قد تطورت منذ عهود قديمة، وغدا تشكيل كيانات سياسية وإقامة نظم مركزية من جملة أهداف هذه التحالفات القبلية، وعلى هذا الأساس قامت نظم سياسية على درجة من التطور في أرجاء بلاد العرب ولاسيما في مناطق الشمال، تدمر ـ حضر ـ البتراء.

ولكن صيغة إقامة التحالفات على الأساس القبلي لاقت الفشل في نهاية المطاف. ويلاحظ بصفة عامة في تلك التجارب انه لم يكن بالإمكان إقامة

التحالف لفترات طويلة، فالمصالح القائمة على أساس المنافع المادية، الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها ليست كافية كعنصر وحيد لتأسيس كيان سياسي، فإنها عرضة للتغير من جهة، كما أن الصراعات العائلية والتنافس بين القبائل على موقع الزعامة من جهة أخرى، مثلت العناصر الذاتية، في حين مثل تدخل القوى الكبرى (الرومان ـ الفرس) في إسناد دور دول الحاجز إلى هذه الكيانات، العامل الموضوعي الخارجي في افتقار هذه التجارب إلى الاستقرار والديمومة، لذلك كانت نهايتها مأساوية كما لاحظنا ذلك في تدمر والحضر والبتراء، وحتى دولة المناذرة في الحيرة.

وتمثل الحركة والثورة والدولة الإسلامية في هذا المجال بالضبط، الرد الحاسم على تلك التحالفات القبلية ـ الأسرية. فالإسلام كان رد فعل الحتمية التاريخية على هذه العملية التي أضرت إلى حد بعيد بتطور الحياة العربية السياسي والثقافية والاقتصادية، وحل الإسلام ليحل رابطة جديدة تقوم بدل الولاء القبلي والأسري، الرابطة الأساسية فيه الإيمان العقائدي. وبتحليل سير تطور الحركة والدولة الإسلامية، نلاحظ أن التحالف على أساس قبلي لم يكن قط من صفات النظام الإسلامي، أو صفة علاقاته الخارجية، بل على العكس فإن أهم التحركات المعادية للإسلام كانت ذات طابع أسري / قبلي ابتداء من التحالف الذي قادته قريش، وهي قبيلة الرسول، مع قبائل أخرى ضد الحكة الإسلامية، وانتهاء بغزوة حنين التي فيها أجهض وأندحر مشروع التحالف القبلي بقيادة هوازن وثقيف بعد فتح مكة.

ومهما كانت نهاية التحالفات القبلية التي لم تعد ظاهرة إلا بعد وفاة الرسول في حروب الردة، فعادت صيغة التحالفات القبلية في حركة التمرد والارتداد التي انتهت بالفشل والاندحار السياسي والعسكري.

فالتحالفات التي تجيزها الشريعة هي أولاً: عدم القبول بسيادة وقيادة قوى أجنبية لمقدرات الدولة الإسلامية، لاحظ نص الآية: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) النساء: وهذه الآية تحذر المسلمين من تولية مقاليدهم وأمور بلادهم لغيرهم ولهذه مغزى سيادي وتأكيد على إستقلال القرار السياسي، والآية التالية: (لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ) آل عمران: 28 .

ولكن الشريعة الإسلامية أباحت للقيادات الإسلامية المرونة والمناورة تحت شعار: الضرورات تبيح المحذورات، وإذا كانت المناورة ضرورية لحماية المسلمين وكيانهم السياسي: (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ) البقرة: 173 وكذلك في النص : (إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ) النحل: 106 وفي ذلك قبول بمبدأ المناورة على قدر ما هو ضروري ولا يجوز الاسترسال بالمرونة والمناورة بعد زوال الخطر أو الضرورة على اللجوء إليها، فهذا التراجع مقبول إذا كان يخدم قاعدة عامة هدفها التقدم. [57]

وقد كان الإسلام يميل إلى عقد التحالفات ولا سيما مع أصحاب الكتب والديانات السماوية ولكن ثمة معوقات حالت دون تحقيق تلك التحالفات أو

استمرارها، أبرزها: أطماع اليهود ومحاولاتهم القضاء على الحركة الإسلامية ثم تناقضت المصالح الإسلامية والمسيحية الرومية لأن الرومان وكانوا يرغبون في إبقاء احتلالهم للمشرق العربي، على أن تلك الأقليات الدينية ظلت تتمتع بكافة حقوقها الاجتماعية والدينية والثقافية ولا سيما مسيحي المشرق الذين ساهموا بأعداد كبيرة منهم في القتال إلى جانب أبناء جلدتهم العرب المسلمين في الكثير من المواقع.

*** المرونـة :**

تضم العقيدة السياسية الإسلامية نصوصاً فريدة من نوعها في الفكر السياسي، ونماذج وأمثلة في الممارسة العملية يجوز اعتبارها إضافة مهمة على الرافد النظري، ليكتمل بذلك صرح تجربة وتراث سياسي ثري، ومن تلك، المرونة التي تنطوي عليها أحكام نظرية وممارسات عملية.

(لاَ يُكَلِّفُ اللـهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) البقـرة: 286 ، وبدقة اكبر، لاحظ النص التالي : (لَا يُكَلِّفُ اللـهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا) الطلاق: 7 ، وفي الآية الأولى نفهم أن الشريعة لا تطلب من أي إنسان إلا ما يدخل ضمن استطاعته وضمن قدراته في كافة استحقاقات الشريعة التطبيقية، وفي النص الثاني (سورة الطلاق) يبدو الأمر أكثر وضوحاً. إن اللـه والشريعة لا يطلبان من الإنسان إلا ما أعطاه من قوى بدنية / صحية أو عقلية.

وفي حديث دقيق ومهم للرسول بهذا المعنى: سيروا على سير أضعفكم حديث إشارة دقيقة ذات معاني عميقة، بأن وحدة الصف تتطلب المرونة من أجـل الحفـاظ عـلى كافـة عناصر المسيرة. وقد أتخذ هذا التوجه مسـاراً عمليـاً في الواقـع التطبيقـي للفكـر السـياسي الإسلامي، عندما بعث الرسول معـاذ بـن جبـل وأبـو مـوسى الأشـعري إلى الـيمن لتأسـيس الجماعة الإسلامية وقيادة الكيـان الإسـلامي الوليـد هنـاك وأوعـز إلـيهما : يسرا ولا تـعسرا وبشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا حديث . [58]

فالمرونة هي أذن سمة أساسية من سمات النشاط السياسي العملي للفكر الإسـلامي مرونة لا تجعل العقيدة قالباً جامداً غير قابل للتطور، فـالمواقف المنبثقـة عنـه لا تتجاهـل الحقائق الموضوعية التي قد تكون مؤثرة على سير وتفاعل العملية السياسية.

ولكن المرونة في الفكر السياسي الإسلامي هي ليست بلا سقف وبلا حـدود، بحيـث تفسح المجال للانتهازية والتوفيقية والمغامرات. فالمرونـة ليسـت الاسـترخاء أو الليونـة بمـا يؤدي في نهايـة المطـاف إلى أن تفسـد الفلسـفة السياسـية شخصـيتها وأخلاقياتهـا المميـزة وتمسكها بالحق والعدل، إن التراجع مقبول، ولكن من اجل الحفاظ على التقدم وليس مـن اجل أن يتحول التراجع إلى منهج، تراجع أمـام المخـاطر لإعـادة تنظـيم الموقـف والطاقـات وحشدها وتعبئتها وخوض المعركة بالاستفادة من دروس الجولة السـابقة، التراجـع خطـوة إلى الخلف من أجل عدم التضحية بحليف أو أحد عناصر المسيرة المهمة : سيروا عـلى سـير أضعفكم حديث.

فالمرونـة إذن مقبولـة في السياسـة الإسـلامية، عـلى أن لا تنطـوي عـلى واحـدة مـن المحرمات الإسلامية، أي بلا صيغ الشرك في المقام الأول، ويشترط في المرونة عـلى أن تنطـوي على وقاية الدولة أو مصالح المسلمين والأمـة مـن مخـاطر محدقـة أكيـدة، وأتبـاع المرونـة يجنبها ذلك الخطر أو يقلصه، ولا يجوز أتباعها بعد زوال الضرورة والخطر.

ويضم المـوروث الثقـافي العـربي دروسـاً رائعـة في السياسـة وفي أتبـاع الحكمـة إزاء الأحداث الأخطار، لتشكل بمجموعها مدرسة سياسية ذات ملامح متميزة واضحة، ومن تلك قاعدة لا تكن ليناً فتعصر ولا يابساً فتكسر ، ومنها نستفيد بـأن عـلى السـياسي العـربي أن يتخذ قراره بصدد هذه المسألة أو تلك. وقد كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطـاب الخليفـة الراشدي الثاني إلى أبو موسى الأشعري عندما ولاه القضاء بقوله : الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حـلالاً ، أو أحـل حرامـاً [59]، وبـذلك يضـع الخليفـة الـذي اشـتهر بالعـدل، الحدود الدنيا والقصوى للمرونة، لا تحلل حراماً ولا تحرم حلالاً، وفي المساحة ما بين هذين الحدين، فسحة واسعة من المرونة ولكن بمبدأية .

***الحـرب :**

تكاد المصـادر القانونيـة أن تجمـع، بـأن الحـروب هـي (باختصـار) نـزاع سياسي نشأ في ظرف نعين ثم تصاعد إلى درجة النزاع المسلح مـن أجـل تحقيـق مصالح وغايات سياسية، ولكنهـا في جوهرهـا تنطـوي عـلى أوجـه اقتصـادية في المقام الأول، ثم ثقافية، وإستراتيجية . وقد تشترك دولتين أو أكثر في هـذا الصراع

الذي ينتهي بالعودة إلى المفاوضة من أجل بلـورة المكاسـب التـي حققهـا هـذا الطـرف أو ذاك.

(فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاء الْكَافِرِينَ) البقـرة: 191 (كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَـارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللـهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَاللـهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) المائدة: 64

فالآيـة الأولى(سـورة البقـرة)، فيهـا إجـازة للمسـلمين بـالحرب إذا تعرضـوا للظلـم والعدوان، وهي حـق شرعـي لكـل كيـان سـياسي تجيـزه الشرائـع وكـذلك القـانون الـدولي المعاصر. ولكل دولة حق الدفاع عن مصـالحها الحيويـة، الاقتصـادية منهـا بالدرجـة الأولى والمحافظة على كيانها ووجودها، ولكن الآية الثانية(سـورة المائـدة)، فـإن الحـرب هـو أمـر مكروه في الشريعة (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ) البقـرة: 216 ، والإسـلام يجيـز الحرب والقتال لسببين رئيسيين :

الأول: في الدفاع عن النفس .

ثانياً : في سبيل اللـه (الدفاع عن الإسلام وكيانه السياسي) .

وقد تفرع عن هذا المجال السياسي / الفكري المهم أبحاث ودراسات، وكذلك كانـت السنة النبوية أعمال الصحابة والخلفاء الراشدين دليلاً إلى اتجاهات مهمة أخرى أهمها:

* لا بد أن يكون إعلان الحرب مسبوق بالإنذار.

* الرعايا الملحقين بجيش العدو، لا يعدون من المحاربين.

* منعت التعاليم الإسلامية(الشريعة) الإجهاز على الجرحى وتعذيب الأسرى والفتك بهم ومنع التمثيل بالجثث.[60]

* حسن معاملة الأسرى.

* جواز قتال من نقض العهد.

* جواز خروج المرأة إلى الحرب في الخدمات الإدارية والطبية.

* خضوع حالات الحرب بين المسلمين وغيرهم لإحكام الساسة الشرعية.

* لابد من احترام العهود والمواثيق وأحكام الخدنة، ولكن خيانتها تعد نقضاً يستحق العقاب والقتال.[61]

وخلال الحروب والغزوات الكثيرة التي خاضها الجيش الإسلامي تبلورت طائفة من المفاهيم عبر ممارسات حية لمبادئ سياسية وعسكرية عديدة، فمع أن الإسلام كان يؤكد على الانضباط ودقة تنفيذ الأوامر، نلاحظ أن العقيدة الإسلامية تحض على الاستشارة حتى في ميادين القتال، فقد كان الرسول يستشير رفاقه في كافة المعارك والفعاليات السياسي والاستئناس بآرائهم، فإنه كان يريد إشعارهم بأهمية أرائهم واحترام بعضهم لبعض وتقوية العوامل المعنوية لديهم.[62]

وبتحليل النشاط العسكري للدولة الإسلامية في عهد الرسول، نلاحظ أنها كانت بمجموعها تؤدي إلى هدف ترسيخ كيان الدولة والتصدي لمحاولات قيادة مكة أرستقراطية القبلية لتدمير الكيان السياسي الإسلامي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن العقيدة العسكرية / السياسية الإسلامية تشير إلى نوعين من الحروب :

أ. **حروب دفاعية بحتة** : عندما يتعرض المسلمون إلى اعتداء خارجي.

ب. **حروب هجومية** : بقصد الدفاع عن مصالح الدولة، والأمن القومي. فالمسلمون على سبيل المثال التزموا بدقة بعهودهم(الحديبية)، ولكن عندما نقض المشركون تلك العهود، بادر المسلمون إلى التقدم وفتحوا مكة وتحريرها من المشركين.

وبهذا المعنى، فإن العقيدة الإسلامية، وهي ليست رداً على أفعال معادية، أو بناء على غضب مفاجئ، بل هي ضمن إستراتيجية واضحة هادئة ليست صاخبة، وابرز العلامات التي تؤكد ذلك، هو أن خسارة معركة أحد، رغم ثقلها النفسي حيث أنها جرت في مطلع تشكيل الدولة، وبعد اقل من سنة على انتصار بدر بما يمثله من إحباط نفسي ومعنوي، وفيها فقد المسلمون احد قادتهم العسكريين (حمزة بن عبد المطلب ـ عم الرسول) ولكن هذه العناصر السلبية لم تؤدي إلى تراجع في الموقف الاستراتيجي الذي ضل يؤشر إلى التصاعد لصالح الدولة الإسلامية وذلك بفضل القوة المعنوية الكبيرة للجيش الإسلامي، ومن ثم تعدد الصفحات السياسية / العسكرية التي أفتتحها الرسول وفي مقدمة تلك، دراسة القيادة الإسلامية بعناية فرض الحصار الاقتصادي على تجارة مكة الخارجية، التي تعتمد عليها مكة بدرجة كبيرة لتأمين احتياجاتها ومعيشتها. وقد قاد الرسول تلك العملية بعبقرية إستراتيجية ذات آفاق متعددة.[63]

وقد انبثقت من غزوات وحروب الرسول، ممارسات سياسية عديدة ومبادئ عسكرية / سياسية، ومن تلك :

أ ـ بث العيون ورصد تحركات الأعداء، في معركة الخندق ثم في معركة حنين.

ب ـ استعارة أسلحة من المشركين لقتال أعداء الإسلام.

ج ـ المباغتة كمبدأ في القتال ولكن بعد إعلان الحرب.

د ـ أتباع سياسة الرحمة حيال المدنيين من غير المحاربين(نساء ـ شيوخ ـ أطفال).

ح ـ سياسة إسلامية متميزة تجاه المؤلفة قلوبهم ونحو خصومهم حتى بعد استسلامهم، أو من الذين اسلموا حديثاً، وإجراء تكريم خاص لتلك الزعامات. (64)

ط ـ التدريب والأعداد: وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل 60 ـالأنفال)

و ـ للمرة الأولى يجري أعداد شامل للأمة في اقتصاد حرب وتعبئة شاملة لمواجهة المعارك الكبرى وفي صناعة السلاح والتدريب على استخدام السلاح وتحضير معدات الحرب.(65)

ولابد من التأكيد على أن خيار الحرب كان خياراً مكروهاً وهو آخر مل يلجأ إليه السياسي المسلم، بل أن نصاً قرآنياً واضحاً يأمر بقبول السلم بقوله: (وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللـهِ) الأنفال: 61 ، وتحية المسلمين هي السلام.

*** تجنب أحكام الهوى :**

وتلك آفة يخشاها أو يخشى منه على صناع القرار السياسي في العلاقات الدولية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي. وأحكام الهوى تلك الناجمة عن تأثر عاطفي إما بسبب محبة أو كراهية شديدة تحول دون رؤية البعاد الدقيقة لأي مسألة سياسية، واقل ما تؤدي إليه أحكام الهوى، هي اتخاذ قرارات تجانب الصواب بالإضافة إلى فهم خاطئ لعموم القضية وتفرعاتها ومفرداتها بحيث يؤدي الخطأ إلى مضاعفات ليس من السهولة رصدها والتخلص من آثارها ونتائجها.

وتحتل هذه المسألة اليوم مركزاً مهماً في مجال اتخاذ القرارات السياسية، إذ تحاول الدوائر المولجة بصناعة القرار والشخصيات القيادية، تقليص آثارها المرضية، فإن الفكر الإسلامي(الشريعة) تزخر بنصوص واضحة وصريحة وهي تدعو بل وتلزم صناع القرارات بالابتعاد عن أحكام الهوى خشية ارتكاب خطأ جسيم أو صغير في الإدارة أو في السياسة.

فالشريعة تطالب بإقامة العدل والحق وتنفيذ الأحكام الشرعية، ولكن بشرط العدالة: (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ) النساء: 58 ، كما تطالب الشريعة بالنقد والنقد الذاتي(التوبة) والصبر والإخلاص والعفة ونبذ الانتهازية والذرائعية (النفاق) والديماغوجية (الفتن) وتنهى عن الخيانة، فهذه كلها مبادئ سياسية ترتقي بصناع القرار السياسي إلى مستوى جدير بالثقة، وأيديولوجي / عملي عال تبعده عن مخاطر السقوط في أحكام الهوى في أطار نظري / عملي ليس مثالياً، بقدر ما هو منهج سياسي محكم الحلقات والأبعاد.

وعندما تتضمن آية قرآنية: (يَا أَيُّهَا الَّـذِينَ آمَنُـوا إِن جَـاءكُمْ فَاسِـقٌ بِنَبَـإٍ فَتَبَيَّنُـوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) الحجرات: 6 ،فأنها تدعو صـانع القـرار إلى التأني والتروي في اتخاذ قراره، بيد أن آية أخرى توضـح تلـك العمليـة فتضـعها في إطـار السياسة وفلسفة الحكم الإسلامية: (فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ الـلـهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ الـلـهِ) ص: 26 ، وفي حديث للرسول حبك للشيء يعمي ويصم . حديث .[66]

هوامش الفصل الأول

1. أبو زهرة، الشيخ محمد: الإمام أبو حنيفة، في العربي الكويتية 1961/ 17
2. عبد المقصود، عبد الفتاح: الإمام علي بن أبي طالب، جزء/ 3، ص130، القاهرة/
3. الشهر ستاني، محمد عبد الكريم بن أحمد : الملل والنحل،ج/1، ص27 ، بيروت
4. قطب، سيد: في ضلال القرآن : ج/1 ،ص181 بيروت /1978
5. أبن تيمية، تقي الدين: السياسة الشرعية ص/ 161 بغداد/ 1991
6. الماوردي، أبي الحسن علي بن احمد: الأحكام السلطانية ص/ 12 بغداد/1989
7. أبن تيمية: نفس المصدر ص/ 162
8. الماوردي: نفس المصدر ص/15
9. الشهرستاني: نفس المصدر ص/24
10. الشهرستاني: نفس المصدر ص/28
11. النووي، الإمام محي الدين أبو زكريا: شرح صحيح مسلم، ص/165، بيروت/
12. قطب، محمد: شبهات حول الإسلام، ص28 بيروت/1979
13. قطب، محمد: نفس المصدر، ص/30

14. أبن تيمية: نفس المصدر، ص/13

15. قربان، ملحم: السياسة العمرانية، ص/ 15 بيروت/1984

16. الشاوي، عبد المجيد: مقال في صحيفة القادسية بغداد /1995-2-15

17. أبن كثير، إسماعيل الدمشقي: تفسير القرآن العظيم ج1 ص419 بيروت/1979

18. قطب، محمد: نفس المصدر ص/32

19. محمد،د.فاضل زكي: التراث الفكري السياسي العربي الإسلامي/ آفاق عربية/ بغداد/1996-6

20. قربان، د.ملحم: السياسة العمرانية ص/298

21. النووي: نفس المصدر ص/ 21

22. النووي: نفس المصدر ص/27

23. قطب، محمد: نفس المصدر ص/ 191

24. طبارة، عفيف عبد الفتاح: روح الدين الإسلامي،ص/302 بيروت/1979

25. قربان، د. ملحم: الساسة العمرانية ص/ 122

26. صالح، د.غانم محمد: الفكر السياسي القديم ص/ جامعة بغداد / 1985

27. أفلاطون: الجمهورية ص/56 بغداد /

28. محمد، د. فاضل زكي: نفس المصدر (مقال)

29. أبن هشام: السيرة النبوية ج1 ص/501 بغداد / 1989

30. الراوي، د.عبد الستار عز الدين: منطق الفكر ومنهج العمل، آفاق عربية1995-6

31. طبارة، عفيف عبد الفتاح: نفس المصدر ص 296

32. صالح، د.غانم محمد: نفس المصدر ص25

33 محمد، د. فاضل زكي: نفس المصدر

34. عمارة، مصطفى محمد: جواهر البخاري ص 274 بغداد / 1983

35. البوطي، د.محمد سعيد رمضان: فقه السيرة ص99

36. البوطي: نفس المصدر ص380

37. القدسي، الشيخ أحمد بن قدامة: مختصر منهاج القاصرين ص/- بغداد/1990

38. قطب، سيد: في ضلال القرآن ج2 ص639

39. طبارة، عفيف عبد الفتاح: نفس المصدر ص299

40. قطب، سيد: نفس المصدر ج1 ص322

41. سابق، السيد: فقه السنة طبعة/ 3 ص613 بيروت/ 1977

42. سابق، السيد: نفس المصدر ص622

43. قطب، سيد: نفس المصدر ج2 ص633

44. عمارة، مصطفى محمد: نفس المصدر ص 281

45. الجاحظ، أبي عثمان بن عمرو: البيان والتبين ج2 القاهرة/ 1982

46. قطب، سيد: نفس المصدر ج1 ص322

47. القدسي الإمام احمد بن عبد الرحمن: نفس المصدر

48. قطب، سيد: نفس المصدر ج1 ص473

49. بابي، جان: القضايا الأساسية للاقتصاد الرأسمالي ص194 بغداد /

50. بابي: نفس المصدر ص195

51. طبارة، عفيف عبد الفتاح: نفس المصدر ص319

52. المحلي، جلال الدين بن محمد: تفسير الجلالين ص36

53. عمارة، مصطفى محمد: نفس المصدر ص505

54. تفسير الجلالين ص236

55. تفسير الجلالين ص687

56. النووي، الإمام محي الدين أبو زكريا يحي: صحيح مسلم ج1 ص14 بيروت/ توفي الإمام مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري عام 261 H عن عمر 55 سنة.

57. طبارة: نفس المصدر ص310

58. عمارة، مصطفى محمد: نفس المصدر ص328

59. الجاحظ : نفس المصدر ج2 ص48

60. البوطي : نفس المصدر ص392

61. البوطي : نفس المصدر ص274

62. البوطي : نفس المصدر ص233

63. مؤنس،د.حسين:محمد في أعماله العسكرية،مقال في العربي الكويتية يناير/1968

64. البوطي : نفس المصدر ص303

65. مؤنس، د. محمد : نفس المصدر ، مقال

66. الماوردي : الأحكام السلطانية ص30



الفصـل الثانـي

المؤسسات الرئيسية

في النظام العربي الإسلامي

أولاً : نشوء وتطور نظام الخلافة.

ثانياً : تطور مؤسسات الحكم .

* الدواوين (الوزارة) .

* القضاء .

* المؤسسة العسكرية .

ثالثاً : المؤسسة الاجتماعية والاقتصادية .

* المؤسسات الاقتصادية .

* المؤسسات الاجتماعية .

أولاً : نشوء وتطور نظام الخلافة

بسقوط الدولة العباسية 1258 م، أسدل الستار على نظام الخلافة العربي الإسلامي الذي أستمر قائماً لمدة 636 عاماً، ابتدأ منذ سنة 622 م بهجرة الرسول(ص) من مكة إلى المدينة، ووضعه أسس تلك الدولة الحديثة، وانتهت عام 1258 م بسقوط بغداد على أيدي المغول. وقد أتخذ هذا المسار الترتيب الزمن التالي :

622 - 632 : عهد الرسول ـ استغرق 10 سنوات العاصمة / المدينة

632 – 660 : الخلافة الراشدية ـ استغرقت 28 سنة و5 أشهر ـ 4 خلفاء ــ العاصمة / المدينة ـ الكوفة .

750 – 660 : الخلافة الأموية ـ استغرقت 50 سنة و 11 شهراً ـ 14 خليفة ـ العاصمة / دمشق

750 – 1258 : الخلافة العباسية ـ استغرقت 508 سنة ـ 38 خليفة ـ العاصمة/ الكوفة ـ الهاشمية ـ هاشمية الأنبار ـ بغداد ـ سامراء ـ دمشق ــ سامراء ـ بغداد .

وفي غضون هذه العصور، شهد نظام الخلافة العديد من الأساليب في انتقال السلطة، كانت تجري وفقاً لضرورات ومقتضيات الظروف، كما شهدت

الحياة السياسية فراغاً دستورياً لأكثر من مرة بوفاة مفاجئة للخلفاء، فيما خلع عدد آخر منهم، وأرغم عدد منهم على خلع أنفسهم والتنازل عن الخلافة. وفي المراحل المتأخرة من الدولة العباسية، وأبان سيطرة طغمة السكرتاريا، كما عمد القادة المرتزقة إلى سمل عيون بعض الخلفاء بقصد أحداث خلل شرعي يفقدهم أهلية الاستمرار بتبوأ مركز الخلافة.

وبادئ ذي بدء، لابد من التذكير إلى نقطة مهمة في هذا المجال وهو خلو الشريعة من نص يحدد تفصيلات عن الخلافة أو الرئاسة، وباستثناء نصوص توجب الأمارة، فأن الشريعة جاءت خلواً من تفصيلات بهذا الصدد، لذلك فليس ثمة من تحديد للقب الأمارة وعنوانها، ولا شكل أو أسلوب انتقال السلطة وإنهائها لحالات طارئة، كالوفاة المفاجئة للخليفة أو لولي العهد أو كلاهما معاً، أو لحدوث مخالفة صريحة لأحكام الشريعة، أو خلل ينزع شرعية وأهلية الخليفة، ومنها تلك التي تتناول الصفات الخلقية والبدنية للخليفة مما يؤدي إلى أبعاده عن منصبه(خلعه)، أو في حالة تحوله إلى حاكم جائر ظالم.

وقد ذكرنا في مباحث الفصل السابق، إن هذا الإغفال ليس سهواً ولا قصوراً من الشريعة، بل هو ضرورة لكي تتمكن الشريعة من البقاء صالحة كخطوط عريضة قادرة على منح الفكر السياسي الإسلامي المرونة اللازمة ولكي يمكنها مواكبة العصر من جهة، وليتكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف البلدان الإسلامية.

ومع وجود نصوص عديدة في الشريعة، القرآن والحديث عن الإمارة، بيد أن لم يكن هناك لقب معين ليتخذه من خلف الرسول في قيادة الدولة الإسلامية مع أن اللغة العربية تزخر بمفردات عن المنصب القيادية، وقد تعارف المسلمون على أطلاق لقب خليفة رسول الله على الخلفاء الراشدين باعتبارهم خلفوا الرسول في قيادة الأمة، ثم مناداتهم بلقب (أمير المؤمنين) بوصفهم يتولون أمارة المؤمنين وقيادتهم. ولكن هذه المبادئ لم تبلور بصورة تامة بعد وفاة الرسول مباشرة، بل أنها لم تأخذ هذا التحديد على نحو دقيق إلا في أواخر عهد أبو بكر الصديق الذي لم يدم أكثر من سنتين كانت الدولة الإسلامية خلالها مسكونة بهواجس الأمن الداخلي والخارجي والدفاع عن نفسها ضد الخصوم المحليين والخارجيين.

وقد واجهت الجماعة الإسلامية فور وفاة الرسول محنة تتجاوز في حجمها، الأبعاد العاطفية والنفسية المتمثلة بفقدان الدولة الحديثة والجماعة الإسلامية لقائدها ومؤسسها، ولكن بالحزم والعزم والتماسك الذي أبدته الشخصيات القيادية، أمكن تجاوز هذه الأزمة على صعيدها العاطفي. ولكن الجماعة الإسلامية واجهت مشكلة تستحق الحل السريع العاجل على صعيدها الدستوري وهي تتمثل بانتخاب رجل يتولى قيادة الدولة والجماعة. وفي غياب نصوص يهتدى بها أو تقاليد سياسية أو دستورية بسبب حداثة عهد الجماعة الإسلامية بالدولة، فقد كانت العودة إلى التقاليد الأرستقراطية القبلية ستعد نكوصاً أو ارتدادا في الأساليب السياسية إلى عهود الجاهلية، عهود الو لاءات الأرستقراطية القبلية. ولكن الجماعة الإسلامية وخلال السنوات العشرة من تأسيس الدولة الإسلامية واثنان وعشرون عاماً من العمل والدعوة والنضال

السري والعلني، كانت قد بلغت مستوى من الوعي والنضج ما يؤهلها خوض غمار هذه التجربة والامتحان بنجاح.

والحل الإسلامي لهذه المسألة كان البيعة، ففي اجتماع (مؤتمر) سقيفة بني ساعده، كان المسلمون قد توصلوا إلى انتخاب أبو بكر الصديق وهو قريشي النسب ومن المهاجرين وأوائل المسلمين وصديق الرسول ورفيق نضاله. فيما كانت اتجاهات أخرى تدعو إلى سعد بن عباد وهو زعيم الأنصار في المدينة، الذين قامت الدولة الإسلامية بدعمهم، وكذلك اتجاه يدعو للبيعة للعباس بن عبد المطلب(عم النبي) بوصفه كبير أسرة الرسول. ولكن انتخاب أبو بكر الصديق أنهى خلافاً مفترضاً، ووضعت حداً لاحتمالات تصاعد الجدال والنقاش، كما مثل في الوقت نفسه التعبير عن شكل ونمط الحكم الذي سوف يستمر على النهج الذي قاده الرسول، دولة ذات عقيدة موجهة، دستور تمثله الشريعة، ولا عودة إلى الوراء، إلى القبلية والزعامات الأسرية، ورغم أن أسلوب المبايعة والاختيار هو أمر معروف بين القبائل، لكن ما يحدث لأول مرة في تاريخ العرب، هو ما يدور حول كيان سياسي يلغي الاعتبارات القبلية والأسرية المتخلفة، وأرست بذلك قواعد فقه قانوني ودستوري حول الخلافة التي لا تشترط أن تكون وراثية، مع ضرورة أن تكون معبرة عن رأي الأكثرية، كما أن تكون الخلافة بعيدة عن إثارة الحساسيات التي قد تلحق الضرر بهذا المركز الديني الدنيوي.

وكان أبو بكر قد ألقى خطاباً في مطلع خلافته استهلها بقوله يا أيها الناس، وليت عليكم ولست بخيركم فيه خير تصريح واعتراف بأن الأمة هي

مصدر السلطات الشرعية، ثم بقوله إن استقمت فتابعوني، وإن زغت فقوموني [1] ليؤكد بذلك على الشورى وعلى مبادئ السياسية الإسلامية في القيادة الجماعية.

وقد كرست خلافة أبو بكر الصديق على قصرها تقاليد إسلامية أغنت الفقه الدستوري الإسلامي، كما انه باستخلافه(قبيل وفاته) عمر بن الخطاب في وثيقة خطية، مثلت شكلاً من أشكال انتقال السلطة، الولاية بالاستخلاف، تجربة وممارسة سياسية مهمة في تاريخ نظام الخلافة العربي الإسلامي.

وخلافة عمر بن الخطاب التي استمرت عشرة سنوات وستة أشهر، أنجزت ترسيخ أسس الدولة داخلياً وخارجياً، كما افتتحت عصر الثورة الإدارية التي تمثلت بتأسيس الدواوين المهمة والتي جاءت أساساً تلبية لحاجات الدولة الحديثة، فقد استلزم توسع مهام ومساحة الدولة قيام تلك المؤسسات الإدارية التي سوف تشهد تطوراً مستمراً في أدائها وكفاءتها وتعدد مهامها، إلى ما يعادل الوزارات وعملها وهذا ما سنبحثه فيما بعد تفصيلاً.

وفي عهد عمر بن الخطاب أيضاً، أستخدم على نطاق رسمي وواسع لقب الخليفة، وغدت حدود مصالح الدولة الخارجية بصفة خاصة أكثر وضوحاً، فقد ساهمت عوامل كثيرة على تطور الفكر السياسي والإداري، بحكم الحاجة إلى إدارة دولة مترامية الأطراف، وإيجاد الحلول لمشكلات وتناقضات عديدة تواجه السلطات وتستحق المعالجة ووضع الحلول لها.

وقد شاء الخليفة الثاني عمر بن الخطاب في اجتهاد غير مسبوق من قبل (قبل الإسلام أو بعده) بتعين مجلس شورى مؤلف من ستة أشخاص مـن كبـار زعـماء الجماعـة الإسـلامية ينتخبون واحداً من بينهم (تألف المجلس من : عثمان بن عفان، عـلي بـن أبي طالـب، الـزبير بن العوام، عبد الـلـه بن عوف، سعد بن أبي وقـاص)، وإذا تعادلـت الأصـوات خـلال عمليـة الانتخاب فيرجح المرشح الذي صوت لصالحه عبد الرحمن بن عوف. وقد حددت مهلة ثلاثـة أيام بعد وفاته كحد أقصى لا بد من بعدها من انتخاب الخليفة الجديد.

وبرأينا، فقد وفرت هذه الصيغة (مجلـس الشـورى) توازنـاً ممتـازاً بـين الاسـتخلاف والمبايعة معاً كشروط لنيل الخلافة وتنطوي على فهـم ديمقراطـي متقـدم لقضـية منصـب الرئاسة في الدولة الإسلامية. وتكريساً لمضامين جمهورية، وبنـاء عـلى هـذه الآيـة، فقـد تـم انتخاب عثمان بن عفان كخليفة للمسلمين. وفي اليوم الثالث والأخير من المهلـة المحـددة، والتي لا يجوز بعدها للمسلمين من البقاء دون خليفة، وقد نال عثمان بـن عفـان التأييـد والمبايعة من سائر زعماء الجماعـة الإسـلامية وقـادة الـرأي والنافـذين في الدولـة كخليفـة راشدي ثالث.

بيد أن سائر التطورات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية في مقدمتها وكـذلك الثقافيـة والسياسية، ألقت بضلالها المؤثرة عـلى الأحـداث السياسـية في الـدول الإسـلامية، وقـادت إلى تطور وتحالفات وتكتلات جديدة، إذ لم تعد العفوية أو الرومانسية والطهارة الثوريـة محركـاً وحيداً لعواطف الناس فقد اتسعت دائـرة التـأثير الاقتصـادي / الاجتماعـين ومصـالح الدولـة والمجتمع الجديد. فالدولة أصبحت مؤسسة ضخمة تنطوي على مكاسب مادية وعـلى نفـوذ

سياسي مهم وشهرة، مرحلة برز فيها قادة فتح وولايات وهي عادة ما تكـون محـور تنـافس وصراع بين الرجال، لاسيما الأذكياء والأكفاء والأقوياء منهم.

وهكذا فقد قفزت الواجبات والمصالح الدنيوية ضمن فعاليات المقدمة في مؤسسـة الخلافة التي ما لبثت أن وجدت نفسها في خضم هذه التيارات، وغـدت القيـادة الدنيويـة إلى جانب قيادتها الدينيـة. مهمتـان مزدوجتـان للنظـام والحكـم في الإسـلام التـي اتخـذت الخلافة كعنوان لمؤسستها، وإذا كانت المهمات الدنيوية ليست جديدة على العمل القيادي الإسلامي، إلا أن طبيعة المرحلة التي نضجت وبرزت كواقـع عمـلي يطـرح مهـمات عاجلـة برسم التنفيذ، ومشكلات تسـتحق إيجـاد الحلـول لهـا، وتلـك المشـكلات هـي اقتصـادية / اجتماعية بالدرجة الأولى، أفرزت إطاراتها السياسـية المعـبرة عنهـا بطبيعـة الحـال، فـتلكم كانت جوهر المعضلات التي ثارت بوجه مؤسسة الخلافة منذ أواسط عهد الخليفة الثالـث عثمان بن عفان.

ولابد من الموضوعية العلمية للإقرار بأن مؤسسة الخلافـة بـدت قـاصرة عـن تفهـم واستيعاب السمات الأساسية لتلك المرحلة التاريخية ومواكبة تطوراتها وتطويع المشـكلات، أو فهم الشريعة بما يؤدي إلى استيعاب تلـك المشـكلات والتطـورات، وأهـم تلـك الأسـباب تكمن (بتقديرنا) في :

أولا : كـون تلـك المعضـلات والمهـمات هـي طارئـة وجديـدة عـلى الفكـر السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي العـربي الإسـلامي، إذ وجـدت دولـة الخلافـة العربية الإسلامية نفسها فجأة في خضـم تياراتهـا العنيفـة وتناقضـاتها المتصـارعة

دون استعداد مسبق أمراً يشبه الصدمة، أعقبته ردود فعل متفاوتة، قادت معالجاتها إلى خلافات في الرأي والموقف.

ثانياً : وجود عناصر ثانوية على المسرح السياسي تلعب أدواراً انتهازية في صفوف هذا المعسكر أو ذاك، تبحث عن مصالحها الذاتية الضيقة والقفز إلى واجهات قيادية سياسية / عسكرية / اجتماعية، كانت تدفع بالأزمة إلى حدودها التناحرية.

ثالثاً : كان الخليفة الثالث وقد تجاوز الثمانين من العمر(82 سنة)، من المنتمين إلى الرعيل الأول من المسلمين، يعتمد على سلامة النية في إصدار القرارات في جو مشحون بالمؤامرات والتناقضات والدسائس والتنافس على السلطة والنفوذ، وقد استغل ذلك في حاشيته من أوصل التناقضات إلى حدودها المتفجرة وبدا أن الخليفة قد فقد السيطرة كلياً أو جزئياً على تلاحق الأحداث والمشكلات.

ومقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان اغتيالا على يد احد الفرق المتناحرة، لم يحسم الصراع بل أججه وزاده عمقاً واستعاراً وترك الخلافة تواجه مشكلة فراغ في منصب الخلافة. والبيعة الشرعية من زعماء الجماعة والدولة الإسلامية التي انعقدت للخليفة الراشدي الرابع على بن أبي طالب، لم تنهي الجدل الدائر حول اغتيال عثمان والمطالبة بإقامة الحد الشرعي القانوني على القتلة، بل أن هذه المشكلة وما انبثق عنها من صراعات (سميت في الأدب التاريخي ألإسلامي بالفتنة)، قادت في مضاعفاتها إلى اغتيال الخليفة ألراشدي الرابع أيضا، وإلى تدهور جديد ومبين في مكانة وهيبة الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي لأسباب عديدة :

أولاً : الأهمية المتصاعدة لمركز الخلافة بوصفها تمثل قلب الدولة والحركة الإسلامية دينياً ودنيوياً.

ثانياً : غياب نصوص محددة لشروط الخلافة وسبل نيلها وخلعها من شأنه أن ينشط حركة الاجتهاد.

ثالثاً : تباين الظروف والمعطيات السياسية في العصور التي مرت بها الخلافة وتعدد المشكلات التي واجهت النظام العربي الإسلامي.

وإذا كانت الخلافة في العهد الراشدي بصفة عامة اقرب إلى النظام الجمهوري وبعيدة عن النظام الملكي الوراثي، فإن المرشح لنيل الخلافة كان يمر بصفة عامة (حسب رأي معظم العلماء) من خلال هذه المعابر:

أ ـ كونه من كبار رجال الجماعة الإسلامية.

ب ـ أن يكون مشهوداً له بالاستقامة واحترام الشريعة.

ج ـ أن يكون سالم البدن والعقل .

د ـ أن يكون عالماً بشؤون الدين والشريعة .

و ـ أن ينال الخلافة بالاستخلاف أو البيعة أو كلاهما.

ولكن الخلافة الأموية افتتحت نهجاً مختلفاً عندما عمد معاوية بن أبي سفيان(أول خلفاء الأمويين) إلى نيل البيعة بالتهديد والترغيب لأبنه الأكبر يزيد، وتلك خطوة لم تكن مسبوقة من قبل. بالإضافة إلى أن يزيد لم يكن من المشهود لهم بالاستقامة أو التضلع بأمور الدين والشريعة أو احترامها، فمثلت تلك البادرة انعطافة مهمة في تاريخ الخلافة العربية الإسلامية، وقللت من أهمية البيعة الطوعية من قادة المسلمين، وغدت الدولة واقعياً، دولة ملكية مع استمرار

لقب الخليفة رمزاً للسلطة العليا الدينية للخليفة، كدولة ملكية وراثية، كما غدت البيعة على الأرجح مسألة شكلية.

ولكن هذا التقليد في تعين الابن الأكبر في ولاية العهد لم يصمد طويلاً(غالباً) فعندما توفي معاوية الثاني بن يزيد بصورة مفاجئة، حدث فراغ دستوري تداركته أسرة بني أمية (وهي أسرة قريشية تلتقي مع الرسول في الجد الرابع)، بعقد الأجتماعات التي انتهت بإسناد الخلافة إلى مروان بن الحكم وهو أحد شيوخ الأسرة رغم أنه لا ينحدر من أصلاب بيني سفيان مؤسس الدولة، ثم انتقلت الخلافة إلى ذريته من بعده ولم تعد إلى الفرع السفياني، بيد أن المروانيين ابتداء من عهد عبد الملك بن مروان ومن بعده أولاده، تخلوا عن تقليد إسناد الخلافة إلى الابن الأكبر، فتولاها أربعة من أبناء عبد الملك بن مروان (الوليد ـ سليمان ـ عمر بن عبد العزيز(أبن عم لهم) ــ يزيد ـ هشام)، ثم عاد وتولى الخلافة في أواخر عهدها أبناء يزيد بن عبد الملك قبل أن يتولاها مروان بن محمد بن الحكم كآخر خليفة أموي.

استمرت الخلافة الأموية قائمة لتسعين عاماً وأحد عشر شهراً، حكم فيها أربعة عشر خليفة، حكم اثنا منهم لمدة شهرين فقط، وخليفة آخر حكم لثلاثة أشهر، ولم تشهد الدولة إلا خلع خليفة واحد وهو إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك إثر نزاع الأسرة الأموية على الخلافة فتولى على أثرها مروان بن محمد. ومقتل خليفة واحد هو الوليد بن يزيد، وقد استمرت دمشق كعاصمة طيلة الخلافة الأموية، ويسجل على الأمويين أنهم كانوا البادئين في تحويل الخلافة إلى ملكية وراثية في الأسرة الأموية، وابتداعهم منصب ولي العهد، وكذلك أتباع

البلاط الأموي أساليب ومراسم وتقاليد عمل ومظاهر هي أقرب إلى مظاهر وأنظمة البلاط الساساني والروماني منها إلى مظاهر الزهد والتقشف التي عرف به العصر الراشدي.

والخلافة الأموية في أفول مجدها وسقوطها أخيراً على أيدي العباسيين الذين انتزعوا الخلافة وجعلوها في عائلتهم (آل العباس بن عبد المطلب، عم الرسول)، كانت قد أدت دورها التاريخي في كونها مثلت مرحلة انتقال مهمة للمجتمع والدولة العربية في المرحلة (البدوية الأرستقراطية) إلى عهد الاستقرار وقيام العلاقات الإقطاعية في مدن عربية ازدهرت فيها شتى الأنشطة الاقتصادية والفعاليات الثقافية، ووفرت المعطيات المادية للانتقال إلى مرحلة ذات ملامح اقتصادية / اجتماعية / ثقافية جديدة، وفي غضون ذلك سوف يستمر الفكر السياسي ونظم الدولة في التطور والتقدم.

وأعلنت الدولة الجديدة، عن استمرارها عن تمسك الخلافة بالشريعة، والعمل بنظام الخلافة(خلافة رسول الله) على أمة المسلمين واعتبار الخليفة هو القائد الديني والدنيوي فيها. والعباسيون وإن كانوا في مستهل خلافتهم قد وعدوا بأنهم سيكونون أمناء وحريصين على تطبيق الشريعة بصرامة وشدة، واتهموا الأمويين والنظام السابق بالتساهل في تنفيذ أحكامها، كما أعلنوا أنهم أحق من غيرهم بالخلافة بوصفهم ينتمون إلى أسرة الرسول، وبذلك أضافوا هالة من القدسية على حكمهم كمبدأ رئيسي من مبادئ الحكم، بالإضافة إلى أن نجاحهم في إزاحة الأمويين من الخلافة باستخدامهم القوة المسلحة يؤكد على تمتعهم بمبدأ القوة والغلبة أيضاً بوصفه واحد من مبادئ الحكم والسلطان.

واستمر الخلفاء العباسيون في استخلاف أبنـائهم وإخـوانهم عـلى ذات الـنهج الـذي سار عليه الأمويون، نظام حكم ملكي في جوهره يعين فيه الخليفة أحد أبنـاؤه(الأكـبر عـلى الأغلب) أو أحد أشقائه في منصب ولاية العهد، ولا يختلف هنا الخليفة عن الملـك، إلا مـن حيث تولي الخليفة(فعلياً أو شكلياً) الرئاسة الدينية والدنيوية، بل أن كلمـة الخليفـة بحـد ذاتها تدل على المكانة الدينية في المقام الأول، هذا من جهة، بالإضافة إلى الإعلان الصريـح، الالتزام بالشريعة كدستور وكمصدر وحيد للسـلطات مـن جهـة أخـرى، وإن كـان ذلـك لا ينفي عدم حدوث خروقـات أو مخالفـات صريحـة ظـاهرة أو مسـتترة تـأويلاً لنصـوص في الشريعة.

والخلافة العباسي التي استطالت وصمدت 508 عاماً، واجهـت الكثـير مـن الأزمـات الظاهرة منها، أو تلك التي كانت تدور مـن وراء السـتار. ومـن الواضـح أن تعـدد زيجـات الخلفاء وكثرة الأبناء سواء من زوجـات الخليفـة الشرعيـات أو مـن جواريـه، أمـراً كـان لـه تأثيراته السلبية على نظام الوراثة في الخلافة، ولعبت عناصر ثانوية أخرى أدوراً تتفـاوت في الأهمية من مرحلة إلى أخرى. فليس نادراً ما لعبت نسوة يتمـتعن بـذكاء ودهـاء ومقـدرة سياسية كبيرة دوراً بتدبير المكائد والدسائس، ولكن أيضـا التـأثير عـلى القـرارات السياسـية بصورة فعالة. ومثـل هـذه الأدوار مارسـتها السـيدة الخيـزران زوجـة الخليفـة المهـدي(أم الرشيد)، وكذلك السيدة زبيدة زوجة الخليفة الرشيد(أم الأمين) وكذلك أم الخليفة المقتـدر التـي كانـت تسـتقبل السـفراء وشخصـيات الدولـة، وتجلـس في ديـوان المظـالم ويمكننـا

أن نسجل أيضاً أن نساء القصر ساهمن بدرجات متفاوتة في إسناد ولاية العهد لهذا أو ذاك من أبناء الخليفة.

ويمكننا أيضاً التقرير بصفة عامة، أن العلاقات ضمن الأسرة الحاكمة لعبت كذلك دوراً مهماً في مجريات الخلافة. فالعلاقات ضمن الأسرة الأموية أو العباسية كانت مؤثرة، وقد لاحظنا أن الفراغ الدستوري الذي حدث أثر الوفاة المفاجئة لمعاوية بن يزيد، تم تداركه بعقد اجتماع لمجلس عائلة بني أمية تحولت الخلافة بعدها من فرعها السفياني إلى الفرع المرواني من الأسرة، ثم دارت صراعات علنية بين صفوف الأسرة الحاكمة في أواخر عهد الإمبراطورية الأموية(كانت من أبرز أسباب زوال الدولة الأموية) أدت إلى خلع الخليفة إبراهيم بن الوليد، وتولى الخلافة مروان بن محمد.

وبنفس المعنى دارت صراعات ضمن الأسرة العباسية(صراع الأمين والمأمون)، وليس نادراً ما كانت عناصر خارجية تحرض أو تتمحور حول شخصية معينة، فتدفع بالخلافات إلى حدود تناحرية، وقد حدث ذلك أيضاً في مساهمة المنتصر أبن الخليفة المتوكل في التآمر ضد والده واغتياله بدفع من المرتزقة العسكريين الذين لعبوا دور الحرس البريتوري (Praetorian) للإمبراطورية الرومانية في الهيمنة على الشؤون السياسية للدولة. ومثلت تلك علامة بارزة في تدهور مكانة مؤسسة الخلافة التي تعاظم تدخل مراكز القوى العسكرية في شؤون الخلافة مما سلبها قدرتها في السيطرة على التطورات السياسية، لدرجة أن القادة العسكريين لاسيما في عهد الطغمة العسكرية تسيدت المسرح السياسي وبلغت ذروتها عندما قامت هذه الطغمة التي ينحدر عناصرها من مناطق ما وراء النهر، دخلت في خدمة حرس الخليفة منذ عهد

الواثق، ثم أستشرى نفوذهـا في الجـيش إلى الدولـة عنـدما قامـت هـذه الطغمـة باغتيـال الخليفة المتوكل. واستمروا بالسيطرة على مقدرات الخلافة حتى طردهم البويهيون.

سيطر البويهيون على الموقف بما في ذلك مؤسسة الخلافـة، فرتبـوا البيعـة للخليفـة المطيع لـلـه وأصبحوا فـاعلين بدرجـة مبـاشرة في تعـين وخلـع الخلفـاء، واغتيـال بعضـهم، وأحداث عيوب شرعية بدنية في البعض الآخر(سمل عيونهم) لحرمانهم من شروط الخلافة.

وتعرضت مؤسسة الخلافة ولاسيما في أواسـط العهـد العبـاسي وأواخـره إلى ضـعف قلص من مهامها الدنيوية وصـلاحياتها في الحكـم وتقريـر شـؤون الـبلاد واتخـاذ القـرارات السياسية الهامة التي هيمن عليها القادة العسكريون المرتزقة أو قوى عسكرية (البويهيون والسلاجقة) تقاسمت الحكم في نظام ذو طبيعة فريدة، وغدا نظام الخلافة ثنائياً، هيمنت فيها تلك القوى العسكرية التـي تسـلطت وفرضـت نفسـها عـلى الخلافـة وتنـامي دورهـا السياسي بعد أن غدا الثقل الأعظم من القوة العسـكرية للدولـة في حوزتهـا فتـولى القـادة منصب أمير الأمراء السلطان، ولمرة أو مرتين منصب الوزارة في تجربـة فاشـلة فـيما اكتفـى الخليفة بممارسة هيبة المهام الدينية كخليفة للمسلمين.

والسلاجقة الذين حلوا في موقع القيادة العسكرية والسلطنة، بعد أن طردوا البويهين وحلوا محلهم، أبدوا على عكس البويهين احترامـا واضـحاً لمكانـة الخليفـة الدينيـة، ولكـنهم عـادوا إلى تكـريس واقـع ثنائيـة الحكـم يكتفـي فيـه الخليفـة

بتقرير الشؤون الدينيـة والإطـلاع(الموافقـة غالبـاً)، عـلى القـرارات السياسـية المهمـة التـي يعرضها عليه السلطان(القادة العسكريين من السلاجقة)، وقـد بـدت ثنائيـة الحكـم هـذه واقعاً سياسياً مقبولاً، أو لابد من قبوله والإذعان له بحكم التطورات السياسية والاقتصادية والظروف التي هيمنت على الخلافة.

وفي إطار دراسة سياسية، قانونية/ دستورية، لا يبدو من الأهمية الفائقة معرفـة أن التوصل إلى هذا النظام(ثنائية الحكم) كان إرغامياً أو اختياريا، بـل يبـدو أنـه كـان نتيجـة حتميـة لظـروف موضـوعية وذاتيـة عديـدة ومحصـلة لعنـاصر كثـيرة اقتصـادية وثقافيـة، اجتماعية وسياسية أفرزت قوى سياسية / عسكرية كان مقـدراً لهـا أن تلعـب هـذا الـدور مقابل عجز مؤسسة الخلافة عن التطور واستيعاب المتغيرات الجديدة، وهذه النتيجة تعـد منطقية وفق قوانين التطور التاريخي.

وباستثناء فترة قصيرة (1258-1194م) وفي أواخـر العهـد العبـاسي، بـدا أن الخلافـة العباسية كانت قد استقرت واستكانت للثنائية في الحكم. وأن هذه الثنائية كانـت فرضـت نفسها على الحياة السياسية والقانونية، فطغمة السكرتاريا المرتزقة، كانت قـد اسـتحكمت وهيمنت على مؤسسة الخلافة بعد اغتيالها الخليفة المتوكل، والخلفـاء الـذين جـاءوا بعـد المتوكل كانوا في الواقع صنائع قادة العسكرتاريا المرتزقة أو منفذين(على الأغلب) لإرادتهم. والبويهيون بدورهم فرضوا أنفسهم على الواقـع السـياسي كقـوة عسـكرية في المقـام الأول بيد أنهم مـا لبثـوا أن ترجمـوا سـيطرتهم هـذه إلى هيمنـة عـلى مقـدرات دولـة الخلافـة. ثـم أسـتحدث البويهيـون منصـباً عـبروا مـن خلالـه بصـفة رسـمية وقانونيـة هيمنـتهم،

وعن ثنائية الحكم من خلال منصب أمير الأمـراء ولاحقـاً لقـب السـلطان الـذي كـان يـلي الخليفة في بروتوكول الدولة ويتقدم على منصب الوزير، ويتجلى ذلك من خلال ذكر أسمه بعد اسم الخليفة في خطب الجمعة، بـل أن بعضـهم ضرب أسـمه عـلى النقـود إلى جانـب أسم الخليفة.

والسلاجقة الذين أبدوا احتراما أكبر لمؤسسة الخلافة، (كان الخلفاء غالباً ما يختارون زوجات لهم من عائلات السلاطين السلاجقة بهدف تمتين الصلات)، سعوا إلى أن لا يظهـروا تناقضاً بين مؤسسة الخلافة والسلطنة، ولكن ذلك لم يكن يلغي ثنائية الحكم بـل اسـتمراراً له، واكتفاء الخلافة بالمرتبة الدينية الأولى فيما كانت سلطتها الدنيوية تشبه سلطة الملك في الأنظمة الدستورية المقيدة، سلطة رمزية تقتصر عـلى المصـادقة عـلى القـرارات السياسـية الهامة، كالجهاد أو التصديق على الوزارة وسك العملة باسمه واستقبال السفراء والمبعـوثين والدعاء له في خطبة الجمعة وربما بفعاليات مماثلة مما لا صلة مباشرة لها بإدارة الدولة.

ومفكراً وعلامة مثل الماوردي عاصر تلك الأحداث والظروف توصل إلى فلسفة وضع الخلافة الدستوري، بأن يجوز للإمام(الخليفة) أن يعين نواب له ويقسـم مهامـه بيـنهم، أي له أن يتنازل(طوعاً) عن بعض اختصاصاته إلى سلطان أو وزير أو أمير وأطلق علـيهم أسـم إمارة استيلاء.[2]

وفي الأعوام الستين الأخيرة من الـعصر العبـاسي، حيـث اسـتعادت الخلافـة السلطة الدنيوية، وأقصت السلاجقة عن عاصمة الخلافـة(بغـداد)، لم يكـن ذلـك

ليعني شيئاً كثيراً، فالدولة لم تستعد قط غابر مجدها من حيث هيمنتها على ولايات الإمبراطورية السابقة.

وكان العباسيون قد أعلنوا الخلافة من الكوفة ولذلك مغزاه السياسي، وفي ذلك إيحاء إلى هدف، أو إعلان عن نية أحياء تلك الدولة الإسلامية الأولى، إلا أنهم سرعان ما تركوها وابتنوا بالقرب منها عاصمة لملكهم أطلقوا عليها الهاشمية نسبة إلى اسم العائلة الهاشمية، ثم استبدلوها مرة أخرى بهاشمية جديدة في الأنبار، على أن بناء مدينة بغداد مثل مجد الإمبراطورية وازدهارها. إلا أن المعتصم شيد بالقرب من موقع سامراء (120 كم تقريباً شمال بغداد) عاصمة جديدة له بعد أن غدا وجود الجنود المرتزقة الأتراك يضايق سكانها.

كما أن المتوكل، قام بمحاولة لم يكتب لها النجاح نقل فيها العاصمة إلى دمشق، وذلك في جملة مساعيه لتقليص نفوذ وهيمنة الجنود المرتزقة على الدولة، إلا أنه أرغم على إعادة العاصمة إلى سامراء، ثم دفع حياته ثمناً لمحاولاته تلك. على أن الخلافة عادت في وقت لاحق 289 H إلى بغداد واستقرت فيها إلى أن قيض لهذه المدينة أن تشهد أفول هذه الخلافة الإمبراطورية التي استمرت تقاوم عوادي الزمن طيلة 508 سنة، قدمت فيها الكثير إلى العالم وتركت ورائها مجداً وأرثاً ضخماً من المنجزات لتضيفها إلى الحضارة العربية والعالمية.

ثانياً: تطور مؤسسات الحكم

برغم أن موروث التجربة العربية في الحكم قبل الإسلام لم يكن بسيطاً، إذ يمتد إلى عصور ما قبل الميلاد بقرون عديدة، حيث قامت دول استطاعت أن تبلغ درجة طيبة من التطور، وبصفة عامة يمكننا أن نصف موروث التجربة العربية قبل الإسلام بأربعة مصادر :

الأول : الموروث القديم : وهو ما يتمثل بتراكم التجربة من خلال الدول التي قامت:

أ. **الجنوب** : جنوب شبه الجزيرة العربية مثل دول : سبأ ـ قتبان ـ أوسان ـ حمير ـ معين ـ حضر موت ..الخ

ب. **الشمال** : موروث حضارات الشمال في بلاد الرافدين ـ بلاد الشام ـ وادي النيل.

الثاني : موروث الحضارات القريبة : الأنباط(البتراء) ـــ تدمر ـ الحضر ـ المناذرة في العراق(الحيرة) ـ الغساسنة في الشام .

الثالث : موروث التجارب الأجنبية : وهو ما تعرف عليه العرب من أنظمة وأنماط الحكم من الأمم الأجنبية التي غزت البلاد العربية، وأقامت فيها أنظمة حكم وهم : الساسانيون ـ الإغريق ـ الروم .

الرابع : موروث النظم القبلية : مثلت النظم القبلية التي أعتاد العرب على الحياة في ظلها، واعتبارها(النظم والعادات والتقاليد) قوانين عرفية غير مكتوبة، ولكن العرب تعارفوا على احترامها، بل وتقديس البعض منها، وفي مراحل قريبة للإسلام، بلغت الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك القبائل درجة متقدمة من التنظيم والإدارة المركزية بما يقرب من سلطة الدولة

مثل أمراء التنوخيين وكندة ولخم في وسط شبه الجزيرة العربية وشمالها، وكذلك في تجربة مكة في الإدارة المركزية بقيادة أرستقراطية قريش.

وبرغم التنوع في المصادر وثراء بعضها مثل دول اليمن وتدمر، إذ كانت تلبي حاجات المجتمع إلى النظم المركزية بدرجة ومستوى بلغته العديد من المجتمعات العربية وغير العربية بحكم تطور العلاقات الاقتصادية والثقافية، إلا أن الإسلام وما جاء به من فكر وممارسة، مثل طفرة ثورية كبيرة ورؤية جذرية عميقة لأفاق التطور الحضاري على كافة الأصعدة، وبما ضمه من اتجاهات فكر وفلسفة إنسانية، أعتبره الكثير من الأمم والشعوب مصدراً رئيسياً ومهماً من مصادر الفكر الفلسفي التشريعي لها.

*** نشوء الدواوين (الوزارة) :**

باشر المسلمون أنشاء إدارة مركزية ودولة وحكم بناء على تصوراتهم الخاصة وبما يتلاءم ويوافق عقيدته. وبمعنى أنهم استفادوا من الموروث في التجربة وتكوين خلفيات في وعيهم، لكن دون أن يفقد ذلك لون ونكهة التجربة الثورية الجديدة. وعلى صعيد المفردات والجزئيات، كان الإسلام منسجماً مع طبيعة المرحلة ولكنه كان من جهة أخرى انسجاماً يتكيف مع ظروف المجتمعات الأخرى، لذلك كان ممكناً أحلال تقاليد وقوانين ذات صفة تشريعية في المجتمعات الإسلامية، وقدرة على المطاولة والديمومة والاستمرار أيضاً.

وقد مثل المسجد في مطلع عهد المسلمين في دولة المدينة مقراً للحكم تدار فيه الفعاليات التي اضطلعت بها الدولة في مطلع عهدها بالحكم والإدارة، وكانت بسيطة وذات مدى وانتشار محدود، ولكن المستقبل أثبت المقدرة، وذلك أمر يستحق التسجيل والإشارة إليه باهتمام، على التطور ومواكبة حاجة الدولة إلى المؤسسات المختصة : المالية والإدارية منها بصفة خاصة بما يؤهلها ويمكنها من تلبية المهام الجديدة والكثيرة التي بدأت الدولة العمل بها.

ودون ريب، يمكننا اعتبار عهد الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب(634-613) عهد ثورة فالمؤسسات الحكومية، وهو تطور قام ونشأ بفعل اتساع الدولة وتحرير الأمصار العربية من القوى الأجنبية(الساسانية والرومية)، وقد تمثلت الخطوة الأولى والأهم في هذا المجال بتأسيس الدواوين، إذ مثلت الدواوين من حيث طبيعة مهامها ما يماثل عمل الوزارات في يومنا هذا، ولكن مع عدم وجود منصب رئيس الدواوين(رئيس الوزراء)، فكان مدراء الدواوين مسئولون أمام الخليفة مباشرة الذي يمثل بصورة واضحة وجلية الجمع بين المهمة الدينية والدنيوية كخليفة ورئيس وزراء معاً، وسيبقى هذا الأسلوب سائداً حتى العهد العباسي الذي اسند منصب رئيس الوزراء، بدرجة (الوزير)، وهو منصب يلي الخليفة في بروتوكول الدولة.

الدواوين التي كان عددها وأسمائها(كما هو الحال بالنسبة للوزارات في عصرنا الحالي) كانت تلبية للحاجات التي خلقها واقع أتساع الدولة، وكانت تضم، كأبرز الدواوين على مر المراحل والعهود :

أ ـ ديوان المال :

وقد أتخذ هذا الديوان أسماء مختلفة كديوان بيت المال أو ديوان الخراج، وأختص بواردات الدولة من الأموال من مصادرها المختلفة وكذلك في وجوه أنفاقها.

ب ـ ديوان الجند :

وهو ما يماثل وزارة الدفاع في عصرنا (تقريباً)، وقد أختص بالجيش، رواتب الجند والقادة والمعدات العسكرية.

ج ـ ديوان البريد :

وقد أختص هذا الديوان بمراسلات مقر الحكم مع الولايات.

د ـ ديوان القضاء :

وقد أهتم هذا الديوان بتنظيم العلاقات بين القضاء الذي كان مستقلاً، ولا يحق لأحد سوى الخليفة أن ينظر في أحكامه والذي كان يختار القضاة بنفسه على أساس من الكفاءة في علوم الشريعة والنزاهة والعدل .

وقد استمر اعتماد أسلوب الدواوين في العهد الأموي ولكن مع تغير دائم في عدد وأسماء الدواوين، وكان ذلك يعني استمرار العمل في أسلوب الخليفة / الوزير، وإلى جمع السلطتين الدينية والدنيوية في يد الخليفة بصورة مباشرة بما يشبه النظام الرئاسي في العصر الراهن(رئيس الجمهورية ـ رئيس

الوزراء)، ولكن لا بد من تسجيل تقدم جوهري على الصعيدين المالي والإداري.

أ ـ **على الصعيد المالي** : تم في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان(705-684) سك العملة العربية ويعد ذلك إنجازاً مهماَ.

ب ـ **على الصعيد الإداري**: تم في عهد الخليفة نفسه(عبد الملك بن مروان) تعريب السجلات من اللغات الفارسية والرومية إلى العربية كلغة إدارة.

أما عدد الدواوين وأسمائها، فكان في تغير مستمر طيلة العصر الأموي، وكان غالباً ما ينقسم الديوان الواحد إلى عدة دواوين(أثنين أو ثلاثة) تلبية لمتطلبات العمل. فعلى سبيل المثال: قسم ديوان البريد إلى : ديوان الخاتم، وقد أختص بأوامر الخليفة وتختم بخاتمه. وقد أنشأ في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان، وديوان الرسائل وهو ديوان يهتم بمراسلات الدولة مع الأقاليم التي غدت لها إدارتها، وكذلك ديوان المال الذي تفرع منه ديوان الخراج الذي كان يختص بجباية أموال أراضي الخراج، وكذلك ديوان المستغلات الذي كان يهتم بالإيرادات المتفرقة.

ومما يستحق الإشارة إليه بمزيد من العناية والانتباه، إلى أن الخلافة الأموية كانت تعتمد الإدارة المركزية، وفي ذلك اعتمدت الخلافة الأموية على شخصيات إدارية كفوءة وعلى قدر كبير من الإخلاص والولاء للدولة، وأولت إدارة الأقاليم إلى عائلات وأسر عربية وجعلتها متوارثة في تلك الأسر(غالباً

وليس مطلقاً) مثل أسرة زياد بن أبيه(البصرة) والمهلب بن أبي صفرة(خراسان)، الحجاج بن يوسف الثقفي(الكوفة ـ العراق)، موسى بن نصير(شمال أفريقيا) وغيرهم، وقد عمد حكام تلك الأقاليم إلى تشكيل دواوين فرعية بعضها صنو لدواوين عاصمة الخلافة، ولكن بعضها الآخر أستحدث في ذلك الإقليم، مثلما فعل الحجاج في العراق حين أهتم باستصلاح الأراضي وشق الترع والقنوات، كما أنعكس اهتمامه بالأمن الداخلي وبتأسيسه لديوان الشرطة.

والخلافة العباسية وإن استمرت كنظام حكم في ملكية متوارثة لآل العباس من بني هاشم، وبذلك لم تكن تختلف جوهرياً عن الخلافة الأموية التي كانت بعهدة آل أمية ـ مروان، ولكن اتساع أجهزة الدولة وتطور الفكر الإداري من جهة، واختراع الورق الذي تسبب في ثورة جديدة، كان لها صداها في الإدارة كما في سبل انتشار الأفكار وتدوين الوثائق وعمل الإدارات من جهة أخرى، عاملاً في تطوير الإدارة.

كما شهد العصر العباسي تطوراً مهماً في طبيعة وأساليب الحكم ولاسيما في مسألتين رئيسيتين :

الأولى : أستحدث العباسيون مرتبة الوزير لإدارة الدواوين وكان يتولاها شخص من المقربين والمضمون ولائهم للدولة، وكان استحداث هذا المنصب يعني من جهة أتساع عمل الدواوين، ولكن بما لا يتسع وقت الخليفة لإدارته إلى جانب مهامه الأخرى، وتطور في هيكل الدولة وإقرار بأهمية العمل الإداري وتنظيمه وتطويره.

وقد أعتبر منصب الوزير يلي الخليفـة في مراسـم الدولـة، وفي مطلـع عهـد الخلافـة العباسـية لم يكـن هـذا الأجـراء أضـعافاً لموقـع الخليفـة في الدولـة وفي اتخـاذ القـرارات السياسية، بـل تطـويراً في أداء أجهـزة الحكـم. وقـد مثـل الـوزير درجـة رئـيس الـوزراء في الأنظمة المعاصرة، وكان بمثابة حلقة الوصل في الخلافة بوصفها قمـة هـرم النظـام الـديني والدنيوي، وبين أجهزة الحكم، في حين مثلت وظيفة الكاتب وظيفة المدير العـام في عصرنـا الراهن، وبذلك أضيفت حلقة مهمة أخرى لتكتمل بذلك فئـة بيروقراطيـة واضـحة المعـالم كان لها دورها ونفوذها في الدولة والمجتمع.

الثانيـة : اتجهـت الخلافـة العباسـية إلى إقامـة النظـام اللامركزيـة في إدارة الأقـاليم العربية منها وغير العربية، وقد كانت تلك فقرة مهمة فيما أعتـبره بعـض الخلفـاء تجـاوزاً السياسـة الداخليـة للحكـم العبـاسي الـذي كـان يعتـبر مـنح المـوالي المزيـد مـن الحقـوق والإمتيازات في الدولة العربية الإسلامية فقرة رئيسية في دعايتـه ضـد النظـام الأمـوي. وإذا كان من الممكن الحفاظ عـلى النظـام الامركـزي في مطلـع الخلافـة وقوتهـا وإن كـان ذلـك يتطلب بذل وإبداء الحزم والقوة، فإن اللامركزية قد تحولت في أواسط الخلافـة وأواخرهـا إلى تسيب وارتخاء في حبال العلاقة بين الولايات بصـفة عامـة والمركـز، والولايـات الشرقيـة منها بصفة خاصة التي انتعشت فيهـا بـواكير روح وطنيـة وقوميـة تـداخلت فيهـا عنـاصر وعوامل كثيرة في المراحل الختامية للعصر العباسي الـذي اسـتطال حتـى بلـغ 508 إلى أحـد الأسباب التي قادت إلى تدهور سلطة الدولة.

ولم تثن العباسيين بعض التجارب المريرة التي عاصروها مع وزراء لهم، بل أن المشكلات التي كان هذا المنصب يثيرها ليست قليلة، ولكن توجه الخلافة في التمسك بصيغة الوزير كانت قوية، وقد لمس الخليفة العباسي الأول(أبو العباس السفاح) نوايا انشقاقية تآمرية عند وزيره أبو سلمى الخلالي، الذي سعى وأتصل بجهات علوية من بني هاشم بهدف أن ينال مرتبة أعلى، مقابل جعل الخلافة شكلية مقتصرة على الصعيد الديني، وجعلها بيد أحد المرشحين للخلافة من العلويين(محمد ذو النفس الزكية)، وقد أنزل الخليفة عقوبة الموت بحق وزيره الذي كان أول وزير في الخلافة العباسية.

ولم تكن قضية الوزير الخلالي الأخيرة في مساعي بذلها الوزراء في كسب النفوذ والسعي إلى تحقيق مكاسب مادية، ولكن هذه المساعي كانت تتحول في مرحلة معينة إلى ما اعتبره بعض الخلفاء بلوغ حد غير مسموح به، ونفوذاً خطيراً يستحق التصدي له، وهذا ما قام به حقاً الخليفة العباسي هارون الرشيد، عندما تصدى لنفوذ العائلة الإدارية ـ الحكومية البرامكة، وصادر ممتلكاتهم وأزال نفوذهم وأبعدهم عن مراكز الحكم والوزارة، وهنا أيضاً صمد منصب الوزير وأستمر العمل به جارياً.

وباتجاهات مماثلة، ونفوذ ربما أخطر من نفوذ البرامكة، أحرزه وزير المأمون الفضل بن سهل، الذي لقب نفسه (ذو الرئاستين) لجمعه بين الوزارة والقيادة العسكرية العامة، وتلك هي المرة الأولى التي يشار بها إلى أهمية القيادة العسكرية، وكان ذلك يعني مباشرة استخدام القوات المسلحة لحسم نزاعات

سياسية وصراعات داخلية على الحكم، حيث لعب الجيش دوراً حاسماً في احتلال بغداد وخلع الخليفة الأمين وقتله.

والفضل بن سهل وهو وزير كان يتمتع بالذكاء والدهاء وتمكن بمناوراته من استخدام منصب الوزارة وقيادة الجيش، ومضى يحقق لنفسه ولأسرته نفوذاً سياسياً وإدارياً، فعين أخاه(الحسن بن سهل) حاكماً على ولاية العراق والأقاليم المجاورة، ولكن الخليفة المأمون أدرك مغبة ومرامي أهداف هذا الوزير، فدس له من قتله.

وإذا كان الخلفاء قادرين على السيطرة على الوزراء ومؤسسة الوزارة التي تعني بصورة مباشرة، الحكم وقيادة الأجهزة التنفيذية للدولة، فإن زمام الموقف أفلت بصورة جزئية ولكن متصاعدة إلى أن أصبحت سيطرة الخليفة على مؤسسة الوزارة ضعيفة، بل أن أجهزة الحكم التنفيذية وعلى رأسها الوزارة أتسمت بالضعف حيال تنامي قوة جديدة في الحياة السياسية للدولة العربية نعني بها طغمة المرتزقة العسكرية، التي تصاعد نفوذها وسيطرتها السياسية، حتى عمدت إلى استحداث منصب أمير الأمراء ثم لاحقاً السلطان الذي كان يلي مرتبة الخليفة في مراسم الدولة.

وقد تفاعل الفكر السياسي الإسلامي مع هذه الأحداث والظواهر الجديدة في الحياة السياسية العربية الإسلامية، وقد أضحى استيلاء تلك العناصر على الموقف السياسي أمراً واقعاً، وأطلق عليها (إمارة استيلاء) أي أن يستولي شخص ما، سواء كان هذا أميراً حاكماً أو قائداً عسكرياً أو زعيماً متنفذاً في

تلك الأرجاء، ليستولي على منطقة أو إقليم، ويديرها ظاهراً باسم الخليفة، ولكنـه في الإدارة والسياسة وسائر شـؤون الحكـم ينفـذ مشـيئة سـلطانه، ولا يجـد الخليفـة مـن بـد سـوى الاعتراف بهذه الإمارة وبسلطات ونفوذ الأمير / السلطان.

ومثل هذه الآراء أوردها العالم والمفكر الماوردي في مؤلفه الممتـاز في شـؤون الإدارة والحكم، (الأحكام السلطانية) الذي ألفه عام 1000 م عكس فيها أبداء المرونة في استيعاب أحداث عصره السياسية، وهو أمر لا يعاب عليه، بل بالعكس، فإن قدرة النظريـة والمنظـر على استيعاب العصر وأحداثه ومهماته، وتحدياته هو ما يمنح النظرية الأتسـاع والديمومـة والتطور. [3]

والوزارة في مرحلـة ثنائيـة الحكـم(الخليفـة ـ السـلطان) واقتسـام السـلطات، كـان الخليفة فيها يمثل السلطة الدينية العليـا في الدولـة، في حـين مثلـت العسـكرتاريا المرتزقـة القوة التي فرضت هيمنتها على السلطة والحكم وعبرت عن ذلك عبر منصب أمـير الأمـراء أولاً ثم طورته إلى منصب السلطان، وغدت مؤسسة تعبر عن تطلعـات وأهـداف الطغمـة العسكرية. وفي تلك المرحلة أيضاً تضاءلت أهمية منصب الوزير الـذي تراجـع مـن المرتبـة الثانية بعد الخليفة إلى الثالثة بعـد السـلطان. وكـان نفـوذ الـوزراء وصـلاحياتهم يتناسـب عكسياً مع نفوذ القادة العسكريين، فكلما زادت سـيطرتهم تقلـص بالمقابـل نفـوذ الـوزراء وصلاحياتهم وبالعكس. وبصفة عامة فإن أبرز مواصفات الوزير:

أ ـ كفاءة في إدارة الحكم، وفي الشؤون المالية على وجه الدقة لتلبية متطلبات الطغمة العسكرية التي كانت تسعى إلى تكريس نفوذها.

ب ـ الثروة الشخصية التي يتمتع بها الوزير بوصفه ينتمي إلى الفئات العليا في المجتمع.

ج ـ قربه من مواقع النفوذ ومراكز القوى(القادة العسكريين ـ القصر ـ الحاشية).

د ـ طبيعة الأحداث السياسية وعلاقة الوزير بها.

وفي تلك الفترة من التدهور، كان تأمين الأموال سواء للبلاط، أو لتلبية مصروفات وبذخ القادة العسكريين وقواتهم من المرتزقة، من المهام الرئيسية للوزارة، وكان ذلك الهدف لا يتحقق في ظل أوضاع اقتصادية متردية، إلا من خلال تصعيد الضرائب وأثقال كاهل الفئات المنتجة الكادحة.

* **القضاء :**

مثل القضاء في الدولة العربية الإسلامية مرفقاً حيوياً مهماً، كما هو بصفة عامة أداة الدولة الرئيسية في حفظ قوانينها، وإقامة العدل والحق الذي يفرضه النظام.

وقد ورث العرب تقاليد عريقة في إقامة العدل، سواء تلك التي شهدتها تجارب الدول العربية القديمة، أو تلك التي كانت تقيمها الأرستقراطية القبلية في مرحلتها البدوية وشبه البدوية، الجنتيلية[4] عبر أعراف قبلية متوارثة ومتعارف على قوتها في التعامل كقوانين عرفية غير مكتوبةCustomary ، وكانت تلك

تهتم في المقام الأول بحالات السرقة، الإغارة، النهب، الإيذاء والقتل، الزنا والاغتصاب. وقد حددت القوانين العرفية القبلية العقوبات والحدود على كل منها. وكانت القبائل تمتثل لقرارات رئيس القبيلة، أو هيئة حكماء في حالة حدوث نزاعات قبلية واسعة النطاق، وقبول قراراتها مهما كانت قاسية.

وعندما أسس الإسلام دولته الأولى في المدينة، أصبح مولجاً بتنفيذ العدل، والعدل هو أحكام الشريعة وما جاءت به من حدود واضحة وبينة، واستنباط ما غاب عنها من خلال عملية الاجتهاد والقياس. وفي عهد الرسول، كانت الآيات القرآنية التي يتوالى نزولها هي الدليل النظري الأول في إصدار القرارات، وبالإضافة لذلك، فقد مثلت توجيهات الرسول وأقواله وأعماله(السنة) مصدراً مهماً في الشريعة بعد وفاته، تصاغ على هديها القرارات القضائية. فقد كان الرسول في حياته مرجعاً للمسلمين في جميع شؤونهم الدينية يستفتونه فيما يعرض لهم من مسائل ويقضي بينهم في اختلافهم. ولما توفي الرسول كان بعض الصحابة قد استوعبوا روح الشريعة بما تلقوه من الرسول بما شاهدوه في قضائه وفتاويه وكانت سلطة هؤلاء محصورة في أمرين:

الأول : تفهم نص القرآن والسنة وبيان الحكم الذي يدل عليه.

الثاني : استنباط الحكم بواسطة الاجتهاد، وذلك في المسائل التي كانت تحدث في حياة المسلمين ولم يكن هناك نص بحقها في القرآن والسنة.[5]

وكان الولاة والأمراء في بـادئ عهـد الدولـة الإسـلامية هـم المكلفـون بـأداء الحـدود وإقامة العدل بصفة تامة، وفي أطار تنامي حركة الفقه بصورة عامة وشاملة، نمـت الأفكـار الفقهية القانونية، وكان الرسول قد أجاز في حياته الاجتهاد في حالة عدم وجـود نص يعمل بمقتضاه، عنـدما بعـث معـاذ بـن جبـل إلى الـيمن وأمـره أن يحكـم بـالنص عنـد وجـوده وبالاجتهاد عند عدمه.(6)

وفي أطار تنامي الفكر الفقهية القانونية، أنحصر عمل المجتهدين في أربع حالات :

1 ـ التحقق من ثبوت النص، وهل ثبوته قطعي أو ظني.

2 ـ ترجيح احتمال على احتمال إذا كان النص يحتمل أكثر من معنى، وهـو مـا يعـرف عند العلماء بالنص الظني بالدلالة.

3 ـ ترجيح دليل على دليل عند التعارض.

4 ـ إلحاق أمـر مســكوت عنـه بـأمر منصـوص عليـه أو بتطبيـق الفــرع عـلى أصــل الشريعة.

وقد قام التشريع القانوني الإسلامي على أسـاس مـن أحكـام صريحـة في القـرآن وفي أحاديث الرسول أو في ممارساته، مثلت السـبيل لإقامـة العـدل الإسـلامي عـلى أسـاس مـن الشريعة تهدف إلى تحقيق مصالح الناس بصورة جمعية وإقامة العـدل بيـنهم : (إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ) الإسراء: 9 ، وقد أستمد علماء الشريعة الإسلامية مـن القـرآن والسنة مبـادئ تشريعيـة مـادة تعتـبر أسـاس الفقـه التشريعـي الـذي يبنـي عليـه المشرع أحكامه والقاضي في قضائه بين الناس، وابرز تلك القواعد :

1 ـ **لا ضرر ولا ضرار**: وهي قاعدة مستنبطة من حديث للرسـول، أي أن الضرر هـو إلحاق مفسدة بالغير والضرار هو مقابلة الضرر بالضرر ومن مبادئه:

أ ـ **الضرر يزال شرعاً**: ومن فروعه، ثبـوت حـق الشـفعة للشـريك والـجار ووجـوب الضمان على من أتلف مال غيره ووجـوب الوقايـة والتداوي من الأمراض.

ب ـ **تحمـل الضرر الخـاص لـدفع الضرر العـام**: يقتـل القاتـل لتـأمين الـناس عـلى نفوسهم، يهدم الجدار الآيل للسقوط في الطريق العام حفضاً لأرواح الناس.

ج ـ **يرتكـب أخـف الضررين لاتقـاء أشـدهما**: تطلـق الزوجـة مـن زوجهـا لـلضرورة والإعسار وتفرض النفقة للفقراء من الأغنياء والأقارب.

ح ـ **دفع المضار مقدم على جلب المنافع**: يمنـع أن يـتصرف المـالك في ملكـه إذا كـان تصرفه يضر بغيره(التعسف في استخدام الحق).

2 ـ **سد ذرائع الفسـاد**: أي كـل مـا مـن شـأنه أن يـؤدي الآن ولاحـقاً إلى المعصـية والوقوع في حبائل الخطأ، ومن مبادئه :

أ ـ ما يفضي إلى المحضور فهو محضور.

ب ـ ما حرم كثيرة حرم قليله.

ج ـ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

د ـ درء المفاسد أولى مـن جلـب المصـالح. ومـن تلـك: حـرم الرسـول الـزواج بـين الخالـة والمـرأة أو العمـة لأن في ذلـك ذريعـة إلى القطيعـة

كما منعت الشريعة قبول شهادة العدو على عدوه لئلا يتخذ ذلك ذريعة لبلوغ غرضه بإلحاق الضرر بعدوه عبر شهادة الباطل.

3 ـ **رفع الحرج**: ويستند فقهاء الشريعة الإسلامية إلى نص الآية : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) الحج: 78، (لاَ يُكَلِّفُ اللـهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) البقرة: 286(يُرِيدُ اللـهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) البقرة: 185 و (لاَ يُكَلِّفُ اللـهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا) البقرة: 286 **ومبادئ هذه الفقرة:**

أ ـ **المشقة تجلب التيسير**: أباحت الشريعة للصائم الإفطار عند السفر بوصفه مشقة وقصر الصلاة، وأسقطت فريضة الحج عن العاجز والمريض.

ب ـ **الحرج مرفوع شرعاً**: قبول شهادة النساء فقط فيما لا يطلع عليه الرجال من شؤون النساء.

ج ـ **الحاجات تنزل منزلة الضرورات في إباحة المحذورات**: إذا قام البرهان الصحيح على أن نوعاً من العقود والتصرفات صار ضرورياً للناس بحيث ينالهم الحرج إذا حرم عليهم هذا النوع من التعامل، أبيح لهم قدر ما برفع الحرج منه وهذا المبدأ سار في التعاملات والشركات بين الناس.

4 ـ **الضرورات تبيح المحذورات**: وهذه القاعدة مستمدة من الآية : (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) البقرة: 173 **ومن مبادئ هذه الآية :**

أ ـ **الضرورات تقدر بقدرها:** لا يجوز الاسترسال بالأخذ بهذه القاعدة بعد زوال الحاجة إلى اتخاذها.

ب ـ **الاضطرار لا يبطل حق الغير**: فمن أضطر لدفع الهلاك عن نفسه، بأن يأكل طعام غيره، عليه أن يدفع ثمنه.

5 ـ **البراءة الأصلية:** وهي قاعدة تفترض البراءة في الإنسان إلى أن تثبت إدانته المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته فالأصل في الإنسان البراءة.

والشريعة في مجال التطبيق استلزمت كما ذكرنا الاجتهاد من جهة، والاستناد إليه في إقامة الحدود على جرائم لا نصوص حولها. فهناك جرائم ينص القرآن على حدودها : كالقتل والسرقة والزنا .. الخ. ولكن هناك جرائم لا حدود لها مثل شرب الخمر والقذف، وتلك تحددها السنة، وهناك لا نصوص حولها لا في القرآن ولا في السنة. فتلك يجتهد في تقدير عقوبتها على قياس قدر الضرر الناجم، كالذي يقبل الصبي أو المرأة الأجنبية، أو يأكل ما لا يحل له كالدم والميتة، أو يقذف الناس (بغير الزنا)، كما أن هناك عقوبة التعزير التي ليس هناك أبعاد دقيقة لحدودها وهي إيلام الإنسان بفعل وقول وترك فعل وقول، فقد يعزر بالتوبيخ، أو ترك السلام عليه أو هجرهم .[9]

ويعرف الماوردي التعزير بأنه تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود، تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب [10]

وفي مجال العقوبات واتخاذ القرارات بشأنها، فإن الشرع الإسلامي يحدد نوعين من الحقوق:

أ. حدود الـلـه وحقوقه.

ب. الحدود والحقوق لآدمي معين.

أ. **حدود الـلـه وحقوقه:** وتلك هي حدود الـلــه، ومـن دون الـلــه، ومـن واجبـات الولاة إقامة حدود الـلـه ومنفعتها تعود لجميع المسلمين مثل السرقة، الزنا، وقطع الطريق والحكم في الأوامر السلطانية، وقد قال الخليفة الراشدي الرابع عـلي بـن أبي طالـب لا بـد للناس من أمارة، برة كانت أو فاجرة فقيل يا أمير المـؤمنين هـذه الـبرة عرفناهـا فـما بـال الفاجرة، فقال ولا تجوز الشفاعة في حدود الـلـه، كما لا يجوز أن يؤخذ المـال عـلى سـبيل المصادرة أو العقوبة من السارق أو الزاني أو قاطع الطريق ونحوهم، لا إلى بيـت المـال ولا نظيره، لأن مصدر المال فاسد، سحت حرام خبيث (فاسد المنشأ) وينطوي على ضررين :

أ. تعطيل الحد .

ب . قبول المال الفاسد.

ومن أبرز الأحكام التي تنطوي عليها هذه الأصناف من الجرائم:

ـ **طاعة الولاة**: وعدم قبول المال والواسطة والرشوة.

ـ **قطاع طرق**: واللصوص القائمين بأعمال السلب والنهب.

ـ **الامتناع عن أداء الخدمة:** لقتال اللصوص وقطاع الطرق والمتمردين على السـلطة الشرعية.

ـ **السرقة:** تهدف إلى حماية مجتمع الإسلام من المنكرات وحدودها واجبة ولا يجوز دفعها.

ـ **الزنا:** ويعمل به حسب نصوص الكتاب والسنة.

ـ **شرب الخمر والقذف:** ويعمل به حسب السنة.

ـ **المعاصي**: التي ليس فيها حد مقرر، ويعتمد على القياس لتقدير الضرر.

ج. **حدود وحقوق البشر**: وهي حقوق الأفراد، الجرائم بحق أشخاص معينين. وينقسم إلى الأجزاء المهمة التالية:

1 ـ **القتل: وينقسم إلى:**

أ. القتل العمد.

ب. القتل شبه العمد(ضرب مفضي إلى الموت).

ج. القتل الخطأ.

2 ـ **الجراح:** وله قصاص ثابت في الشريعة بشرط المساواة.

3 ـ **الأعراض**: القصاص المقام على الشتائم واللعن والسباب ويستند في إقامة الحد فيه على نصوص قرآنية وأحاديث.

4 ـ **الفرية:** لا قصاص عليها بحد ذاتها، ولكن الفرية بقذف المحصنات يستوجب العقاب.

5 ـ **الأبضاع**: وهي الحقوق الزوجية للرجل على زوجته.

6 ـ **الأحوال**: وهي الحالات التي يحكم بين الناس بالعدل مثل المواريث حسب الشريعة وكذلك في المعاملات وفي المبايعات والإيجارات والوكالات والمشاركات والهبات والوقوف والوصايا وغير ذلك.

ولكن الشريعة والفقه القانوني المستنبط منها لم يبلغ ذلك المستوى الرفيع دفعة واحدة، بل أنه كان موضع دراسة ونقاش مستمرين. وقد تطور الجانب القانوني في الشريعة بسرعة لتلبية الحاجة المتفاقمة. وكان الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب قد أطلق إلى جانب الثورة الإدارية، مجموعة من المبادئ القانونية عبر رسائله وتوصياته إلى القضاة والحكام. وقد أصبحت هذه علامة بارزة على طريق الفقه القانوني العربي الإسلامي. ومن تلك:

ـ البينة على من أدعى واليمين على من أنكر.

ـ الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

ـ مراجعة الحق خير من التمادي بالباطل.

ـ قس الأمور بنضائرها.

ـ من أحضر بينة أخذت له بحقه وإلا استحللت القضية عليه فإن ذلك أنقى للشك وأجلى للعمى.

ـ المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد ومجرباً بشهادة زور أو ضنيناً في ولاء أو نسب. فإن اللـه عفا عن الإيمان درءاً بالبينات.(11)

وقد أنضجت الحياة الثقافية العربية التي كانت الشريعة وأحكامها بعد الإسلام الموجه لحدودها، العديد من القواعد القانونية، السياسية، الاجتماعية العديد منها، ومثال على ذلك:

* من أمن العقاب أساء الأدب.

* الأصل في الأشياء البراءة.

* السكوت في معرض الحاجة بيان.

* لا يجوز التعسف باستخدام الحق.

* العقد شريعة المتعاقدين.

* لا يمنح الولاية طالبها : وقيل أيضاً، كل من طلب شيئاً بغير أوانه عوقب بحرمانه.

وفي توجيه للقضاء الإسلامي بالعدل والتأكد من أقامة الحق، فالحديث ينص دع ما يريبك إلى ما لا يريبك حديث [12]، ومن أجل التأكد من أقامة الحدود والابتعاد عن الشبهات أدرؤا الحدود بالشبهات حديث. [13]

وقد أستقل القضاء عن حكام الولايات منذ عهد الخلفاء الراشدين، وكان القضاة يعينون بأوامر مباشرة من الخلفاء، ومن أبرز الصفات التي كان ينبغي توفيرها في اختيار القضاة بالإضافة إلى غزارة العلم في مجال الفقه القانوني بصفة خاصة والشريعة بصفة عامة، النزاهة والاستقامة والعدل. وقرارات القضاة كانت حاسمة ونادراً ما كانت جهة تتدخل بأحكامهم، حتى من الخلفاء ولكن القضاء العربي واجه مشكلتين:

الأولى: وتتمثل بمجموعة من التقاليد والأعراف التي كانت تعمل بموجبها القبائل العربية، فالبعض منها كان لا يتعارض مع الحدود الإسلامية والبعض الآخر يتفق معها جزئياً، ولكن البعض الآخر كان يتعارض معها، لذلك كان الموقف حيال هذه القضية ينطوي على ذكاء سياسي ومرونة مع الحزم في تطبيق قانون الشريعة.

الثانية: بدخول أقطار غير عربية ضمن الدولة الإسلامية، وكان لبعض تلك الشعوب (التي دخلت الإسلام تدريجياً) تقاليد وأعراف تتعارض مع مضامين وحدود الشريعة، كان من الصعب حملهم على تركها دفعة واحدة، لذلك كان على القضاة العمل بمرونة مع تعمق في مجال الفقه القانوني والاجتهاد بما لا يضر تطبيق قواعد الشريعة، وقد غدا القياس مع تزايد الاعتماد عليه المصدر الثالث من مصادر الفقه إلى جانب القرآن والسنة.

ثم شهد النظام القضائي والأجهزة العدلية تطوراً يماثل تطور الفقه القانوني، عندما أنشأ العباسيون وظيفة قاضي القضاة، وهو ما يعادل محكمة التميز العليا في العصر الراهن، ولكن أحكام القاضي كانت قطعية ولا يجوز نقضها إلا من قبل الخليفة والوالي، ويحيط بالقضاة مستشارون ومساعدون، ثم أبتكر المسلمون ما يشبه نظام المحلفين المعتمد اليوم في دول الغرب، وأطلق عليهم أسم (الشهود)، وهم من الشخصيات والأعيان في المجتمع.[14]

وقد أنشأ وتطور جهاز الشرطة في الدول العربية الإسلامية وقد أستحق تأسيسه لملاحقة المجرمين والمتهمين ومساعدة القضاة وتحقيق العدالة وحفظ الأمن في المدن والطرق العامة، ثم أنشأ في العهد العباسي وظيفة المحتسب، وكانت هذه الوظيفة في بداية تأسيسها تختص بالإشراف على الأسواق والتجارة الداخلية، ثم تطور مهام هذه الدائرة لتشمل الحرص على مظاهر الأخلاق العامة والحشمة وفي أطار الأخلاقيات والتقاليد الدينية، وفي هذا المجال كانت وظيفة المحتسب أشبه ما تكون بوظيفة القاضي.

وفي مرحلة أخرى من مراحل الخلافة العباسية، ولضمان تطبيق العدالة، عمد العباسيون إلى تأسيس سلطة المظالم وإصلاح الفساد، وهي سلطة رفيعة كان يتمتع بها ويمارسها الخليفة بنفسه في بعض الأحيان أو عبر مندوبين مباشرين في إقامة العدل، وفيما يعتقد أن عدالة القضاة قد عجزت عن حلها، ولحماية الضعفاء من تعسف الأقوياء، بل ولحماية المواطنين من تسلط محتمل للأجهزة الدولة، وهي سلطة تساير روح الشريعة، وقد شاع في تلك الأزمان أن الخليفة العادل هو من ينفق وقتاً وجدية أكبر من سلطة المظالم وإصلاح الفساد، ولكن الجهاز القضائي بصفة عامة كان يهتم بإحقاق العدل وليس التدخل في الشؤون السياسية. ولم يحدث مطلقاً أن جمعت الوظائف السياسية(الجيش ـ المالية ـ الإمامة) بالوظيفة القضائية في شخص واحد مطلقاً.

*** المؤسسة العسكرية :**

كان الجيش من المؤسسات الأولى التي أولتها الدولة الإسلامية اهتمامها، وعملت فور تأسيس الدولة على تشكيله في مطلع هجرة الرسول من مكة إلى المدينة وتأسيس الدولة الإسلامية إلى جانب خطوتين مهمتين :

ـ **الدستور** : وقد تمثل بالصحيفة.

ـ **مقر الحكم والسلطة** : وقد تمثل بالمسجد.

ولم يكن في وارد وتخطيط المسلمين الرد على هجمات المشركين قبل اكتمال النمو العقائدي للجماعة الإسلامية والوصول بها إلى مرحلة النضج، وقبل أن يصل عددهم إلى درجة تحول دون أبادتهم وتشتيتهم قبل اكتمال تأسيس قاعدة أمينة لفعاليات الجماعة الإسلامية من جهة أخرى، وقد مثلت المدينة قاعدة لتلك الفعاليات وعاصمة للدولة العتيدة.

وعلى الصعيد السياسي، فقد كان الاستخدام المبكر للسلاح من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة التكاتف والتضامن والعطف الذي أبدته بعض القبائل لا سيما بنو هاشم وبعض الشخصيات النافذة في مجتمع مكة السياسي. وعلى هذا النحو، فإن تأسيس الجيش العربي الإسلامي كان يؤشر إلى نهاية المرحلة الدفاعية وافتتاح مرحلة التوازن، وكان في الوقت نفسه أمراً محكوماً بظروف ذاتية وموضوعية ، وبشروط تاريخية، وفرتها القاعدة الأمينة في المدينة، في أطار أنشطة سياسية أشرت نهوض سلطة سياسية جديدة، آنذاك نهض الجيش الإسلامي، وفي ذلك نزلت الآيات : (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللـهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ {39/22} الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللـهُ) الحج: 39 - 40 ثم نزلت سورة البقرة وهي مدنية بكاملها وفيها الآية: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلـهِ) البقرة: 193

وبالإضافة إلى تحقق الشروط السياسية، فقد أنتبه المسلمون إلى أهمية التدريب العسكري. فبرغم أن أبناء القبائل قد فطروا على القتال منذ صغرهم، إلا أن الإسلام أوجب الاستعداد العسكري وفق الآية : (وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللـهِ وَعَدُوَّكُمْ) الأنفال: 60 ، كما مثلت الجنة التي وعد بها اللـه المسلمين المجاهدين دافعاً معنوياً عالياً، وهو شرط أساس من شروط عمل القوات المسلحة، في الإيمان بالعدالة الأخلاقية للقضية التي يقاتلون من أجلها.

وكان الجيش العربي الإسلامي قد وضع لنفسه قواعد وعقيدة عسكرية وسياسـية في ذلك الوقت المبكر من تأسيس الدولة، إذ حـدد الرسـول قواعـد قتـال الأعـداء وفـق هـذه المبادئ :

1 ـ اعتبار مشركي قريش محاربين لأنهم بدأوا العدوان فحق للمسلمين قتالهم ومصـادرة تجارتهم.

2 ـ قتال اليهود متى ما ثبتت خيانتهم وتحالفهم مع أعداء الإسلام من المشركين، فيجـوز في هذه الحالة قتالهم ونفيهم.

3 ـ إذا أعتدت قبيلة عربية على المسلمين، أو ساعدت قريشاً، وجب قتالهـا حتـى تـدين بالإسلام.

4 ـ كل من ابتدأ العدوان على المسلمين من أهل الكتاب، يقاتل حتى يـذعن للإسـلام أو يدفع الجزية.

5 ـ كل من اسلم فقد عصم دمه وماله إلا بحقه، والإسلام يقطع(يعفو) عما قبله.[15]

ووفق هذه العقيدة العسكرية / السياسية، قام الجيش العربي الإسلامي على أسـس سياسية / عقائدية / عسكرية متقدمة، كان الهدف السياسي واضحاً، وهذا شرط مهم آخـر من شروط استخدام القوات المسلحة، لذلك مضى الجيش الإسلامي بقوة ولم تكن لتـؤثر في معنوياته هزائم مؤقتة أو جزئية، أو لتصيبه الانتصارات بالنشـوة والاسـترخاء، مثـل هزيمـة أحد، وكانت أهداف الفعاليات التكتيكية للنشاط العسكري للجيش الإسلامي :

1 ـ رفع معنويات المقاتلين المسلمين.

2 ـ الحصول على موارد للتموين والتسليح.

3 ـ إنذار أعداء المسلمين من اليهود.

4 ـ ضرب النشاط التجاري للعدو.

وكان الجيش العربي الإسلامي في خضم معاركه العسكرية، يكونّ ويراكم تجاربه سواء على صعيد فنون القتال، أو على ملائمة الهدف السياسي مع الهدف العسكري. وفي دراسة مغازي وحملات الرسول، والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رافقت كل منها وأحاطت بها، ثم نضعها في مكانها من الخطة العسكرية الشاملة التي وضعها الرسول وسار عليها بتوءدة وإحكام من أجل تحقيق النصر الشامل النهائي للمسلمين، وقد كان الرسول على إطلاع دقيق لشؤون الجزيرة وقبائلها، تاريخها، حجمها، شيوخها وقادتها النافذين، قوتها الحربية، حلفاءها، وديارها، وطبيعة الأرض، صحراء رملية أو صخرية أو أراض غنية بالماء والزرع، مصادر المياه في أراضيها، ومراعي أبلها والطرق إليها، وما إلى ذلك.

كما كان الرسول حريصاً على تعبئة أكبر قدر من الناس وتدريبهم لتكون الأمة كلها جيشاً إذا نودي للحرب. وكان التدريب مستمراً طوال السنة ومسيرات ليلية ونهارية وإتقان للضرب بالسيف والمبارزة واستخدام القوس والسهم، وعبور الجبال وركوب الخيل وتحسين معداتهم وملابسهم وتجهيزاتهم. وعلى صعيد الخطط العسكرية، فقد تعرف الجيش الإسلامي عليها منذ عهد الرسول حيث هاجموا قوافل قريشية بإرسالهم حملة صوب البحر الأحمر، ثم أجرت في مناورة، التفافاً حول قافلة لتجار مكة، وكذلك أتبع الجيش الإسلامي

أساليب التمويه والخداع. وفي حديث له قال الرسول إن الحرب خدعة حديث .[16]

ومن الدروس التي وضع الرسول أسسها :

1 ـ بث العيون(الاستخبارات)، لمعرفة أخبار العيون وقد قام بها الرسول في غزوة الخندق وحنين.

2 ـ استعارة الأسلحة من غير المسلمين لقتال أعداء الإسلام(في حرب حنين).

3 ـ المباغتة، تحقيق المفاجأة في الميدان.

4 ـ تحريم قتل النساء والأطفال والأجراء والعبيد في الجهاد.

5 ـ سياسة إسلامية متسامحة مرنة حيال خصومهم والمؤلفة قلوبهم (الزعماء و الوجهاء والنافذين في المجتمع ممن اسلموا حديثاً).[17]

ومن مؤشرات بناء الجيش العربي الإسلامي على أسس راسخة، أن نكسة مثل هزيمة معركة أحد لم تؤثر على معنويات الجيش وروحه الجهادية، بل أنه لم تؤثر حتى في مفردات المساجلة الإستراتيجية وفي طبيعة المواجهة الشاملة بين الجيش الإسلامي وأعداؤه. وقد أمكن إدامة هذه الروح المعنوية والاحتفاظ بالمبادرة وإدامة زخمها وحسم مرحلة التوازن لصالح دولة الإسلام، والشروع في وقت لاحق في الدخول في مرحلة التفوق التي مثل فتح مكة وتحريرها بدايتها، فالنتائج لم تكن مؤثرة في معارك صغيرة لاحقة للجيش العربي الإسلامي على نتيجة المواجهة الشاملة وعلى مصير الحروب العظمى، فلم تؤثر(بنفس المعنى)هزيمة الجيش العربي الإسلامي في معركة الجسر عام 634 / بقيادة المثنى

بن حارثة الشيباني في العراق على يد الجيش الفارسي الذي كان بقيادة الملك يزدجر الثالث شخصياً.[18]

وقد شهدت عقائد القتال الكثير من التطور في المعارك اللاحقة، حيث تضمنت وصايا الخلفاء أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، التكتيكية منها والإستراتيجية، فقرات مهمة. فمن توجيه أبو بكر الصديق الاستراتيجي لا تخونوا ولا تغلوا [19]، إلى تعليمات عمر بن الخطاب لقائده العسكري في العراق أن يصف العدو وقائده، ووصف طبوغرافية الأرض بقوله صفه لي وكأني أراه وأنظر إليه، واجعلني من أمركم على الجلية [20]

ويكتب علي بن أبي طالب إلى القائدين زياد وشرحبيل إن مقدمة الناس عيونهم، وعيونهم المقدمة طلائعهم، فإذا خرجتما من بلادكما فلا تسأما من توجيه الطلائع في كل مكان، كما لا يغركما عدو أو أن يكون لكم كمين، ولا تسيرن الكتائب إلا على تعبئة [21]

وما يقال عن تطور عقائد القتال العسكرية / السياسية، التكتيكية والإستراتيجية، يقال أيضاً عن تطور في مهمات وواجبات القادة والشروط المطلوبة منهم : [22]

* التحوط من العدو وان لا يؤخذ على حين غرة.
* اختيار مواقع نزول لمحاربة عدوهم(المعسكر الخلفي) وأن يكونوا في أوطأ مكان وأكثر ماء ورعي، أحرسها أكتافاً وأطرافاً.
* ترتيب الجيش وتعين الأكفاء قادة وأمراء.

* إعداد ما يحتاج إليه الجيش من زاد وعلف.

* أن يعرف أخبار العدو(الاستخبارات).

* الأعداد المعنوي والسياسي بما يشعرهم بالنصر والظفر.

* أن يشاور ذوي الرأي ما تشاور قوم قط إلا هدوا الارشد أمورهم. حديث .

* أن يسير الجيش وفق تعاليم الشريعة من حدود وحقوق(العقيدة السياسية والعسكرية).

* أن لا يدع أحداً من جيشه يشتغل بالزراعة أو التجارة. إن شر هذه الأمة التجار والزراع إلا من شح على دينه حديث .

أما على صعيد تطور المعدات القتالية، فقد مثل سلاح الفرسان في ذلك الوقت وحتى مطلع القرن العشرين، أهمية سلاح المدرعات في الجيوش المعاصرة، من حيث توفيرها السرعة في زج القطعات في الميدان، ومرونة المناورة، وتفوق الفارس على جندي المشاة الراجل. وكأبسط دليل على تطور معدات قتال الجيوش الإسلامية، فإن المسلمين دخلوا معركة أحد بفارسين أثنين فقط، في حين كان عدد الفرسان في الجيش العربي الإسلامي في معركة اليرموك عشرة ألاف فارس.[23]

وبقيادة عسكريين عرب مسلمون عباقرة، أمثال: سعد بن أبي وقاص، خالد بن الوليد، المثنى بن حارثة الشيباني، عمرو بن العاص، شرحبيل بن حسنة، عقبة بن نافع، موسى بن نصير، طارق بن زياد، قتيبة بن مسلم الباهلي، بلغ الجيش العربي الإسلامي مستوى رفيعاً في الأداء العسكري والسياسي.

وقد تمكن العرب المسلمون من صناعة الأسلحة في مطلع عهد تأسيس الجيش الإسلامي سواء من مبتكراتهم أو مما كان مستخدماً لدى غيرهم، ولكنهم استخدموها في معاركهم. فبالإضافة إلى الأسلحة الفردية: السيف، الرمح، القوس والسهم، استخدموا الأسلحة الثقيلة: المنجنيق، الذي أستخدم في عهد الرسول، وهناك نوع من المنجنيق يرمي المقذوفات النارية ويسمى (المحرقة)، وهناك الصغيرة التي ترمي الحجارة وتسمى (العرادة)، وهناك الدبابة، وهي هيكل ضخم من الخشب السميك تغطى جوانبه بالجلد لحماية الجنود بداخلة من النبال، وقد ينقع بالخل لمنع احتراقها، وتتحرك على بكرات واسطوانات، وواجبها الوصول إلى أسوار المدن، وهناك رأس الكبش، وهو رأس من الفولاذ تهشم جدران السور. وسلالم الحصار وبعضها مركب على دواليب متحركة. ومن التجهيزات: الترس والخوذة.[24]

ومع حملات الجيش العربي الإسلامي لتحرير الأمصار العربية من الفرس والروم، تكاملت نظرية سياسية / عسكرية، وتشتد وضوحاً في تعاملها مع القوى الأجنبية، وفي الممارسة الفعلية من القانون الدولي المعاصر، ومن تلك البنود والممارسات :

* لا يجوز القتال إلا بعد إنذار العدو(إعلان الحرب) تنفيذاً لأوامر الرسول إذا لقيت عدوك من المشركين فأدعهم ثلاثة فإن أجابوك فأقبل منهم وكف عنهم، الإسلام أو الجزية أو القتال حديث .

* لا يجوز قتال العناصر غير المحاربة عملاً بالآية (وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ) البقرة: 190

* حسن معاملة الأسرى عملاً بالآية (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا {8/76} إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاء وَلَا شُكُورًا) الإنسان: 8 - 9 ، وقد أطلق الرسول أسرى المعارك من المشركين لقاء تعليم المسلمين القراءة والكتابة.

* احترام العهود والمعاهدات عملاً بالآية : (وَلاَ وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً) الإسراء: 34 ، والذين هم لأماناتهم وعهودهم راعون 8 ـ المؤمنين. وقد أحترم الرسول العهد بالهدنة التي عقدها مع قريش في الحديبية، ثم خان المشركون الهدنة فيما بعد، ونقض الروم عهدهم في زمن معاوية وفي يده رهائن منهم فأمتنع المسلمون من قتلهم وأخلوا سبيلهم وقالوا : وفاء بغدر خير من غدر بغدر وقال الرسول الأمانة لمن أتمنك ولا تخن من خانك حديث .[25]

وقد تطورت المؤسسة العسكرية كثيراً مع اشتداد حركة الفتوحات، واضطلاع الجيش العربي الإسلامي بالدفاع عن الثغور العربية الإسلامية، وكان تطورها في العهد الأموي على صعيد المعدات والخطط، وأقر التجنيد الإلزامي في عهد هشام بن عبد الملك ضمن التنظيمات العسكرية للجيش الأموي.[26]

وما أن أطل العصر العباسي الذي أزيح فيه الأمويون عن الخلافة باستخدام القوة المسلحة، وكان من الطبيعي نتيجة لذلك بروز أهمية ومكانة الجيش على مسرح الحياة السياسية الداخلية، فمنذ عهد الخلافة العباسية، تمرد عم الخليفة المنصور (عبد الله بن علي)شقيق الخليفة أبو العباس السفاح، وكان حاكماً لولاية دمشق وأحد القادة البارزين في جيش الدعوة العباسية. وكانت عماد مطالبته بالخلافة تستند إلى دوره وأهميته في قيادة الحركة العباسية

بالإضافة إلى كونه أخ الخليفة العباسي الأول. ولكن الخليفة المنصور تمكن من وأد الحركة في مهدها، على أن أهمية الجيش في الحياة السياسية أستمر رغم ذلك بالتصاعد.

وفي هذا السياق، أشرت الأحداث الدامية التي صاحبت خلع الخليفة الأمين والمبايعة لأخيه المأمون، مساهمة الجيش المباشرة فيها، علامة مهمة في تواصل أهمية الجيش ودوره في السياسة. فالقوات الموالية للمأمون والتي كانت بقيادة طاهر بن الحسين(وهو من الموالي) وهرثمة بن أعين، حاصرت بغداد، وما لبثت أن اقتحمتها. وطاهر بن الحسين الذي أبدى الحماسة وفعالية كبيرة في موالاته للمأمون، قبض على الخليفة الأمين ودبر أمر قتله، في حين كان القائد الآخر هرثمة يميل إلى الإبقاء على حياة الأمين وتسوية الخلافات بين الأخوين سلمياً، وحماسة طاهر بن الحسين رسخت من مكانته لدى الخليفة المنتصر المأمون.

بيد أن الوزير الفضل بن سهل الذي كان ذو حظوة كبيرة عند المأمون وكان يهيمن على منصب الوزارة والقيادة العامة للجيش، ولذلك لقب ذو الرئاستين ، واصل صعوده السياسي متحركاً بديناميكية وذكاء سياسي الأمر الذي أمكنه إحراز نفوذ سياسي عبر مناصبه الرسمية (الوزارة وقيادة الجيش) وسعى إلى تنصيب أخاه الحسن بن سهل حاكماً على ولاية العراق، (كان المأمون ما يزال في مرو عاصمة خراسان) في إطار تهيئة مستلزمات بسط نفوذه وسيطرته، متخذاً من القوات المسلحة وسيلته في تحقيق ذلك الهدف. ولكن

خليفة أريب ذكي على جانب من الدهاء مثل المأمون لم تكن لتفوته مرامي هذا الوزير القائد، فعمل على تصفيته.

وبالمقابل فإن طاهر بن الحسين، قائد جيش المأمون، أستمر موالياً مخلصاً للمأمون وتصاعد نجمه السياسي حتى نال ولاية خراسان وجعلها متوارثة في أسرته فيما عرف بالإمارة الطاهرية في خراسان.

وتؤشر أحداث سياسية لاحقة إلى تآمر القائد العسكري الأفشين(من الموالي)، وهو قائد الجيش الذي قهر حركة بابك الخرمي، وقد كسب نتيجة ذلك مكانة ونفوذ في بلاط الخليفة المعتصم وشعبية واسعة، وأراد هذا القائد استثمار هذه المكانة لتحقيق مكاسب سياسية، فمضى يقيم الصلات السياسية مع أطراف محلية في العاصمة وأخرى في الولايات، ولكن تلك المحاولات لاقت الفشل، وأعدم القائد الأفشين.

وإذا كانت مؤسسة الخلافة تتمتع بالقوة حيال المؤسسات الأخرى في الدولة، وكان الخلفاء يسيطرون على تلك المؤسسات(الوزارة ـ الجيش ـ المؤسسة الدينية)، وفي جميع الأحداث التي استعرضناها تمكن الخلفاء(أبو العباس السفاح ـ المنصور ـ المأمون ـ المعتصم) من التصدي أو القضاء على طموحات الوزراء أو القادة العسكريين، ولكن مثل هذه الإمكانية أصبحت ضعيفة منذ عهد المتوكل فصاعداً، بل أن الخليفة نفسه مثل بداية لمرحلة جديدة من الخلافة العباسية، سيطرت فيها المؤسسة العسكرية على الخلافة.

وكان العباسيون قد مالوا منذ البداية إلى الاستعانة بالموالي، ومنذ عهد المأمون والمعتصم تزايد اعتمادهم على الضباط والجنود من الموالي الأتراك والديلم وعناصر من مناطق وراء النهر. وإذا كان الخلفاء المأمون والمعتصم قد تمكنا من إبقاء الأمور تحت السيطرة الخلافة. إلا أن زمام السيطرة ابتدأ بالتحول لصالح قادة الجيش المرتزقة، وبصورة تدريجية. وتمثل خلافة الواثق 847-841 م بداية لذلك العهد من سيطرة وتدخل القادة، تتناسب طردياً مع تراجع نفوذ الخلفاء وازدياد حجم المشكلات السياسية والاقتصادية والداخلية.

وقد حاول الخليفة المتوكل السيطرة على الأنشطة الحكومية وتقليص سيطرة العسكريين على الدولة، إلا أنه لم ينجح في ذلك إلا جزئياً، وكان قد حاول الانتقال من سامراء إلى دمشق وجعلها عاصمة للدولة العباسية ولكنه أرغم على التراجع عن قراره. وكان المتوكل قبل ذلك قد أدرك مغبة سيطرة القادة العسكريين على الدولة، وبذل جهوده لتقليص نفوذهم بيد أنه لم يتمكن من أبعاد نفوذهم كلياً، على أن ذلك الصراع الخفي بين الخليفة والمؤسسة العسكرية انتهى باغتيال الخليفة المتوكل على أيدي قادة المرتزقة مما مثل بداية لمرحلة جديدة هيمنت فيها الطغمة العسكرية على مقاليد الحكم ولم تبق للخليفة سوى شخصية باهتة الدور والتأثير في الحياة السياسية الفعلية للدولة والبلاد.

وبصرف النظر عن الأحداث التي حفلت بها المرحلة التي امتدت بين 861 م باغتيال المتوكل، والتي انتهت بدخول البويهيين بغداد عام 945 م، سبعة وتسعون عاماً، جرب فيها القادة العسكريون في محاولة فاشلة وحيدة تولى الوزارة إلى جانب القيادة العسكرية، في عهد الخليفة المستعين، ولكنهم تراجعوا

عنها مكتفين بالقيادة العسكرية. ولكن محاولات الخلفاء لم تكف في استعادة السيطرة وهيبة الخلافة وإقصاء نفوذ العسكريين المرتزقة، فيما كانت مواقف القادة العسكريين متفاوتة حيال القضايا الهامة وشؤون الدولة والأحداث السياسية التي لم تكن من الأهمية القصوى، بقدر ما كان التنافس حامي الوطيس فيما بينهم حول المكاسب والمناصب وإحراز السيطرة والنفوذ (المادي غالباً).

وخلال فترة قصيرة (908-861 م) 47 سنة، استعادت الخلافة فيها بعض من هيبتها، وتمكنت من تقليص نفوذ القادة المرتزقة، وكانت عدتهم في ذلك أيضاً، القوات المسلحة التي تولى الموفق، وهو شقيق الخليفة المعتمد، قيادة الجيش. وكان الموفق قد تمكن من قيادة الجيش وتحقيق نجاحات عسكرية مهمة ضد حركة الزنج، الأمر الذي جعله في دائرة الأضواء السياسية في بغداد التي استعادت نفسها كعاصمة، وتقليص نفوذ القادة المرتزقة. على أن الموفق أستطاع بنجاح استثمار انتصاراته العسكرية وجعل ولاية العهد لابنه أبو العباس الذي تولى الخلافة بعد عمه المقتدر باسم المعتضد عام 892 م وتمكن من استعادة هيبة الخلافة وسيطرتها على البلاد والأقاليم.

لكن نظام الخلافة الوراثي كان له انعكاساته السلبية، فبعد وفاة المعتضد، حل أبنه المكتفي وعمره 13 سنة كخليفة سابع عشر، وعاد الضعف إلى مؤسسة الخلافة وعادت سيطرة القادة المرتزقة على الدولة على نحو أسوء من السابق وتزايد تدخلهم في شؤون الحكم الأمر الذي نجم عنه (إلى جانب عناصر موضوعية وذاتية أخرى) انهيار الحياة السياسية الداخلية والفعاليات الاقتصادية

في البلاد، وعاد مسلسل التنافس والتصفيات بين القادة العسكريين ومؤامرات ودسائس القادة ضد الخلافة وانغماس الخلفاء في لعبة الصراعات مما أدى إلى المزيد من التدهور في مكانة وهيبة مؤسسة الخلافة .

والمرحلتان اللتان مرت بهما الخلافة العباسية، المرحلة البويهية، والمرحلة السلجوقية، مثلتا سيطرة القوة الفعلية على الحياة السياسية، فالبويهيون والسلاجقة أثبتوا نفوذهم السياسي عبر تفوقهم العسكري، الأمر الذي أدى (كواقع حال) إلى أن يلقى ترجمته في الواقع العملي إلى سيطرة تبادلت فيها السلطة مع الخليفة الذي اكتفى بقيامه بواجباته الدينية، فيما هيمن قادة البويهيون على الحكم، ثم أنهم استحدثوا منصب أمير الأمراء الذي كان يلي الخليفة ويتقدم على الوزير في برتوكول الدولة، وبذلك اكتسبت هيمنتهم طابعاً دستورياً شرعياً وليس تسلطياً محضاً كما كان في حقبة طغمة العسكريين المرتزقة.

ولم يطرأ في العهد السلجوقي تغير مهم عن المرحلة البويهية، سوى أن السلاجقة كانوا يوفرون مظاهر الاحترام والتقدير لمؤسسة الخلافة، ولكن دون منحها صلاحيات وإمتيازات تزيد عن الواجبات الدينية، وبذلك فإن الحكم كان يسوده الصيغة الثنائية في تبادل لسلطة، أكتفت فيه مؤسسة الخلافة بالشخصية الدينية مع اعتبار سياسي رمزي، يعلن فيه الخليفة الحرب ويعقد السلم ويستقبل السفراء والمبعوثين ويصادق على تشكيل الوزارة وسك أسمه على العملة الرسمية الدعاء له من على منابر المساجد، أي بما يشابه الملكيات الدستورية المقيدة في الوقت الحاضر.

وأخيراً، فهناك إشارة إلى إشاعة الروح العسكرية في المجتمع السياسي العباسي، يتمثل في قيام منظمة الفتوة، وهي منظمة شبه عسكرية(ميليشيا) كانت الدولة تشجعها بصورة غير مباشرة ومباشرة في بعض الأحيان، وعملت هذه المنظمة على أحياء روح الفروسية في الشبيبة العربية/ الإسلامية والنخوة والشهامة العربية، وتصب فعالياتها في خدمة الخلافة وصيانة البلاد. كما كانت هناك حركة سياسية أخرى مارست الفعاليات العسكرية وهي حركة العيارين والشطار كانت لهم الأهمية والنفوذ في أواخر الخلافة العباسية.

ثالثاً : المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية

من أجل إقامة تحليل دقيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد العربية، وللنظام العربي في العصر الوسيط(مرحلة ما بعد الإسلام)، لابد لنا أن نتذكر أمراً مهماَ، هو أن الأشياء والأحداث والمنجزات تقاس بمقاييس أزمنتها، والمقارنة في هذا المجال هو مع ما يماثلها من المجتمعات القريبة منها والمعاصرة لها. وبناء على ذلك، فأن مجموعة من الحقائق المهمة تبدو بارزة وظاهرة للعيان:

أولاً : أن النظام السياسي العربي كان يتوزع في عدة كيانات، وعلى امتداد انتشار العرب سواء في شبه الجزيرة العربية أو خارجها.

ثانياً : أن مستوى التطور في هذه الأنظمة كان متبايناً سواء على صعيد تطور النظام السياسي أو في المستوى الذي بلغته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً مع عناصر تماثل كثيرة.

ثالثاً : إن التراكم في الإرث الحضاري كان عنصراً مهماً، وإن العرب قد تمكنوا عبر مختلف العصور وبآليات كان بعضها غريزياً في بلورة هذا الإرث

على نحو متناسق وقابل للتطور، ومن مجموعة تجارب(نجاحات وإخفاقات) ومكتسبات حضارية، إلى مدنية حية قادرة على الأخذ والعطاء متفاعلة في محيطها وعلى الصعيد الإنساني بصفة عامة.

رابعاً : كان لهذا التطور والتقدم الحضاري هويته وشخصيته المميزة، وبرغم الاختلاط مع أمم وأقوام أخرى، تفاعلت الحضارة العربية معها، لكن دون أن تفقد شخصيتها المميزة وألوانها الخاصة.

وكان العرب قد نجحوا في المراحل الأخيرة من العصر القديم(4-3 قرون قبل الميلاد فصاعداً) من تأسيس دول بلغت درجة متقدمة من التطور مثل دول الأنباط(البتراء) والحضر والمناذرة والغساسنة وسبأ وحمير وغيرها. وشهدت هذه الكيانات أنماطاً متقدمة في الحياة السياسية، إذ كانت هناك إدارات مركزية لبسط سيطرتها على رقعة واضحة الأبعاد، ووجود عاصمة ونظام ملكي وراثي ومجلس شيوخ(حكماء) ونواب يمثلون الشعب، ودستور(عرفي على الأغلب) ومجتمع يمارس أفراده أنشطة اقتصادية متعددة، زراعة ـ تجارة ـ ورش يدوية توفر للحياة اليومية وللناس الحاجات الرئيسية وكذلك مستلزمات الزراعة والتجارة من أعمال حدادة وسراجة، بل كانت هناك حياة ثقافية وفنية متطورة(غناء ـ موسيقى ـ مسرح).

ولكن هذا المستوى المتطور كان ينذر بهبوب العواصف، إذ كانت التناقضات السياسية والاجتماعية والثقافية قد بلغت قدراً لابد أن يعقبه انفجار هذا النظام من العلاقات الهش في جوهره ومحتواه، ولأنه أستنفذ استحقاقاته فلم

يعد بوسعه أن يقدم المزيد، وقد أنتفت مبررات وجوده، فتهاوت بسرعة أمام الثورة وإعصارها. وإذا شئنا إيجاز هذه التناقضات فتلكم هي أبرزها :

*** سياسياً :**

في أعقاب سقوط الإمبراطوريات العظمى، الكلدانية والبابلية والآشورية، ودول سلالات الفراعنة في مصر، والفينيقية والكنعانية في بلاد الشام، هيمنت على البلاد العربية قوى أجنبية، فارسية ساسانية، وإغريقية، ومن ثم دول الديادوشين Diadochen(خلفاء الإسكندر المقدوني، السوقيين في العراق وفارس، والبطالسة في مصر وسوريا) ورومية، وقد جاهدت هذه القوى دون طائل أن تفرض أنماطها السياسية والاجتماعية والثقافية، ولكنها فشلت في ذلك المسعى. ولجأت إلى محاولة لبسط سيطرتها ونفوذها وسيادتها إلى تكوين دول تحت الحماية Protectorate State ، كانت امتداد لنفوذها وسيادتها، أو دولاً هي صدى وتمثيل لمصالح الدول العظمى Deputy State ، أو أنها بسبب من الصراعات الدائمية بين هذه الدول العظمى نفسها، عمدت إلى تكوين دول تمثل الحواجز فيما بينها Buffer State ، وبذلت الدويلات العربية هذه محاولات ومساعي عديدة للخروج من دائرة نفوذ تلك القوى العظمى، وانتهت بعض تلك المحاولات أو معظمها، نهاية دموية مفجعة كما حل في الحضر ـ تدمر ـ البتراء ـ الحيرة.

*** ثقافياً :**

كان نظام العبادة الوثني للقوى الغيبية المتعددة Polytheism قد بدا بالتهاوي في شمال شبه الجزيرة العربية وفي جنوبها، وحتى في وسطها، وكان

هذا النظام(الـوثني) قـد بـدأ بفقـد قـواه الإيمانيـة بوصـفه نظـام دينـي/ ثقـافي متخلـف، وتداخلت التيارات المسيحية واليهودية(بنسـب ودرجـات متفاوتـة)، وكـان لهـذا التـداخل تأثيراته السياسية والثقافية ونتائجه السلبية في المزيد من تمزيق الحيـاة السياسـية العربيـة وبث الفرقة والصراعات بين القبائل العربية.

*** اجتماعياً :**

كانت ظاهرة نشوء مدن البدو التي ازدهرت على حافات الصحراء، والتـي تطـورت من مجرد واحات تمثل محطات على طـرق القوافـل التجاريـة، إلى مراكـز اسـتوطنت فيهـا القبائل البدويـة، أو زعاماتهـا عـلى الأقـل، وبـذلك شـهدت الحيـاة الاجتماعيـة العربيـة في البوادي والصحراء، اشتداد التحول من الحياة الجنتيليـة إلى الاسـتقرار، وبلغـت في الشـمال درجة عالية من التطور، فإنها في وسط شبه الجزيرة لم تبلغ تلك الدرجة، إلا في ثلاثة مراكز هي : مكة ـ يـثرب(المدينـة) ــ الطـائف، حيـث تحولـت فيهـا الأرسـتقراطية إلى الاسـتقرار وممارسة التجارة.

وقد مثل وسط شبه الجزيـرة العربيـة أشـد المنـاطق العربيـة تخلفـاً عـلى الصـعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، وقد بلغت فيها التناقضات الذروة، ويمثل اندلاع ثورة الإسلام في هذه البـؤرة بالـذات أمـراً لـه مغـزاه العميـق، إذ تحطمـت سلسـلة التخلـف السـياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في أشد حلقاتها تعسفاً.

*** اقتصادياً :**

مثلت الزراعة والتجارة وما يتصل بهما من فعاليات، الأنشطة الاقتصادية الأكثر رواجاً في البلاد العربية طيلة قرون ما قبل الميلاد، وقد مثلت التجارة الميدان الذي استلزم حمل السلع والبضائع إلى مسافات بعيدة، مثل بالإضافة إلى كونه نشاطاً اقتصادياً، مجالاً لتبادل الخبرات والثقافة، وقاد بالضرورة إلى تحالفات سياسية وإلى استطلاع الطرق البحرية والبرية وإلى منازعات وحروب. ففي أرجاء عديدة من شبه الجزيرة العربية(بصفة رئيسية في وسطها)، مثلت التجارة ميداناً أجتذب أرستقراطية القبائل وأعداد من السكان(في الأعمال الثانوية لخدمة تجارة القوافل)، بالإضافة إلى الواحات التي كانت توفر لهم ما يحتاجون إليه من المواد الغذائية، كما قادت في الوقت نفسه إلى تطور عدد من الواحات التي كانت محطات على طريق القوافل البرية المار من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى شمالها، كما أن التجارة كانت أيضاً أساسية في حياة السكان العرب في المدن المطلة على البحر المتوسط، وفي مواصلة تصدير السلع والبضائع العربية والأفريقية والهندية إلى بلاد الإغريق وروما وأرجاء أخرى في أوربا، كما مثلت مدن أخرى مثل غزة أهمية إستراتيجية للتجارة إلى شمال أفريقيا عبر شبه جزيرة سيناء ومصر.

بهذه الأهمية الإستراتيجية، الاقتصادية / التجارية والسياسية والثقافية والعسكرية، جعلت من هذه المنطقة هدفاً مهماً للقوى العظمى، وفي مطلع القرون الميلادية، شهدت المنطقة تنافساً محموماً بين هذه القوى على الممرات التجارية، البرية والبحرية.

بيد أن الإضطرابات السياسية وتوزع ولاء دويلات المنطقة إلى مناطق نفوذ للدول العظمى، والصراعات والحروب التي دارت بسببها والتي أدت إلى تصفية دول كانت مهمة جداً في مجال النشاط التجاري مثل تدمر والحضر والبتراء وقرطاج، تمزقت بسبب التناقضات السياسية التي كانت تسود بين الأطراف، فعلى سبيل المثال، كانت الحيرة(عاصمة المناذرة) تتولى متابعة تصدير تجارة وسط شبه الجزيرة العربية إلى بلاد فارس، وكانت تدمر محطة مهمة للقوافل القادمة من الجنوب والمتجهة إلى الشمال، ودور البتراء، وغزة في التجارة المصرية وشمال أفريقيا.

وبدا أن تحول المزيد من القبائل البدوية من حالة التجوال الدائم إلى الاستقرار وممارسة التجارة والزراعة (على نطاق محدود) بحاجة إلى بلورة وضع اقتصادي / اجتماعي جديد، وكان ذلك بالضبط هو ما يؤدي إلى إثارة التناقضات بين القبائل بوصفها قوى وتشكيلات اجتماعية مهمة، وتفاعل هذه العناصر الأربعة: السياسي، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية قادت إلى اشتداد التناقضات في المشرق العربي عامة، وفي وسط شبه الجزيرة العربية التي مثلت بؤرة هذه التناقضات التي مضت تتفاعل فيما بينها، وهي في احتدامها تفرز أوضاع متفجرة منذ القرون الميلادية الأولى، وبدا أن الثورة هي النتيجة الحتمية لتناقضات لم يعد النظام قادر على استيعابها وحل إشكالاتها بصورة تقليدية.

وقد بدأ الرسول الدعوة إلى الإسلام عام 610 م، وبدت الحركة فعلاً كحركة محرومين ومسحوقين، حركة الفئات المحرومة من ممارسة الحياة السياسية التي احتكرتها الأرستقراطية القبلية، ومن الإمتيازات الاقتصادية التي احتكرتها

فئات التجار، حركة مؤلفة بصفة أساسية من فقراء وعبيد ومـن عنـاصر متنـورة انسـلخت عن أوساطها الاجتماعية وإنظمت إلى الحركة الإسلامية الثورية التي قادها الرسول بعبقرية وذكاء سياسي واستراتيجي، بل وبدا أن شعار تحرير العبيد الذي كان الإسلام يحبذه ويعمل من أجله في تلك العصور المتأخرة، وفي مجتمعات كـان امـتلاك العبيـد والرقيـق فيهـا أحـد سماته الأساسية، مثلت التوجهات الإسلامية ثورة حقيقية. وبهذا المعنى فقد حـرر الرسـول ورفاقه القياديين الكثير من العبيد، وقاموا بهذه الممارسة الثورية علنـاً، وفي مطلـع تأسـيس الحركة، كما أن تبوأ العديد من العبيـد مراكـز مهمـة في الجماعـة الإسـلامية أمثـال : بـلال الحبشي، وصهيب الرومـي، وسـلمان الفـارسي، وزيـد بـن حارثـة، وخبـاب بـن الأرت، مـنح الحركة صفة أساسية ذات دلالات مهمة.

وقـد استعرضـنا في مطلـع هـذا الفصـل المبـادئ الأساسـية الرئيسـية في النظريـة الإسلامية(الشريعة)، وقد مثلت عناوينها الرئيسية : العـدل ـ المسـاواة ـ الحريـة ـ الشـورى أهدافاً ثورية تقدمية لنضال الحركة الإسلامية، وبنفس المعنى كانت الدولة الإسلامية التـي أقامها الرسول فور هجرته إلى يثرب(المدينـة) عـام 622 م ومـن بعـده الخلفـاء الراشـدون، جمهورية ديمقراطية على أرض الواقع وليس يوتوبيا Utopiaخيالية، ومثلت تطوراً كبيراً في الفكر والممارسة السياسية.

وثقافيـاً، ففـي غضـون سـتة قـرون مـن انتشـار المسـيحية وضـعف ذلـك مـن اليهودية(1250ق.م)

لم تسـتطع هاتـان الـديانتان أن تكونـا قـوة سياسـية مهمـة في المشرق، وأقـتصر شعاعها في المجـال الثقـافي وبدرجـة محـدودة مـن الانتشـار، فـيما ظلـت الوثنيـة وعبـادة

الأوثان(تعدد القوى الغيبية) هـي الديانـة الأوسـع انتشـارا والأقـوى نفـوذاً عـلى الصـعيد السياسي.

وعندما دانت القوى الأجنبية التي كانت تحتل البلاد العربيـة بالمسـيحية، لم يـؤدي ذلك إلى انتشار المسيحية، بل بالعكس إلى نزاعات محلية ونفـور النـاس منهـا(وفي الغالـب القبائل البدوية) بوصفها ديانة وثقافة المحتل الأجنبي، وتنطوي عـلى شيء مـن الإرغـام في الانتماء إليها. وقد حدثت مثـل هـذه المواجهـات في الـيمن(نجـران) بـين عـرب مسـيحيين وعرب يهود، فيما أعتقد أبرهه (أبرهام) حاكم إثيوبيا المسيحي، أن مهاجمة مكة وتقـويض الكعبة كفيل بإحراز كسب للمسيحية وسيطرة القوة الحبشية.

والجديد الذي جاء الإسلام يبشر به، كان على النقيض تماماً، من تعدد القوى الغيبية الوثنيـة، جـاء ليـبشر بالتوحيـد، حيـث كـان الإيمـان باللـــه هـو مركـز الـدائرة في الإسـلام والمسلمون موحدون قبل كل شيء، وأن جملة (لا إله إلا اللـه) هـي إعـلان التنـاقض مـع تعدد الآلهة وبالتالي على الوثنية كنظام سياسي وثقافي. [27]

والشريعـة التـي أصـبحت دسـتور الحيـاة السياسـية الاجتماعيـة في الـبلاد العربية/ الإسلامية، كانت تنطوي على أحكـام اجتماعيـة ـ اقتصـادية ـ سياسـية ـ قانونيـة، والمعـاملات. وبالإضـافة إلى تفصـيل في أمـر العبـادات، ولهـذه الأسـباب أطلقت الشريعة في مجال تطبيقاتها الواقعية، حركة بحث فقهية واسعة النطاق، من أجل إكساب الشريعة مرونة التطبيق العملي، في إطار البحـث عـن حلـول لم

تنص عليها الشريعة، وأدت هذه الحركة إلى بـروز تيـارات ومـدارس قـد تختلـف في أرائهـا حيال المشكلات، ولكنها قطعاً أغنت الفكر السياسي الإسلامي .

المؤسسات الاقتصادية :

نجد هذه المقدمات ضرورية من اجل استيعاب وإدراك أهمية التطور على الصعيد الاقتصادي وهو غاية هذا المبحـث. فـالتطور في الميـدان الاقتصـادي لم يكـن فقـط بسـبب المبـادئ الاقتصـادية القائمـة عـلى العدالـة الاجتماعيـة واحـترام العمـل والعـاملين وإدانـة الاستغلال وقهر الإنسان، وليس ذلك فحسب، بل وأيضـا بسـبب الظـروف التاريخيـة التـي مرت بها الحياة الاقتصادية في منطقة وسط شبه الجزيرة العربية.

فمن المعلوم أن منطقة وسط شبه الجزيرة، وهي غالباً منطقـة تفتقـر إلى إمكانيـة الزراعة إلا على نطاق ضيق، لذلك فأن التجارة مثلت الميدان الأوفـر في المجـال الاقتصـادي منذ رواج ونشاط طريق البخور المقدس الذي كان قائماً منذ قرون كثـيرة قبـل المـيلاد عـلى أساس تجارة السلع والبضائع العربية الجنوبية أو المستوردة من أفريقيـا والهنـد ومواصـلة الاتجار بها مع الشمال في قوافل تقطع شبه الجزيـرة العربيـة وصـولاً إلى غـزة عـلى البحـر المتوسط في رحلة تمتد بين 75-70 يومـاً، ومـن هنـاك تتجـه إلى مصر أو إلى المـدن العربيـة الساحلية أو إلى بلاد الرافدين وإلى البلاد الأجنبية الأخرى ولكن هذا الطريق الذي كان يمر بواحات رئيسية في وسط شـبه الجزيـرة(مكـة ـ الطـائف ـ يـثرب) ويجعـل منهـا محطـات مهمة، انتعشت فيها التجارة والأعـمال الجانبيـة لتجـارة القوافـل مـن بيـع وشراء للجـمال

ومعدات التحميل، إلا أن أهميتها بدأت تتضاءل بعد افتتاح نشاط بحري هام مارسه المصريون منذ عهد البطالسة ومن ثم الرومان.

وتجار وسط شبه الجزيرة ولاسيما تجار مكة المشهود لهم بالذكاء والكفاءة، وجدوا أنفسهم في ضيق شديد، وكانوا قد توسعوا في إمكاناتهم وفعالياتهم فاستلموا تجارة الجنوب العربي، بعد أن كان هؤلاء (الجنوبيون) سادة التجارة ومحتكروها، ولكنهم فقدوا هذه المكانة لعدة أسباب منها :

ـ تضاؤل أهمية موانئهم البحرية منذ أن بدأ البطالسة والرومان ممارسة التجارة مع أفريقيا والهند بأنفسهم على نطاق واسع وقد أتقنوا الملاحة وتعرفوا على الطرق البحرية.

ـ ومن جهة أخرى اشتدت الصراعات والنزاعات الدينية والمذهبية بين دول الجنوب وتدخل قوى أجنبية بصورة غير مباشرة في هذه الصراعات(أحباش وفرس) فسادت في تلك السنين الحروب والنزاعات بين دول الجنوب، الأمر الذي سهل لتجار وسط شبه الجزيرة (تجار مكة) كسر الاحتكار الجنوبي للتجارة.

وبرغم التقلص في حجم التبادل التجاري وأهمية تجارة القوافل البرية(وهو المجال الوحيد الذي يتقنه تجار مكة)، فإن أرستقراطية مكة التجارية اندفعت بقوة في التجارة ومارسته مع دول الشمال العربية وغير العربية، ولكن دون طائل، فإن المعطيات السياسية كانت تشير إلى استمرار تضاؤل أهمية التجارة بالنسبة إلى وسط شبه الجزيرة، إلى جانب الأعداد الوفيرة من القبائل التي تحولت من الحياة الجنتيلية ـ البدوية إلى شبه المستقرة أو المستقرة تماماً في مدن وواحات

وابتدأت أهميتها السياسية والاقتصادية تتزايد، مقابل تزايد أهمية الزراعة وتطور الأساليب الزراعية.

وهكذا، نشأت في المدن أرستقراطية قبلية مارست التجارة وكذلك الزراعة(لاسيما في يثرب والطائف) ولكنها كانت تمتلك النفوذ السياسي قبل كل شيء، مع تنامي حركة الاستيطان على نطاق واسع أكثر من ذي قبل، وهناك عبيد وأجراء، وهكذا بدا أن هناك حركة واسعة ذات طابع اجتماعي / اقتصادي، وأن النظام الأرستقراطي غير قادر على استيعابه، أو بالأحرى غير قادر على استيعاب طموحاته وتطلعاته، وأن الحاجة الموضوعية تطرح ضرورة وجود نظام مركزي/ دولة، يطرح توجهها السياسي والاجتماعي القدرة على استيعاب هذه الحركة من جهة، ومن جهة أخرى تقوم بجمع القبائل في دولة مركزية تعمل على توحيد إرادة العرب في سائر كياناتهم الصغيرة، وتعمل على أبعاد العناصر الأجنبية الدخيلة، دولة يوفر فيها النظام السياسي والاجتماعي مكانة لكل فرد فيها، والأصل في انتماء الفرد هو العقيدة الجديدة أولاً وفي الولاء الذي يقدمه أبناء الديانات السماوية الأخرى للدولة الإسلامية من خلال أداء ضريبة الجزية(وهي بمثابة بدل مالي نقدي عن الخدمة العسكرية يدفعه الذكور البالغون فقط) نمطاً جديداً من العلاقات بدلاً من الولاء للزعامات القبلية والأسرية.

والدولة الإسلامية، ومع توسع رقعتها، فتحت آفاقاً جديدة لم تكن معروفة في الماضي ضمن الفعاليات الاقتصادية / الاجتماعية، فقد آلت ممتلكات امبراطوريتين عظمتين (الفارسية الساسانية والرومانية) إلى الدولة

الإسلامية التي كانت توزع أجزاء مهمة من الغنائم على الأفراد والمقاتلين في الجيش الإسلامي، فيما تحول إلى بيت المال، عائدات الضرائب وسائر الموارد الأخرى، لذلك فقد شهدت وللمرة الأولى أعمال شق الترع وتنظيم الري. وأدى ذلك إلى تثوير مجموعة من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية أبرزها :

أ ـ بروز فئات إقطاعية من الأرستقراطية القبلية التي تحولت إلى النشاط الزراعي.

ب ـ كان لرفع الحدود والقيود بين الأمصار والمناطق دوره المهم في تسهيل التجارة البينية، وأكسب الحركة التجارية دفعة حيوية مهمة.

ج ـ كان لوصول الدعوة الإسلامية إلى مناطق بعيدة عن البلاد العربية سبباً في تنشيط فعاليات عديدة، منها تكاثف النشاط البحري والتعرف على مجتمعات جديدة لها عاداتها وتقاليدها، ولها أنماطها وإنتاجها الزراعي واليدوي الورشي.

د ـ قادت هذه التطورات برمتها إلى تنوع الفعاليات الاقتصادية وتكاملها، وتقدم في المجالات المالية والمحاسبية، كان أبرزها سك العملة العربية والذهبية والفضية، ثم قيام نظام ودوائر ضريبية كفوءة، ثم أسست الدولة العربية ما يماثل ديوان الرقابة المالية(الزمام).

وطور علماء وفقهاء المسلمين الأوائل منهم والمحدثين، أفكار اقتصادية مستنبطة من أحكام الشريعة، ومن اجتهاد العلماء وفق مبدأ القياس في النظام الاقتصادي الإسلامي ينفرد بخصائص ومزايا تبعده عن قوانين الاقتصاد الرأسمالي لاسيما في حالته الاحتكارية.

وأولى تلك المزايا الفريدة هو تحريم الربا(الفائدة) التي هي من صلب قوانين الاقتصاد الرأسمالي، والربا محرم(تحريم بالنص) بما لا يدع مجالاً للاجتهاد فيه وفق القاعدة الفقهية لا اجتهاد في مورد النص . والربا محرم في الإسلام بوصفه آفة اقتصادية وتحريمه جاء وفق رؤية شاملة لمفردات اجتماعية وسياسية، وفي ذلك يقول المفكر الإسلامي المعاصر سيد قطب أن السلام نظام متكامل، فهو حين يحرم التعامل الربوي، يقيم نظمه كلها على أساس الاستغناء عن الحاجة إليه، وينظم جوانب الحياة الاجتماعية بحيث تنتفي فيها الحاجة إلى هذا النوع من التعامل بدون المساس بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والإنساني المطرد، إذ أن النظام الإسلامي جوهرياً هو نظام لا رأسمالي، ولأن النظام الربوي هو جوهر النظام الرأسمالي المالي [28]

والشريعة إذ يبلغ بها إدانة الربا إلى درجة التحريم (وَأَحَلَّ اللـهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) البقرة: 275 ، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يعتبر التعامل اللاربوي القاعدة الرئيسية في الحياة الاقتصادية الإسلامية، وهو ينظر إلى المسألة بوصفها من البواعث على الفساد ليس في مجال النشطة الاقتصادية فحسب بل وأيضاً في المجالات الاجتماعية والسياسية.

ولا تتوقف الشريعة عند إدانة الربا(الفائدة) بل أنها تفرض إجراءات اقتصادية وتحرم غيرها لتساهم هذه بمجموعها في خلق أبعاد شخصية الاقتصاد الإسلامي الذي حدد الأموال العامة ، وهي الأموال المودعة لدى الدولة (بيت المال) بصفة مؤقتة أو دائمة، وموارد الدولة من الأموال هي :

* **الزكاة :** وهي ضريبة تهدف إلى التخفيف من طغيان رأس المال وهي تخـرج مـن كل ما يملكه المسلم من أموال منقولة وغير منقولة شرط أن تكون زائدة عن حاجتـه وقـد مر عليها سنة كاملة في حوزته. وفي حديث للرسول لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول حديث [29]

ويقول العلامة الماوردي : أن أموال الزكاة أربعة :

* المواشي. * ثمار النخيل والشجر . * الزروع . * الفضة والذهب.

والزكاة في حياة المسلمين في حياة المسلمين من الفرائض الواجبة قطعاً تـنص عليهـا الشريعة بدرجة إقامة الصلاة: (وَأَقِيمُوا الصَّـلَاةَ وَآتُـوا الزَّكَـاةَ) المزمـل: 20 وفي حـديث مانع الزكـاة في النـار حـديث . وزكـاة الأرض تختلـف مـن غلـة إلى أخـرى، ومـن أرض إلى أرض(سقي أو مطر) ومن بلد إلى آخر. أما زكاة المواشي:

ـ الشاة :

1 من كل 40 شاة.

2 من كل 121 .

3 من كل 301 .

4 من كل 400 ... ثم واحد من كل مئة.

ـ البقر :

1 من كل 30 .

ـ الإبل :

شاه واحدة عن كل 5 من الإبل.

ـ الأموال السائلة : الذهب والفضة : 5،2 % .(30).

* **الجزية :** وهي ضريبة يدفعها الرجال البالغين غير المسلمين (عادة) بدلاً عن الخدمة العسكرية، وقد يدفعها في بعض الحالات الرجال المسلمون عن عدم أدائه الخدمة العسكرية، ويعفى منها الذمي إذا قاتل مع الجيوش الإسلامية.

* **الصدقات :** وهي تمثل في الإسلام النموذج للنظام التعاوني التكافلي في المجتمع، وهي بالإضافة للنظام اللاربوي والزكاة من الأسس الهمة في الاقتصاد الإسلامي. والصدقات وإن لم تنزل بمنزلة الزكاة في الفروض وأركان الدين، إلا أنها من الواجبات وعلى المسلم أدائها تخفيفاً للهوة بين الفئات الاجتماعية: يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم 276 ـ البقرة)، أي أن الله يضاعف ثواب مانح الصدقات ويعاقب آكل الربا[31]. وكذلك في حديث للرسول الصدقة تطفئ غضب الرب حديث .

* **الغنائم والفيء :** وهي موارد الدولة من الأعداء في الحروب، فالغنائم: هي ما تكسب من العدو قهراً في الميدان وغيره وتوزع بين المقاتلين بعد استيفاء الخمس منها لله ولرسوله ولذوي القربة واليتامى والمساكين وأبن السبيل 41 ـ الأنفال). والفيء: هي ما تؤخذ من العدو بدون قتال كغنيمة، ولا يوزع الفيء بين المقاتلين كالغنائم، بل تحفظ تحت اسم الأموال السلطانية في بيت المال تحت تصرف الإمام واجتهاده[32]

* **الضرائب :**ـوهي الضرائب التي تفرضها الدولة، ولها أوجه جباية مثل ضرائب الأرض أو الأشخاص أو غيرها(الخراج والعشر للأرض والجزية على الأفراد).

* **الأموال العامة :**ـوهي أموال مشاريع الدولة والخـدمات، أمـوال الأيتـام، الوقـف، الأموال المصادرة، أموال السفهاء، المناجم،(الممالح، القـير، الكحـل، الـنفط) ومنـاجم بـاطن الأرض: كالذهب والفضة، والحديد، والصفر(النحاس).

أما في مجالات أنفاق الدولة مـن الأمـوال العامـة، فهـي أيضـا مسـتقاة مـما ورد في الشريعة، بالاجتهاد. وأبرز تلك الوجوه :

ـ الأنفاق في سبيل اللـه(الجهاد).

ـ الأنفاق على الخدمات العامة(مشاريع الري، البريد، شق الطرق).

ـ الأنفاق في الوجوه الشرعية(الصدقة، الإحسان، الطيبات،ذوي الحاجة)، وهـؤلاء حددتهم الشريعة (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَـامِلِينَ عَلَيْهَـا وَالْمُؤَلَّفَـةِ قُلُـوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللـهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللـهِ وَاللـهُ عَلِيمٌ حَكِـيمٌ) التوبة: 60

- الفقراء والمساكين : يجمعهما معنى الحاجة إلى الكفاية. فلا تحل الصدقة لغني.

- العملين عليها : وهم الموظفين العاملين بجمع الأموال وحفظها.

- المؤلفة قلوبهم : وهم الرؤساء والزعماء والوجهاء الـذين بإسـلامهم تـبعهم خلـق كثير.

- الغارمين : الذين عليهم ديون ولا يجدون وفائها شرط أن لا تكون في معصية.

- في سبيل اللـه : الغزاة الذين ليس معهم ما يكفي للمشاركة في الغزو أو الحج.

- أبن السبيل : وهو المحتاج من المجتازين من بلد إلى بلد.

- وفي الرقاب : وهم الذين يحتاجون للمال للتخلص من الرق.[33]

وقد عرف العلماء واستناداً إلى الشريعة وأحكامها النصية منها أو القياس، الفقراء والمساكين وهم الذين يحق لهم أن ينالوا دعم الدولة :

- الفقير : من لا مال له ولا كسب يكفيه، كالذي يحتاج إلى عشرة ويكسب ثلثها.

- المسكين : من يقدر على مال أو كسب ويحتاج إلى عشرة وعنده سبعة.[34]

وقد صرفت أوال بيت المال(الأموال السلطانية) في تلك الوجوه الشرعية وفي اتجاهات رأي الخلفاء الراشدين شرعية صرفها وأنفاقها ومنها :

- ذوو السوابق : الذين يشفع لهم ماضيهم (الإيجابي) بنيل الأموال.

- ولاة الأمر والعلماء : من يغني عن المسلمين في جلب المنافع لهم من الدين والدنيا.

- المجاهدين : من يبلي في الدفاع عن المسلمين وديارهم.[35]

هذه وغيرها من الفروض والواجبات مما يدخل في أطار الأنفاق للصالح العام والبر بالفقراء ومساعدة المحتاجين، منها ما يدخل في صلب الجانب الاقتصادي للشريعة، ونصوص كثيرة تحرم تكديس المال والاحتكار وضرورة الحرص على أموال الأمة.

وما لم تنص عليه الشريعة، أو تلك التي لا سابقة لها في الحياة الاقتصادية أو تلك التي تحتاج إلى تعديل أو إعادة قراءة بموجب ظروف قاهرة يستدل عليها من روح الشريعة، فروح التشريع الإسلامي في المجال الاقتصادي/ الاجتماعي ينطوي على الأفكار الرئيسية التالية :

1 ـ احترام الملكية الفردية، ولكن بما لا يؤدي إلى التعسف في استخدام الحق وأن لا يؤدي إلى الاستغلال والأضرار بمصالح الدولة.

2 ـ إن الضرائب في الإسلام وبضمنها الزكاة والصدقات تهدف في جوهرها إلى تقليص الفارق بين الطبقات والفئات في المجتمع. ومن مهام الدولة أن تسعى في جوهر تشريعها إلى تحقيق هذا الأمر.

3 ـ إن المرافق الاستراتيجية للبلاد هي ملكية عامة، لكافة أبناء الأمة. فملكية الأرض النهائية هي دوماً للخليفة، وملكية الأفراد إنما هي ملكية مؤقتة وكذلك ثروات باطن الأرض الظاهرة كمعادن ومنها: الكحل والملح والقار والنفط والثروات الكامنة ومنها: الذهب والفضة والنحاس، وكذلك الموانئ والطرق والأنهار والقنوات ومما له صلة مباشرة وغير مباشرة بحياة الناس مجتمعين. ويفهم من روح الشريعة أن هناك ملكية عامة يشترك فيها المواطنون جميعاً في الدولة الإسلامية.

4 ـ إن المبادئ الرئيسية التي أقرها الإسلام مما لها صلة مباشرة كعناوين رئيسية في الفكر السياسي الإسلامي مثل : العدالة، المساواة، الحرية، هي متلاحمة ومتفاعلة في الحياة الاقتصادية / الاجتماعية، وبما تنطوي عليه تلك المبادئ من مغزى اقتصادي واجتماعي. فلا يمكن أن نتصور أن مفهوم العدالة لا يعني تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع استغلال الإنسان للإنسان سواء عبر

تحكمـه بـرأس المـال والـثروة، أو الاحتكـار. كـما أن روح الشريعـة تعنـي وتهـدف إلى أن المواطنين في الدولة الإسلامية متساوون في الحقوق والواجبات.

5 ـ إن هذه المبادئ تعنى ديمقراطية الشعب بأسره، إنها ديمقراطية الشعب العامل وهي لا تضع القيود والعقبات أمام إبداع الإنسان، ولكن دون أن تسمح له بأن يتحول إلى وحش أو غول لا يعرف طمعه وجشعه حـدوداً، بـل أن فعالياتـه لا بـد أن تكـون في إطـار الدولة التي لها أهدافاً سياسية واجتماعية والاقتصادية، ولا بد للأفراد أن يجعلوا فعالياتهم في تناغم مع أهداف الدولة الإسلامية، لا في موقع التناقض معها. إن الشريعـة الإسـلامية لا تعرف الظلم والقسوة : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) الأنبياء: 107

6ـ في عصرنا الراهن، فإن المسار الحتمي للرأسـمالية هـو اشـتداد عمليـات الـتراكم والتمركـز وتحولهـا إلى رأسـمالية الدولـة الاحتكاريـة، إلى الإمبرياليـة، وتجتـازه إلى مرحلـة جديدة غير مسبوقة من اشتداد تمركز راس المال المالي والدولنة في الاقتصاد العـالمي، وهـي لا تعني سوى المزيد من اضطهاد مليارات من الـبشر والعـدوان المبـاشر وسـلب مكشـوف لثروات الشعوب. فالاستعمار والاستعمار الجديد لا يعترف في قاموسه السياسي/ الاقتصـادي باستقلال أو بحـدود الـدول. وتحـت إطـارات واهيـة مـن الشرعيـة الدوليـة تقـوم الـدول الإمبريالية وشركائها بإعادة تقسيم للعالم وبنهب منـتظم، وبجعـل مسـاحة الكـرة الأرضـية بأسرها ميداناً واستعباد مقنع لشعوب الأرض. وهذا مما يسـتحيل عـلى المبـادئ الإسـلامية القبول به، وفي ذلك يقوم فارق جوهري آخر بين الإسلام والرأسمالية.

7 ـ وضع الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب قاعدة الحق والعدل في التعامـل المالي والاقتصادي للدولة، إذ يكتب في خطاب له لأحد ولاته عن جـوهر العمـل المـالي: أن يؤخذ بحق، وأن يمنع عن باطل [36]

ولا ينبغي تحميل الشريعة ما لا تنص عليـه، أو الشـطط في التأويـل وإخضـاعها إلى مزاج الأفراد في اسـتنباط مـا لا تتضـمنه، لا في الـنص ولا في روح الشريعـة وجوهرهـا، بـل بالعكس فأننا نرى أن ما لم تشير إليه الشريعة بالوضوح الكافي هو قـوة للشريعـة ويمنحهـا صفة المطاولة ومسايرة الزمن وبقائهـا صـامدة مهـما تغـيرت مفـردات العلـوم الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية، وتبقى الشريعة في جوهرها إنسـانية، تهـدف إلى سـعادة الإنسـان وإلى تحقيق كرامته وإنسانيته، وقبل كل شيء حريته الاجتماعية، ورفع الظلـم والاسـتغلال عنه ومنع نهبه أو سرقة منجزاته وقواه، أو أهانته باعتباره سلعة: (لَقَدْ خَلَقْنَـا الْإِنسَـانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) التين: 4 والشريعة لم تترك مناسبة دون أن تذكر بأن المحتكـرون هـم أسـوء البشر في المجتمع : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ الـلـهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) التوبة: 34 ، وهؤلاء الذين لا تهزهم مشاهد الفقراء وآلامهم: (لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ الـلـهَ بِهِ عَلِيمٌ) آل عمران: 92

وكانت الشريعة في مجال التطبيق قد ابتـدعت وحـورت وطـورت مـا هـو نـافع ومفيـد للدولـة الإسـلامية، وجـدير بالـذكر أن معظـم الآيـات ذات الطـابع التشريعي قد نزلت في المدينة، أي بعد الهجرة وبعـد تأسـيس الدولـة الإسـلامية،

وقد تطورت علـوم الشريعـة عـلى مـر الوقـت، ولا يسـتبعد أن القـائمون بـالأمر لم يصـيبوا الصواب كله في الاجتهاد بصدد هذه المسألة أو تلك، أو ربما اخطأوا، فتلكم مجريات حياة، وفي العمل لابد من الخطأ، فعلى سبيل المثال إن الشريعة في جانبها الاقتصادي لا تنص على التخطيط، ولكـن الدولـة الإسـلامية عنـدما وجـدت أن التخطـيط ضروري للـبلاد، مارسـته. وحول ذلك هناك الكثير من الأمثلة في تاريخ الخلافة(الراشدية ـ الأموية ـ العباسية).

فعندما بلغت الوزارة العباسية ذروة تنظيمها، سعت إلى وضع موازنات حقيقية، إذ كانت الدولة تقرر مسبقاً ما يلزمها من الواردات، ثم توزع الحصـة النسـبية مـن الضرائـب على المناطق، ثم على الجماعات، ثم عـلى الأفـراد، وكـذلك كـان بالإمكـان التنبـؤ بـواردات الجزية وغيرها وكانت آخر ميزانية وضعها الـوزير أبـن عـيسى 919 م وقـد حسـبت عـلى أساس الذهب. وتبعاً لهذه الميزانية كانت الإيرادات كانت الإيرادات العامة قد بلغت 400 مليون درهم وذلك في النصف الثاني مـن القـرن الثـامن المـيلادي، هبطـت إلى 210 مليـون درهم في مطلع القرن العاشر عندما ساءت أوضاع الإدارة والوزارة والحكم، والسبب المباشر في ذلك كان نقص الموارد وانفصال بعض المقاطعات مما رتب على الدولة زيـادة الضرائـب، وبالمقابل كان يشتد التذمر وتشتد الحركات الانفصالية ولم تكن أزمة الدولـة الماليـة أزمـة اقتصادية صرفة، بل نجمت عن صعوبة تكيـف الدولـة مـع شـكل مـن أشـكال اقتصـادها المتطور . ومن المؤكد أن تحقيق ذلك استلزم جهازاً إدارياً كفئاً ونظاماً ضريبياً ناجحاً.[37]

فالشريعة تنطوي على المرونة والتكيـف مـع ضرورات الواقـع الموضـوعي المتغـيرة، ومتغيرات الحياة متلاحقة، تتطلب متابعة مستمرة، والقاعدة الرئيسية هي خدمة المجتمع والاقتصاد بما لا يتعارض، ليس مع جـوهر وروح المبـادئ السياسـية والاقتصـادية الإسـلامية فحسب، بل وكذلك التطلعات السياسية والاجتماعية والإنسانية للمبادئ الإسلامية بصـورة عامة وأن يتناسق معها.

المؤسسات الاجتماعية :

وعلى الصعيد الاجتماعي، وينبغي في هذا المجال أيضاً، النظر إلى التطورات في أطـار تفاعل العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية أيضاً، وكذلك اعتبار العصر الـذي انطلقـت فيه الدعوة الإسلامية. فليس لنا أن نتخيل على سبيل المثال، أن تدعو الحركـة الإسـلامية إلى ما هو متناقض كلياً مع التقاليد والعادات التـي فطـرت عليهـا تلـك المجتمعـات ومارسـتها لقرون طويلة، فلا يتوقع في هذه الحالة أن تقوم بقفزة هائلة تعبر فيهـا فـوق القـرون بمـا فيها من تراكمات كانت نتيجة لواقع ثقافي وسياسي واقتصادي واجتماعي وحصيلة لـتلاحم عناصره وتفاعلها.

فعلى سبيل المثال: عندما حرم الإسلام شرب الخمر، لم يفعل ذلك فجأة، بل مهد إلى ذلك، فاعتبره في البدء مكروه وغـير محمـود، ولم يحـرم كليـاً إلا بعـد أن ترسخت المبادئ الإسلامية. كما بوسعنا أن نتخيل أي موقع كان للمرأة في مجتمع يستنكر ويستنكف فيـه النسـاء لدرجـة شـيوع عـادة وأد البنـات، وتعـدد أنـواع الزواج، بما في ذلك أن يرث الرجل زوجـات أبيـه (عـدا أمـه)، أو أن يشـترك عـدة رجال في زوجة واحدة. وكانت المرأة لا تسـأل عـن رغبتهـا في الـزواج الـذي كـان

أشبه بعملية بيع وشراء. والعائلة لم تكن تعترف للمرأة بأي حقوق، وقـوانين تنظـيم الإرث كانت غائبة بصفة تامة، عدا بعض التقاليد العرفية التي تعارفت عليها العلاقات الجنتيليـة وشبه الجنتيلية.

فلم يكن منتظراً من الحركة الإسلامية في مثل هـذه الحالـة، سـوى النظـر إلى الأسرة بمزيد من العناية على أسـاس أنهـا الخليـة الأولى في المجتمـع. والإسـلام لم يقـر بـأي علاقـة للمرأة مع الرجل سوى العلاقة الزوجية، إذ حرم الزنا بشـكل قـاطع وحـدد قيـام الزوجيـة وفضها، وكذلك حقوق الزوجة على زوجها وبالعكس وحقوقها في المواريث، (أنظر: 12، 11، 10 ـ النساء) وكذلك (127،128،129،130 ـ النساء) وكذلك آيات كثيرة، وكلها تمـنح حقوقـاً جديدة ومضافة، وتعامل المرأة بإنسانية غير معروفة في العصور السابقة.

ومـما أقـره الإسـلام أيضـاً، حقـوق سياسـية للمـرأة مـن خـلال انتمائهـا إلى الحركـة الإسلامية، وانتمت نسوة بأعداد كبـيرة إلى الـدعوة الإسـلامية في مطلـع بـدايتها، وتعرضـن بسبب ذلك للأذى والاضطهاد، وعذبن حتى الموت، وشاركن في بيعـة العقبـة الثانيـة التـي كانت حاسمة في تقرير الهجرة إلى المدينة، وهاجرن مع من هاجر إلى الحبشة، ثـم شـاركن في الهجرة إلى المدينة، وكل ذلك اعتبر ثورة قياساً لظروف مجتمعات تلك الأزمنة.

وفي مجال تنظيم العلاقات الأسرية/ الاجتماعية، أعتـبر الفقـه الإسـلامي أن الرجال قوامون على النساء لأسباب صحية وتشريحية واقتصادية، وهـم المقـاتلون والعاملون وقادة الفكر والرأي والمجتمع وحماة البلاد والممتلكات، وتلك حقيقـة

معترف بها حتى في علم الاجتماع المعاصر. وإذ تمنح الشريعة الرجل حق احتفاظ الرجل بأربع زوجات، ولكن تشترط إقامة العدل بينهن على جميع المستويات: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ) النساء: 3 ، وإذا كان تحقيق ذلك الشرط ممكناً في تلك العصور، فإنه يبدو من الصعوبة تحقيق ذلك في عصرنا الراهن، اقتصادياً بالدرجة الأولى، والإسلام إذ أحل الطلاق، ولكنه جعله ابغض الحلال إن أبغض الحلال عند الله الطلاق حديث ، لصعوبة قيام المرأة بتدبير أوضاعها بمفردها.

وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية على الصعيد الاجتماعي متقدمة، لاسيما تلك الفقرات التي تهتم باليتامى والقاصرين وحقوقهم، وفي احترام الوالدين، والغاية الرئيسية من تلك، كانت خلق روابط أسرية جديدة متينة قائمة على الاحترام والعطف. وتهدف إلى الحلول محل العلاقات الجنتيلية البدوية، والمباشرة بصورة تدريجية ببناء مجتمع يلائم التصورات والقواعد الإسلامية الجديدة التي كان لا بد لها أن تحترم بعض من تلك القواعد التي تعارفت عليها القبائل ولكن بعد تشذيبها وتنظيمها على أسس مبادئ الحق والعدل مثل تقاليد الأخذ بالثأر(القسام) وتحديدها قانوناً بما لا يؤدي إلى منازعات وحروب أهلية كانت معظمها تندلع لأسباب غير جوهرية وتستمر لسنوات طويلة وتسبب خسائر بشرية كبيرة مثل : حرب البسوس وداحس والغبراء، وذات النكاف، وحرب الفجار، وقد عدلت القوانين الإسلامية بعض تلك التقاليد ولكنها أقدمت على إلغاء وتحريم الكثير من تلك. وكان معظم ما أصابه الإلغاء، تلك المسائل المتعلقة بالأسرة والزواج والإرث، وأموال اليتامى والقاصرين ومفردات

اجتماعية أخرى من المأكل والملبس والسلوك الاجتماعي الذي يحترم الجماعة وآدابها.

وكانت تلك النزاعات والحروب الأهلية تمزق مجتمع القبائل فيما كان الإسلام يهدف إلى تقليص مساحة نفوذ التقاليد العرفية وسطوتها والعادات المتخلفة، فلا يمكن بناء دولة قائمة على تصورات العقيدة الجديدة وسط مجتمع تتحكم به تقاليد العصبية القبلية. فمن الممكن أن يتطور نزاع قبلي أو أسري بسيط إلى حرب عاصفة. ومستشرق مثل هاملتون جب، يرى أن الموروث القبلي من القوة بحيث من السهولة أن يستنتج المرء أن فرص الوصول إلة حل سلمي تكون قليلة في مجتمع كان الموروث القبلي الذي يميل إلى استخدام القوة السافرة ، في مجتمع تسهل فيه الإثارة بتحريك الغرائز تحت شعارات شتى[38]

وكانت التقاليد والقوانين القبلية الجنتيلية، تجعل من أرستقراطية القبائل هي الجهة الأخيرة في الحكم في القضايا القانونية والاجتماعية، وتلك بالضبط كانت الحالة التي يريد الإسلام إنهائها، وأن تكون الشريعة والقائمين على تنفيذها هي الحكم الأول والخير. وموقف الإسلام السياسي كان ضد العصبية والعلاقات العصبية القبلية، وقد وردت في الشريعة إدانة صريحة بهذا الصدد. فالإسلام ينكر مكانة الشخص في القبيلة، بل أن الموقف من الإسلام والدين ودرجة الالتزام : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللـهِ أَتْقَاكُمْ) الحجرات: 13، وفي الحديث إن اللـه أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء وأنتم بنو آدم وآدم من تراب حديث .

إذن فنحن أمام تطور مهم، ونحن بصفة خاصة أمام نضال الإسلام السياسي/ العقائدي ضد الانتماء القبلي الأسري : (لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) الممتحنة: 3فالإسلام كان بصدد بناء دولة جديدة وعلاقات جديدة وليس أحياء تقاليد قبلية قائمة على العصبية، التعصب لأبن القبيلة وحكم القبيلة، لتحل محلها علاقات المؤمنين، إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً حديث .

ولكن التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أفضت إلى نتائج متباينة، والرسول كان قد تنبأ كنهة المشكلات التي ستواجه المجتمع الإسلامي الجديد وطبيعتها، ففي حديث له يقول فابشروا وأملوا ما يسركم، فو اللـه لا الفقر أخشى عليكم ولكني أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسها من قبلكم وتهلككم كما أهلكتهم. حديث [40]

ومع أن العصبية القبلية والأسرية لم تختف نهائياً، بل أنها كانت تظهر بصور ومظاهر شتى، ولكن جوهر التطورات التي قادت إلى تغيرات ملموسة في حياة الناس والمجتمع، كما قادت إلى تطورات على صعيد هياكل الدولة ومهامها، ولم تكن تلك سوى الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي بدأت آثارها العميقة تظهر وبسرعة على المجتمع العربي/ الإسلامي لا سيما في مجتمع العاصمة(المدينة) التي كانت المركز الذي يتأثر أكثر من سواه بالمتغيرات، ويشع أكثر من سواه بنتائج هذا التفاعل والناتج الجديد، وفي خضم هذه التطورات

العميقة يكمن مغزى سائر التطورات التي شهدها الموقف السياسي والمجتمع بصف عامة.

وخلال أقل من ثلاثين عاماً(وهي الفترة التي استغرقتها الخلافة الراشدية) كانت نتائج تفاعل العناصر الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في المقام الأول . إذ قادت إلى تغيرات شاملة، وكان لذلك تأثيره على طباع الناس وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية الجديدة. وكانت الغنائم والأموال ترد إلى العاصمة كسيل لا ينقطع والدولة التي تمكنت من تحرير بلاد العرب من براثن القوى الأجنبية، أضافت إليها أقطاراً وشعوباً ارتضت الإسلام ديناً لها. وبقيادة مركزية جرى تثوير للطاقات والقدرات وبدا أن للعقيدة الجديدة دورها في حركة ديناميكية بدت أفكارها عادلة وجذابة، قادت إلى ازدهار اقتصادي سريع، الأمر الذي طرح مكتسبات دنيوية مهمة، جرى التسابق والتنافس صوبها ولكن وفق أنساق وعناوين جديدة.

وكان الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب قد أنشأ ديوان العطاء، وفيه كان يجري تنظيم وتوزيع الغنائم والأعطيات بناء على مبدأين أثنين : [41]

الأول: السبق والعمل في الإسلام.

الثاني: القرابة من الرسول .

ولكن مع اشتداد تدفق المكاسب المادية من جهة، وتفاعل كافة العناصر الجديدة والقديمة من جهة أخرى، فإن مثل هذه الرؤية المثالية إلى الحياة سوف تتعرض للتآكل تدريجياً وتقوم بدلاً عنها مصالح حياتية جديدة، وستحاول أن

تجد قناة تلائم فيها بين المثاليات العقائدية وبين المصالح المادية الجديدة وأن أجواء كهـذه تشتد فيها التيارات الانتهازية البراغماتيـة والتوفيقيـة، ولكـن أيضـاً الدوغماتيـة المتشـددة، وعناصر أخرى منافقة تشكل بطانة وحاشية للحكام والزعامات السياسية وهـي فئـة كـان الرسول قد تنبأ بروزها ما أستخلف خليفة إلا لـه بطانتـان، بطانـة تـؤمره بـالخير وتحضـه عليه، وبطانة تؤمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصم اللـه حديث .[42]

وبالفعل، فإن الخلافات والصراعات التي دارت، وكـان ظاهرهـا هـو الحكـم، ولكـن جوهرها وقوتها المحركة كـان الموقـف الاقتصـادي والاجتماعـي الجديـد. وفي ذلـك يصـيب المفكر العربي أبن خلدون حين يحلل، بأن الخلافة انقلبت ملكاً لما أنغمس العرب فيـه مـن النعيم بكثرة الغنائم والفتوحات، وأصبحت طبيعة الظروف الجديدة تفرض الانفراد بالمجد واستئثار الحكم فيه للأسر والعائلات، وفي ذلك عودة لا مناص منها للعصبية القبليـة. وقـد كرس الأمويون فيما بعد ذلك في حكمهم الذي آل إلى أسرة أميـة(وهـي قريشـية). ولـذلك فإن ما حدث في عهد معاوية من مظاهر الملك لم تكن باختياره وتدبيره، فلم يكن بالإمكان أن يدفع عن نفسه وقوعه، فهو أمر طبيعي ساقته العصبية بطبيعتها، ولو حملهم معاويـة على غير تلك الطريقة وخالفهم في الانفراد بالأمر الواقع في افتراق الكلمة التي كان جمعها وتأليفها أهم عليه من أمر ليس ورائه مخالفة .[43]

ومنـذ العهـد الأمـوي، سـيكون بوسـعنا أن نسـجل بوضـوح ملامـح التحـول وبروز الفئات الإقطاعية، وكانت بدرجة أساسـية تنحـدر مـن أرسـتقراطية القبائـل

التي تسارعت وتائر استيطانها ونالت أفضل المناطق الزراعية. وبالتفاعل مع معطيات اقتصادية واجتماعية أخرى(تجارية، فعاليات الورش)، ولكن أيضاً سياسية وثقافية، واكتسبت هذه الحركة إيقاعاً سريعاً، لترسم في النهاية صورة تختلف بدرجة كبيرة عن ذلك المجتمع المكي الوثني المتخلف، الذي كانت تقوده وتتحكم فيه الأرستقراطية القبلية، وكانت تبدو فيه فرص التطور ضئيلة ومحدودة، ما لم تكن معدومة بسبب اعتماده على نشاط اقتصادي أحادي الجانب(تجاري) يتمثل بإعادة التصدير دون المساهمة في أنتاج السلع والبضائع.

فالتطلع إلى الوراء لنصف قرن فقط، يظهر كم كان التغير هائلاً، وأن أحداث جسام جرت متلاحقة سريعة في عصر كان فيه إيقاع التاريخ والتحولات فيه بطيئاً، ولكنها سوف تكتسب منذ الآن فصاعداً سمة جديدة من التحولات السريعة، وأن تبلوراً في الموقف الطبقي ضمن المجتمع سيبرز في الأمصار العربية (وإن كان ذلك بنسب متفاوتة) وهناك حدود واضحة تقريباً بين الطبقات، وهذه العملية سوف تتواصل وتتضح أكثر في العصر العباسي الذي سيشهد بداية رسوخ الإقطاع.

ولكن رياح أخرى ستهب في العصر العباسي ستمنح التطورات لونها ونكهتها، وهي التطورات الفكرية السياسية والثقافية بصورة عامة، وهي حركة ذات أصداء واسعة قادت إلى تفاعلات عديدة في المجتمع العربي الإسلامي تستحق لأهميتها أن نتناولها بتفصيل أكثر في مبحث لاحق.

هوامش الفصل الثاني

1 . موسى، سلامة: أشهر الخطب ومشاهير الخطباء، ص 8

2 . الماوردي: الأحكام السلطانية ، ص 51-37

3 . الماوردي: نفس المصدر ، ص 55-51

4 . الجنتيلية: هي مرحلة البدواة غير المستقرة.

5 . طبارة، عفيف عبد الفتاح: روح الدين الإسلامي ، ص 306

6 . طبارة، عفيف عبد الفتاح: نفس المصدر ، ص 306-303

7 . الغزالي، الإمام أبو حامد: المنقذ من الضلال ، ص25

8 . عبد الباسط، الشيخ بدر المتولي: اجتهاد الرسول في الأمور التشريعية: مقال

9 . ابن تيمية: السياسة الشرعية ، ص117-111

10 . الماوردي: نفس المصدر ، ص357

11 . الماوردي: نفس المصدر ، ص120

12 . الماوردي: نفس المصدر ، ص374

13 . الماوردي: نفس المصدر ، ص342

14 . كاهن، كلود: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص124

15 . جماعة من كبار العلماء: سيرة سيد المرسلين ، ص71

16 . مؤنس، د. حسين: محمد في أعماله العسكرية ، مقال

17 . البوطي، د. محمد سعيد رمضان : فقه السيرة ، ص303

18 . Autorenkollektiv ، Geschichte der Araber M Teil 1 s.94

19 . طبارة، عفيف عبد الفتاح: نفس المصدر ، ص392

20 . العقاد، عباس محمود: عبقرية عمر ، ص105

21 . عبد المقصود، عبد الفتاح: الإمام علي بن أبي طالب، ج2 ، ص127

22 . الماوردي : نفس المصدر ، ص72

23 . مؤنس، د.حسين: نفس المصدر ، مقال

24 . الجنابي، د. خالد جاسم: تنظيمات الجيش العربي الإسلامي في الـعصر الأمـوي، ص142

25 . الماوردي: نفس المصدر ، ص 78

26 . الجنابي، د. خالد جاسم: نفس المصدر، ص90

27 .اليان، ج ـ جيري : المذاهب الكبرى في التاريخ ، ص131

28 . قطب، سيد: في ضلال القرآن ، ج ،1ص 322

29 . الماوردي: نفس المصدر ، ص 183-180

30 . طبارة، عفيف عبد الفتاح: نفس المصدر ، ص320

31 . تفسير الجلالين : ص58

32 . عمارة، محمد : جواهر البخاري ، ص169

33 . أبن تيمية : نفس المصدر ، ص38-37

34 . عمارة، محمد : نفس المصدر ، ص172

35 . أبن تيمية : نفس المصدر ، ص62-50

36 . الماوردي : نفس المصدر ، ص273

37 . كاهن، كلود : نفس المصدر

38 . جب، هاملتون : دراسات في الحضارة الإسلامية ، ص57-56

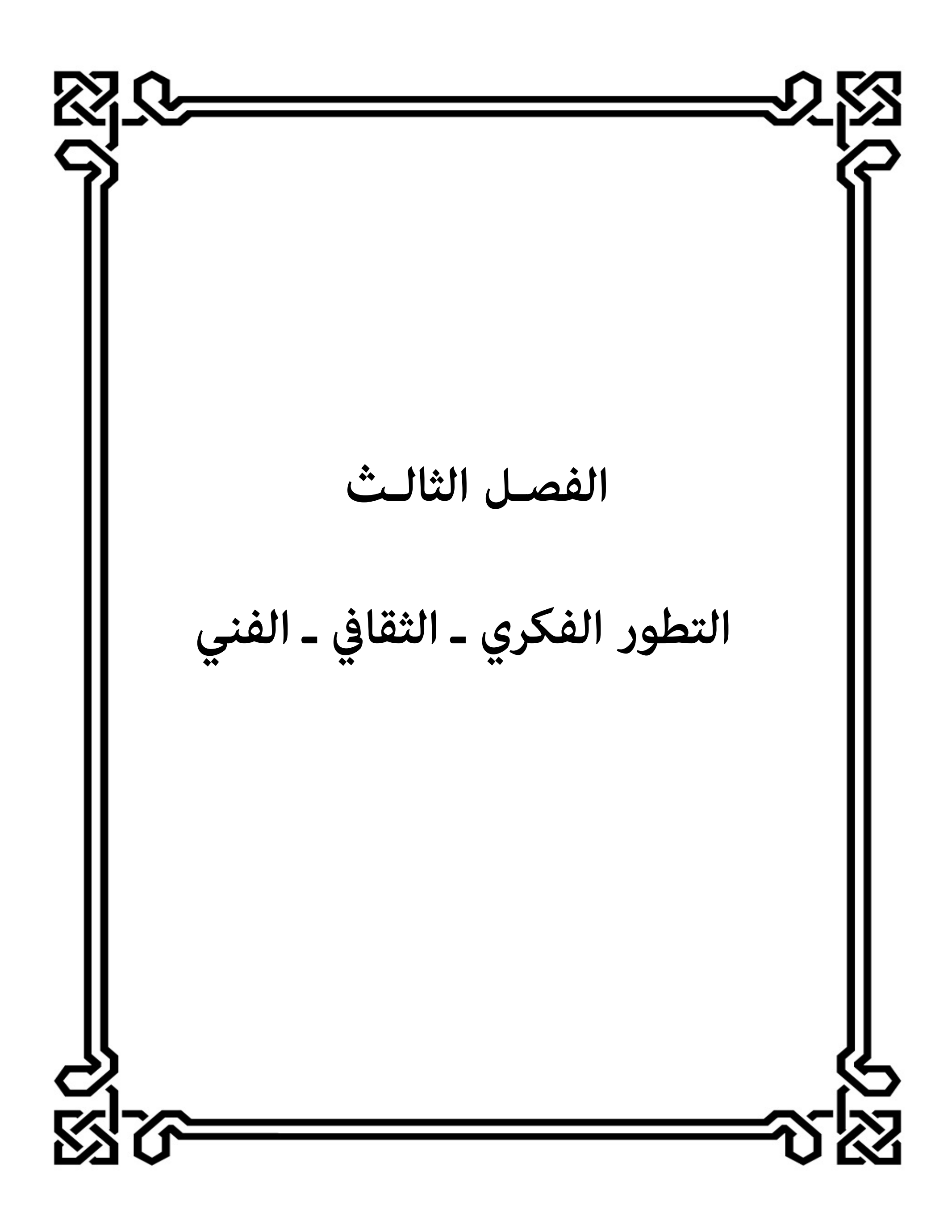
39 . عمارة، محمد : نفس المصدر ، ص104

40 . عمارة، محمد : نفس المصدر ، ص332

41 . قربان، د.ملحم : السياسة العمرانية ، ص 324

42 . عمارة، محمد : نفس المصدر ، ص505

43 . أبن خلدون : المقدمــة



الفصـل الثالـث

التطور الفكري ـ الثقافي ـ الفني

أولاً : تراكم في مجرى التطور التاريخي.

ثانياً: حتمية الثورة، حتمية التطور.

ثالثاً : النضج يعطي ثماره.

ثلاث تيارات :

- التيار الإسرائيلي.
- التيار الغنوصي.
- التيار الشعوبي .

ملامح متميزة :

- الالتزام بالتوحيد.
- الوسط .
- المبادئ الأساسية .
- الأخلاق الإسلامية .

موضوعات مهمة :

- الدولة .
- الرئاسة .

أولاً : تراكم في مجرى التطور التاريخي

إذا كانت الوسائل في إبقاء الشواهد الثقافية(على الصعيد الفكري) محدودة في قرون ما قبل الميلاد بفعل انعدام أو ندرة إمكانات حفظ المنجزات الثقافية، إلا أن التعبير المادي الواقعي الذي يشير إلى التقدم الذي أحزه الإنسان في مجال الفكر، يجد نفسه وينعكس بصورة مباشرة في التقدم الملموس والظاهر (نسبياً) في البنى السياسية والاقتصادية ضمن مجتمع ما، التي لم تكن لتقع لولا تقدم الإنسان وذلك المجتمع على الصعيد الفكري، فالممارسة ما هي إلا تجسيد للنظرية ومطوّرة لها.

وإذا اعتبرنا أن هذه النظرية صحيحة، فإن الإنسان في بلاد العرب قد تمكن من إحراز مكتسبات مهمة في هذا المجال، بالإضافة إلى أننا نجد آثاراً معمارية مهمة خلفها ذلك الإنسان سواء على شكل قصور ومعابد، أو تماثيل رخامية، أو في الجاريات العملاقة، التي لا تعكس القدرة التكنيكية لفنان ذلك العصر، بل والموضوعات التي تضمنتها، سياسية/ قانونية/ معمارية/ ملابس/ أطعمة ، الخ، أو في مشاريع ري مهمة ومنجزات أخرى تمثل أوجه التقدم الحضاري والثقافي التي توصل إليها تلك المجتمعات.

وهنا نجد أنفسنا مطالبين بتقديم مقبول للثقافة والمنجزات الثقافية. فيذهب إعلان مكسيكو بشأن الثقافة الصادر في تموز ـ آب 1982 إلى ذلك إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل

الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما أنها تشمل الحقـوق الأساسـية للإنسـان ونظـم القـيم والتقاليد والمعتقدات [1]

ولا يهدف هذا البحث إلى تكـرار أو تعـداد المنجـزات العلميـة والثقافيـة العربيـة، فذلك قامت به مؤلفات وأعمال كثيرة، ولكن أبراز الملاحظات وتشخيص الفواصـل المهمـة، والسمات الرئيسية للثقافة العربية والتحديات التي واجهتها بتركيز على الجوانب السياسية فيها. وعلى هذا النحو، يمكن تسجيل علامات ومؤشرات وآثار تدل على منجـزات حضـارية مهمة قطعها الإنسان الذي قطن البلاد العربية منذ فجر التاريخ منذ أن اسـتوطن ضـفاف النهار وشيد المدن وأسس الـدول والحكومـات. ويتجـه بحثنـا هـذا صـوب دراسـة التطـور الفكري والثقافي العربي حتى نهاية العصر العباسي، 1258 م عـام سـقوط الخلافـة العربيـة الإسلامية على أيدي المغول القادمين من أواسط آسيا.

من المسلمات الرئيسية التي لابد من الإقرار بها في مقدمة أي دراسـة بهـذا الصـدد، هو أن الحضارة العربية في تاريخها القـديم عرفـت بصـفة رئيسـية ثـلاث تيـارات إشـعاع مضيئة هي : **وادي الرافدين ـ وادي النيل ـ دول اليمن** . وقد نهضـت تلـك الحضـارات في أوقات متقاربة 3500 -300 ق.م ، وذلك في عصر سكن الإنسـان فيـه عـلى ضـفاف الأنهـار ليقيم أولى مستوطناته، وتعتبر مرحلة انتقال الإنسـان مـن جمـع الأثمـار إلى أنتـاج أشـياء جديدة حدث تاريخي عالمي، يبـدو حيالـه الإنتقـال مـن المجتمـع الإقطـاعي إلى المجتمـع البورجوازي شيئاً ضئيلاً .[2]

وتسبب هذا الانتقال الهام بنشوء اهتمام أوسع من ذي قبل، لـكي يـتمكن مـن درء أخطار الفيضـان، وإقامـة مسـتلزمات الزراعـة مـن أنظمـة ري وسـقي. ولما أقيمـت تلـك المستوطنات وتحولت إلى مجتمعات ، كان لابد أن يكون هناك نظام عمل لتلك المجـاميع ، وقيادات تنظم الأعمال الزراعية وتقود المجتمعات في حالة الحروب والمنازعات، ولا بـد أن تتمتع تلك القيادات بصلاحيات يذعن لها الجميع طوعاً أو أكراهاً إنما هـي سـلطة خلـيط من التقاليد القبلية، والسلطة العائلية البطريركية، والنفوذ الديني الذي يحتم على الإنسان الطاعة والخضوع للسلطة.

ومع أن المجتمعات الأولى في بلاد العرب قد خلفـت وراءهـا آثـاراً معماريـة رائعـة، الأمر الذي لا بد وأن يدل على تقدم كبير ومهم في مجال الهندسـة وعلـوم الـري، منهـا مـا يتمثل بسد مأرب في اليمن وقنـاة سـنحاريب في بـلاد آشـور، أو ببنـاء الأهرامـات في وادي النيل، بل أنهم نقلوا لاحقاً اتجاهات ثقافية(معماريـة ـ فنيـة) إلى الثقافـة الهيلينيـة، ومـن تلك أشكال التماثيل الصغيرة والكبيرة، كما أن الإغريق قد جمّلوا الواقع الراهن حين نسبوا إلى علمائهم تحقيقات كثيرة منقولة عن مصر .[(3)]

إلا أننا مهتمين هنا بالدرجة الأساسية، ببحث الجوانب السياسـية بصـفة خاصـة في الفكر والثقافة وأنماطها التي كانت سائدة في بلاد العرب.

وكنا في الجزء الأول من كتابنا تطور نظريات الحكم والسياسة العـربي ـ الـعصر القـديم قـد أثبتنـا أن مصـطلح بـلاد العـرب يشـمل المنـاطق التـي كانـت مسـتقراً

لأقوام سامية، هاجرت مـن شـبه الجزيـرة العربيـة بأسـماء ومسـميات عديـدة، عمـوريين، وآراميين وكنعـانيين ..الـخ، وكانـت موجـات الهجـرة هـذه قـد اتجهـت في عصـور لا يمكـن تحديدها بدقة، ولكنها جرت بشكل كثيف بعد الألف العاشر قبل الميلاد، بعد تعرض شـبه الجزيرة لجفاف شديد نتيجة جفاف أنهارهـا العظيمـة، ومضـت هـذه الهجـرات تتكـاثف بثلاث اتجاهات : شمالاً صوب بلاد الشام،(السواحل، وضـفاف الأنهـار)، غربـاً صـوب مصر (وادي نهر النيل)وشرقاً إلى وادي الرافدين وأقامت هناك مجتمعـات هيدروليكيـة(تعتمـد الأرواء من الأنهار) وتمكنت من بناء أسس حضارات مهمة سوف تعرف لاحقاً بإسم حضارة وادي الرافدين ووادي النيل.

وقد نهضت الحضارتين : وادي الرافدين، والنيل في وقت واحد تقريباً حـوالي الألـف الخامس قبل الميلاد، وسطعت حوالي 3500 ق.م وهناك بين الحضارتين الكثير من الخـواص المشتركة، ومع وجود اختلافات بسيطة في الجانب الاقتصادي فقط، إلا أنها كانت متشـابهة في الأصعدة الأخرى، بل هناك اقتباسات في بعض المجالات، ومناهج وظواهر مشتركة [4]

ومع أن الصعوبة الموضوعية تتمثل بندرة الوسائل التـي تتـيح لنـا الإطـلاع بصورة تفصيلية على الآثار الفكرية والفلسفية في بلاد الرافدين والنيـل، حيـث لا تتجاوز تلك الأساليب عـن رقـم طينيـة ومسـلات حجريـة حفـرت عليهـا تعـاليم وقوانين، وفي وادي النيل أسلوب الكتابة على البرديـات وهـذه لا تـوفر إلا فرصـة ضئيلة لتناقل الناتج الثقافي. وعلى الرغم من ذلك ،تمكن إنسان ذلك الـعصر مـن اكتشاف الكتابة والنقش على الطين المخفـور والحفـر عـلى الأحجـار، وان يخـاف

ورائه الأجيال آثار فكرية وفلسفية ـ قانونية ـ أدبية، رائعة تعكس مستوى إدراك الإنسان للظواهر أولاً، ومن ثم كذلك للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كان الفكر السياسي في بلاد الرافدين لم يبرز بصورة كافية بسبب من الطبيعة الأسطورية التي حكمت الفكر السياسي الرافديني، بالإضافة إلى الطبيعة التراثية، لم تظهر بشكل واضح، ومع ذلك فإن الفكر السياسي الرافديني أوضح على نحو كاف النشاطات السياسية العملية (الدولة ـ الملك ـ الجيش ـ القضاء ـ الاقتصاد ـ الديانة)وربما أكثر مما هي عليه ما يماثلها عند الإغريق اليونانيين.[5]

وإذا كان الفكر هو تعبير عن العلاقة بين الإنسان والمجتمع، فإن المؤسسات السياسية التي تعرفنا عليها في العراق القديم، هي عبارة عن ثمرة هذه العلاقة النابعة من فكر الإنسان والتفاعل مع ظروف بيئته ومجتمعه. فالإنسان العراقي أو المصري كان يقيم مؤسساته السياسية في ظل ظروفه واعتباراته الاقتصادية والثقافية/ الدينية التي طبعت الاتجاهات الأساسية للتطور السياسي والاجتماعي في بلاد الرافدين، ومجموع هذه التوجهات والأفكار هي التي كونت أولى لبنات وأسس النظريات السياسية.

وعلى هذا النحو فإننا نفسر الحكم والأمثال البابلية التي وجدت منقوشة على جداريات أو وثائق قانونية، على أنها آثار ذات طابع سياسي. مثل :

- الرجل ظل الآلهة، والعبد ظل الرجل، ولكن الملك صورة الآلهة.(لاحظ فكرة الحلول الإلهي في ثنايا هذه الحكمة أو القاعدة).

- الناس بلا ملك مثل قطيع غنم بلا راع.

ولا يمكن تفسير هذه الحكم(وأخرى مشابهة) إلا على أنها محصلة لتجارب تطور ثقافي توصل إليه الإنسان بالتأمل والتجربة فصاغها كرؤى سياسية في أطار أدبي جميل. [6]

وجدير بالملاحظة، والمقارنة أيضاً، ما ذهب إليه فيما بعد أفلاطون في هذا المجال عندما شبه رجل الدولة بأنه كالفنان أكبر مؤهلاته هي المعرفة، وهو يشبه الراعي الذي يسوس قطعان من البشر، ويدبر أمرها، وهو رب الأسرة الذي يدير شؤونها لخير أفرادها جميعاً. [7]

ومن الأدب السياسي الذي يستحق الإشارة إليه باهتمام، هي مسلة وقوانين حمورابي(1760 ق.م)، وهي منقوشة على حجر بازلتي يبلغ ارتفاعها 5،2 متر، تضم نحو 282 مادة قانونية قي 44 حقلاً، وتضم استهلال أدبي رائع(موجبات التشريع)، ثم تعلن عن إقامة محاكمات عادلة، وأنها تهدف إلى أقرار الحق في البلاد، وتبدأ معظم الفقرات بعبارة (لما كان...)، وفيها نصوص عن الأسرة وتأمين الملكية وأشكال الغرامات وتحديد للعقوبات. [8]

وبواسطة الرقم على الطين المفخور، استطعنا أن نتعرف على واحدة من أروع الأعمال الأدبية ـ الفلسفية البابلية، هي أسطورة وملحمة الملك كلكلمش، التي تعبر عن تأمل فلسفي عميق إزاء قضايا كالحياة والموت وسر الخلود والحقيقة. وهناك أيضا العديد من الموضوعات ذات الطابع الثقافي نستدل عليها أستنتاجاً، أي نتوصل إليها بالتحليل، فمثلاً في أسطورة وملحمة الخليقة البابلية،

نقف على عرض فلسفي ناضج، لا يمكن أن يكون قد طرح بصورة عفوية، بل ما هو إلا نتيجة لعمق الرؤية الفلسفية في الأدب السياسي والفكري لتلك المراحل المبكرة من التاريخ.

وفي وادي النيل، حفظت لنا البرديات الكثير من الأساطير والأشعار التي تشير وتؤرخ الأحداث السياسية ، ولكن بنفس الوقت إلى درجة تطور الفكر واستخدام تطور اللغة في موضوعات ثقافية مهمة. ولكن الحضارة المصرية التي ازدهرت(كحضارة وادي الرافدين) بين 2500-2000 ق م كانت عرضة بصورة مستمرة للتغير والتبديل، والإيقاع الزمني فيها كان بطيئاً، ومثلما كانت حضارة وادي الرافدين عرضة لهجمات من الشرق ومن الشمال(ميديين وفرثيين و حيثيين)، كانت حضارة وادي النيل عرضة لهجمات من قوى من المنطقة وخارجها، مثل : غزاة البحر(شعوب مجهولة الأصل، قراصنة، سكان جزر)، ومن أقوام أفريقية إثيوبية ومن الجنوب، ومن قبائل قادمة من الغرب، ثم الرومان والإغريق ، والفرس والآشوريين، بسببها كانت مصر لا تعرف الاستقرار. وهذه التغيرات كان لها دون شك، أثرها السلبي على التطور الثقافي ورسوخ المكتسبات التي كانت تتحقق في هذا المجال.

وكانت الأسطورة والحكايات الخرافية، واحدة من أهم أشكال الأدب والثقافة، وكانت الأجيال تتناقلها بصورة شفهية في الغالب مع وجود أساطير مكتوبة. والأسطورة، هي على الأغلب محاولة قام بها الإنسان القديم لتفسير الظواهر الطبيعية والأسرار الكونية على هواه بأسلوب قصصي مشوق يمجد

فيها البطولة والصدق والشجاعة والفضائل ولكن أيضاً يعبر من خلالها عن الحكمة والرؤية الفلسفية إلى الأشياء.

وبصفة عامة يمكننا أن نقرر بأننا استطعنا أن نتعرف من خلال أدب الأساطير على وصف العلاقات العشائرية/ القبلية وقواعد السلوك الاجتماعي [(9)] وعلى المستوى العقلي للإنسان. وكما شغلت الأساطير حيزاً مهماً من ثقافة الإغريق إذ احتلت الأسطورة مكاناً مماثلاً في ثقافة وحضارة بلاد الرافدين والنيل. وفي اليمن وفي أرجاء البلاد العربية، كما يلاحظ أن كطقوس العبادة والأديان قد شغلت مكانة أهم مما هي عليه في بلاد الإغريق(في الأساطير اليونانية)، وأن ثقافة وحضارة الشرق زاخرة بأخبار الأنبياء والرسل والقصص التي تدور في بعثهم ورسالتهم السماوية ونضالهم من أجل تحقيقها، وقد مثلت هذه دوراً مهماً في التكوين النهائي لمزاج وذهنية وأخلاقيات الإنسان الشرقي، والعربي على وجه الدقة.

وحقاً، كانت قصص الأنبياء زاخرة بمعاني التضحية والكفاح والنضال من أجل المبادئ دون هوادة، وبانتصار الخير على الشر ونبل المبادئ الإنسانية، وستساهم هذه في صياغة صورة للموقف الثقافي، لاسيما وإن الإسلام سوف يهذب منها ويزيل عنها طابع المبالغات ويضعها في إطار التوحيد الذي سيكون سمة أساسية من سمات الثقافة العربية والفكر السياسي العربي الإسلامي.

وكانت أخبار القبائل وما تصادفه في حلها وترحالها في أرجاء الرقع والمساحات الواسعة من المشرق ومنازعاتهم والمخاطر التي يصادفونها، تمثل

ميداناً خصباً لمخيلة الشعراء والخطباء ولرواة السير، على شكل قصص وتنطوي على قدر كبير من ذكر تاريخ الملوك والبلدان والأسر والعائلات ولا شك أن حاجة العرب للقص والشعر والنوادر، مادة للتسلية ليلاً بما يشبه الأمسيات الثقافية، طرداً للرتابة، ويستوي في ذلك الرعاة المتعبون المتحلقون حول نيرانهم في البادية، أو المتحضرون في منتدياتهم بمكة ويثرب والطائف، والملوك والنبلاء في بلاطات المناذرة والغساسنة [10]،الوقت مثلت وسيلة لتعميم التجارب واستلهام الحكم من تلك الدروس.

على أن الشعر كان قبل الإسلام، واستمر كذلك حتى يومنا هذا، درة الآداب والثقافة العربية، وتحفظ الكتب والدواوين أشعاراً بديعة قالها شعراء من البادية، تنطوي على صور شعرية رائعة، وقصيدة ذات بناء تكنيكي متين. فما أروع من صورة لمقاتل بدوي(عنتر بن شداد، عشرات السنين قبل الإسلام) يستذكر فيها حبيبته في حمأة القتال، يقول:

ولقد ذكرتك والرماح نواهل منّي وبيض الهند تقطر من دمي

فوددت تقبيل السيوف لأنها لمعت كبارق ثغرك المتبسم

والخطابة كانت ميداناً آخر برع فيه العرب وأجادوا، فحياتهم والزعامة القبلية تتطلب قوة وبلاغة في الخطابة، ولبدوي قد فطر على قوة الخطابة، كما أعتاد الزعماء ووجهاء الناس أن يرسلوا أبنائهم إلى البادية ليتعلموا فصاحة اللسان وقوة البلاغة والشجاعة والفروسية. وكانت الخطابة والشعر تجد مجالاً رحباً في دواوين العرب كما في سوق عكاظ الذي كان يؤدي مهمات أدبية إلى جانب التجارة، حيث تنعقد حلقات الشعر مع موسم الحج بصفة خاصة،

يتبـارى فيـه الشـعراء والخطبـاء بـذكر مفـاخر قبـائلهم وشـجاعة محـاربيهم وكـرم مضايفهم(الضيافة)، وفي خطبهم تجد معاني فلسفية، وحكم وتجارب متراكمة. فعلى سـبيل المثال، هنا مقطع من خطبة لخطيب مشهور من عهد ما قبل الإسلام، هـو الخطيـب قـس بن ساعدة :

أيها الناس ... أسمعوا وعوا، وإن دعيتم انتفعـوا. إن مـن عـاش مـات، ومـن مـات فات، وكل ما هو آت آت. ليل داج وسماء ذات أبراج. جبال مرسـاة وأرض مـدحاة، وأنهـار مجراة. آيات محكمات، مطر ونبات، آباء وأمهات، وذاهـب وآت. ضـوء وظـلام، بـر وآثـام، لباس ومركب، ومطعم ومشرب. نجوم تمور، وبحر لا يغور. سقف مرفوع ومهـاد موضـوع، إن في السماء لخبراً وإن في الأرض لعبرا. مالي أرى الناس يذهبون ولا يرجعون، أرضوا بالمقام فأقاموا أم تركوا فناموا ؟ يقسم قس باللـه قسماً لا أثم فيه، إن للـه دينـاً هـو أرضى لكـم وأفضل من دينكم الذي أنتم عليه. إنكم لتأتون من الأمر منكراً [11]

ولكن مثلما كانت التقلبات السياسية ووقوع البلاد بيد قوى أجنبية من آثار سلبية، كان لها آثارها الإيجابية. فقد تعرضت البلاد العربية إلى موجات ثقافية كانت تمثـل ثقافـة الأجنبي المحتل. ففي البدء كانت الهيلينيـة وهـي تمثـل ثقافـة وحضـارة الإغريـق، وفـدت البلاد مع جيوش لإسكندر الكبير، ولكن الهيلينية لانت إزاء تمسك الشرق بتقاليده الثقافيـة والاجتماعية والتي هي منبعثة قبل كل شيء من أعماق الذهنية الشرقية وتمثل أخلاقياتهـا، وتقاليد عمل وإنتاج وعلاقات تكونت من خلال هذا النسيج بمجموعه. ثـم تـلاشى الطـابع التوسعي لـلـهيلينية تدريجياً، لدرجة أنها غدت تعرف في الموسوعات الأوربيـة، بأنهـا تمثـل

تزاوج وامتزاج الحضارة الإغريقية مع حضارة الشرق، إذ أخذت من الشرق(مصر) استخدام الأعمدة بكثرة في العمارة، وكذلك الشخوص الجالسة في التماثيل، ثم استفادت الهيلينية من معلومات الشرق في مزج المعادن وفصلها.(12)

ولكن الهيلينية منحت الشرق أيضا في إطار هذا العمل الخلاق أنماطاً من طرز العمارة بصفة أساسية، ومع إطلالة القرون الميلادية الأولى، كانت ثمة تغيرات سياسية مهمة قد حدثت، كان لها انعكاسها الثقافي بطبيعة الحال، وكانت الإمبراطوريات العظمى قد انهارت(الأكدية، البابلية، الآشورية، دول الفراعنة) وحلت محلها قوى أجنبية عظمى جديدة سيطرت على مصائر الشرق العربي، الإمبراطورية الفارسية الساسانية، وإمبراطورية الأسكندر ومن بعده دول الديادوشين(خلفاء الاسكندر: البطالسة في مصر، والسلوقيين في سوريا والعراق)، ثم الروم.

فالمسيحية وإن عجزت(وقبلها اليهودية) أن تشكل تياراً سياسياً نافذاً، برغم أن الشرق كان مهد المسيحية، إلا أنها(المسيحية) مثلت ديانة الأجنبي المحتل، وبذلك خلقت حاجزاً عاطفياً بينه وبين الناس/ لإضافة إلى أن الدعاة المسيحيون لم يتمكنوا من الوصول إلى عمق نفسية وذهنية الإنسان المشرقي، البدوي بصفة خاصة. إلا أن الإشعاع الثقافي للمسيحية لم يكن بسيطاً، وبرغم ذلك فشل في أن يخلق تياراً عاماَ، بل ظل حبيس الأديرة والكنائس وثقافة نخب وفئات أرستقراطية.

استمرت حالة الثقافة العربية على هذه الحالة من المكونات الذاتية وعناصر الرفد الخارجية، وكان كل شيء يشير بأن المنطقة على أعتاب أحداث تاريخية مهمة، ومرحلة ستكون لها آثارها السياسية والاقتصادية والثقافية العميقة، بما سيحقق نقلة مهمة في تاريخها ومصيرها.

ثانياً : حتمية الثورة، حتمية التطور

كانت الحياة الثقافية العربية قبل الإسلام رغم تعدد اتجاهاتها الثقافية(شعر ـ حكايات ـ أساطير ـ خطب)، ووجود أعمال معمارية فنية تضم منحوتات ورسوم تمثلت بأعمال في اليمن ومصر والبتراء وتدمر والحضر وغيرها، إلا أنه من الواضح أنها (الحياة الثقافية العربية) كانت تفتقر إلى شيء أساسي، إلى باعث Motivity ، وإلى قوة محركة لتكون عنواناً وشعاراً لتحولات اجتماعية/اقتصادية، ثقافية وسياسية في حركة هائلة متصاعدة من الأسفل إلى الأعلى، تفتح الآفاق الرحبة للتطور والرؤية إلى الأمام. مشروع ذو أبعاد متكاملة شاملة، ورؤية تنسف الموجود، لتخلق أوضاعاً جديدة.

لم يكن انفجار الثورة والدعوة الإسلامية في مكة عبثاً أو أمراً لا معنى له، فقد تحطمت السلسلة في أعتي فقراتها وأشدها عسفاً. كانت مكة تمثل مركز الأرستقراطية القبيلة البطريركية، التي كانت تدير نظاماً مركزياً تهيمن فيه أرستقراطية قبيلة قريش على الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحول دون قيام تطور حقيقي في النظام السياسي الأمر الذي سيفقدها مزاياها الاقتصادية(التجارة) والسياسية، لذلك فقد كانت تلك الأرستقراطية البطريركية

تحاول وبكل قوة البقـاء عـلى ذلـك الـنمط مـن نظـام العلاقـات المتخلـف للحفـاظ عـلى مصالحها.

وبالفعل عبر الإسلام عن تلك القـوة المحركـة والشـعار الـذي دارت تحتـه فعاليـات وعمليات عميقة المعنى والمغزى مثلت بالفعل ثـورة في تلـك القـرون المظلمـة، فقـد كـان مجرد انضمام العبيد إلى حركة اجتماعية وتعاملهم بمساواة مع أبنـاء الأسـتقراطية القبليـة أمراً يفوق كل تصور سياسي مقبول في ذلك الوقت. وكانـت الحركـة الإسـلامية تضـم عـدداً وفيراً مـن العبيـد والأجـراء والفقـراء كنسـبة غالبـة، بالإضـافة إلى عـدد مـن المنتسـبين إلى أرستقراطية القبائل ممن انسلخوا عن مجتمعاتهم وانظموا إلى الدعوة الإسلامية، وتحملـوا تبعات ذلك الموقف الثوري بشجاعة وصلابة.

وبالإضافة إلى العبيد من أمثال: بـلال الحـبشي، صـهيب الرومـي، وخبـاب بـن الأرت، وزيد بن حارثة، وسلمان الفارسي، وكـان هنـاك عـدد مـن النسـاء الـلاتي أنظمـن إلى الحركـة وشاركن بأبرز الفعاليات السياسية ومنها بيعـة العقبـة الثانيـة الحاسـمة الأهميـة، كـذلك في الهجرة إلى الحبشة، وأخيراً في الهجرة إلى يثرب (المدينة)، وكان لابد لكل هذه الفعاليـات مـن أصداء ومغزى اجتماعي، الأمر الذي أطلق عنان حركة ثورية هائلة تمـور في المجتمـع العـربي، وتؤدي إلى تفاعلات مهمة، لابد أن تكون مؤثرة بنسبة غير بسيطة على الموقف الثقافي.

إذن، فالدعوة الإسلامية وتطورهـا منـذ عـام 622 م إلى دولـة بعـد هجـرة الرسول إلى يثرب(المدينة)، مثلت فعاليـات ثوريـة قـادت إلى تحـولات اجتماعيـة

واقتصادية وسياسية عميقة وواسعة، كان لها انعكاساتها الثقافية، وإن كانت آليات وإيقاع التحولات الثقافية تدور ببطء نسبياً، فذلك هو سمة التحولات الحضارية، التي هي تتويج لعمليات سياسية اقتصادية واجتماعية. ومحصلة نهائية لها.

والجديد الذي جاء به الإسلام كان مناقضاً بصورة كلية لما كان سائداً من عقائد دينية في شبه الجزيرة العربية، بل في أرجاء واسعة من المشرق العربي وغير العربي، حيث كانت تسود فكرة تعدد القوى الغيبية الوثنية وعبادة الأوثان Polytheism ، عندما جاء يبشر بالتوحيد، حيث كان الإيمان بالله هو مركز الدائرة في الإسلام. والمسلمون هم قبل كل شيء موحدون، وإن جملة : لا إله إلا الله : هو رمز التناقض مع نظام تعدد الآلهة الوثنية كنظام سياسي وثقافي. والجديد الذي طرحه الإسلام أيضاً في مجال الفكر كان ثورياً، ويعتبر موقف الإسلام أستكمالياً Meliorism ، أي الإيمان بان العالم ينزع نحو الأفضل، وبمقدور الإنسان أن يعمل على تحسينه وإمكانية صيرورته خيراً مما هو عليه بفضل ما يبذله الإنسان من جهود وأن يعمل على تطويره إن هو سعى إلى ذلك، بالتلاؤم مع إرادة الله، وهذا الموقف الفكري الجديد يدعو إلى التغير يدعو الإنسان إلى مواجهة عالمه بالكفاح من أجل تحسين ظروف حياته من أجل تطوير وتأمين المستقبل.[13] : (وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللـهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) التوبة: 105

وموقف ورؤية كهذه إلى الحياة والعالم يفتح الباب على مصراعيه لدراسات وأبحاث تنشد التطور على كافة الأصعدة، بل أن الإسلام قد طلب الدراسة والعلم أولاً : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ {1/96} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ {2/96} اقْرَأْ وَرَبُّكَ

الْأَكْرَمُ {3/96} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ {4/96} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) العلق: 1 - 5 . وكذلك: (وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا) طه: 114 ،وفي حديث للرسول أطلب العلم من المهد إلى اللحد حديث .

ومن جهة أخرى، فقد مثل القرآن، بالإضافة إلى المحتوى الإيماني العقائدي، ثروة لغوية هائلة. وهو يضم 76440 كلمة في مائة وأربع وعشرة سورة(مكية 36ـــ28 مدنية)تؤلف في مجموعها 30 جزءاً.[14]. وكان لهذه الثروة اللغوية التي مثلت مستوى لغوي رفيع دوراً مهماً وعاملاً حاسماً في توحيد اللـهجات العربية من نبطية وحميرية وآرامية وقريشية وغيرها إلى لهجة قريش، وهي لهجة وسط شبه الجزيرة العربية، على أساس أنها عماد اللغة العربية : (إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا) يوسف: 2 ، كما أن تدوين القرآن لاحقاً في عهد الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان وانطلاق حركة البحث والاجتهاد في تفسير النصوص القرآنية والأحاديث، قد أطلقت حركة دءوبة، وواسعة النطاق من البحث والتقصي، ساهمت إلى حد كبير في تثبيت أركان وأسس وقواعد اللغة، وانتشار حركة تعلم القراءة والكتابة بتشجيع ودعم من الحركة الإسلامية.

الثورة الإسلامية، والدولة الوليدة كانت قد اعتمدت العلم التعليم والثقافة كآلية مضادة للتخلف الوثني، والدعوة إلى العمران والتساكن وترك البداوة، وتلك مسألة جوهرية، لما تنطوي عليه من معاني إقامة مجتمعات حديثة، وبالفعل ففي غضون فترة قصيرة جداً برزت مدن عربية جديدة لعبت دوراً

سياسياً اقتصاديا مهماً في التكونات والتشكلات الفكرية والثقافية والعلمية، مثل : البصرة ـ الكوفة ـ الفسطاط ـ القيروان وغيرها .

وعلى الرغم من وجود رصيد غير بسيط(مر ذكره) من مكونات ثقافية في بلاد العرب قبل الإسلام، غير أن بوسعنا اعتبار أن انتشار الإسلام كان حاسماً في بلورة ثقافة عربية خالصة ومنحا شخصيتها المميزة، بل ومنحها القوة المعنوية الدافعة والمحركة للعديد من الاتجاهات الثقافية والعلمية والأدبية، وكان لترسيخ الدولة الإسلامية وأتساع مداها ومساحتها وتعرضها اليومي إلى المشكلات والتحديات، يطرح على الفكر العربي التطلع إلى آفاق أرحب، وكذلك مهمة التصدي لحلها، مشكلات طابعها سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وفكري. وفي غضون هذه العملية وهذا الصراع، كانت الثقافة العربية تزداد ثراء وتجربة.

وفي إطار الفكر التشريعي، اعتبرت السنة النبوية (كل ما قاله وفعله الرسول) جزءاً لا يتجزأ من الشريعة : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) الحشر: 7. وبذلك اعتبرت الأحاديث المؤكدة والمتواترة(المؤكدة من عدة مصادر) لها قوة القرآن في الشريعة، وبذلك أطلقت العنان لعملية بحث واستقصاء عن الأحاديث وتسجيلها واستخدامها في السياسة والحكم، وقد استغرقت فترة البحث هذه عشرات السنين تميزت خلالها أعمال اثنين من الباحثين: الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي 194-256 H من بخارى بأوزبكستان، والإمام مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري 206-261 H وهو عربي من

نيسابور(خراسان) وقد أستنبط البحاثة العرب وغيرهم اشد الأساليب دقة في تسجيل أكثر الأحاديث قوة سواء في نقل الحديث أو تسجيله.(15)

ومن جهة أخرى، تعمقت الدراسات التي بحثت في السيرة (سيرة الرسول وحياته) وتسجيل أعماله، وتميزت في هذا المجال أعمال أثنين من الباحثين هما : ابن إسحاق، أبو بكر محمد، الذي نشأ في المدينة وتوفي في بغداد عام و768 م، ومن أهم كتبه: (السيرة النبوية)، و(المغازي) غزوات الرسول، وأبن هشام ، عبد الملك الحميري، ولد في البصرة، وتوفي في الفسطاط بمصر عام 828 م، ومن أشهر أعمال: (السيرة النبوية)، وهذه الأعمال وغيرها قادت إلى تنشيط جانب آخر من جوانب الثقافة والفكر، ونقصد بذلك تدوين سير المغازي والفتوحات وأحداثها وسير القادة والمقاتلين.

وفي أتساع دائرة هذه الأبحاث، إلى دراسة للتاريخ، ظهرت أعمال مهمة أعتمد بعضها الأسلوب الكرونولوجي Chronologi ،التسلسل الزمن، مثل أعمال الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر، المولود بطبرستان والمتوفى ببغداد عام 923 / ومن أشهر أعماله أطلاقا : تاريخ الأمم والملوك ، أو تلك التي اعتمدت أسلوب كتابة تاريخ الأسر والشعوب كما فعل ذلك المسعودي، على بن الحسين، الذي لقب هيرودوت العرب(ولد في بغداد وتوفي في الفسطاط بمصر عام 956 م). وبلغ هذا العلم الكمال على يد المفكر والعالم أبن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن(ولد في تونس عام 1332 م ، وتوفي في القاهرة عام 1406 م)، الذي ربط تطور التاريخ بظروف البيئة أكثر مما هو نتاج الفعاليات الحرة للأفراد.(16)

على أن العامل الحاسم في تطور الفكر والثقافة العربية من بين عوامل كثيرة، كانت التحولات الجوهرية التي حلت في البلاد العربية، إذ أدى تفاعل عوامل : قيادة دولة واحدة، شعور مادي بالانتماء إلى أمة وإلى عقيدة واحدة(الإسلام)، ومواجهة تحديات، أدت هذه العوامل بمجموعها إلى اشتداد عملية تحول واسعة النطاق لقبائل عربية بدوية من الحالة الجنتيلية، إلى التساكن والعمران في مجتمعات مدنية، وارتفاع مستوى الزراعة والناتج الزراعي نتيجة مباشرة له، كذلك تطور مهم شهدته العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتقدم أساليب الري وكذلك في مستوى الحرف والمصنوعات اليدوية، وفي سائر العلوم الطبيعية كالرياضيات والفلك والكيمياء والجغرافية مما قاد إلى حلول رفاهية ملموسة في حياة الناس والفئات العليا منهم بصفة خاصة أدت بدورها إلى إحراز تقدم مهم في مجال الطب والعمارة والأدب والشعر والموسيقى.

وفي الواقع، فإن الإتجاهات الثقافية خضعت بصفة عامة للتطور العام الذي شمل كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتطور نظم الدولة. وبدا وكأن الأمر محصلة للتقدم الذي شهدته أمصار المشرق العربي والأقطار العربية عامة.

وحتى الشعر الذي كان درة الفنون العربية دون شك، فإن هذا الفن من فنون الأدب قد خضع لتطور غير بسيط سواء في بناء القصيدة التكنيكي، أو في الموضوعات التي تعاملت معها، وبصفة أدق فإن ملامح الحياة الاجتماعية التي بدا تغيرها هائلاً في العهد الأموي حيث تغير طابع حياة الأرستقراطية العربية وتحول الزعامات القبلية إلى التساكن في المدن، وفي قصور مرفهة ومزارع

وبساتين، سواء في الشام أو العراق ومصر، وتحول بعض المدن الجديدة إلى مراكـز للحكـم، ولكن أيضاً للثقافة التي ازدهرت فيها أيضاً، ساهمت في دفع الحركـة الشـعرية وإعطاؤهـا منحى جديد امتازت به، وهو شعر القريظ(المـدح). وكانـت بلاطـات الأمـويين والعباسـيين تشهد المناظرات الشعرية في مدح الخليفة وهجـاء خصـومه ووصـف للطبيعـة والحـدائق الملكية وجمال الجاريات وتمجيد الانتصارات .

وكما تطور الشعر، شهدت الغناء بدوره أتساعاً مع أتساع الحياة وآفاقها وإمكاناتها، وقد أشتهر عدد من المغنـين بهـذا الفـن، وفي الموسـيقى مثـل اسـحق الموصـلي(تـوفي عـام H235) وكان عالماً باللغة والموسيقى والتاريخ وعلم الكلام ورواية الشـعر، وكـذلك زريـاب وهو تلميذ لأسـحق الموصـلي، عـالم غنـاء وشـاعر، رحـل إلى الأنـدلس وتـوفي هنـاك H33 ، وهناك الكثير من أسماء المغنيين الذين انتقلت شهرتهم في كافة أمصار المشرق العـربي، بـل وصلت شهرة البعض منهم إلى الأندلس من العراق مثل زرياب. ولهـذا الأمـر دلالتـه أيضـاً على حيوية الحياة الفنية والثقافية. [17]

وعندما يتطور الغناء، فـذلك يعنـي تقـدم الموسـيقى، وعـلى الـرغم مـن أن قواعـد وأصول الموسيقى العربية الكلاسيكية في الـعصر العبـاسي، إلا أن الموسـيقى العربيـة كانـت موجودة في العصر الأموي وفي صـدر الإسـلام وفي الجاهليـة. ولكـن الموسـيقى ازدهـرت في العصر الأموي وبلغت ذروتها في العصر العبـاسي وكـذلك في الأنـدلس التـي اقتبسـت منهـا أوربا الكثير من فروع المعرفة والثقافة والفن.[18]

وفي مجالات الأدب الأخرى، انتشرت أعمال الأخبار والسير والنوادر والخطب والنثر، كما اكتسبت قصص ألف ليلة وليلة شهرة عالمية وترجمت إلى اللغات الأوربية، وهي حكايات تسرد أوضاع وعلاقات أواسط العصر العباسي، ومنها نتعرف على طبيعة الأطعمة والأشربة والملابس والعلاقات الاجتماعية ونواحي أخرى كثيرة. كما لاقت قصص كليلة ودمنة لأبن المقفع(657-721 H) الشهرة والانتشار، وقد تأثرت بالحكم الهندية والفارسية وأجري عليها تعديلات كثيرة وترجمت إلى اللاتينية في القرن الثاني عشر وكان لها تأثيرها على الفن في أوربا، ويستحق الذكر كذلك في هذا المجال بديع الزمان الهمداني (1008-969م) ومقامات الحريري (1122- 1054م)، وأعمال أخرى كثيرة ومن الشعراء الكبار الذين ما تزال أعمالهم قيد التداول أمثال : المتنبي، أبو تمام، أبو العلاء.[19]

وفي مجال العلوم الأخرى أيضاَ تم إحراز تقدم كبير، وفي المقدمة الكيمياء التي ما تزال الأسماء العربية مستخدمة عالمياً Chemistry والزئبق Zaibag والقلويات Alkali ، والقصدير Kasdeir ، والزرنيخ Zarnik ، والخميرة Khamir ، حيث قدمت العلوم العربية منجزات مهمة الذي قاد كنتيجة لذلك إلى تقدم علوم أخرى وصناعات مثل صناعة الروائح العطرية التي يبدي العرب اهتماما بها منذ قرون ما قبل الميلاد، وكذلك صناعة البارود الذي صنعه العرب ووصفوا استخدامه بدقة بالغة وصناعة الزجاج والخزف. ثم اقتبس العرب من الصينيين صناعة الورق ثم طوروا صناعته حتى أصبح رخيصاً جدا وساهم بصورة فعالة في انتشار الثقافة والعلوم. وتمكن العرب أيضا من أحداث تطوير مهم في صناعة السكر حيث كان يزرع في الهند Sugar ، ثم نقلوا زراعة قصب السكر وأسسوا مصانعه في سوريا وفلسطين ومصر وشمال أفريقيا وأسبانيا.

على أن أهم تقدم أحرزه العـرب كـان في مجـال صـناعة الالآت الجراحيـة فتقـدمت هـذه العلوم في مراكز التنوير العربية الهامة، بما في ذلك الأندلس، وصـنعوا العديـد مـن أصـناف الإبر وخيـوط الجراحـة ومقاشـط تنظيـف الأسـنان وكلاليـب خلعهـا، وألفـوا كتبـاً في فـن الجراحة وصنعوا الآلات للعمليات الجراحية.[20]

وكذلك كانت مساهمة الثقافة والعلوم العربية حاسمة في مجال الفلك بصفة خاصـة، إذ شيدت في البلاد العربية العديد من المراصـد التـي كانـت مجهـزة بـالات مراقبـة النجـوم، وبصناعة الإسطرلاب الذي يعمـل بربـع الـدائرة(وهـو جهـاز مقيـاس النجـوم) مـع سـاعات شمسية وكـرة أرضـية. وتوصـل العـرب إلى فرضـية أن الأرض كرويـة وقائمـة بارتفـاع النجـوم المعقدة التي ثبتها الخوارزمي (850-780)، وعمل الخـوارزمي أيضـاً في نظـام الأعـداد ومنهـا الصفر الذي يكتـب بالألمانيـة Ziffer ، وفي الفرنسـية zero وكـذلك في أعـداد اللوغـاريتمات العربية التي ظلت تدرس في الجامعات الأوربية حتى القرن السادس عشر.[21]

وقد اشتهرت أسماء وعلماء عرب ومؤلفاتهم مثل جابر بن حيان في الكيمياء وكذلك الحسن بن الهيثم، وجغرافيين مثل الإدريسي واليعقوبي والمقدسي وياقوت الحمـوي. وكـان أول مرصد فلكي قد تأسس في بغداد عام 771 م بإدارة العالم الفلكي يعقوب بن طارق، ثـم انتشرت المراصد بعد ذلك بكثرة في البلاد العربية لا سـيما في عهـد الخليفـة المـأمون الـذي ازدهرت في عصره العلوم بصفة عامة. وبرز الكثـير مـن العلـماء مـنهم يحـي بـن منصـور، وكانت مراقبة النجوم قـد قطعـت شـوطاً بعيـداً وأحـرزت نجاحـات بـاهرة، وكـان للكثـير مـن العلـماء والفلاسـفة مسـاهمات في مجـال الفلـك أيضا مثـل أبـن باجـة وأبـن طفيـل

وأبن رشد والرازي. ومن البلاد العربية انتشرت بناء المراصد في الأمصار الأخرى كالهند عـام 1760 م التي شيد فيها أول مرصد بموجب المواصفات العربية. وما زالت الكثير من المصـطلحات الفلكية وأسماء النجوم باللغـة العربيـة مثـل الرجـل Rigel ، الـذنب Deneb والسـمت Zemit وكذلك الأسم الذي يطلق على أعلى نقطة في السماء، سمت الرأس Samt arras .

ثالثاً : النضج يعطي ثماره

ولكن هذا المستوى الرفيع من الثقافة لم يحل دفعة واحدة، بل كان نتيجـة لـتلاحم وتضافر عوامل كثيرة ولسنوات طويلـة. وكـان نقـل اخـتراع الـورق إلى الـبلاد العربيـة عـن طريق الحضارة الصينية عاملاً جوهرياً في اكتساب حركـة الثقافـة والعلـوم العربيـة دفقـة حيوية هامه. وقد نشأت مراكز ثقافية مهمة في الأقطار العربية، إذ غدت بغداد، ودمشق، والكوفة، والبصرة، وحلب والفسطاط(القاهرة)، القيروان، الأندلس، نقاط مضـيئة ومنـارات تشع إلى أرجاء المنطقة والعالم، وقد وفد إليها طلاب العلم والبحاثة من الأمصار الإسـلامية، من مناطق ما وراء النهر، أواسط آسيا، بلاد فارس، بلدان الترك، وغيرها. وسـاهمت شـعوب إسلامية وأبرز أبنائها في حركة اندمجت في الثقافة العربيـة الإسـلامية، سـاهمت في تطـوير الثقافة العربية.

وعدا تيار الثقافة الهيلينية الذي حل في المشرق العربي قبل الإسـلام، وكـان له تفاعلاته وتأثيراته وقد مـر ذكـر ذلـك في المباحـث السـابقة، واجهـت الثقافـة العربية تيارات ثلاثـة ، حاولـت كـل منها طمـس أو التقليـل مـن شـأن الثقافـة

العربية أو حرف مسارها أو التأثير على طابعها أو دس ما هو غريب عليها، أو إثارة مشكلات جانبية وهذه التيارات هي :

1 ـ التيار الإسرائيلي :

وقد عرف هذا التيار بالإسرائيليات وقد هدف هذا التيار منذ نشوء الحركة الإسلامية، وفي مطلع عهد الدولة الإسلامية في الدس والتزوير في المعلومات والمعطيات وفي أبراز الجوانب العرضية وإغفال الجوهرية وتشجيع كل حركة تمرد أو تحريف أو انشقاق والتعظيم من شأنها، وبث المعلومات التي تهدف إلى إثارة الفتن والخلافات بين المسلمين وفي الثقافة الإسلامية، وكان هذا التيار يعمل في اتجاهين :

الأول: بث رجال وشخصيات لها قابلية التأثير على الأحداث، تعمل على إثارة الفتن والخلافات وتظهر بمظهر الحريص والمدافع عن الإسلام. ومن هؤلاء عبد الله بن سبأ.[22]

الثاني: وضع كتب ومؤلفات تتضمن معلومات تحليلات خبيثة تدعو إلى الفرقة والخلاف، أو تحريف مؤلفات إسلامية. وقد جرت محاولات عديدة لتحريف القرآن بإدخال تعديلات على نصوصه.

2 ـ التيار الغنوصي :

كانت الثقافة المسيحية سابقة للثقافة الإسلامية بما لا يقل عن ستة قرون، والمسيحية، نفسها اكتنفتها تيارات فكرية ومذهبية عديدة، اختلفت الفئات في العديد من القضايا أبرزها :

* هل ينزل المسيح يوم القيامة أم لا ينزل ؟

* هل يكون الحشر للأرواح والأبدان، أم للأرواح فقط ؟

* هل صفات اللـه زائدة عن ذات اللـه ؟

وفي خضم هذه المناقشات الحامية حول هذه وغيرها من القضايا، تدخلت الفلسفة اليونانية(التي أنظم العديد من علمائها إلى المسيحية) في المناقشات حول القضـايا الدينيـة المسيحية وبذلك اصطبغت المناقشات الدينية بالفلسفة اليونانية.[23]

ثم مضت الفلسفة اليونانية في تأثيراتها عميقاً في المسيحية، وفي ذلـك بـرزت الكثـير من الأفكار والاتجاهات. والغنوصية Ganostiasm ، وهو مذهب العرفان. إذ أعتقد بعض مفكري المسيحية أن المادة شر وأن على الإنسان أن يتسامى وبأن الخلاص يأتي عـن طريـق المعرفة الروحية.

والغنوصية فلسفة تعود في جذورها إلى أراء كثيرة، وهي تهدف إلى فرز الـروح عـن المادة والتسامي بها. والغنصوية كلمة مستقاة من المعرفة الرفيعة ذات الأسرار.

وفي العصور المشرقة للثقافـة العربيـة، وعنـدما أطلـع مفكـروا وفلاسـفة الثقافة العربية الإسلامية على التراث الفلسفي اليوناني ودرسوه بعمـق وابـدوا إعجابهم وببعض المنجزات، ولكنهم لم يأخذوا كل ما ورد فيـه، فهـم لم يتقبلـوا الغنوصية التـي كانـت ثمـرة مـن ثمـار الهيلينيـة والـتراث الفلسـفي اليونـاني /

المسيحي، في تربة التصوف والعرفان الشرقي التي اتجهت إلى تحصيله المعرفة بالذوق والحدس وليس بالعقل والحواس.[24]

3 ـ التيار الشعوبي :

منذ القرن الرابع الهجري، بدأت عناصر عديدة تبرز إلى السطح بوصفها ناتج تفاعل استمر قرون في الأقطار التي دخلت الإسلام، الكائنة على الجناح الشرقي للدولة العربية الإسلامية، أي في مناطق فارس وما وراء النهر وأواسط آسيا.

وكانت بلاد فارس قد دخلت الإسلام ، أثر اصطدام سياسي / عسكري بين الإمبراطورية الفارسية الساسانية وبين الدولة العربية الإسلامية الوليدة، كانت الدولة العربية تهدف إلى تحرير الأقطار العربية من الاحتلال الأجنبي له، ومنها العراق من قبضة الفرس، وتحقق ذلك فعلاً إلا أن الجيش الفارسي أستمر بمناكفة الدولة العربية الإسلامية ومناوشتها في معارك صغيرة وكبيرة. ورغم أن الجيوش العربية الإسلامية لم تكن راغبة في دخول بلاد فارس، إلا أنها اضطرت لذلك، من أجل إرغامهم على الكف لمناوشاتهم الدولة الإسلامية. ثم تطور الموقف السياسي/ العسكري إلى حرب شاملة، انتهت بانهيار الدولة الفارسية ونشوب نزاعات داخلية واغتيال الملك، وتقوض الحكم الملكي. ونجم عن ذلك وضع سياسي فريد من نوعه، فبالنظر للسلوك الحميد للجيش الإسلامي والدعاة، أنتشر الإسلام في تلك الديار وغدت جزءاً من الدولة التي كانت ترفع الشعارات الإسلامية كعقيدة للدولة.

وفي مجرى التطور التاريخ للأحداث، رفع العباسيون شعار أنصاف الموالي في دعاياتهم السياسية، الأمر الذي حقق التفافا واسع النطاق حول حركتهم المسلحة من الموالي في بلاد فارس بصفة خاصة، بل توصل أحد نشطاء الموالي (أبو مسلم الخراساني) إلى مرتبة قيادية في الدعوة العباسية وجيشها الذي قوض الخلافة الأموية وأسس الخلافة العباسية عام 750 م .

وكانت المساعي والجهود التي بذلت طيلة المراحل السابقة قد بدأت تعطي ثمارها، فبعد عقود من تأسيس الخلافة العباسية، بدأت تلك الشجرة العملاقة تمنح الثمار والظلال الوافرة في حركة نشيطة من البحث والتأليف والترجمة، ساهم في ذلك عناصر عديدة، أبرزها :

1 . رسوخ نظام الدولة العربية الإسلامية في عصرها العباسي الجديد.

2 . نضج الفكر العربي/الإسلامي وبلوغه مرحلة العطاء.

3 . مواجهة المجتمع والثقافة العربية/ الإسلامية للعديد من المعضلات والقضايا الفكرية الساخنة والمواجهات مع الأفكار المضادة الأمر الذي قاد إلى تنشيط إضافي لقدرات الفكر والثقافة العربية.

4 . اختراع الورق وانتشار إنتاجه في البلاد العربية.

وإذ بلغت حركة الثقافة العربية الإسلامية مرحلة السمو والإبداع والعطاء، كانت عملية أخرى تدور تحت مظاهر وواجهات شتى في الأقطار الإسلامية غير العربية، لاسيما في بلاد فارس بوصفها أكبر تلك الأقطار من جهة، وأكثرها قدرة واستعداد على التفاعل الثقافي والحضاري، فقد هبت حركات تدعو إلى بعث أمجاد الثقافة والحضارة الفارسية، وقد سلكت هذه

الحركة أكثر مـن مجـرى لتصـب في النهايـة في طاحونـة تثبيـت اسـتقلال الهويـة القوميـة/ الثقافية الفارسية.

والفرس كشعب عريق له نمط وأسلوب حياته وتفكيره، وذهنية أفراده، ولسـنا هنـا بصدد تقيم ذلك المستوى والحكم عليه، ولكن وقد بدا أن الإسلام كـدين وعقيـدة لم يكـن ليلغي أنماط من السلوك والتفكير فطر عليه شعب وأقام ثقافة وحضارة لعدة قرون خلت، والإسلام لم يكن يهـدف إلى ذلـك أساسـاً، ولـيس هنـاك مصـدر واحـد يشـير إلى أن الدولـة فرضت ديانتها أو لغتها أو ثقافتها أو تقاليدها على أي من الشعوب. وأساساً فإن الوعي أو العامل القومي لم يكن بعد قد أكتسب الثقل السياسي والمعنوي أو العامل القومي لم يكـن بعد قد أكتسب الثقل السياسي والمعنـوي الـذي غـدا يتمتـع بـه كـما في القـرون اللاحقـة. والفرس وإن دخلوا الإسلام، إلا أنهم كـانوا يفهمـون الإسـلام بعقـل المجوسـية والزرادشـتية والمزدكية، وهم ميالون إلى الباطنية وإحاطـة الحقـائق بـالأسرار والغمـوض، وتلـك صـفات تشترك فيها شعوب شرقية أخرى عدا الفرس، إلا أن العرب ميالون للوضوح والبساطة.

وهكذا غدت تلك الأرجاء (بلاد فارس، بصفة خاصـة)مرتعـاً خصـباً لكافـة التيـارات التي تحاول إدخال بدع وتيارات غريبة إلى الإسلام، وقد هبت فيه فعلاً العديد مـن الفـرق الدينية والمذهبية والتكتلات السياسية وحركات التمرد المسلحة.

وفي هذه الظروف، برزت حركة فكرية ثقافية جديدة في بلاد فارس تدعو إلى لغة فارسية جديدة، بدلاً من اللغة الفارسية البهلوية التي كانت سارية في العهود الساسانية. ومضت قرون قبل أن تتطور هذه من لغة محكية إلى لغة كتابة وذلك في أواخر القرن الرابع الهجري. وخلال هذه القرون تعرضت نتيجة اتصالها بالإسلام والحكم العربي إلى تأثير واسع من اللغة العربية، وأدخل عليها الكثير من مفرداتها وأساليبها الأدبية.[25]

وهدفت الثقافة الفارسية إلى بث أدب باللغة العربية، هدف لا يخلو من مقاصد سياسية، إلى التقليل من شأن الثقافة العربية والحط من قيمة المفكرين والفلاسفة العرب، والمبالغة والمغالاة، وطرح معطيات غير دقيقة وإثارة نعرات وتواريخ خاطئة بقصد إثارة زوابع من الشكوك والالتباسات.

فالشعوبية والأدب الشعوبي، كانت حركة ثقافية بالدرجة الأولى ذات أهداف سياسية تسعى إلى تشويه التاريخ العربي والدس عليه، والتأكيد على نقاط الضعف، وتجاوز الفواصل والإنجازات المهمة، أبراز للنقائص وتجاهل الجوانب الثرية. ولكن من المؤكد أن الكتاب والمفكرين الفرس لم يكونوا جميعاً ضمن هذه العملية التي لم تلاقي نجاحاً يستحق الذكر، بل أن المفكرين العرب في ردهم على الشعوبية، وفي الردود المقابلة، حققوا المزيد من الإبداع، وأغنت هذه المداخلات الثقافة العربية، وأضافت إليها التجربة والقوة.

وهكذا نجد أنفسنا أمام مجهود إنساني ضخم قام به عدد هائل من الشخصيات التي اقتحمت ميدان الثقافة والفكر، وفي الكثير من الميادين، إنما

كانوا يضعون حجر الأساس أو اللبنات الأولى في تلك العلوم، ففي أواسط العصر العباسي، كان ذلك المجهود قد بلغ ذروته وابتدأت مرحلة العطاء الثري، وإذا كان من المتعذر أن نتطرق إلى جميع هذه الاتجاهات بقدر متساو من الاهتمام، لكن لابد أن نمنح مجال الفكر السياسي والاجتماعي، والكتاب والمفكرين في الموضوعات المتعلقة بالفكر السياسي ونظم الدولة الاهتمام الأكبر، وتسليط الضوء على أبرز القضايا الساخنة فيه .

وقد يبدو مدهشاً ملاحظة، أن عدد المفكرين والكتاب في هذا المجال كان كبيراً جداً يتجاوز المئة كاتب ومفكر، وإنتاجهم كان غزيراً، وقد قمنا بإحصاء المهمين والمشهورين منه فبلغ عددهم 33 كاتباً ومفكراً في الشؤون السياسية و27 منهم اختصوا في قضايا الحكم والدولة. ومن بين هؤلاء من نال شهرة واسعة تجاوزت بلاد العرب إلى الأمم الأخرى فدرسوا منهم نقلوا عنهم، ومن أبرز هؤلاء مثلاً : الجاحظ، أبو يوسف، أبن تيمية، أبن خلدون، الماوردى، أبن رشد، الطرطوشي، أبن أبي الربيع، ابن الأزرق، الغزالي، أبن الجوزي، وغيرهم كثير.[26]

وكانت الخلافة والإمامة واحدة من المسائل الساخنة في الفكر السياسي العربي / الإسلامي، والسبب الرئيسي في ذلك، أن إقامة الخلافة أو الرئاسة(وإن كانت دون تحديد دقيق) في الدين هي واحدة من أهم الواجبات في الشريعة، ولابد للمسلمين من إقامتها، ولكن وبنفس الوقت تجدر الإشارة، أن الشريعة لم تحدد أسلوب إقامتها أو إنهائها، بل أكتفت بتقديم أسس ومبادئ سياسية عامة تشير إلى المحتوى السياسي للفكر الإسلامي، ولكم هذه المبادئ

تقبل التفسير والتأويل باتجاهات شتى، وقد لا يبدو هـذا الأمـر مثلبـة في الفكـر السـياسي الإسلامي، بل هي أحدى إيجابياته، إذ أن طرح أي فكرة محددة بصورة نهائيـة، أمـر يلغـي الاجتهاد والتفكير في تلك الفكرة، أو إعادة صياغتها أو تأويلها، ويحرمها بالتالي من إمكانيـة التطوير، وعلى هذا النحو نشط المفكرون المسلمون من العرب ومن غيرهم الذين ساهموا في الثقافة العربية الإسلامية.

وإذا كانت المبادئ السياسية التي طرحناها كأساس في الفصـل الأول، هـي أبـرز مـا نشط فيه العقل العربي الإسلامي، فـإن الفكـر السـياسي العـربي الإسـلامي أكتسـب في تلـك المرحلة ملامح متميزة، واتجاهات رئيسية يمكن إبرازها :

1 ـ بالتوحيد :

عرف عن المسلمون بأنهم موحدون قبل كل شيء. والعقيدة الإسلامية، كانت تواجه نظـام عبـادة القـوى الغيبيـة الوثنيـة المتعـددة Polytheism ، بعقيـدة الإسـلام الموحـدة، المتفائلة، ذات المحتوى التقدمي القائم على عمل الإنسـان الخـير والبنـاء لإسـعاد المجتمـع والجماعة، عقيدة ذات محتوى يؤمن بإمكانية أن يعمل على تحسـين عالمـه إذا عمـل مـع الجماعة باتجاه الخير الذي تقبله الشريعة Meliorism، وعلى الإنسان أن لا يجعـل نفسـه في موقف المتعارض معها، أي مع المجتمع وإرادة الخير.

كانت النظريات السياسية المسيحية منتشرة على نحو ما في المشرق، كانـت تضع المسيح في مرتبة تفوق مرتبة البشر، فعلى سبيل المثال كانت فرقة اليعاقبـة ترى أن المسيح هو اللـه، وأن اللـه والإنسان اتحدا في طبيعة واحدة هي السيد المسـيح، في حـين ذهبـت الملكانيـة والنسـاطرة أن للمسـيح طبيعتـين : الطبيعـة

اللاهوتية، والطبيعة الناسوتية، ثم اختلفوا في تصوير اتحاد اللاهوت بالناسوت.[27]

بيد أن الكنيسة الشرقية(الشام ـ العـراق ـ مصر) نزعـت دومـاً إلى التوحيـد، ولكـن ليس دون إثارة مشكلات مع المراجع الكنيسية العليا، وبطريك القسطنطينية نسطوريوس، (صاحب مذهب النسطورية) نفسه خاض مثـل هـذه التجربـة عنـدما دعـا إلى أن للسـيد المسيح شخصيين منفصلتين :

ـ أقنوم الإنسان يسوع.

ـ وأقنوم اللـه.

ودعا أن لا يجوز أن تسمى مريم العذراء بأم اللـه، وأن السـيد المسـيح مـات عـلى الصليب كانسان. ورغم أن السلطات الدينية عاقبت نسـطوريوس عـلى آرائـه هـذه، إلا أن النسطورية لاقت رواجاً كبيراً في الشرق.[28]

وفي مراحـل انتشـار الإسـلام في المشرق، قـام جـدال ونقـاش بـين المسـلمين وأبنـاء الديانات الأخرى، المسيحيين بصفة خاصة، حول موضوعات فلسفية تدور عن صفات اللـه وذاتـه والنسـخ وأفكـار وفلسـفية أخـرى، وكـان المسـيحيون واليهـود متفـوقين في الجـدل والمنطق وفي مجال الفلسفة ولهم في ذلك باع طويل، ومدارس منـتشرة في الرهـا وقـنسرين ونصيبين وأماكن أخرى، وكانت حاجة المسلمين كبيرة إلى تعلم الفلسفة لمقارعـة خصـومهم بأسلحتهم.

ولكن الفكر السياسي والفلسفي الإسلامي كان شديد الحـرص عـلى تأكيـد وحدانيـة اللـه وعدم الإشراك به.

بل كانت الوحدانية عماد فكر فلاسفة العرب والمسلمين، وفيلسوف مثل الفارابي يضع وحدانية اللـه في مقدمة مباحثه الفلسفية، وله في وحدانية اللـه أكثر من برهان ودليل :

أ. **برهان الوجوب**: فالواجب واحد لا يمكن أن يكون أثنين، فلو كان ثمة موجودان كلاهما واجب الوجود لكانا متفقين في وجه، ومتباينين في وجه آخر، وله شيء يخصه، وشيء يخص الآخر، ولو كان الأمر كذلك لصارت الأجزاء سابقة لوجوده، ولبطل أن يكون واجب الوجود.

ب. **برهان العلة:** إن لكل معلول علة، ولكل حادث محدث، ومن تأمل الكائنات واستقرارها وجد أسباباً قريبة عنها ولهذه أسباب بعيدة عنها صدرت.

ج. **برهان الحركة**: إن في الوجود حركة، ولكل متحرك يدفعه، ولكن لابد من الإقرار بأن رأس الذروة محركاً لا يحتاج إلى من يحركه إلا كان هناك محركين وهذا محال.[29]

وفيلسوفاً كالإمام الغزالي(توفي H 505) الذي يعده المستشرقون أكثر صرامة بالتزامه بتعاليم الشريعة، يعتبر أن لا مناص من الأخذ بالشريعة كلها ويضعها في المقام الأول، فيقول إن العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لم يتبين إلا بالعقل. فالعقل كالأساس والشرع كالبناء ولن يغني أساس ما لم يكن بناء ولن يثبت بناء ما لم يكن له أساس.

والعقل كالبصر، والشرع كالشعاع، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من الخارج، ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر، قال اللـه تعالى : قد جاءكم من اللـه نور وكتاب مبين يهدي به اللـه من أتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من

الظلمات إلى النور بأذنه 15-16 ـ المائدة)، فالشرع عقل من الخارج والعقل شرع من الداخل وهما متعاضدان بل ومتحدان [30]

فالغزالي هنا يربط الفعل بالشرع(كتاب اللـه والسنة) بل هو يربط كل وعي بمعرفة الشريعة. ويتحد إنسان الغزالي المؤمن بالشريعة بما لا يقبل الانفصام، وسوى ذلك الضلال فالشرع هو نظام الاعتقادات الصحيحة والأفعال المستقيمة والدال على مصالح الدنيا والآخرة، ومن عدل عنه فقد ضل سواء السبيل وإلى العقل والشرع قال اللـه تعالى، : ولولا فضل اللـه عليكم ورحمته لأتبعتم الشيطان إلا قليلاً 84-85 ـ المائدة [31]

2 ـ الوسط :

مالت المبادئ السياسية الإسلامية إلى اتخاذ موقفاً توفيقياً **Compromise**، فموقف الإسلام السياسي والأيديولوجي لم يكن متساهلاً إزاء الكثير من القضايا التي ورد بحقها نصوص في الشريعة، إذ تعد تلك من الثوابت في نظر الشريعة، وسوى ذلك يمكن النظر إليه والوقوف حياله بمرونة، وذلك هو جوهر موقف الوسط والاعتدال في تفسير الظواهر بما لا يلحق الضرر بالفضائل، فنظرية الوسط تعني الأخلاق وصلاحها بالاعتدال وفسادها بالتطرف، وبذلك فالاعتدال فضيلة.

وفي ذلك يكتب الفارابي قائلاً الشجاعة خلق جميل وتحصيل بتوسط في الإقدام على الأشياء المفزعة والأحجام عنها، والزيادة في الإقدام تكسب التهور

والنقصان تكسب الجبن وكلاهما خلق قبيح ومعرفة الوسط تتوقف وتعتمد على الشخص وعلى الظروف المحيطة وعلى الفعل الأخلاقي.[32]

وبهذا المعنى، فإن الاعتدال فضيلة، والاعتدال أيضا موقف وسط بين رذيلتين، الإفراط والتفريط، كالجبن والتهور والسخاء والبخل والجوع والتخمة. وعالم إسلامي مثل أبن مسكويه(المتوفي عام 1030 م)، يرى أن الفضيلة إذا انحرفت عن موضعها الأصلي أدنى انحراف قربت من رذيلة أخرى ويلحق بها عيب ويقربها من رذيلة أخرى.[33]

ويقترب الفلاسفة والمفكرين العرب من فلاسفة الإغريق، فأرسطو يتبع قاعدة الوسط الذهبي في الاعتدال، فيعرف الشجاعة بأنها وسط بين الجبن والتهور، أما مسكويه فيعرف الفضيلة قائلاً هي فضيلة النفس الغضبية تظهر في الإنسان بحسب انقيادها للنفس الناطقة واستعمال ما يوجه الرأي في الأمور الهائلة، أي أن لا يخاف من الأمور المفزعة إذا كان فعلها جميلاً والصبر عليها محموداً ومسكويه يرى أن فضائل الشجاعة وكبر النفس والاستهانة باليسير والاقتدار على حمل الكرامة والهوان. وصاحب الفضيلة هذه يؤهل نفسه للأمور العظام مع استحقاقه لها. ويذهب مسكويه وأرسطو في العديد من الفضائل مواقف مشتركة متقاربة حيال فضيلة الموقف الوسط والاعتدال .[34]

وإذا كانت هناك فوارق بين الفلاسفة العرب والإغريق، فهي في تشديد الفلاسفة العرب على مسألة التوحيد وعدم الخروج عن الشريعة والتفلسف والاجتهاد في إطارها. ومسكويه هو أحد الفلاسفة العرب الذين يرجعون

كالغزالي في أرائهم إلى الشريعة فيقول الشريعة هي التي ترسم في كل واحدة من هذه الأشياء التوسط والاعتدال، لأن الشريعة هي من عند الله عز وجل، فهي تأمر بالأشياء المحمودة، وبنفس الوقت فإن الشريعة تحذر من الرداءات وتأمرنا باجتناب الرذائل [25]

وهكذا أكتسب الموقف المتوسط سمات وجذور في الفكر السياسي الإسلامي، فهي كانت تعني الاعتدال، أي أحداث موازنة بين الذاتي والموضوعي، بين غايات وأهداف الفرد والجماعة وإيقاع التوازن الدقيق بين العقل والإيمان، أي بين النوازع الفلسفية والمحددات الدينية[26].(لاحظ مقولة الغزالي المار ذكرها في مجال التوحيد).

ومثل هذا الموقف المتوسط(المعتدل) يلاحظ في أعمال معظم المفكرين والفلاسفة العرب والمسلمين. وفي تحليل لهذه الظاهرة، فإن أول ما يبدو بارزاً، هو تأكيد هؤلاء الرواد في بحوثهم على الابتعاد ونفي أي صيغة من صيغ الشرك والإلحاد. وإذا كان بعضهم (كالفارابي) نال سخط زملاؤه له، فالغزالي مثلاً أتهم الفارابي بالإفراط بمسايرة فلاسفة الإغريق، رغم أن الفارابي قد أعلن التزامه بالتوحيد صراحة، وجاء في مداخلات تمثل عمقاً فكرياً وفلسفياً رائعاً.

فالاعتدال إذن في الفكر العربي الإسلامي، تمثل في الوقوف موقفاً بما لا يمثل تناقضاً بين سائر عناصر الفكر السياسي العربي الإسلامي الأخرى، فالتطرف يحول غالباً عن اتخاذ مواقف مرنة، ذات طابع تعايشي، ولا نرى في ذلك صفة سلبية، بل على العكس، فمرونة الفكر السياسي العربي الإسلامي

تمنحه صفة المطاولة والقدرة على التفاعل مع الأحداث والتجاوب معها والتعامل مع شتى المذاهب، وليس بالضرورة في الاتفاق معها كلياً، أو الاختلاف معها كلياً، في تناسق بين الفعل والروح والمعرفة والإيمان، دون أن يصاب النظر بالحول في اتجاه واحد فقط، والتعامل بعقلانية مع الأشياء والظواهر، بل هو يدعو لها : (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ) الزمر: 9 ، : (وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ) العنكبوت: 43،: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُوْلِي الألْبَابِ) آل عمران: 190

وينعكس هذا الاعتدال في الفكر السياسي العربي الإسلامي، في نظرية العدالة الاجتماعية وتلاحم وتكامل عناصره الأساسية،(الحرية، المساواة، المسؤولية، الشورى)في تكاملها وتوازنها، والروح الإنسانية غير الاستعلائية وغير المتعصبة إزاء الغير.[37]

3 ـ المبادئ الأساسية : [*]

ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل المبادئ السياسية الرئيسية التي جاء بها الإسلام وأكد عليها كمرتكزات أساسية في الفكر السياسي الإسلامي. وفي الواقع، فإن التحام هذه هذه المبادئ والعلاقة الجلية بعضها ببعض، فالعدل والقيادة الجماعية(الشورى) والعمل والدعوة إلى العمران، هي علاقة لا تقبل الانفصام بنصوص في الشريعة وبشروط قيام الإمارة على بلاد المسلمين لا تكتمل إلا بضم هذه المرتكزات، وإن ليس بوسع المفكر أو الفيلسوف السياسي الإسلامي انتهاج إستراتيجية سياسية لا تضم هذه المرتكزات ضمن توجهاتها،

ونجد أن الالتزام بهذه المبادئ(مر ذكرها في الفصل الأول) هي ضمانة تبعدها عن الانتهازية وعن الانحراف.

وسوف يشتد ارتباط هذه المبادئ الأساسية في نشاط الدولة العملي وفي الدراسات المتعلقة بهذا الصدد، ومفكروا الدولة العربية الإسلامية على اختلاف عهودهم لم يكونوا مهملين لهذه المبادئ الأساسية، وفي فقرة قادمة سنلاحظ مدى ارتباط معاني الحرية والعدل والمساواة والقيادة الجماعية(الشورى) والمسؤولية والعمل والدعوة إلى العمران بأساس نهوض الدولة ووجباتها وأهدافها.

4 ـ الأخلاق السامية :

على الرغم من أن هناك العديد من القواعد في الفكر والفقه الإسلامي الفقه برأي الفارابي، هو علم الصناعة التي بها يقتدر الإنسان على أن يستنبط تقدير شيء ما لم يصرح به واضع الشريعة وأن يتحرى ذلك حسب غرض واضع الشريعة [38]، إلا لأن الشريعة تمنح القائد السياسي العربي الإسلامي المرونة للاجتهاد وباتخاذ القرارات الصعبة : (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ) البقرة: 173 مرونة لا تسمح له بالعدوان ولكنها مرنة بما يكفي للمناورة وتفادي خسائر لا طائل منها.

والشريعة التي عرفت بصرامتها في الالتزام بالمبادئ الأخلاقية تضع قاعدة لا ضرر ولا ضرار فهي تنهي عن العدوان من جهة وإلحاق الضرر وتنهي عن مقابلة الضرر بالضرر بل بالاحتكام إلى القانون، فهي تتيح للسياسي المسلم

المناورة والتكتيك على أن لا يخرج عن القواعد الأساسية الرئيسية في الإسلام، وعلى رأس تلك القواعد التوحيد ونبذ الشرك وأركان الإسلام الرئيسية.

والمرونة التي يتيحها الإسلام السياسي في الخروج من أجواء المناورات والضغوط التي تتعرض لها حركة النضال وسك أعداء وخصوم يهدفون صراحة وعلناً إلى إلحاق أضرار مميتة بالحركة والدولة الإسلامية، ويشترط في أجراء المناورة السياسية التكتيكية أن تنطوي في جوهرها على تجنب ضرر كبير يفوق في قيمته التعامل المرن حيال قضية من القضايا على أن تكون تلك المرونة في مجال المبادئ السياسية. والفكر العربي إذ يربط بين العمل السياسي والعمل الخلقي، يعني أن الفكر العربي الإسلامي على اتصال وثيق بالعقيدة الإسلامية، كما يؤكد على وفاق وتوازن ذاتي بين سعادة الإنسان المادية والضوابط الخلقية الروحية.[39]

وفي مجال الالتزام الأخلاقي وتلاحم المبادئ والاتجاهات، فإن الفكر السياسي الإسلامي يذهب إلى اعتبار أن الوسط الأخلاقي هو وحده الكفيل أنفاذ العدالة تحقيق المساواة عبر جملة من المحددات العملية والأخلاقية تعبر عنها آلية الدولة والمجتمع، الحاكم والمحكوم على حد سواء ومنها:

* الاقتصاد يقوم على مبدأ القيمة المتبادلة.(الأخذ والعطاء).
* القضاء يكون جزاء بغير ندم ولا منة.
* المعاملات أساسها الاعتدال الموافق للجميع.
* العبادة هي تعظيم اللـه الخالق وتمجيده وحسن طاعته بالعمل مما يوجب الشريعة السمحاء.

و بموجب هذه المعايير الأخلاقية والمحدات العملية، تتشكل ملامح المجتمع السعيد وتبرز فضائل الدولة الآمنة المطمئنة تحت ظل قانون المساواة . [40]

تلك هي فحوى المباحث والأفكار التي عمـل بهـا فلاسـفة العـرب والإسـلام ومـنهم الفارابي، أبن مسكويه، أبن سينا، أبن تيمية، وغيرهم كثيرون وصولاً إلى أبن خلدون.

وتتلازم المبادئ والاتجاهـات في أطـر عمليـة، يثبـت العلـماء والفلاسـفة المسـلمون تماسكها في أعمال مهمة وكشف عمرانيوا الدولـة العربيـة الإسـلامية عـن وحـدة(ألسياسـة والأخلاق)، و(الراعي والرعية)و(المواطن والدولة) في ضوء قوانين لخصها لنا أبن خلـدون في معادلة شدة تماسك الجماعة وتوحدهم مع قائد شجاع وطليعة فدائية وعقيدة تعـبر عـن طموح الناس في قيام دولة تنمي فـيهم البعـد الاجتماعـي ـ الإنسـاني القـائم عـلى العدالـة والتعاون والتكافل، كل ذلك من أجل أن يتمكن الجميع من أنتاج الحيـاة وتجـاوز النزعـة الاستهلاكية ومظاهر الترف المخل .[41]

ويعبر إدانة الإسلام للترف والمترفـين وللبـذخ ومظـاهر الاسـتهلاك المفرطـة، يعبر عن مغزى سياسي واقتصادي/اجتماعي وأخلاقي مهم. فـأن اتجاهـات كتلـك التي تنمي عند الفرد الروح العدوانية والتوسعية، ونزعة الاستغلال وجنـي المـال والمكاسب الاقتصادية ولو على حساب استغلال وشقاء أفراد آخرين من المجتمـع وإلحاق الضرر بهم. وان اشـتداد نزعـة الاسـتهلاك تخفـي ورائهـا أهـدافاً تفـوق هـدف خدمـة الفـرد وإشـباع حاجاتـه ورغباتـه، أي خدمـة أهـداف المنتجـين

للسلع والخدمات تحت شعار واه من زيادة رفاهية الفـرد، ففـي الواقـع أن حجـم الضرار المادية والمعنوية التي تلحق بالمجتمع تفوق إلى حد كبير تلك الأهداف المتوخـاة في خدمـة الفرد، ونرى خيلا مثال على ذلك : إن اشـتداد نزعـة الاسـتهلاك في البلـدان الرأسـمالية قـد حولت الصناعيين الرأسماليين إلى غيلان لا تعرف الاكتفـاء مـن جنـي الأربـاح، والأفـراد إلى مستهلكين شرهين ذوو نزعة عدوانية في الحصول على ما لا يسـتحقونه بالوسـائل الشرعيـة أو غير الشرعية من خلال سلوك اعتدائي شرس.

وعلى هذا الأساس من الالتزام بالأخلاقيات، فإن أقرب مفكـر إسـلامي إلى الفلسـفة الإغريقية/ اليونانية، ونعني به الفارابي، لا يقترب ولا بآي مقدار مـما ذهـب إليـه أفلاطـون من أفكار إباحية المرأة وشيوعية الملك والنساء والأولاد ليمنع التعدي بين الطبقات يحسـم الشرور والنزاع.[42]، بل أن الفارابي يضع للمجتمع أسس واضحة من الأخلاق، تمثل الشريعة ينبوعها السياسي: (وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُـدًى وَرَحْمَـةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) النحل: 64

وفي استطرادنا البحـث والتعمـق في القضـايا الفكريـة والفلسـفية العربيـة الإسلامية، نلاحظ العلاقة الجلية بين الموضوعات ونظريات الحكم والسياسة، مما يقودنا إلى آفاقاً رحيبة بلغها المفكـرون والعلـماء العـرب والمسـلمون(وهنـا نـرى ضرورة التنويه بجهود العلماء المسلمين من غير العرب سواء كانوا من الفـرس أو الأتراك أو غيرهم من الشعوب التي ارتضـت الإسـلام دينـاً وفكـراً ونظامـاً)، فقـد أخـذ هـؤلاء العلـماء النوابـغ العلـوم والدراسـات في بلادهـم ثـم طوروهـا أو

استكملوها في الأمصار العربية، في منارات للثقافة وبؤر علمية للدراسة والبحث مثل: بغداد ودمشق والكوفة والبصرة والفسطاط (القاهرة) والقيروان وقرطبة(الأندلس) وإذا كان حصر تلك المجالات والتطرق غليها جميعاً يفوق مهمة هذا البحث، لذلك نجد من الأفق التركيز حول موضوعتين مهمتين من موضوعات الفكر والفلسفة السياسية. وهما:

أ. الدولة ب . الرئاسة

أ. الدولة:

يعود وعي العرب للنظام المركزي وللدولة إلى مراحل سبقت الإسلام بقرون طويلة، وقد تعرضنا في المباحث السابقة لتجاري عربية مهمة في أرجاء مختلفة من الأمصار العربية، في بلاد الرافدين والنيل والشام واليمن. ولكن هذا الوعي كان يتطور مع تطور عموم حركة الفكر والثقافة العربية والفلسفة والفكر السياسي وتطور أنظمة الحكم.

وتطرقنا بالتفصيل لتطور نظريات وأنظمة الحكم في ثلاث أنظمة عربية هي: الخلافة العربية الإسلامية في مراحلها الثلاثة: الخلافة الراشدية، والخلافة الأموية، والخلافة العباسية. وما نريد بحثه في هذا الباب هو أراء العلماء والمفكرين العرب والمسلمين بصدد نظريات الدولة.

وإذا كانت الدولة كمؤسسات(مر ذكر ذلك) قد تطورت مع تطور الدولة الإسلامية بأهدافها وواجباتها وهياكلها المكونة ومبادئها، إلا أن فترة الانتعاش الفكري والثقافي شهدت تعمق في الدراسات والأبحاث الفكرية والفلسفية،

وكانت البواعث المحركة لهؤلاء العلماء هي على الأغلب، الشعارات السياسية التي كانت الشريعة الإسلامية تدعو لها، كالعدالة والمساواة والدعوة إلى العمران والحرية ...الخ، فكانت أعمال العلماء والمفكرين تتركز في الدعوة إلى تحقيقها في دولة، ووضع آليات تحقيقها وتطبيق مضامينها. وكانت هذه الدراسات تبحث في علاقة الرعية بالحاكم، وفي شروط دولة الإيمان، أو المدينة السعيدة، أو المدينة الفاضلة. ولا يمكن تجاهل تأثير الفكر والفلسفة اليونانية على المفكرين والعلماء العرب والمسلمين رغم أن هذا التأثير لم ينسخ عن الفكر العربي ملامحه وشخصيته المميزة.

ولم يكن الفكر والفلسفة اليونانية التيار المؤثر الوحيد، بل أن اختلاط العرب(كناقلين للفكر الإسلامي) بأقوام كثيرة، وتعرضها إلى تيارات مختلفة: الإسرائيليات، الغنوصية، الشعوبية، الزنادقة. ومع أن تلك التيارات لم تكن تخلوا من التأثيرات، المفيد منها والمضر، إلا أن التيار الفكري الفلسفي العربي الإسلامي ظل في جوهره تياراً موحداً لا يقترب من الشرك بأي صيغة من الصيغ، ومنتمياً إلى الثقافة العربية وملتحقاً بتراثها القديم والجديد ليشكل وحدة موضوعية لها سماتها وخصائصها. واقتربت الفلسفة العربية الإسلامية من الفلسفة الإغريقية في أشياء، واختلفت معها في أشياء أخرى، منها :

* **تقول الفلسفة الإغريقية:** لا يوجد شيء خلق من لاشيء.

* **وتقول الشريعة الإسلامية** : الله خلق العالم من لا شيء. [34]

ومن دون شك كانت التجربة أفضل معلم، إذ استدعت الحاجة إلى تطوير الأنماط المطروحة من الإدارات المركزية والدول بفعل المهام، مع تطور فكري /

فلسفي لفكرة النظام ـ الدولة ـ المجتمع ـ التكافل الاجتماعي ـ الأمن الاجتماعـي ـ مصـالح الأمة، تلك الأهداف التي كانت تكتسب بمرور الوقـت ومـع تحقيـق المنجـزات الحضـارية على كافة الأصعدة، بعداً إنسانياً يجعل من الدولة وسيلة لبلوغ تلك الغايـات مـع الالتـزام الهام بالأخلاقيات الإسلامية في وحدة جدلية متجانسة منسجمة، وتماسك عناصرها المكونة. ويمكننا اعتبار علماء كالفارابي وأبن سينا وأبن مسكويه والماوردي وابن خلدون وأبن تيمية من ابرز العلماء في هذا المجال كما يمكننا رصد حركات كالخوارج والمعتزلة وأخـوان الصـفا باعتبارها من المنظمات والتشكيلات الثقافية و الاجتماعية التي كان لها مواقفها وأفكارهـا المهمة.

*** الفارابي:**

هو أبو نصر محمد، ولد في فاراب (تركستان) وتوفي في دمشق عام 950 م . درس في حران(اليوم في تركيا، اشتهرت بالدراسات اللاهوتية المسيحية)، أقام في حلـب بـبلاط سـيف الدولـة الحمـداني، عـالم موسـوعي، درس الـتراث المحـيط بـعصره بعمـق، لـه العديـد مـن المؤلفات أشـهرها أراء في المدينـة الفاضـلة الـذي أراد فيـه أن يحـاكي فلاسـفة الإغريـق في أبحاثهم، وله أيضاً السياسة المدنية و جوامع السياسة ، وغير ذلك من المؤلفات.

وبرغم أن الفـارابي كـان مـن أكـثر الفلاسـفة المسـلمين اتفاقـاً في الآراء مـع فلاسفة الإغريق بصدد قضايا الدولة، إلا أنه أختلف معهم ولا سـيما في التوحيـد. وقـد أخـذ عـن أفلاطـون فكـرة الإلـه المتعـالي عـن مخلوقاتـه، وإنـه أخـذ عـن

أرسطو فكرة القوة والعقل والممكن الضروري ومنها صاغ نظرياته في الإمكان والوجوب وجعلها أساس تقيم الكائنات.[44]

وإذا كان أفلاطون قد رأى أن لا سعادة ولا صلاح للمجتمع والدولة إلا أن يحكم الفلاسفة، أو أن يتفلسف الحكام، أي باتحاد الفلسفة والسياسة في شخص واحد. ويعتقد الفارابي أن الحاكم ينبغي أن يكون كالنبي في خلقه، وكالفيلسوف في علمه، وبذلك فقط تحل السعادة في مدينته الفاضلة [45]. وقد أهتم الفارابي بالسياسة وأعتبرها علماً من أرفع العلوم وينتفع به كل علم ويمثل كل المعارف ويوجهها . والسياسة عنده هي تقصي ونظر حيث يقول في كتابه رسالة في السياسة إن أنفع الأمور التي يسلكها المرء في استجلاب علم السياسة وغيره من العلوم، أن يتأمل أحوال الناس وأعمالهم وتصرفاتهم، ما شهد منها وما غاب عنه، ومما سمعه وتناهى إليه منها، وأن يمعن النظر فيها ويميز بين محاسنها ومساوئها، بين النافع والضار منها .

ولم يغفل الفارابي أهمية الاقتصاد في بناء المجتمعات وقوتها وتطورها، وبذلك فاقت أبحاثه في أهميتها مباحث أفلاطون، حيث أنه كان يرى المال والثراء من أسس تطور المجتمع والدولة، وكان من أوائل من قالوا باقتصاد الدولة الموجه.[46]، فالمال والملكية في نظر الفارابي وظيفة اجتماعية ولا يجوز عنده أن يخرج من يد المالك مم ماله شيء ما لم تضمن توازن وسلامة الأطراف المشتركة في التكامل وهي:

أولاً : سلامة منافع ورغبات المالك.

ثانياً : سلامة حق رأس المال، فمن حقه الاقتصادي كما من وظيفته الاجتماعية أن لا ينقص إلا في ظرف قاهر تكون فيه لحاجة الجمهور ورجاحة تبرر النقصان.

ثالثاً : سلامة منافع الجمهور وحاجته ورغبته. [47]

والفارابي يقسم مدينته الفاضلة إلى مراتب وفق قوى البدن أو نظام الفيض بمراتب الموجودات والهيولي(المادة الأولى)إلى الواجب الوجود، كما له أراء محددة عن رئيس مدينته الفاضلة سنتطرق إليها في مجال بحثها .[47]

ومدينة الفارابي لن تسعد ولن تكون فاضلة إلا بالتخصص والعطاء والطاعة والقانون. والتعاون كتعاون أعضاء الجسم برسم الطاعة والنظام والقاعدة والقانون تحت العقل الذي في الرأس والقلب الذي في الصدر والتخصص واجب وطني وفرض اجتماعي وركن من أركان العدل والسعادة والإبداع في المدينة الفاضلة، ولا يجوز لأهل المدن الفاضلة الانتقال من تخصص إلى آخر ومن مهنة إلى أخرى حسب المزاج، وهنا نجده يؤمن بالتخطيط.[49]

*** أبن سينا :**

أبو علي أبن سينا، عرف بالشيخ الرئيس أبن سينا ويعرف باللاتينية Avicenne . ولد في أفشنة قرب بخارى(أوزبكستان) عام 980 م وتوفي في همدان عام 1037 م، اشتغل بالفلسفة والطب. درس الفلسفة اليونانية ولا سيما أرسطو، له ميول صوفية عميقة وتأثر بشيء من التيارات المعاصرة له، المعتزلة

والإسماعيلية. له العديد من المؤلفات السياسية الفلسفية منها : الحكمة الشرقية، الشفاء في الفلسفة، القانون (في الطب)، ومخطوطات عديدة.

وابن سينا تلميذ للفارابي، درس أعماله وتابع بحوثه. والتفاؤل من ابرز ما توصف به فلسفة ابن سينا، فهو يرى أن العالم هو مشروع خير وإن الخالق هو الذي يسبغ هذا الخير. ومع أن هذا الشر هو موجود، ولكن هذا الوجود غير مختلط، والشر طارئ ودخيل على الوجود. وقد أقر أبن سينا كالفارابي بأن الإنسان قد فطر على الاجتماع، فالإنسان في رأيه لا يحسن المعيشة إذا أنفرد وحده شخصياً، فلا يمكنه أن يتولى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضرورات الحياة، فلإنسان هو مدني بالطبع.

ويرى ابن سينا بأن هناك أصنافاً من المدن، أفضلها هي مدينة العدالة وهي مدينة السنن التي أنزلها اللـه. ويضع ابن سينا الآليات لتحقيق برامجه السياسية لإنجاز هدف المدينة العادلة. وذلك ببناء الإنسان أولاً. كما أنه يؤكد على الاهتمام بتحقيق المبادئ السياسية والأخلاقية، ويضع العدالة في مقدمتها، ومدينة ابن سينا العادلة تضم ثلاث فئات:

أولا ـ المدبرون: وهم السياسيون.

ثانياً ـ الصناع : وهم العمال الكادحون.

ثالثاً ـ الحفظة : وهم الموظفون والجنود.

ويبدي أبن سينا اهتماما بالاقتصاد، فيرى مصادر مدينته في ثلاثة منابع :ـ

أولاً ـ الضرائب على الناتج.

ثانياً ـ الغرامات على المجرمين.

ثالثاً ـ الغنائم التي تفرض على أحوال المتنابذين.

ولأبن سينا مذاهب في الـزواج والمـرأة والتقاليـد الاجتماعيـة والأسرة بمـا لا يخـالف التقاليد الإسلامية، وإذا كانت مدينة الفارابي تضم قدراً من المثالية، فـإن مدينـة ابـن سـينا أكثر واقعية، وفيما يميل الفارابي إلى الفلسفة، يميل أبن سينا إلى الدين وعلم الاجتماع.[50]

* **أبن مسكويه :**

أبن مسـكويه المتـوفى عـام 1030 م ، مفكـر وأديـب، انصرف إلى الفلسـفة والطـب والكيمياء وكان نفوذه كبيراً في البلاط البويهي. له من الكتب: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، وهو كتاب في التاريخ ينتهي عام 969 م، وكذلك كتاب : تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق.

وكان أبن مسكويه من العلماء الذين اتخذت أفكارهم أبعاد عمليـة وأكـثر واقعيـة، والسبب في ذلك يبدو واضحاً لنا، فأبن مسكويه توفي عام 1030، أي أنه جـاء بعـد الفـارابي وابن سـينا بعـد قـرون، لـذلك كـان فكـره مسـتوعباً لأعـمال مـن سـبقه، وكـذلك للأعـمال الفلسفية الإغريقية وغيرها، بالإضافة إلى أمرهام، هو إطلاعه على التجربة التاريخية المهمة التي قطعتها دولة الخلافة العباسية.

الاعتدال بالإضافة إلى الواقعية، كانت عماد فكـر ابـن مسـكويه، وفي ذلـك فإنه يرى أن الفضـيلة إذا انحرفـت عـن القـدر الضروري والواجـب اقتربـت مـن الرذيلة، كما أنه أكد على دور الإنسان ضمن الجماعة وهو يؤكـد بـذلك أيضـاً إلى

ما ذهب إليه قبله الفارابي وابن سينا، كما أكد ابن مسكويه على تلاحم الأهداف الإنسانية بالدور السياسي للدولة وفي مقدمة ذلك العدالة.

وأبن مسكويه كالفلاسفة الإسلاميين الذين سبقوه أطلع ودرس بعمق آثار الفلسفة الإغريقية وأعجب ببعض منها سيما أفكار أفلاطون، بيد أنه لم يأخذ بها، ومسكويه يرجع في أعماله إلى الشريعة، فالشريعة عنده مقدسة لأنها أوامر الله، فهي لا تأمر إلا بالأشياء الحسنة والابتعاد عن الرذائل وإتباع الشريعة هي الطريق إلى العدل والمساواة.(51)

فالشريعة عند مسكويه مهمة في حياة الدول بحكم انه تنظم حياة الأفراد في المعاملات وإقرار الحق والعدل، وهي بذلك (الشريعة) والدولة تؤكدان وحدة المجتمع العضوية. والدين عنده أمر إلهي، والحاكم حارس للشريعة، لذلك يجب أن يتمتع بصفات وخصائص تمثل الجدية والحزم والاهتمام بمصالح الناس وبالحق.(52)

*** أبن تيمية :**

الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية، ولد في حران عام 661 H / 1263 م، وتوفي سجيناً في قلعة دمشق عام 728 H / 1328 م، فقيه شافعي، تأثر بالأفكار الحنبلية، وعند بعضهم يعد من فقهاء الحنابلة، إمام دمشق ومن العاملين على تجديد المذهب، فقيه في علوم الكلام والقرآن والحديث. عمل في التدريس، ثم منع من ذلك. أعتمد محمد عبد الوهاب، مؤسس الوهابية أراء ابن تيمية وله العديد من المؤلفات أبرزها في مجال السياسة كتابه الشهير السياسة الشرعية .

ويمتاز ابن تيمية في فكره بالوضوح والدقة، وهو من العلماء الذين يؤكدون على وجوب اتخاذ الإمارة بوصفها أحد واجبات الدنيا الأساسية، بل ويذهب إلى القول لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولابد لهم عند الاجتماع من رأس. [53]، ويلاحظ هنا اقتران مصلحة الناس بالاجتماع وأهمية السياسة عند الاجتماع لتدبير أمر الناس. ويستند أبن تيمية في باب وجوب اتخاذ الإمارة على طائفة من الآيات والأحاديث، بصدد اتخاذ الإمارة، بل يذهب هو في ذلك بقوله إن اللـه أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل والحج والجمع والأعياد، ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة. لذلك قيل : إن السلطان ظل اللـه على الأرض. ويقال ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان [54]

فالإمارة إذن هي واجب عند ابن تيمية فالواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة يتقرب بها إلى اللـه [55]، وينفرد ابن تيمية بتقديم تفسير رائع لما يسميها آية الأمراء : (إِنَّ اللـهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللـهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا {58/4} يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللـهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللـهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللـهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) النساء: 58 - 59 ، فيذكر إن الآية الأولى نزلت في ولاة الأمور، إذ عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل(لاحظ إذا الشرطية)، ونزلت الثانية في الرعية إذ عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك، إلا إذا أمروا بمعصية اللـه، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.[56]

*** الماوردي :**

أبو الحسن علي، ولد في البصرة وتوفي في بغداد عـام 450 H / 1058 M، مـن كبـار الفقهاء والعلماء والقضاة. شافعي المذهب. له مؤلفـات سياسـية عديـدة أبرزهـا الأحكـام السلطانية و نصيحة الملوك ، و قانون الوزارة و سياسة الملك .

وقد أهتم الماوردي بكافة مفردات الحكم، ولكنه برع بصفة خاصة في مجالات الفقـه القانوني الدستوري والجنائي، حيث أفرد مجالاً واسعاً في أعماله لاسيما في مؤلفه ذائع الصيت الأحكام السلطانية والولايات الدينية في مجـال الإمامـة والإمـارة ومـا يتصـل بهـا مـن أحكـام ومواد، وكذلك في مجال الحكم والأجهزة التنفيذية(الوزارة ومؤسسات الحكم بصفة عامة).

ويشدد الماوردي بدوره على ضرورة الإمارة والرئاسة إذ يقول إن الإمـارة موضـوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمـن يقـوم بهـا نحـو الأمـة واجـب بالإجماع وإن شذ عنها الأصم . ثـم أنـه يـرى أن ضرورة قيـام الإمـارة تجمـع بـين الضرورة العقلية بضرورة التسليم لزعيم يفصل في الخصـومات والمنازعـات، وكـذلك لضرورة شرعيـة ذلك أن الإمام مكلف بواجبات تنص عليها الشريعة أبرزها إقامة الحدود الشرعية.[(57)]

وتمثـل أراء وأحكـام المـاوردي برنامجـاً متكـاملاً للحكـم، فهـو يتفقـه في الأبواب الشرعية، إلا أن فكر الماوردي، كغيره من العلماء والفلاسفة الإسـلاميين، لا يجيب بصراحـة تامـة ووضـوح عـلى التسـاؤلات الحساسـة الحرجـة، بصـدد الـتصرف حيـال الحـاكم الجـائر أو الفـاجر، أو بصـدد تفاصـيل تنفيذيـة عـن

أقامة الشورى وأساليبها. وآراؤه في هذا المجال مرنة وجب على الرعية الطاعة والنصرة للإمام ما لم يتغير حاله إما لنقص في بدنه(العقل والأعضاء) أو لجرح في عدالته [58]، أو تبطل الإمامة في حالة حصول نقص في التصرف إما حجر(ارتهان) وقهر أن يستولي عليه أعوانه من غير تظاهر لمعصية ولا مجاهرة فتتغير أفعاله، فإذا كانت قراراته خارجة عن الدين وأحكامه تسقط ولايته [59]. ومع أن الماوردي لا يتحدث صراحة عن أسلوب خلع الحاكم الفاجر، إلا أنه ينفرد من بين علماء السياسة العرب والمسلمين بالتطرق إلى أمكان أن يقسم الحاكم صلاحياته بين نواب له سواء كانت عناوينهم (أمراء ـ سلاطين ـ وزراء)[60]، وما أرائه ومباحثه تلك إلا وليدة ونتاج عصره من انقسام في السلطة شهدته الخلافة العباسية ولكنه أثرى بها الفكر السياسي العربي الإسلامي. وبرأينا أن العالم الماوردي أبدى في اتجاهاته هذه المرونة أمر لا يعاب عليه بل على العكس فإن قدرة المنظر والنظرية على استيعاب العصر وأحداثه ومهماته وتحدياته وهو ما يمنح النظرية المرونة والأتساع والديمومة والتطور.

*** أبن خلدون :**

أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، ولد في تونس عام 1332 M / 732 H وتوفي في القاهرة عام 1406 M / 808 H . وهو مؤرخ وفيلسوف، اجتماعي عربي، ومن ابرز علماء عصره وفي العصور التي تلته. عمل في مجالات الأدب والسياسة والقضاء والإدارة والعلوم. وأعماله نظرياته لاقت شهرة واسعة ما يزال يتردد صداها وأهميتها حتى عصرنا الراهن وفي جميع أنحاء العالم.

ينتسب أبن خلدون إلى أسرة أندلسية تعود أصولها إلى حضر موت، أقامت في الأندلس/أشبيلية وعمل أفراد منها في السياسة والثقافة والعلوم، تنقل في بلاد المغرب العربي والأندلس، وتولى أعمال سياسية في فاس وغرناطة وتلمسان. ثم توجه إلى المشرق واستقر في مصر ودرس في الأزهر، وتولى القضاء المالكي، له أعمال مشهورة منها: المقدمة لكتابه العبر، الذي أرسى فيه علم الاجتماع حتى قيل عن كتابه هذا، أنه يمثل مكتبة علوم اجتماعية وسياسية واقتصادية وأدبية.

وأبن خلدون في ذروة أعماله المقدمة وفيها توصل الفكر العربي إلى مرحلة متقدمة، وبدلا من أن يهتم ابن خلدون بأفكار قد تبدو مثالية وضرب من الخيال والتأمل مثل جمهورية أفلاطون، أو مدينة الفارابي الفاضلة، أو المدينة العادلة لأبن سينا، أو مدينة الله للخوارج، فأبن خلدون يمضي في فلسفة العمران، أو الدعوة إلى التساكن والاجتماع. كما وأن أبن خلدون تعرف على الأسس الجوهرية لاجتماع البشر وبذلك يعد حقاً من مؤسسي علم الاجتماع.

ومأثرة ابن خلدون تكمن في أنه أول من أقر وأعترف بالحياة المادية للبشر على أنها أساس المجتمع ومحدد لجوانبه الأخرى بما في ذلك الجانب العلمين أضف لذلك أن أبن خلدون نظر إلى المجتمع بمنظار يختلف تماماً عن منظار العصر الإغريقي ومنظار القرون الوسطي، فالعصر الإغريقي عالج المجتمع على أنه مجتمع سياسي في المقام الأول. والقرون الوسطى نظرت إلى المجتمع على أنه مجتمع ديني أولاً وقبل كل شيء، أما ابن خلدون فقد عالج في فكره المجتمع على أنه جماعات عمل تهدف إلى تلبية احتياجات أفرادها في المقام الأول [(61)]

وعلى هذا النحو مـن الوضـوح في الرؤيـة الدقيقـة، يـذهب أحـد الأسـاتذة العـرب المعاصرين إلى اعتبار أن ابن خلـدون بأنـه مـبشر بالماديـة التاريخيـة، أو عـلى نحـو أدق، واضع المقدمات التاريخية للانتقال إليها. [62]

وإننا إذ لا نجد ما يجانـب الصـواب في هـذا التقيـيم، ثـم أننـا نلاحـظ تطـوراً بـالغ الأهمية في فهم طبيعة النظم وشرعية السلطات الحاكمة، فالسياسة عند أبن خلدون التي يحمل عليها أهل الاجتماع بالمصـالح العامـة سـواء كـان ذلـك بمقـتضى الشرع، أو بمقـتضى التغلب والقهر(نظرية التنازع والغلبة). [63]

والفقرة الأهم في فكر ابن خلدون تتمثل في أنه اسـتطاع أن يتجـاوز عصره ونفسـه، وأن يتخذ موقفاً فكرياً وعلمياً عميقاً من العصـبية، أي مجموعـة الـروابط وعنـاصر الشـد النفسـية والتاريخيـة والديموغرافيـة، مقابـل فكـرة العمـران والتسـاكن وإقامـة حضـارة ومدنيات في دول حديثة وعلاقات اجتماعية واقتصادية أكثر شـمولاً، وفـيما تمثـل العنـاصر العصبية القبلية قيم قبلية متخلفة، تمثـل عنـاصر ابـن خلـدون الاجتماعيـة قـيم حضـارية متقدمة.

وعلى هذا النحو مضى الفكر السياسي العربي الإسلامي يتطور بخطى ثابتـة ويتفاعـل مـع محيطـه، باتجـاه تطلعـاتهم وبمـا يلبـي حاجـاتهم وفي سرد لتلـك المنجزات العلمية والفكرية/ فإننا نقف على مجهود ضخم قام به حشد كبير مـن العلـماء والمفكـرين قـدموا أعـمالاً كبـيرة ومهمـة، بـل أن يعضـها اسـتمر صـالح

للدراسة والاسترشاد حتى في مرحلة ما بعد عصر النهضة والثورة الصناعية في أوربا وساهم بدرجة مهمة في تطوير العلوم.

ب. **الرئاسة :**

كانت الرئاسة هي الاتجاه الثاني المهم الذي استأثر باهتمام المفكرين والفلاسفة والجماعات السياسية والثقافية، ولعل من الأسباب الرئيسية في بذل مثل هذا الاهتمام البالغ، أن الرئاسة، الملك، الإمارة، الإمامة، الخلاف، هي من ابرز الواجبات الدينية، وبسبب من أهمية سلطاتها الواسعة التي تشمل كلا المجالين، الديني والدنيوي، بالإضافة إلى أن الرئاسة تمثل بصفة عامة رأس للسلطات وقمة للنفوذ السياسي وللقيادة في البلاد، وهي تكون موضع منافسة الرجال الأقوياء والأذكياء والجماعات ذات المصالح.

ومن جهة أخرى، فإن خلو الشريعة(ولا نعد ذلك مثلبة) من أشارات واضحة إلى طبيعة السلطة وطرق انتقالها، وعنوان الرئاسة، وما له علاقة مباشرة بهذه الموضوعات، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لمناقشات ومجادلات، وكذلك إلى مشاحنات وخلافات وصراعات كان بعضها دامياً.

وقد برزت إلى السطح الحاجة إلى مثل هذه الدراسات في وقت مبكر من عهد الخلافة العربية / الإسلامية، ففي الواقع منذ عهد الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان الذي انتهى باغتياله، وحدوث ما يسمى في التاريخ السياسي الإسلامي بالفتنة، ثم أبان عهد الخليفة الراشدي الرابع علي بن أبي طالب، وتعدد الجهات المطالبة بالخلافة، ثم في اغتياله. فظهور العديد من الفرق

السياسية والدينية التي كان لها في الخلافة وسبل التوصل إليها وانتقالها وتداولها، أراء ومذاهب.

وكان الرسول قد تنبأ برحيله وأشار إلى ذلك في آخر خطبة له بموسم الحج. ومع أن خطبته كانت تفصيلية، إلا أنه لم يتطرق إلى قضية استخلافه، وباستثناء كلمات ثناء واستحسان كان الرسول يعبر فيها عن رضاه عن أقرب المقربين إليه أمثال: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، الزبير بن العوام، عبد الرحمن أبو عوف، طلحة بن عبيد الله، أبو عبيدة عامر الجراح، سعد بن أبي وقاص، وغيرهم. ومع ذلك فإن الأضواء تسلطت على آخرين كمرشحين للخلافة منهم العباس بن عبد المطلب(عم الرسول)، وسعد بن عبادة زعيم الأنصار في المدينة.

ولكن الخلافة حسم أمرها بعد وفاة الرسول بسهولة(نسبياً) في مؤتمر سقيفة بني ساعدة، وكذلك انعقدت الخلافة لعمر بن الخطاب بسهولة وقد أودعها إليه أبو بكر الصديق في عهد استخلاف خطي. وكانت الطريقة التي عهد بها عمر بن الخطاب بالخلافة من بعده فريدة، إذ عهد بها إلى مجلس مؤلف من ستة أشخاص(عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، عبد الرحمن أبو عوف، طلحة بن عبيد الله، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص) ينتخبون أحدهم من بينهم. وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت له عبد الرحمن بن عوف، (بسبب أمانته التي شهد له بها الرسول، ولزهده شخصياً عن المنصب) وبهذه الآلية الفريدة التي أوضحت بصورة دقيقة آليات انتخاب خليفة جديد، وآليات عملية الانتخاب والتصويت، وكذلك في تحديد مهلة ثلاثة أيام فقط،

للفراغ من عملية الانتخاب. وآلت الخلافة على هذا النحو لعثمان بن عفان الذي صوت له عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، فيما صوت لعلي بن أبي طالب الزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله.

وقد اكتنفت السنوات الأخيرة من خلافة عثمان بن عفان مشكلات إدارية وحكومية، وكانت مساحة الدولة قد تضاعفت مرات عديدة، وقامت الضرورة إلى مؤسسات سياسية وإدارية ومالية وعسكرية لمواكبة التطور الحاصل. وكان الخليفة الطاعن في السن(و قد تجاوز الثمانين عاماً) يعاني من ضعف السيطرة على الإدارات الحكومية، بالإضافة إلى نشوء فئات إدارية راحت تستغل هذا الوضع، ومع توسع الدولة ومواردها المالية وما يمثله ذلك من وسط لتنامي علاقات لم تكن مألوفة حتى الماضي القريب.

وتفجرت هذه الصراعات بواجهاتها العلنية والخفية باغتيال الخليفة ونشبت على الفور قضية اكتسبت بفعل تلك الأجواء غير الطبيعية أهمية متزايدة، قضية لها أهمية شرعية ودستورية، ونشأت التكتلات، واستغلت عناصر مختلفة طموحة ومغامرة هذا الوضع، في السعي لتحقيق مكتسبات مادية.

ثم تلقت الخلافة الراشدية انتكاسة كبيرة باغتيال الخليفة الرابع على يد أحد أطراف تفاعلات الأزمة(الخوارج)، ومنذ ذلك الوقت يمكن البدء بتسجيل تبلور مواقف أيديولوجية / سياسية حول قضية الخلافة، والتي ستستمر ساخنة في الفكر السياسي العربي الإسلامي، وقد ساهمت الاغتيالات وخلع الخلفاء،

في تقويض هيبة ومكانة الخلافة الدينيـة والدنيويـة، وقـد غـدت أكـثر فـأكثر تحـت وطـأة طغيان عوامل القوة والغلبة.

وطرحت قضية الخلافة نفسها بقوة في الحياة في الحياة السياسية والثقافية كقضـية مهمة، ولكنهـا لم تتبلـور في الفكـر السـياسي إلا في المراحـل المتـأخرة، أي في أواخـر الدولـة الأموية ومطلع الدولة العباسية ضمن نضـج العنـاصر الثقافيـة بصـفة عامـة. نعـم، كانـت هناك دائماً فرق وفئات تطالب بالخلافة، ولكن مطالبتها تلك لم تكن في إطار أيـديولوجي / سياسي متكامل، أو بالأحرى، لم تكن دائماً كذلك، وسوف نستعرض مواقف وأراء أبـرز تلـك الفئات من قضية الخلافة.

• **آل البيت** : وتطلـق هـذه التسـمية عـلى الشخصـيات مـن أسرة وقبيلـة الرسـول، فالرسول قريشي، ومن الأسرة الهاشمية (هاشم هو الجد الثالث للرسـول)، وفي واقـع الأمـر فإن جميع الخلفاء الراشـدين كـانوا قريشـيين أيضـاَ مـن أسر مختلفـة، كـما كـان الأمـويين والعباسيين كذلك. وهناك من يعتبر أن الخلافة يجب أن تكون في قريش حصراً.

ولكن هذا الأمـر لم يمـض بعيـداً، فهنـاك مـن أعتـبر أن الخلافـة يجـب أن تكـون في الأنصار الذين قامت على أكتافهم الدولة الإسلامية من الأوس والخزرج. وعلى هذا الأساس، فقد بدا أن عصبية قبلية على وشك أن تنفجر فتحيـل الخلافـة والـدين والدولـة والعقيـدة برمتها إلى مسألة زعامات قبلية وعائلية، في حين أن جوهر الـدعوة الإسـلامية كـان موجهـاً أساساً ضد أفكار وعصبيات كهذه.

ثم مضت فكرة الخلافة لآل البيت تتحدد أكثر فأكثر أبان النزاعات التي نشيت بـين الخليفـة ألراشـدي الرابـع وتحـالف الـزبير ـ طلحـة، مـن جهـة، وتحـالف معاويـة بـن أبي سفيان(حاكم الشام) ـ وعمرو بن العاص (حاكم مصر)من جهة أخرى. وفي خضم النزاعات والصراعات العسكرية والسياسية انبثقت لأول مرة جماعة أطلقت علـيهم اسـم الخـوارج، وسموا كذلك لأنهم خرجوا مـن صـفوف معسـكر الخليفـة ألراشـدي عـلي بـن أبي طالـب، احتجاجاً على أساليب العمل السياسي العسكري، وأعلنوا رفض التضحية بالمبـادئ في سـبيل العمل السياسي ورفضوا قبول مبدأ التحكيم الذي جرى في صفين بين الخليفة ومعاوية بـن أبي سفيان. ثم رفضوا نتائج تحكيم مؤتمر دومة الجندل، ورفعوا شعار لا حكم إلا لـلـه ثـم مضوا يكرسون مواقفهم الأيديولوجية والسياسية الخاصة بهم التي لا تخلو من الدوغماتية، أما الجماعات التي استمرت متمسكة بالخليفة ألراشدي الرابـع فقـد أطلـق علـيهم شـيعة أمير المؤمنين، أي جماعة أمير المؤمنين، ثم اقتصرت على كلمة الشيعة، وهـو كنايـة لموقـف سياسي مؤيد للخليفة علي بن أبي طالب.

على أن اغتيال الخليفـة(عـلي بـن أبي طالـب)، أنهـى الخلافـة الراشـدية مـن جهـة، وأطلق العنان من جهة أخرى لتيارات سياسية، فالخلافة الراشدية كانت قائمة عـلى أسـاس انتخاب أفضل رجال الجماعة الإسلامية للخلافة: **بالتعين والاستخلاف، ونيل البيعـة:** ولكـن هذا النظام لم يكن مقدراً له أن يستمر إلى مـا لا نهايـة، حيـث كانـت الوفـاة قـد أدركـت معظـم رجــال الصــحابة، كــما أن تطــور أوضــاع الدولــة والمجتمــع، وتبلــور مواقــف اقتصادية/اجتماعية، كانت مسألة تفرض آثارها السلبية والإيجابية عـلى المجتمـع والدولـة وتدفع وتنضج مواقف وأوضاع جديدة وبإيقاع سريع ومتلاحق.

وفي غضون ذلك، كانت الخلافة وآل البيت قد أضحت قضية سياسية، فآل البيـت في غياب نظام سياسي أو تقاليد ملزمة، طرحوا أحقيتهم بالخلافة بإسـم الهاشـميون ثـم أنهـم حصروه لاحقاً بالبيت العلـوي، ثـم بذريـة عـلي بـن أبي طالـب مـن السـيد الزهـراء (ابنـة الرسول) حصراً، ثم مضت التيارات العلوية تتشعب وغيرها تحدد الخلافـة في ذريـة الإمـام الحسين بن علي حصراً(مع أن الإمام الحسن هـو الابـن الأكـبر للإمـام عـلي بـن أبي طالـب، وأبناء الإمام الحسن كانوا الأكثر ولوجاً في العمـل السـياسي)، ثـم حصروهـا في أولاد الإمـام جعفر الصادق قطعاً. والشيعة العلويين طرحوا أولاً خمسة أئمـة معصـومين(الزيديـة)، ثـم بسبعة أئمة معصومين(الإسماعيلية)، ثم بإثنا عشر إماماً معصوماً(الجعفرية الإثنا عشريـة)، باعتبار أن هؤلاء الأئمة هم معصومين من الأخطاء في الاجتهاد والتأويل وفي القيادة الدينية والدنيويـة. وقـد عملـت هـذه التيـارات كفـرق واتجاهـات بإسـم آل البيـت، هاشـميون، علويون، زيديون، إسماعيليون، الجعفرية، أو حتـى بإسـم الشـيعة عامـة. ومـن المؤكـد أن الكثير من الاتجاهات التي عملت تحت هذه الشعارات لم تكن لها علاقة واقعية بإسـم آل البيت. ولكن وكما لاحظنا ذلك في أعمال الكثير من المؤرخين العرب والمسلمين والمستشرقين الأجانب، أنها غدت قضية ذهب إليها وتمترس ورائها كل مطالـب بـالحكم، وغـدت شـعاراً ولافتة سياسية.

ومنذ عهد الإمام جعفر الصادق (وتسلسله السادس مـن بـين أبنـاء الإمـام علي من السيدة الزهراء)، بدأت تتضح معالم فكـر دينـي ـ سـياسي، وتطـور عـلى أيدي أئمة وعلماء ومريدين فكراً مذهبياً، وفي ذلـك اختلفـوا بصـدد العديـد مـن

القضايا واتفقوا حول أخرى، واقتربوا من الفكر الإسلامي السني أحياناً، وابتعدوا أحياناً أخرى.

والخليفة ألراشدي الرابع نفسه، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وإن كان يرى في نفسه المقدرة على الخلافة ليس بوصفه أبن عم الرسول فقط، فللرسول أعمام وأبناء أعمام كثيرون، منهم من قاتلوه وقاتلهم، وليس بوصفه زوج أبنته فحسب، بل بسبب مواقفه المشرفة في نضال المسلمين، وكونه من أقدم المسلمين وكبار رجال الجماعة. وعلى الرغم من ذلك، فأمير المؤمنين لم يكن من الباذلين لها أي ثمن، بل أنه قبل الخلافة بعد اغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان بعد إلحاح ورجاء إذ قال بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن لشاهد أن يختار أو لغائب أن يرد وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فأن اجتمعوا على رجل سموه إماماً كان ذلك لله رضى، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه فإن أبى قاتلوه على أتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى .[64]

ومن هذا النص الواضح نتعرف إلى رأي الخليفة الراشدى الرابع أن الخلافة، تنعقد باتفاق المسلمين واجتماعهم على شخص اتفقوا عليه. كما أم الإمام علي وعندما حضرته الوفاة، سأله الحضور أن يستخلف عليهم أبنه الحسن من بعده، إلا أنه أبى ذلك وقال لا أمركم ولا أنهاكم، أنتم بأموركم أبصر، كما ترك رسولك المسلمين دون أن يستخلف عليهم . [65]

ونقلاً عن السيد المرتضى(الطوسي) في كتابه الشافي(ج 2 ـ ص 372) إن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قال في تلك الواقعة أيضا ما أوصى به رسول

الـلـه فأوصي، ولكنه إذا أراد الناس خيراً أستجمعهم على خيرهم كـما جمعهـم بعـد نبـيهم على خيرهم .[66]

ولكن فرق الشيعة والمراكز الفقهية الشيعية طورت في المراحل اللاحقـة الكثـير مـن أرائها، ومنها ما يختص بالإمامة والخلافة(وهو ما يركـز عليـه بحثنـا) ففـي أحـدث تفسـير لهذه المراجع أن الخلافة أو أمارة المـؤمنين تعنـي القيـادة الدينيـة والدنيويـة معـاً. ويمـنح الفكر الشيعي حتى المعتدل (الجعفري الإثنا عشري) الإمامة مكانة عالية سامية، إذ يقـول العلامة المجتهد محمد حسين الطبطبائي في تفسيره فسر الإمامة بعضـهم بـالنبوة والتقـدم والمطاعية مطلقـاً، وفسره آخـرون بمعنـى الخلافـة أو الوصـاية أو الرئاسـة في أمـور الـدين والدنيا . ثم يضع شروطه للخلافة :

1 ـ إن الإمامة لمجعولة.(واجبة)

2 ـ إن الإمام يجب أن يكون معصوماً بعصمة إلهية.

3 ـ إن الأرض وفية الناس لا تخلو من إمام حق.

4 ـ أن الإمام يجب أن يكون مؤيداً من عند الـلـه تعالى.

5 ـ إن أعمال العباد غير محجوبة عن علم الإمام. [67]

6 ـ أن يجـب أن يكـون عالمـاً بجميـع مـا يحتـاج إليـه النـاس في أمـور معاشـهم ومعادهم.

7 ـ أن يستحيل أن يوجد فيهم من يفوقه في فضائل النفس.

وبرأينـا، فـإن مثـل هـذه الشروط والمعطيـات يصـعب توفرهـا وتثـير الكثـير مـن التساؤلات يصعب التأكد منها والإجابة عليها.

والفرق الشيعية وإن يجمعها الكثير من العناصر المشتركة، فهم أساسا أقروا بإمامة وخلافة على بن أبي طالب على وجه الخصوص نصاً وروحاً إما جلياً أو خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيرة أو بتقية من عنده وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين ولا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله ويجمعهم القول بوجوب التعين والتنصيص(نصاً) وثبوت عصمة الأنبياء قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حالة التقية. ثم تختلف فرق الشيعة في كثير من المسائل الكبيرة والصغيرة [68]

ومن القواسم المشتركة التي تجمع بين الفرق الشيعية، هي المكانة المقدسة للأئمة بما يشبه نظرية الحلول الإلهي التي تزعم أن الملوك هم نواب الله على الأرض.[69]، فالقاضي النعمان يقول في كتابه الشهير دعائم الإسلام إن الأئمة حجج الله على خلقه وخلفاؤه في أرضه .[70]

ثم توالت تيارات التي انبثقت عن معسكر آل البيت ـ الشيعة، على أن الإسماعيلية كانت أوسع تلك التيارات وأكثرها تأثيرا وهي التي حكمت مصر ما ينوف على القرنين من الزمان باسم الخلافة الفاطمية. ونظرية الإمامة عند الشيعة الإسماعيلية : إن علي بن أبي طالب هو المقصود بالكثير من الإشارات الواردة في القرآن والإمامة تؤول إليه وإلى أبنائه.[71]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ انشقت عن الإسماعيلية، حركات عديـدة أخـرى في إطار النقاش والجدال عن اختفاء المهدي المنتظر. ومن تلك المذاهب مـن زعـم أن علياً بن أبي طالب لم يمت ولكنه حي غائب عن أعين الناس مستقر بين السحاب، صـوته الرعـد والبرق سوطه، ومنهم من زعم ذلك في ابنه محمد ابن الحنفية(أبن علي بن أبي طالب مـن زوجته خولة الحنفيـة)بأنـه لم يمـت وأنـه مسـتقر في جبـل رضـوي بالحجـاز ويقـول الإثنـا عشرية، أن الإمام المنتظر محمد بـن الحسـن العسـكري لم يمـت، بـل اختفـى وغـاب عـن الأنظار إلى آخر الزمان ثم يخرج ليملأ الأرض عدلاً بعد أن امتلأت جوراً.[72]

بيد أن العديد من تلك الحركات اندثرت أو ضعفت وتلاشت، أو كـادت، فلـم يعـد لها تلك الأهمية السياسية أو الأيديولوجية.

* **الخوارج** : كان الخوارج، وهم من الفرق الإسلامية المتشددة، قد غـادروا معسـكر الخليفة ألراشدي الرابع لقبوله التحكيم في قضية مبدأية. فهم يـرون أن الخلافـة يجـب أن تكون باختيار حر من المسلمين، وإذا أختير فليس يصح أن يتنـازل أو يحّكـم (يعـرض عـلى التحكيم)، وليس بضروري أن يكون الخليفة قريشياً، بل يصح أن يكـون مـن قـريش ومـن غيرهم، ولو كان عبداً حبشياً(نـزولاً عنـد حـديث للرسـول)، وإذا تـم الاختيـار كـان رئيسـاً للمسلمين ويجب أن يخضع له خضوعاً تاماً لما أمر اللـه وإلا وجب عزله.[73]

وكانت حركة الخوارج في بادئ الأمـر ذات صـبغة سياسـية محضـة، وبـدوا مثـاليون في التمسـك بالمبـادئ والـدفاع عنهـا حتـى المـوت، بـرزت حـركتهم في

الاحتجاج على قبول التحكيم، أي التفريط المبادئ في سبيل المناورة السياسية، ثم أنهم طوروا لاحقاً أرائهم السياسية ومزجوها في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان بأبحاث دينية وشرعية، وأهم ما قرروه في هذا المجال هو ليس الاعتقاد والإيمان وحده، بل وبعد ارتكاب الكبائر أيضاً، إذن في مجال بحث فكر الخوارج نجد أنفسنا أمام مسألتين :

أ. نظرية الخلافة.

ب. نظرية أن العمل وعدم ارتكاب الكبائر هو جزء من الإيمان.

والخوارج الذين تعرفنا على رأيهم في الخلافة ومستحقها، إلا أنهم اختلفوا لاحقاً إلى فرق عديدة منها المتطرفة ومنها من تبدي المرونة، ولكنهم بصفة عامة اتفقوا على القول والتبرئ من عثمان وعلي، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ويكفرون أصحاب الكبائر، ويرون أن الخروج على الإمام المخالف للسنة حقاً واجباً.(74)

ومن فرق الخوارج : المحكمة، والنجدات، والبهيسية، والعجاردة. وعرف منهم بصفة خاصة الأزارقة بالتطرف الشديد.

* **المرجئة** : عرف عنهم المرونة في المواقف السياسية، ولكنهم أجازوا خلع الإمام الجائر.

* **المعتزلة** : أما المعتزلة، وإن لم يكن لهم رأي حاسم في قضية الخلافة، ولكنهم، وبوصفهم حملة فكر يميل إلى الحوار والانفتاح والثقافة، فإن أرائهم ومواقفهم من الخلافة وشروط الإمامة هي على الأرجح أقرب إلى رأي

الخوارج، وبدقة أكبر، فإن موقف المعتزلة كان بصفة عامة أقرب من كونه موقفاً فكرياً / سياسياً ولا يميل إلى العنف المسلح. وكانوا يميلون إلى الحوار والنقاش والتوصل إلى الحقائق عبر وسائل ثقافية سلمية. ولكنهم، المعتزلة اتفقوا مع الخوارج بأن النبي لم يقدم أحد للولاية من بعده، ولكنه أمر الناس رجلاً يولونه(وجوب اتخاذ الأمارة) [75]

والفكر العربي في ذروة تألقه، منح قضية الإمامة والخلافة أهميتها، ومن المؤكد أن مواقفهم كانت نتيجة لعوامل وعناصر عديدة منها :

أ. من نتائج تجربة تزيد على أربعة أو خمسة قرون من الحكم العربي / الإسلامي والصراعات الدموية التي دارت حولها.

ب. من التقدم الفكري والثقافي الذي تم إحرازه في تلك المراحل.

ج. التأثر بالتيارات الثقافية الأخرى، الفلسفة الإغريقية وغيرها.

وقد كان رأي الفلسفة الإغريقية برؤساء الدول مثالياُ إلى حد كبير، إذ تذهب إلى أن الرؤساء يجب أن يكونوا فلاسفة، ومع ذلك، فأفلاطون يعترف بأن الحاكم يمكن أن يتعرض إلى الخطأ، وإلا فإن طاعته تبقى واجبة ومطلوبة، ويطرح أفلاطون شروطه ومزاياه المطلوبة في رئيس الجمهورية: محباً للحقيقة، راغباً في المعرفة، مبغضاً للكذب ومحباً للصدق، ميالاً إلى احتقار اللذات الجسدية، غير مكترث بالمال، شديد القناعة، زاهداً في الحياة، شجاعاً أمام الموت، بعيداً عن العناد والكبرياء، حر الفكر، قوي الحدس، عادلا، سريع الخاطر والذاكرة، محباً للجمال، ميالاً إلى الموسيقى والرياضة.[76]

فلنلاحظ هنا أراء الفارابي، وهو من يوصف كونه أكثر الفلاسفة العرب والمسلمين متأثراً بالفلسفة الإغريقية، فالرئيس ينبغي أن يكون معداً لذلك بالفطرة والطبع والملكة الإرادية وبمواهب فطرية وتوجيه صحيح، ولا يمكن أن تحصل هذه الحالة إلا لمن توفرت فيه إثنا عشر خصلة، فطر عليها. وهي أن يكون :

1 ـ تام الأعضاء تساعده قواه على أنجاز الأعمال الخاصة بها.

2 ـ جيد الفهم والتصور بالطبع لكل ما يقال ويقصد.

3 ـ جيد الحفظ لما يسمعه أو يفهمه ويدركه حتى يكاد لا ينساه.

4 ـ جيد الفطنة ذكياً إذا رأى الشيء بأدنى دليل فطن له علة الجهة التي دل عليها.

5 ـ حسن العبادة يؤاتيه لسانه على إبانة كل ما يضمره إبانة تامة.

6 ـ محباً للعلم منقاداً له لا يؤلمه في سبيله تعب ولا يؤذيه كد.

7 ـ غير شره إلى المأكول والمشروب والمنكوح، متجنباً بالطبع للعب كارهاً للذات الناتجة عنه.

8 ـ محباً للصدق وأهله مبغضاً للكذب وأهله.

9 ـ كبير النفس محباً للكرامة وطلب الرفعة.

10 ـ محباً للعدل، وأهله مبغضاً للظلم والجور، غير صعب القياد ولا لجوجاً ولا جموحاً إذا وعى إلى العدل، بل يصعب قياده إذا وعى إلى الجور والقبيح.

11 ـ قوي العزيمة على الشيء الذي ينبغي أن يفعل، جسوراً عليه مقداماً.

12 ـ أن يكون الدرهم والدينار وسائر أغراض الدنيا عنده هينة.[77]

ومن ذلك نلاحظ أن أفكار الفارابي بهذا الصدد هي مزيج من الأفكار الإغريقية والأخلاقيات العامة، وبما كانت الشريعة الإسلامية تحض عليه. وتلك صفات ومزايا أختصرها الإمام أبو حامد الغزالي، وهو من العلماء المتشددين، أختصر شروط الإمامة بخمسة :

1 ـ الذكوره. 3 ـ العلم. 5 ـ نسبه لقريش.

2 ـ الورع . 4 ـ الكفاية .

والإمام هو من أتعقدت له البيعة من أكثر الخلق. والمخالف للأكثرية باغ يجب رده إلى الإنقياد للناس.[78]

أما الإمام الماوردي، الذي عاصر الخلافة العباسية في حقبة ضعفها، ولكنه مع ذلك لم يطرح شروطاً للإمامة بعيدة عن تلك التي طرحها الفارابي والغزالي، وشروط الماوردي هي :

1 ـ العدالة على شروطها الجامعة.

2 ـ العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام.

3 ـ سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان.

4 ـ سلامة الأعضاء بما يضمن سلامة وسرعة الحركة والنهوض.

5 ـ الرأي السديد المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح.

6 ـ الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو.

7 ـ النسب القريشي.[79]

والحق أن قضية الخلافة والإمامة لم تكف أهميتها في الفكر والثقافة العربي/ الإسلامية، بل كانت القضية الأكثر أهمية في التاريخ السياسي

الإسلامي وقادت إلى منازعات وصراعات دموية، وفي بعض حقب ومراحل الدولة العباسية، شهدت الخلافة ظهور منافسين تمثلوا : بالقوى العسكرية الأجنبية(مرتزقة ـ بويهيون ـ سلاجقة) تقاسمت السلطة مع الخلافة، وأكتفي الخلفاء فيها بالسلطة الدينية، ولم تبقى لهم من السلطات الدنيوية سوى هيبة اللقب وبعض الشكليات، وبدا أن الخلافة قد استكانت لهذا الأمر الواقع إذا ما أظهر الأمير أو القائد العسكري الطاعة للخليفة والحفاظ على الشريعة.

بيد أن الواقع العملي وتطبيقاته كان يفرز مشكلات غالباً ما وقفت حيالها الشريعة دون إجابة، والعلماء والفلاسفة والفقهاء والعرب والمسلمون في مواقف الخلاف والتنافر. ومن أبراز تلك المشكلات هي الوفاة المفاجئة للخليفة وحدوث حالة الفراغ الدستوري، أي عدم وجود ولي العهد، الأمر الذي كان يؤدي إلى اشتداد المنافسات ونشوء التكتلات، وكانت الخلافة قد غدت مزيجاً من اعتبارات الخلافة /الدينية ـالشرعية، الملكية / الوراثية. وأيضاً القوة التي فرضت بها الأسر الحاكمة سلطاتها، كانت تشير، بل ترجح عامل القوة والغلبة.

ومن المؤكد فإن هناك ظروفاً واقعية كثيرة تحتم على الشريعة وعلى الفقهاء والعاملين في مجال الاجتهاد، التوصل إلى السبيل في التصرف إزاء حالات مهمة، منها إصابة الرئيس بما لا يؤهله القيام بواجباته شرعاً، منها: الجنون، الخرف، أو في الانحراف عن سواء السبيل وسلوكه مسلك السلطان الجائر، وحيال هذه القضية المهمة وقف المفكرون العرب والمسلمون مواقف شتى .

وأولى الفرق الإسلامية التي قالت بصراحة ووضوح، بجواز خلع السلطان الجائر، كانت فرقة الخوارج، بل هم دعوا إلى الثورة على الإمام الفاجر.[80]، وكما كان الخوارج أقرب إلى الديمقراطية الثورية في اختيار الإمام أو الخليفة أو الرئيس، فأنهم يشترطون ذلك بصورة تامة لما أمر الله وإلا استحق عزله.[81]

وفي الواقع، فإن كافة الفرق والمذاهب الإسلامية تتحاشى التعامل مع موضوعة الإمام الجائر أو الفاسد، أو الذي يصاب بعاهة، كلوثة عقلية مثلاً تحول دون القيام بالواجبات، وفي ذلك خلل واضح، يتجنب العلماء والمجتهدون الخوض فيه، مع أن الشريعة تضم أحكاماً صريحة، وعقد الخلافة أو الإمامة عقد اشتراطي واضح، في نصوص عديدة : (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ) النساء: 58 كما تشترط في ممارسة العمل القيادي إقامة الشورى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) الشورى: 38 وقد جاء هذا الموقف على الأرجح من الحرص على وحدة الكلمة وتجنب الفتنة والانشقاق.

ومثل هذا الموقف الحريص على وحدة الموقف، كان قد تبناه أيضا فلاسفة الإغريق بصورة أو بأخرى، فسقراط مثلاً يقول: إن الرعية عليها طاعة الحكومة لأنها تمثل طاعة الشريعة .[82]

وعلى الرغم من أن أفلاطون يضع رؤساء جمهوريته في مرتبة الفلاسفة، إلا أنه لا يستبعد تعرضه إلى الخطأ، فيعترف بإمكانية ارتكاب الرئيس للأخطاء، إلا أن طاعته تبقى واجبة.[83]

والفكر المسيحي، ونحن نعلم أن الفلسفة الإغريقية قد أثرت بعمق في الفكر المسيحي، ولكنها في قضايا الفكر السياسي لم تثبت نضجاً إلا في المراحل التي سبقت مباشرة أو عاصرت عصر النهضة، فدار صراع مرير حول تقسيم السلطات بين الملك والكنيسة. وشهدت تلك المرحلة أيضا ولادة الحركة اللوثرية التي أسسها القس الألماني مارتن لوثر والتي أسفرت عن ظهور الكنيسة البروتستانتية، التي اعتبرت مرحلة تحررية في الفكر المسيحي وثورة ليبرالية في الثقافة والفكر المسيحي.

وحتى مارتن لوثر نفسه، كان قد تردد في الوقوف موقفاً حازماً من الملوك إذ قال ليس بصواب بأي طريقة أن يناوئ المسيحي حكومته سواء كان عملها عادلاً أو غير عادل ولكن اللوثرية تطورت فيما بعد إلى غير ما ذهب إليه لوثر.(84)

وفي عصور الثقافة والفكر المزدهرة، أقرت فرقة المعتزلة، وهم الذين كانوا يبشرون بدولة العدالة والمساواة، دولة العقل والحرية، أقرت رئاسة دولة الإسلام في زعامة مدنية بشخص رئيس تجوز محاسبته وتقويمه، بل وخلعه وعزله انطلاقا من حقيقة إذا كانت إرادة الأمة واختيارها هي معيار شرعية الدولة، فيترتب على هذا المبدأ أبطال أي ولاية قفز حاكمها إلى الحكم بالتآمر أو بالاغتصاب عنوة، أو بالقوة لأن الأمة لم تخوله ممارسة سلطاتها.(85)

وفيلسوفاً كالفارابي ناقش بعمق ودقة تفصيلات عن مدينته الفاضلة وصفات الرئيس وكذلك أبن سينا، ولكنهما أغفلا مسألة خلع الحاكم الجائر أو

الفاقد للأهلية. ولكن مسكويه يعبر عن ذلك بوضوح، إن الملك كـالقوة الناطقـة في الإنسـان يوجه أفعال المدنيين ويقودها في الطريق السليم، لذلك يجب على الطبقـات المحكومـة أن تنصاع لأمره كي تحقق قيادتها وتحصل على خبراتها وإذا تعاون النـاس مـع الملـك حصـلت العدالة الاجتماعية، لأن الملك الحكيم يعامل الناس كما يعامل نفسـه. والملـك هـو حـارس الشريعة ووضعها الألهي، فعليه أن يكون يقظاً وأن لا ينشغل بلذاته وإن أغفل ذلك، وهن وسقطت هيبته ورئاسته. وإذا قصر فيها أو تهاون في أمر النظام فأنه يجب على النـاس، أو يحق لهم المطالبة بتبديله بإمام حـق وملـك عـادل، وهـو بـذلك كـان أول فيلسـوف يـرى أسلوب واجب الطاعة عندما ينفذ الملك الشريعة ويفقد ذلك عندما يخرج منها.[86]

والعلامة الماوردي لا ينكر ولكنه بنفس الوقت لا يعترف بوضوح بحق الرعية، خلـع الأمير أو الإمام الفاجر ورفض طاعته، فالشريعة تنص على أن لا طاعـة لمخلـوق في معصـية الخالق، ومعصية الشريعة هي معصية الخـالق. والمـاوردي يـدور حـول هـذا الموضـوع إذ يقول : **تسقط الإمامة إذا فقد الإمام الأهلية والشرعية.**

ومن المؤكد أن مثل هذه المخاوف ، في إثارة البلبلة في المجتمع وإبقاء مهابة مكانـة الخلافة نجدها واضحة عند أبن تيمية، ولعل ذلك ناجم عن الظروف السياسـية التاريخيـة التي كان المشرق العربي يجتازها.. فالعلامة ابن تيمية وهـو صـاحب أعـمال ممتـازة يقبـل بالمثل القائل إن السلطان ظل اللـه في الأرض و ستون سنة مـن إمـام جـائر، أصلح مـن ليلة بلا سلطان [87]، فالماوردي عاصر عصور التردي، وسقوط ولايـة المسـلمين وجـور حكـام أجانب.وللتجربة ثقلها وأهميتها.

والإمام أبو حامد الغزالي الذي له آراؤه الواضحة في الإمام الجائر، ومهمة خلعه وفي شروط إسنادها، فهو يعتبر أن تعذر وجود الورع والعالم فمن يتصدى للإمامة أو كان في صرفه إثارة للفتنة لا تطاق، حكمنا بانعقاد إمامته دفعاً للفتنة [88]

هوامش الفصل الثالث

1 ـ الرميحي د. محمد : الثقافة العربي، مقال

2 ـ غاتشف، غيورغي : الوعي والفن، ص27

3 ـ آيمار، أندريه ـ أبوابيـه،جانين:تـاريخ الحضـارات العـام/الشرق واليونـان القـديم ص129

4 ـ آيمار ـ أبوابيه : نفس المصدر، ص 36

5 ـ الطعان، د. عبد الرضا : الفكر السياسي في العراق القديم، ج1

6 ـ الراوي، د. فاروق ناصر : الأدب العراقي القديم، مقال

7 ـ سباين، جورج : تطور الفكر السياسي، ج1 ، ص89

8 ـ آيمار ـ أبوابيه :نفس المصدر، ص179

9 ـ غاتشف، غيورغي : نفس المصدر، ص47

10 ـ عجيل،د. محسن فياض : الروح القومي في تاريخ اليمن القديم، مقال

11 ـ الدباغ، د. ضرغام عبد الـلـه : أشهر الخطب في تاريخ العرب والإسلام، ص11

12 ـ آيمار ـ أبوابيه : نفس المصدر، ص493

13 ـ ويدجيري، اليان ج : المذاهب الكبرى في التاريخ، ص133-131

14 ـ السامرائي، يونس الشيخ إبراهيم : الكرام البررة في أخبار العشر المبشرة، ص87

15 ـ النووي، الإمام محي الدين أبو زكريا :صحيح مسلم ، ج1 ، ص43-14

16 - Autorenkollektiv : das ebenda , S.142

17 ـ المولى، محمد جاد : قصص العرب، ج4 ، ص88-84

18 - Hunke ‹Sigrid : Allahs Sonne uber dem abendland, s. 261

19 - Autorenkollektiv : das ebenda ,S. 147

20 ـ يوسف، شريف : أهم الصناعات العربية الإسلامية، مقال

21- Aotorenkollektiv, das ebenda, S. 144

22 ـ الطبطبائي، العلامة محمد حسين : الميزان في تفسير القرآن، ج1 ، ص106

23 ـ أمين، أحمد : فجر الإسلام ، ص126

24 ـ عمارة، د.محمد : الانفتاح العربي على الحضارات الأخرى، مقال

25 ـ مصطفى، شاكر : التاريخ العربي والمؤرخون، ج2 ، ص364

26 ـ مصطفى، شاكر : نفس المصدر ، ج1 ، ص322

27 ـ أمين، أحمد : نفس المصدر ، ص125

28 ـ سوسة، د. أحمد : حضارة العرب ومراحل تطورها، ص188

29 ـ الهاشم، جوزف : الفارابي، ص75-74

30 ـ الغزالي، الإمام أبو حامد : معرج القدس في مدارس معرفة النفس، ص63

31 ـ الغزالي، الإمام أبو حامد : نفس المصدر ، ص65

32 ـ الهاشم، جوزف : الفارابي ، 170-169

33 ـ التكريتي، د.ناجي : فضيلة العدل والاعتدال بين أرسطو ومسكويه، مقال

34 ـ التكريتي، د.ناجي : نفس المصدر ، مقال

35 ـ التكريتي، د.ناجي : نفس المصدر ، مقال

36 ـ الراوي، د.عبد الستار عزالدين : منطق الفكر ومنهج العمل ، مقال

37 ـ زكي، د.فاضل : التراث الفكري السياسي العربي الإسلامي ، مقال

(*)المبادئ التي تناولناها في الفصل الأول من هذا الكتاب، ترد هنا بوصفها واحدة من الأسس التي تناولتها الفلسفة السياسية العربية الإسلامية.

38 ـ الهاشم، جوزف : الفارابي، ص31

39 ـ زكي، د.فاضل : نفس المصدر ، مقال

40 ـ الراوي، د.عبد الستار عزالدين : نفس المصدر ، مقال

41 ـ الجابري، د.علي حسين : الدولة بين الفلسفة والسياسة ، مقال

42 ـ الهاشم، جوزف : نفس المصدر ، ص166

43 ـ الهاشم، جوزف : نفس المصدر ، ص138

44 ـ الهاشم، جوزف : نفس المصدر ، ص138

45 ـ الهاشم، جوزف : نفس المصدر ، ص168-162

46 ـ مطلك، فضيلة عباس : الفلسفة السياسية عند الفلاسفة الإسلاميين، مقال

47 ـ صالح، مدني : السياسة الفارابي وأهل المدينة الفاضلة ، مقال

48 ـ الهاشم، جوزف : نفس المصدر ، ص165

49 ـ صالح، مدني : نفس المصدر ، مقال

50 ـ الراوي، د. عبد الستار عزالدين : نفس المصدر ، مقال

51 ـ التكريتي، د.ناجي : نفس المصدر، مقال

52 ـ مطلك، فضيلة عباس : نفس المصدر ، مقال

53 ـ أبن تيمية، الإمام تقي الدين : السياسة الشرعية ، ص161

54 ـ أبن تيمية، الإمام تقي الدين : نفس المصدر ، ص166

55 ـ أبن تيمية، الإمام تقي الدين : نفس المصدر ، ص166-162

56 ـ أبن تيمية، الإمام تقي الدين : نفس المصدر ، ص5-4

57 ـ الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص 15

58 ـ الماوردي : نفس المصدر ، ص32

59 ـ الماوردي : نفس المصدر ، ص35

60 ـ الماوردي : نفس المصدر ، ص51

61 ـ قربان، د.ملحم : السياسة العمرانية ، ص267

62 ـ قربان، د.ملحم : نفس المصدر ، ص270

63 ـ قربان، د.ملحم : نفس المصدر، ص330

64 ـ معروف، د. بشار عواد : علي والخلفاء ، ص18

65 ـ خالد، خالد محمد : خلفاء الرسول ، ص473

66 ـ معروف، د.بشار عواد : نفس المصدر ، ص18

67 ـ الطبطبائي، العلامة محمد حسين : نفس المصدر ، ج1 ، ص271

68 ـ الشهرستاني، أبا الفتح محمد عبد الكريم بن أحمد : الملل والنحل ، ج1 ، ص146

69 ـ عنان، محمد عبد الله : الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية ، ص2

70 ـ عنان، محمد عبد الله : نفس المصدر ، ص42

71 ـ عنان، محمد عبدالله : نفس المصدر ، ص34

72 ـ عنان، محمد عبدالله : نفس المصدر ، ص240

73 ـ أمين، أحمد : نفس المصدر، ص258

74 ـ الشهرستاني : نفس المصدر ، ص115

75 ـ عنان، محمد عبدالـلـه : نفس المصدر ، ص37

76 ـ أفلاطون : الجمهورية ، ص 43-24

77 ـ الهاشم، جوزف : نفس المصدر ، ص152-151

78 ـ الغزالي، الإمام أبي حامد محمد : أحياء علوم الدين ج1 ، ص102

79 ـ الماوردي : نفس المصدر ، ص16

80 ـ قربان، د. ملحم : الحقوق الطبيعية ، ص70

81 ـ أمين، أحمد : نفس المصدر ، ص258

82 ـ أفلاطون : نفس المصدر، ص 8

83 ـ أفلاطون : نفس المصدر ، ص24

84 ـ قربان، د.ملحم : الحقوق الطبيعية ، ص66

85 ـ الراوي، د.عبد الستار عزالدين : نفس المصدر ، مقال

86 ـ مطلك، فضيلة عباس : نفس المصدر ، مقال

87 ـ أبن تيمية، الإمام تقي الدين : نفس المصدر ، ص162-161

88 ـ الغزالي، الإمام أبو حامد : أحياء علوم الدين ، ج1 ، ص102



الفصـل الرابـع

السياسة بين النظرية والتطبيق

أولاً : تحليل سلطة الخلافة في الدولة العربية الإسلامية .

ثانياً : دولة قومية أم ثيوقراطية .

ثالثاً : اتجاهات التطور في السياسة الداخلية .

رابعا : نزعات للاستقلال / انشقاقات .

* كيانات في مشرق الإمبراطورية .
* كيانات في مغرب الإمبراطورية .
* دولة الأمويين في الأندلس .
* دولة الفاطميين في مصر .

أولاً : تحليل سلطة الخلافة في الدولة العربية الإسلامية

إذا جاز لنا اعتبار يوم 20 / أيلول ـ سبتمبر / 622 م ، وهو اليوم الذي تمت فيه هجرة الرسول محمد(ص) من مكة إلى يثرب (المدينة)، وهو يوم تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى في التاريخ، فذلك يعني أن الخلافة العربية الإسلامية(كدولة) مرت بأربعة مراحل أساسية :

الأولى : مرحلة دولة الرسول : 632-622: 10 سنوات

الثانية : مرحلة دولة الخلافة الراشدية : 660-632: 28 سنة/3 أشهر

الثالثة : مرحلة دولة الخلافة الأموية : 750-660: 90 سنة/11 شهراً

الرابعة: مرحلة دولة الخلافة العباسية : 1258-750 : 508 سنة

والفكر السياسي العربي في المرحلة المبكرة، لم يكن قد تعرف بعد إلا على أنماط من الدول قائمة على أساس من التحالفات القبلية تستلم فيها القبيلة الأقوى والأكثر نفوذاَ قيادة التحالف، وكان ذلك يعني مباشرة، سيطرة القبيلة الأكثر عدداً من المحاربين والفرسان، وامتلاكا لحيوانات الرعي والركوب، وبالتالي بسطها النفوذ على مساحات من الأراضي كمناطق رعي وتجوال لقبائلها سعياً وراء الماء والكلاء.

أما في المجتمعات الهيدروليكية (الأروائية)، فقد لعب الدين دائماً دوراً أكثر أهمية، فقد مرت مراحل كان فيها المعبد يتولى الحكم بصورة مباشرة، وكان مقر الحكم ملحقاً بالمعبد، وفي مرحلة لاحقة أنفصل المعبد عن القصر، ولكن

دون أن يعني ذلك اضمحلال الأهمية السياسي للمعبد. وكان الحكام يتولون الحكم بصفة الحلول الإلهي Incarnation، أي أن روح الآلهة قد حلت فيهم أو ادعائهم بأنهم أبناء الآلهة أو بالتفويض الإلهي Divine Right أي أنهم مندوبي الآلهة وممثليهم لإقامة حكمهم على الأرض. وكان ذلك يعني حاجة القصر إلى دعم المعبد والعكس صحيح، لذلك فإن تحالف مصلحة كان قد نشأ بين القصر والمعبد، فالقصر بحاجة إلى دعم المعبد ومباركته الإلهية، والمعبد بحاجة إلى نفوذ الدولة وقدراتها. لذلك كان المعبد يمتلك أفضل الأراضي الزراعية بعد القصر. وبذلك أيضاً كان القصر والمعبد يكمل كل منهما نفوذ الآخر في تحالف تتصاعد قوته أو ضعفه تبعاً لقوة الدولة والملك أو تراجع مكانته لأي سبب من الأسباب.

ومع أن الدول التي أقامتها القبائل البدوية في البوادي وعلى حافات الصحاري مثل تدمر والحضر والبتراء والحيرة ومدن الغساسنة وغيرها كانت تتخذ عبادة الأصنام والأوثان ديانة لها، والقليل من تلك القبائل اعتنقت المسيحية، ولكن دون أن تصبح تياراً سياسياً نافذاً وبذلك فإن نفوذ الكنيسة لم يكن مؤثراً على الأوضاع السياسية، بل كانت القوانين القبلية البدوية هي السائدة، ولم تكن القوانين السياسية (الدستورية) أو الجزائية أكثر من قوانين عرفية متعارف عليها غير مكتوبة(Customary)، ولكنها كانت محترمة من الجميع وتحمل قوة معنوية وأخلاقية عالية يصعب على الفرد أو حتى قبيلة بأكملها خرقها أو تحديها علانية وصراحة. وكان ذلك يرتب إجراءات وعقوبات وغرامات وجزاءات تطبق بصرامة ودقة من قبل محاكم قبلية، أو هيئات تحكيمية أو استشارية، أو مجالس أعيان القبيلة والتحالف القبلي.

وكان النظام السياسي المتعارف عليه، يعتبر زعيم التحالف القبلي هو رأس التجمع أو الدولة وقائدها المطاع، وعلى الأغلب فأن أكبر أبناؤه يليه في المنصب، وإذا ما حدث ما يعرض هذه القاعدة للخلل، كأن لا يكون للملك أبناء ذكور، أو يقتل الملك أبن الملك بصورة مفاجئة، أو يكون طفلاً يستحيل أن يعهد الحكم إليه، فيقرر مجلس الأسرة الحاكمة أو القبيلة الأقوى ضمن التحالف القبلي بإسناد هذا المنصب(الرئاسة ـ الملك) إلى شخص يتفق عليه وجهاء الأسرة الحاكمة دون أن يخلو ذلك من صيغ ديمقراطية كالانتخاب مثلاً، أو إسناد المنصب بالوصاية، وقد تكون تلك الشخصية امرأة كما حدث ذلك في مملكة سبأ التي أسندت منصب الملكة إلى بلقيس، أو في مملكة تدمر عندما توفي ملكها أذينة وكان أولاده صغاراً فاستلمت والدتهم الوصاية عليه بإسم الملكة زنوبيا، وأثبتت حكمة وشجاعة وقوة قي إدارة مهامها.

وكان كل ذلك يجري وفق أصول متعارف عليها أو يتفق عليها بين أصحاب الشأن النافذين، وهي أقرب إلى الأساليب القبلية في إدارة ورئاسة القبائل. وربما كانت هناك مساهمات ذات طابع استشاري من القبائل الأصغر الأقل أهمية، وكانت أهم الصفات الواجب توفرها في الرئيس هي: الشجاعة والحلم والذكاء، والتسامح والنصح والسخاء والكرم. والانتخاب هو أحد الصيغ المتعارف عليها في رئاسة القبيلة، أو دول القبائل البدوية. والتوارث في الزعامة القبلية كان وراثياً، ولكن بالانتخاب أيضاً. أي أن التوارث لم يكن ملزماً في مطلق الحالات.[1]

وكان هذا النظام بما ينطوي عليه من إيجابيات أو سلبيات، إنما يمثل استجابة أو انعكاساً لمفردات الموقف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وللعلاقات التي تكتنف هذا الموقف ودرجة ومستوى الوعي الثقافي والحضاري. وبداهة فإن ذلك عرضة للتغير، وذلك يعني أن التحول و بوتائر متسارعة للقبائل العربية إلى حياة الاستقرار في مدن، أو تجمعات اجتماعية هو السبب الرئيسي في تلك العملية وإيقاعها السريع في الأمصار العربية أكثر من منطقة وسط شبه الجزيرة العربية لسبب واضح، ذلك أن المدن العربية كانت قد تحولت إلى مستوطنات زراعية، توفرت فيها الورش الصغيرة والمنتجات اليدوية مستلزمات الزراعة، كما مثلت مخزن للإنتاج الزراعي الفائض، بالإضافة إلى صيرورتها مراكز سياسية واقتصادية تدار فيها الفعاليات السياسية والعمليات المالية الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها التقليدي القديم، (النشاط التجاري)، في حين أقتصر دور العدد البسيط من المدن في منطقة شبه الجزيرة العربية على التجارة ليس كمحطات لتجارة القوافل البعيدة المدى فحسب،(وقد تطور هذا الوضع في القرون الميلادية لأسباب سياسية) بل إلى مشاركين ومساهمين نشيطين فيها. وذلك كان بالضبط السبب الرئيسي الذي دعا قيام إدارة مركزية في مكة، وأن تبسط سيطرتها وهيمنتها ونفوذها الاقتصادي / التجاري، والديني على منطقة وسط شبه الجزيرة التي تضم تحديداً ثلاث مدن/ واحات رئيسية هي: مكة، يثرب والطائف.

ونمط الإدارة المركزية الذي كانت قبيلة قريش تتبوأ المركز القيادي فيه، كان عبارة عن مجموعة من التقاليد والقوانين العرفية، التي كانت سائدة بين القبائل البدوية، أضيفت عليها تقاليد أخرى بحكم العلاقات الاجتماعية/

الاقتصادية التي فرضتها الحياة في المدن/ الواحات والتي تحولت إلى حواضر يمارس فيها العمل السياسي وإدارة شؤون المنطقة.

وفي القرون الميلادية الأولى(الخامس والسادس) بدا وكأن هذه الأوضاع تواجه تناقضات عميقة، اقتصادية / اجتماعية، سياسية / ثقافية، وأنها تحول دون التطور الذي يحقق التقدم للمنطقة وشعبها. ولا يهدف هذا الاستعراض السريع تقديم صورة مختصرة لواقع الحكم السياسي فحسب، بل وأيضاً إدراك عمق التحولات التي ستجري في المرحلة القادمة.

والثورة الاجتماعية / الفكرية التي قادها الرسول (ص) والتي مرت بتقديرنا بثلاث مراحل أساسية:

* **المرحلة الأولى :** كانت مرحلة الدفاع : وفيها كان الرسول يدعو إلى الدين الجديد، إلى نظام عبادة جديد، نقطة الارتكاز فيه التوحيد مقابل نظام تعدد القوى الوثني Polytheism نظام عقائدي ينطوي على جوهر تقدمي في الموقف الإستكمالي Melioriste (إمكان التحسن)، أن بوسع العالم الحالي أن يكون أفضل، أي أنه ليس نهائي، بالعمل وبذل أفضل الجهود وبتعاون بين المجتمعات بالعلم والعمل والتعاون : (وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) التوبة: 105 ، ويدعو للعلم مقابل الجهل : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ {1/96} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ {2/96} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ {3/96} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ {4/96} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) العلق: 1 - 5 ، لذلك كانت الآيات الأولى التي نزلت بمكة، هي آيات عقائدية تختص بالعبادات والتوحيد، وتطرح بين أيدي المناضلين المسلمين مادة

أيديولوجية يقارعون فيها خصومهم، ونظام عبادات، يميزون أنفسهم به عن المجتمع الوثني الرجعي المتخلف.

* **المرحلة الثانية :** كانت مرحلة التوازن: إذ كان لابد لمرحلة الدفاع أن تنتهي، إذ اقتضت المواجهة قراراً حاسماً بهجرة المسلمين إلى يثرب التي سيصبح أسمها (المدينة)، وأصبحت عاصمة للدولة الإسلامية الأولى. إذ كان من المحتم أن الكيان الإسلامي في المدينة سيتخذ شكل الدولة، عبر المؤشرات التالية :

1 ـ مثل بناء المسجد المقر الديني والسياسي/ الحكومي للدولة.
2 ـ مثل إعلان الرسول لصحيفة يثرب، التي نظمت العلاقات القضائية والاقتصادية والسياسية بين الفئات والطوائف الموجودة في يثرب وأنحائها، مثل دستور الدولة.
3 ـ تأسيس الجيش الإسلامي الذي مثل أداة الدولة وقوتها الضاربة التي ستنفذ إستراتيجية الدولة وسياستها الداخلية والخارجية.

وكانت سلطة الرسول تتجسد من خلال أمرين أثنين :

أولاً: من خلال قيامه بدور رسالي: فالرسول كان مكلفاً بالدعوة للتوحيد، وآمن به حشد من الناس : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا) الفرقان: 56. والرسالة كانت القرآن بنصوصه السياسية والأيديولوجية والقانونية، كما مثلت أحاديث الرسول وأعماله في حياته(وفيما بعد) الجانب المتمم للشريعة، التي اكتملت بنهاية نزول الآيات القرآنية وبوفاة الرسول.

ثانياً : من خلال تزعمه لجماعة سياسية/عقائدية: من خلال قيادة الرسول النضال ضد قيادة مكة الأرستقراطية الوثنية، كان الرسول يطرح خلالها الانتماء العقائدي بدلاً من حسابات الانتماء والولاء القبلي والأسري والعائلي. فكثيراً ما كان أشقاء من أسرة واحدة قد انقسموا بين المعسكرين المتصارعين : معسكر الثورة، الإسلام، ومعسكر الأرستقراطية الوثنية الرجعي. بل أن مثل هذا الموقف كان ضمن أسرة الرسول نفسه، فحيث كان الحمزة عم الرسول أحد زعماء الجماعة الإسلامية، كان أبولهب عمه الآخر أحد زعماء القيادة الوثنية. وقد تكرست زعامة الرسول وقيادته، أو الإشارة الأهم للهجرة وتأسيس الدول، في بيعة العقبة الأولى، والبيعة الأخرى الحاسمة في العقبة الثانية وما بعدها حيث بايعت قبائل وزعامات وشخصيات الرسول على زعامته وقيادته لما سوف يتطور إلى دولة، في السلم والحرب، وتقرير شؤونهم.

وشخصية الرسول القيادية كانت تستمد شرعيتها إذن من مصدرين :

- المصدر الأول والأهم كان ألهياً بوصفه نبياً مرسلاً.
- المصدر الثاني من خلال تزعمه لجماعة المسلمين وقيادته لنضالهم السياسي والعسكري، ودولتهم لاحقاً.

* **المرحلة الثالثة :** كانت مرحلة التفوق والهجوم. ففي ختام المرحلة الثانية، مرحلة التوازن أو التعادل، كان دخول مكة قد أضحى ضرورة ليس لإزالة أدارتها المركزية المتمثلة بالأرستقراطية القيادية الوثنية فحسب، بل وأيضاً أتمام السيطرة على منطقة وسط شبه الجزيرة بصورة فعلية، وكانت مكة تمثل مركزاً مهماً من مراكزها، وأعقب ذلك السيطرة على الطائف وكان ذلك المد

الـذي مضى يتصـاعد ويكتسـح العقبـات والعراقيـل، يعلـن بوضـوح افتتـاح مشرق لمرحلـة التفوق.

وكإشارة على اكتمال شروط الدولة، فان الرسول بعث برسـله إلى الملـوك والأمـراء في شبه الجزيرة العربية وفي الأمصار العربية الأخرى(العراق ـ الشام ـ مصر). والرسول بدعوته إلى الإسلام كان يدعوهم إلى العقيدة التي لا تجيز الاعتداء، ولا تميز بين الأعراق. فالدولة في مرحلة التفوق تعلـن عـن وجودهـا وتوحـد إرادة العـرب والمسـلمين والموحـدين في شـبه الجزيرة أولاً، ثم تتطلع إلى سائر الأمصار العربية. بيد أن وفاة الرسول أنهت هـذه المرحلـة وافتتحت مرحلة أخرى، هي مرحلة خلفاء الرسول، فيما أطلق عليه بالخلافة الراشدية.

وعندما توفي الرسول، وجد قادة الجماعة الإسلامية أنهم أمام امتحان صعب. وحيال خلو الشريعة من نص أو نصوص يسترشد بها المسلمون للتوصل إلى أزمات الحكم والدولـة وأمام المخاطر والانشقاقات المحتملة.

وعنـدما توصـل المسـلمون، المهـاجرون والأنصـار والعنـاصر القياديـة في الجماعـة الإسلامية إلى انتخاب وأبو بكر الصديق كمرشح متفق عليـه لا يثـير ترشـيحه الخلافـات، لم يكن المسلمون قد توصلوا بعد، أي لقب سيحمل قائد جديـد لا يمتلـك صـلاحية التشريـع. فالرسول (ص) قائد ومؤسس للدولة كانت أحاديثه وسلوكه تكتسب قوة التشريع، بل هـي جزء من الشريعة(السنة) ولكن الأمر لم يعد الآن بعد وفاته كذلك.

وسرعان ما احتدمت الأزمات، باندلاع حروب الردة، وتعرض أبـو بكـر الصـديق(ولم يكن قد أتخـذ لقبـاً أو عنوانـاً لموقـع) لامتحـان صـعب، لـيس في خـوض المعـارك الحربيـة لاستعادة الدولة التي أرادت التحالفات القبلية العـودة بهـا إلى الـوراء، إلى عصر الزعامـات والولاءات الأسرية والقبلية، فتمردت على النظام والدولة. كما أن هناك من القبائل لم ترتـد عن الإسلام، بل عن جزء من عقيدة الدولة ونظمها بامتناعها عن الضرائب الشرعية.

وهنا تعرض موقع الزعامة في الدولة الإسلامية إلى اختبار جدي آخـر، فالعديـد مـن قادة الجماعة الإسلامية ارتاؤا أن الأمر أخطر من التصدي له، أو لا يستحق مقاتلته، فبعض تلك الفئات المرتدة مازالت تتخذ الإسلام ديناً لها وإن تراجعت عـن جـزء منـه. ولكـن أبـو بكر، وفي تعزيز لموقع القيادة والرئاسة، قرر فرض النظام والفـروض والتقاليـد التـي كانـت سارية في عهد الرسـول، وقـرر أن التسـاهل أو التراجـع في أحـد الأركـان الخمسـة للإسـلام، سيقود إلى تراجعات أخرى، الآن أو في المستقبل، وبالتالي أعتبر ذلك ارتداداً كبيراً أو صـغيراً، ولكنه يستحق التقويم قطعاً.

وقد أثبت المستقبل صحة توقعات أبو بكر الصديق، فتمكنوا من صيانة الدولة وخطها العقائدي، على أن المسلمون توصلوا بسرعة(نسبياً) إلى اتخاذ لقب (خليفـة رسـول اللــه)كـما أطلقوا عليه لقب أمير الجماعة الإسلامية(أمير المؤمنين)، وكان ذلك في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي شهد تحولات حقيقيـة عـلى صـعيد بنـاء هياكـل الدولـة، وعـلى رأس تلـك الإجراءات، كـان تأسـيس الـدواوين(الـوزارات) التـي تولـت إدارة الدولـة، ومواردهـا وأنفاقهـا

وكانت في أتساع مستمر، وكذلك إدارة الجيوش والإدارات المدنية في الأمصار والمناطق التي أنتشر فيها الإسلام بسرعة.

ومن خلال لقب الخليفة، خليفة رسول الله وأمير المؤمنين، بدأت تتضح ملامح الدولة الإسلامية. فالرئيس هنا يدعى خليفة، والخليفة إذ يمثل رأس القيادة الدينية والدنيوية في البلاد، ولكنه ليس كالرسول، فهو لا يمتلك صلاحية التشريع أو تغير النصوص. بل أن من أبرز واجباته هو الحفاظ على النصوص والشريعة بصفة عامة من العبث والتجاوز والسير على هداها، وهو ما يتصف به الخليفة العادل الملتزم. ولكن الخليفة هنا يحق له الاجتهاد. والاجتهاد ليس مباحاً بلا حدود، بل هناك أصولاً محددة في الاجتهاد يسترشد بها المجتهد لا يحق له أن يتعداها، هي روح الشريعة وخطوطها الأساسية.

فالخليفة إذن في النظام العربي الإسلامي يتمتع بصلاحيات واسعة في إقامة العدل وحدود الدين والدنيا. وهو يتوصل إلى هذا المنصب بوسائل لا تحددها الشريعة، ومن تلك عهد استخلاف من الإمام أو الخليفة السابق وبيعة ضرورية في كل الأحوال ينالها من قادة الجماعة الإسلامية وأهل الحل والعقد وأصحاب الرأي والشأن. ويجوز أن يعهد الخليفة إلى عدد من الأشخاص يختارون أحدهم أو أن ترتب الخلافة فيهم بالتعاقب، والخلافة هي قطعاً ليست ملكية وراثية، كما أنها تتطلب شروط معينة ينبغي توفرها في المرشح للخلافة(مر ذكرها في المباحث السابقة) في مقدمتها تمام العقل والجسد والشجاعة والأمانة والعدل والصدق والمعرفة في أحكام الشريعة وحسن الالتزام بها.

ويفترض الماوردي الواجبات التالية للخليفة [2]

* حفظ الدين في أصوله المستقرة وحراسة الدين من الزلل.

* تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام.

* حماية البيضة والذب عن الحريم وإقامة الأمن والأمان.

* إقامة حدود الـلـه .

* تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة(حماية البلاد).

* جهاد من عاند الإسلام .

* جباية الفيء والصدقات.

* صرف أموال بيت المال بالاستحقاق.

* تعين الأكفاء والأمناء في المناصب.

* النهوض بأمر الدولة والحكم ليس بالهوى. عملاً بأحكام الآية: (فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ الـلـهِ) ص: 26

والشريعة لا تتضمن تحديـداً لعـدد وأسـماء أهـل الحـل والعقـد، وأصحاب الـرأي والشأن، وهل البيعة جماعية أم غير ذلك ؟ وفي ذلك اختلفت الآراء، وتناقضت بل وتنافرت أحياناً. ولكن على الأرجح فإن أهل العقد والحل هم : كبار رجال الدولـة وأصحاب الفكـر والعلماء والقضاة وقادة الجيوش والأمـن ورؤسـاء الإدارات والأقـاليم، وكـل مـن لـه صـفة تمثيلية.

فالخليفة إذن يشغل منصبه لتحقيق العدل الإلهي(الشريعة) ولكنه أيضاً منتخب من قادة الأمة لتحقيق مصالحها الدينية والدنيوية، فهو يحمل بهذا المعنى الصفتين معاً.

وعلى اختلاف سبل توصل الخلفاء الراشدين الأربعة إلى رأس السلطة، إلا أنهم كانوا يحافظون ويحرصون على الأساليب والتقاليد التـي أرسـتها الجماعـة والدولـة الإسـلامية في الاستخلاف والبيعة. وقد مثلـت الخلافـة الراشـدية دولـة، جمهوريـة ديموقراطيـة إذا جـاز التشبيه، ولم يحاول أي من الخلفاء أن ينقل الخلافة إلى أسرته أو قبيلتـه، فقـد كـان هنـاك أحساساً عالياً بالشعور بالمسؤولية والالتزام بالتقاليد وروح العقيدة الإسـلامية وبـآراء قـادة الجماعة الإسلامية.

بيد أن هالة التقدير لمكانـة الخلافـة الدينيـة والدنيويـة لحـق بهـا الـوهن باغتيـال الخليفة الراشدي الثالث ثم الرابع، وتلبد أجواء العاصمة السياسية بـالتكتلات والخلافـات، فقد كان أتساع الدولة وتبلور أوضاع ومواقف اجتماعية جديدة، لهـا انعكاسـاتها المبـاشرة وغير المباشرة على تطور الأوضاع السياسية في دولـة الخلافـة عـلى نحـو ذكرنـاه تفصـيلاً في المباحث السابقة، وقد اشتدت بموجـب ذلـك التوجهـات الماديـة التـي طرحتهـا معطيـات الحياة الواقعية.

وفي أواخر عهد الخلافة الراشدية، تعـددت القـوى التـي تـدعي شرعيتهـا وحقهـا في الخلافة، وتخلل تنافس هذه القوى صراعات دموية، وعندما آلت أخيراً إلى معاويـة بـن أبي سفيان حاكم الشام، لم يعلنه باسم العائلـة الأمويـة(وهـي فـرع مـن قـريش ويلتقـي مـع الرسول في الجد الرابع)، بـل أن الأمـر بـدا وكأنـه اسـتمرار لـعصر الخلافـة، ولكـن مسـعى معاوية في نيل البيعة لإبنه يزيد وهو لما يزل في الحكم، وتسميته ولياً للعهد، أحال الخلافة في واقع الأمر إلى ما يشبه النظام الملكي الوراثي، وإن ظل الخلفاء يحملون ذات اللقب.

والخلافة في العهد الأموي(وكذلك في العهد العباسي) استمرت تتعامل على أساس أنها خلافة الرسول على المسلمين، وأنها ولاية أمر المسلمين وقيادة مصالحهم الدينية والدنيوية، وبذلك فقد استمرت الخلافة شأناً دينياً، وإن تعرضت للضعف نتيجة للصراعات والخلافات، وتبوء الخلافة شخصيات لا تستحق هذه المكانة، مقابل تصاعد مبدأ القوة والسيطرة والهيمنة التي كانت الدولة تتعامل معها مستخدمة كافة وسائلها الشرعية والسياسية والقوة المسلحة، وتحولت البيعة إلى أمر شكلي تقريباً يناله الخلفاء بصورة أقرب للتلقائية.

وإلى جانب عناصر مادية تاريخية أساسية، هي المرجحة، متمثلة بعجز مؤسسة الخلافة عن مواكبة التطور التاريخي، وامتلاك القدرة على وضع تصور واضح لمشكلات الموقف السياسي والاجتماعي والثقافي التي بدأت تتفاقم في الإمبراطورية، وفي الأقاليم بصفة خاصة حيث اشتدت نزعات الانفصال. وبكلمة واحدة : كان على نظام الخلافة أن يتجاوز نفسه، وأن يطور آليات العمل، والتطبيق، وان يمتلك قدرة المناورة والمرونة لتجاوز ضعف كان يتراكم ومن ثم فإن الحلول تصبح أكثر عسيرة، كان على نظام الخلافة أن يطور مؤسسات الدولة وأن لا يظل حبيس أطر وقوالب جامدة تنتظر من يفتحها عنوة بطريقة فظة وعشوائية وهو ما حدث فعلاً على أيدي قوى تمتلك القدرة ولكنها قوى من الخارج، تفتقر إلى النزاهة والمصداقية في التصور والعمل، فجاءت حلولاً لم تصب في طاحونة العمل الإيجابي بل في المزيد من تقويض في أسس الدولة. وقبول الخلفاء لم يكن إراديا، بل رضوخاً للأمر الواقع. كما لعبت عوامل ذاتية عديدة (نعتبرها ثانوية) ورها في ضعف سلطة الخلافة، منها الزيجات المتعددة للخلفاء والعدد الكبير من الأبناء الطامعين بالخلافة، والدور

الذي كان يلعبه جناح الحريم من وراء الستار، وأجواء المؤامرات والدسائس وهزالة العناصر المعنوية بصفة عامة، فأدت هذه العناصر مجتمعة إلى ضعف ما برح أن تفاقم حتى غدا سافراً وهدفاً لكل مغامر، لعب فيه المرتزقة العسكريين دوراً مهماً منذ اغتيال الخليفة المتوكل. كما أدى استشراء الفساد في أجهزة الدولة إلى تراجع كفاءة الأداء وبالتالي إلى ضعف الموارد المالية للدولة.

وفي صيغة غير معروفة سابقاً، تقاسم فيها الخليفة السلطات مع القادة العسكريين، أو مع الأمراء البويهيون والسلاجقة في صيغة حكم ثنائية غدت الطابع المميز للدولة في المراحل الأخيرة من الدولة العباسية. وإذ اكتفى الخليفة(باستثناء فترات متقطعة) تولي المهام الدينية كخليفة للمسلمين، فيما استولى القادة العسكريون على سلطات الوزير أيضا. بل أن القادة العسكريون غالباً ما تدخلوا في تعين وخلع الخلفاء أنفسهم.

والحق أن الخلافة لم تفقد اعتبارها الشكلي، وبدا في كثير من الأحيان أن الخلفاء أنفسهم مقتنعين بهذا الأجراء(تقاسم السلطة) فقد كان ذلك يعني أن للخلافة هيبتها الدينية كما للواقع المادي الموضوعي حصة بالحكم من خلال القوة العسكرية التي فرضت نفسها على الموقف السياسي في دولة الخلافة.

ثانياً : دولة قومية أو ثيوقراطية

ركز الإسلام في خطابه السياسي والعقائدي إلى المسلمين في التأكيد على أنهم أمة واحدة، وقد أكد ذلك عبر آيات قرآنية وأحاديث كثيرة : (إِنَّ هَـٰذِهِ

أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) الأنبياء: 92، وكذلك : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) البقرة: 143 و : (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) آل عمران: 110 ، وبذلك فإن الأمة الإسلامية طرحت نفسها أمة عالمية على أساس أن المسلمين كلهم أيا كانت ثقافتهم أو أعراقهم، إنما ينتمون إلى الأمة بالتساوي ولهم حقوق وواجبات ومسؤوليات واحدة.[3]

والإسلام لم يكن يقصد بذلك أمة واحد بمعناها السياسي المعاصر من حيث مكونات وأسس الأمة الواحدة، بل أنه كان يطرح بهذا المعنى أيديولوجية عالمية صالحة لكل الأمم. ومارست دولة الإسلام ذلك في الواقع. فالرابطة الإسلامية هي رابطة عقائدية تجمع بين الأفراد المسلمين بصرف النظر عن انتمائهم العرقي. فالمقصود هنا من كلمة أمة هو ليس المصطلح القانوني، السياسي الذي يبحث في الخصائص التي تجمع بين عناصر لأمة واحدة من حيث اللغة الواحدة والتاريخ المشترك، والذهنية والمزاج ورقعة الأرض المشتركة، بل الإشارة إلى الإسلام كرابطة وعقيدة عالمية تربط الأفراد إلى موقف موحد من خلال عقيدة إنسانية متسامحة، تدعو إلى المحبة وليس إلى العداء : (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ) الحجرات: 13

وبرغم أن الموضوع القومي لم يكن قد طرح نفسه في تلك العصور بوصفه مسألة ذات أهمية، إذ لم تكن الحدود واضحة بين الأمم بعد، ولغات الشعوب لم تكن قد تبلورت بشكل كافي بعد، فهناك الكثير من اللغات بقيت

لغات محكية فقط غير مكتوبة. وباستثناء اللغة العربيـة التـي نضجت بشـكل مبكـر، ثـم وحد القرآن مفرداتها ولهجاتها، فإن أمم أخرى، بل ومن تلك التي كانـت تتمتـع بإنجـازات مهمة، لم تكن مسألة اللغة عندها محسـومة بصـفة قاطعـة بعـد. فاللغـة الفارسـية مـثلاً، كانت حتـى تلـك المرحلـة لهجـات، والكثـير مـن الأعـراق التركيـة المتداخلـة مـع العنـاصر الفارسية في مناطق شمال وشمال شرق إيران تتحدث بلهجات مختلفة، بل أن هناك أعراق تركية استمرت حتى القرن الحادي عشر أو الثالث عشر تتحدث وتكتب باللغة الفارسية.

وقد مثلت سلسلة جبال زاغروس العظيم والتـي تتخـذ أسـماء مختلفـة في منـاطق امتدادها من القفقاس، ثم عقدة جبال أرارات لتمتد جنوبـاً لتشـكل حـاجزاً وحـدوداً بـين وادي الرافدين وبلاد فارس ثم تتلاشى في مناطق جنوب العـراق وتكـاد تنتهـي في السـاحل المواجه للخليج العربي، ثم تبـدأ مـرة أخـرى بالصـعود حتـى تصـل إلى شـمال شـبه القـارة الهندية كجبال هندكوش حيث تشكل سلسلة جبال هملايا العازلة بينها وبين الصـين جـزءاً منه. وتمثل المناطق الممتدة غربي جبال زاغروس، مشرق الوطن العـربي وحـدوده الطبيعيـة مع بلاد فارس، في حين مثلت سلسلة جبال الأناضول في آسيا الصغرى(تركيا اليوم) الحـدود الطبيعية للبادية العربية الكبرى الممتدة من صحراء نجد والحجاز صـعوداً إلى بـلاد الشـام وتنتهي في سفوح جبال الأناضول، هذه المساحة التي كانت لعشرات من القرون قبل الميلاد ميداناً لتنقل القبائل العربية والفعاليات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وهدف لهجرة الكثير من القبائل من شبه الجزيرة العربية.

والإسلام السياسي تعامـل مـع العنـاصر غـير العربيـة بتسـامح، فالعقيـدة الإسـلامية تعامل البشر على أساس درجة الالتزام : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنـدَ اللــهِ أَتْقَـاكُمْ) الحجـرات: 13 وفي الحديث لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى حـديث (الأعجمـي هـو غـير العـربي)، ولكن مجتمع وسط شبه الجزيرة لم يكن يضم سوى عدداً قليلاً من العناصر غـير العربيـة، وهم على الأغلب من العبيد الذين ساقت بهم تجارة العبيد إلى هذه المناطق النائية التـي يصعب فيها أسباب الحياة.

وعندما تقدمت الجيوش العربية الإسلامية في مناطق العراق والشام، كانـت تتقـدم في بلاد عربية، وكان الجيش العربي الإسـلامي يلقـى المسـاندة والتأييـد التـام مـن السـكان، وانضمت القبائل العربية إلى الجيوش الإسـلامية وأصـبحت ضـمن عـدادها في القتـال مـع الفرس في العراق، وضد الروم في بلاد الشام، بل أن بعض العرب النصارى قاتلوا مع الجيش العربي الإسـلامي ضـد جيـوش الـروم المسـيحية، أي أنهـم انـتصروا لقـوميتهم قبـل اعتبـار انـتمائهم الـديني، كـذلك فعـل عـرب مسـيحيون في مصر. وعنـدما رفضـت قبيلـة عربيـة مسيحية(الجراهمة) دفع الجزية قاتل أفرادها مع العرب المسلمون، ونال مقاتلوها ما نال الجنود المسلمون من الغنائم والفيء.[4]

والجيوش العربية الإسلامية كانت ترفع راية الجهـاد خـلال تقـدمها، إلا أن هناك شعوراً عاماً مضافاً، وهو الإحساس بـأنهم يتقـدمون في بلادهـم ويحـررون أراضيهم العربية من أيدي أجانب غرباء قـدموا إليهـا مـن ديـار بعيـدة، كـالروم القادمين من إيطاليا، أو الفـرس القـادمين مـن وراء جبـال زاغـروس التـي مثلـت

على الدوام حدود طبيعية مع وادي الرافدين الذي كان دائماً يمثل الامتداد الطبيعي (جغرافياً وسكانياً واقتصادياً) لبوادي وأراضي شبه الجزيرة العربية.

ويورد كثير من المؤرخين والمستشرقين الأجانب، أن من الأسباب الرئيسية لتقدم الجيوش العربي الإسلامية السريع في العراق والشام ومصر، هو أنهم كانوا يتقدمون في بلاد عربية وأنهم لم يقابلوا من السكان المحليين إلا بالود والترحاب والشعور بالتحرر من الهيمنة الأجنبية.[5]، وعلى العكس من ذلك، فإنهم واجهوا شيئاً من الصعوبة في بلاد فارس، ولم يصبح وجودهم هيناً (نسبياً) إلا بفضل اقتناع الفرس (أو غالبتهم العظمى) بدخول الإسلام، وبالتالي ترحيبهم بسادة البلاد الجدد، وكذلك الانشقاقات الكثيرة التي حصلت في الجيوش الملكية الفارسية والتي مثل مقتل الملك الفارسي يزدجر ذروتها ونهايتها.[6]

تشير المؤشرات الواقعية، أن القيادة العربية الإسلامية لم تكن راغبة في دخول بلاد فارس خاصة، أو أي بلاد أجنبية، على الرغم من أنهم كانوا يبشرون ويدعون لديانة عالمية، وبالفعل فإن جيوشهم المنتصرة كفت عن الزحف عندما بلغت سفوح الأناضول، وكذلك كان الحال مع الفرس. فبعد الانتصار الحاسم في القادسية، أستمر الجيش الفارسي بمناكفة الجيش العربي الإسلامي، حتى بعد معركة نهاوند الحاسمة 641 م، وتراجع الجيش الفارسي إلى عمق أراضيهم ولم تشأ الجيوش العربية ملاحقتهم، ولكنهم واصلوا التحرش وشن الهجمات مما أرغم العرب المسلمون على قتالهم وملاحقتهم.

وتذكر مصادر المستشرقين الأوربيين، أن الجيوش العربية واجهت المقاومة من السكان المحليين، وأن الأمر لم يكن بذات السهولة التي كانت فيها الجيوش العربية تتقدم في وادي الرافدين والشام ومصر، وذلك بديهي. ولكن مستجدات وتحولات طرأت على الموقف السياسي/العسكري كانت هامة بحيث غيرت أبعاد المعركة ومنحت التطورات طابعاً جديداً وتمثل ذلك بالصراع الدموي الداخلي بين القوى الطامعة بالعرش الفارسي، بحيث كان اغتيال الملك الفارسي نفسه في تلك المعارك الداخلية نتيجة لها. ومن جهة أخرى اقتناع الفرس دخول الإسلام وبأعداد متزايدة أمراً كان له أهميته الحاسمة .

وبرغم أن الانتصار العربي الإسلامي في تلك الديار، إلا أن الفاتحين المنتصرين ليس بسبب تقديرهم للروح القومية، بل لإظهار عدم التميز بين المسلمين، أستمر وجود عدد كبير من الحكام الفرس أو الترك على رأس ولاياتهم أو مقاطعاتهم بعد دخولهم الإسلام. وفي بعض الحالات بدون دخولهم إلى الإسلام، ولكن لقاء تسديد الضريبة(الجزية) كما حدث فعلاً في ولايات ومقاطعات ما وراء النهر.[7]

والأوضاع على جبهة الدولة البيزنطية لم تكن تعرف الهدوء، فالبيزنطيون الذين كانت دولتهم تمثل قوة دولية عظمى، لم تكن لترضى بفقدانها المشرق العربي، فقد كان ذلك يضعها أمام منافستها الدولة الفرنكية(الإفرنج) في وسط أوربا، كما وأن المشرق العربي الذي يمثل مهد المسيحية كان رمزاً له أهميته في الدعاية السياسية وفي شرعية الأنظمة والحكومات المسيحية في أوربا، وقد استمر هذا الشأن كهاجس سياسي ومعنوي واستعماري توسعي وجد فيما بعد ترجمته

العملية في الحروب الصليبية التي كان (تحرير) الأماكن المقدسة شعارها الأساسي .

وبهذا المعنى، فإن الدولة العربية الإسلامية، الراشدية أو الأموية أو العباسية، لم تكن تهدف التوسع في أراضي الإمبراطورية البيزنطية، بل الرد على المناوشات. وطيلة عهد الإمبراطوريات الثلاث، وصلت الجيوش العربية الإسلامية، ثلاث مرات إلى أسوار العاصمة القسطنطينية، أخرها بقيادة هارون الرشيد أبن الخليفة المهدي، وهو الذي أبرم اتفاقاً مع البيزنطيين بعد الاعتداء، ولكن البيزنطيين لم يكونوا يحترمون اتفاقاتهم، فكانوا يهاجمون الثغور العربية الإسلامية براً وبحراً حيثما اعتقدوا أن الوقت ملائم لتحقيق منجزات ومكتسبات سياسية والتوسع في الأرض.

ومع ذلك نلاحظ أن الدولة العربية وإن كانت تعتبر الإسلام والموقف منه الشأن الرئيسي، وعقيدة عالمية، إلا أنه لم تكن تسعى لفرض ذلك على شعوب أخرى، بل هناك شواهد عديدة تدل على أن الدولة الإسلامية كانت تحترم عقائد واديان الأمم الأخرى، وحتى المواطنين من الديانات الأخرى كانوا ينعمون بالحرية في ممارسة طقوسهم وتقاليدهم الدينية، شرط أن لا تنطوي على تظاهرات عدائية للدولة وللإسلام. وكان للعديد منهم شأن مهم في الدولة وفي البلاط الأموي والعباسي.

ولكن على الرغم من أن توسيع حدود ومساحة البلاد لم يكن هدف الدولة الرئيسي وشغلها الشاغل، كانت بلاد المشرق وفارس وبعض أنحاء بلاد

ما وراء النهر التي كانت قد دخلت الإسلام، تعد ضمن البلدان والشعوب الإسلامية، إلا أننا لا يمكننا اعتبار الدولة العربية الإسلامية في مراحلها الثلاث، الراشدية والأموية والعباسية، بأنها كانت دولة قومية، إذ كانت هذه الدول تعتبر الإسلام دستورها، وكانت الشريعة، تمثل الدليل الأيديولوجي في العمل السياسي والتشريع القانوني.

وبالمقابل لا ينطبق تعريف الدولة الثيوقراطية على الدولة الإسلامية، على الرغم أن الشريعة كانت تمثل مصدراً أساسياً من مصادر التشريع، ولكن كان هناك أيضاً الاجتهاد والقياس، وكانت هناك رؤية وتصريف للمشكلات والأزمات على أساس اعتبار وتقدير معطيات الواقع الموضوعي لها في الشؤون الإدارية والسياسية والمالية.(8)

كان الخليفة يمثل القائد الديني والدنيوي. ولكن في حالات كثيرة، بل في الغالب يوكل جزء من صلاحياته، وقد يكون هذا الجزء غير بسيط، كما كان يحدث في عهد الخلافة العباسية حيث اتسعت مهام الدولة وبالتالي أجهزتها. والأمر لم يكن حصراً في عهود تدهور الخلافة، بل حتى أيام عزها وقوتها. فعلى سبيل المثال: أوكل الرشيد إلى قائده إبراهيم بن الأغلب تأسيس إمارة الأغالبة في شمال أفريقيا(مصر) لمواجهة نفوذ أمويي الأندلس، وكذلك أوكل المأمون قائده طاهر بن الحسين تأسيس الإمارة الطاهرية في خراسان، وفي كلتا الحالتين(بني الأغلب والحسين) كانا يتمتعان بصلاحيات واسعة.

ومن جهة أخرى، لا يمكننا اعتبار تقدم أجهزة الدولة، وكانت قد بلغت في العصر العباسي مستوى رفيعاً من التطور، سواء بتأسيس منصب رئاسة الوزراء(الوزير) أو في أعمال الوزارات(الدواوين)ومؤسسات الدولة الأخرى الكتاب (المدراء العامين) وقاضي القضاة(محكمة التميز، أو النقض)، وديوان المظالم وغيرها. وقد أمكن في عهود معينة التخطيط لموارد الدولة وأوجه إنفاقها، وأن تقدم العلوم الإدارية لا يمكن أن تدل إلا على تقدم الدولة وعلى التقدير الحسن للظروف الواقعية التي كانت تمر بها الدولة. فتطور أجهزة الدولة تشير إلى تقدم البيروقراطية وأهميته وثقله في القرارات السياسية والإدارية.

وقد عرضنا في المباحث السابقة تقدم الثقافة والفنون والفلسفة على وجه الخصوص وتطور الفكر السياسي، وما كان ذلك ليتم لو كان هناك جو فكري متزمت. نعم كان التوحيد وعدم التقرب من صيغ الشرك من شروط النشاط الفكري والفلسفي. والحرية الفكرية التي كانت الدولة تتيحها، ولكن في نهاية الأمر لابد من الإقرار بأن هناك مساحة واسعة من الحريات الفكرية هي بعيدة عن مناخات الثيوقراطية في الحكم، وأن المنجزات الفكرية والفلسفية والثقافية التي تحققت في جميع المجالات، ما هي إلا نتيجة لعدم وجود قيود مفروضة على الفكر والثقافة والأعمال الفكرية.

ومن الأنشطة التي عبرت عن التحرر الفكري، كانت في اتجاهات المعتزلة التي مثلت تياراً سياسياً/ فكرياً وطرحت موضوعات فكرية ودينية بالغة الأهمية والخطورة، مثلت في تلك الأجواء التي سادت مرحلة الانشقاقات السياسية :

1 ـ موقفاً من الفتنة والانشقاق، لم يكن توفيقياً أو انتهازيا.

2 ـ الرد على التيارات المخربة أو الخارجة عن الإسلام .

3 ـ موقفاً فكرياً من القضايا الاجتماعية الأخرى.

ومن الموضوعات الخطيرة التي تصدت المعتزلة لمناقشتها هي (خلق القرآن). ومناقشة مسألة كهذه لابد وأن تعبر عن سعة أفق وحرية في طرح الأفكار والآراء، بل وأن فكر المعتزلة كاد أن يصبح العقيدة الرسمية للدولة العباسية، وكذلك في فعاليات جماعة أخوان الصفا، كما كانت أراء العديد من المفكرين والفلاسفة تمثل طفرة كبيرة في مجال أبحاثهم مثل : الفارابي، الغزالي، أبن خلدون، أبن رشد وغيرهم.

نعم، أن الدولة حاكمت صوفياً كالحلاج، وأعدمته، ولكن بعد أن أدين بالزندقة والشرك. ولكن إذا شئنا أن نذكر أمثلة وصور على ثيوقراطية الدولة وتقيد تطلعات الفكر الحر، لنتذكر فعاليات تسلط الكنيسة الأوربية التي استمرت حتى لما بعد عصر النهضة في القرن السادس والسابع عشر، وفي المحاكمات الشهيرة التي جرت لعلماء ومفكرين أمثال جوردانو، وغاليلو، أدانت العديد منهم بالإعدام حرقاً. وكانت أفكار أكثر تقدماً قد طرحت في القرن التاسع أو العاشر في البلاد العربية والإسلامية سواء على صعيد علم الفلك أو الجغرافية أو فلسفة الكون.

عن فكرة الدولة القومية تعتبر فكرة حديثة نسبياً. فبالرغم من التبلور المبكر للغة العربية، واعتزاز العرب بالأنساب وتاريخ العائلات والأسر

والقبائل، وشعورهم العال بلغتهم وتراثهم، فإن الحديث عن دولـة قوميـة لا يعـد واقعياً رغم أن الدولة كانت تضم الكثير من عناصر هذه الفكرة، ولكن ما زال مـن المبكـر إطـلاق مثل هذا الوصف على دولة الخلافة العربيـة، ذلـك لأن الإسـلام الأممـي في جـوهره، كـان العنوان الرئيسي للدولة، ومصدر التشريع والقوانين، ولكن مع ذلك ليس بوسـعنا أن نعتـبر دولة الخلافة، دولة ثيوقراطية، كما ليس بالإمكان وصفها بالدولة القومية. فلدولة الخلافـة العربية الإسلامية شكلها وجوهرها الخاص بها.

وفي مطلـع الخلافـة الراشـدية، كـان دور المـوالي(المسـلمين غـير العـرب) في الحيـاة السياسية خارج البحث والمناقشة، ولكن الأمر بداً يطرح نفسه بصورة جديـة وحـادة منـذ أواسط العهد الأموي. فمن جهة وجدت الدولة العربية ضرورة تعريـب المرافـق السياسـية والإدارية، وبذلك فقد تم في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان تعريب الدواوين من اللغة الرومية والفارسية إلى العربية، كما وجرى سك النقـود العربيـة، وكـان ذلـك يعنـي بداهـة التوسع في استخدام اللغة العربية وتقليص أو إلغاء سواها وتزايـد الاعـتماد عـلى العنـاصر العربية الأمر الذي أثار ملاحظات حول التوجه القومي للدولة الأمـوية، ربما بأكثر مما هـو واقعي وفعلي.

بيد أن الصحوة القومية (إن جاز التعبير) التي ترجمتها الشعوب الفارسـية والتركية في مشرق الإمبراطورية في أواخر عهد الخلافة الأموية إلى حركـات ثقافيـة وسياسية ودينية وبعضها أعمال تمرد مسـلحة، وضـعت المسـألة في دائـرة الضـوء وأخضعتها للمناقشة. فدور الموالي بـدء يكتسـب أهميـة متزايـدة بتزايـد أهميـة هـذه الولايـات الثقـافي والعلمـي والسـياسي والاقتصـادي. تحـرك المـوالي كـان

خليط غير واضح المعالم في النزوع لتحقيق أي قدر من الاستقلال السياسي والثقافي والاقتصادي. إذ شعرت شعوب تلك المناطق بأنها فقدت الكثير من شخصيتها، وراحت تؤكد عبر مختلف فعالياتها على فهمها الخاص ومنهجها الذي تتميز بها ذهنية ومزاج أفرادها الذي تكون عبر حقب طويلة من السنين. نعم لقد اثر الإسلام بعمق في أنماط تفكيرهم وحياتهم وحتى لغاتهم، ولكن دون ريب دون أن يلغي(ولم يكن الإلغاء هدفاً) الخصائص التي تتمتع بها تلك الشعوب على مختلف الأصعدة.

ومثل هذه المشاعر هي التي دفعت العباسيين إلى استثمارها في الدعوة العباسية، وفي إسقاط حكم الأمويين، إذ أجاد العباسيون في المساعي لإيجاد الثغرات في الجدار الأموي، ثم أجادوا مرة أخرى استغلالها والعمل على توسيع تلك الثغرات. وبالفعل فقد تحول مشرق الإمبراطورية إلى بؤرة تآمر وعمل نشيط ضد الأمويين. والدعوة العباسية التي انطلقت من مدن عربية إلا أنها وجدت حاضنتها والمناخ الملائم لها هناك(خراسان) لتفقس وتفرخ الحركة المسلحة وجيشها الذي كان الموالي يمثلون العمود الفقري لها. ومن جهة أخرى كان الموالي يأملون أن يؤدي سقوط الدولة الأموية إلى خلخلة الأوضاع بما يتيح لهم النفاذ عبر التناقضات وتحقيق المكتسبات، سياسية كانت أم ثقافية أو اقتصادية.

ولكن الدولة العباسية سرعان ما وجدت أن الموالي يبالغون في طرح قضاياهم، وبسبب المزاج والذهنية التي يتمتع بها سكان تلك الأصقاع، حتى عندما يكونون مؤيدين للدولة، فإن ذلك التأييد يتخذ أشكالاً وصور تنطوي

على ما يمكن تقبل به الدولة. فالحركة الراوندية على سبيل المثال، وهي حركة تجعل من الخليفة أبو جعفر المنصور بمرتبة الآلهة، كما أم بعض الاتجاهات الدينية الإسلامية اتخذت أبعاد وطقوس مزدكية وزرادشتية ومجوسية ومانوية وفرق ومذاهب شتى، كما نمت وترعرعت الشعوبية وهي محاولة دفاع ذاتية عن الأمة الفارسية من خلال الحط من قدر الثقافة العربية والتقليل من شأنها.

وفي الواقع، فإن هذه الحركة لم تكف ولم تهدأ ولكنها كانت تتصاعد وتستعر، ثم تخف ولكن دون أن تخمد. وكانت السلطات تقابلها بالحزم والتصدي حيناً، والمناورة واللين حيناً آخر باستثناء تلك الحركات التي كانت تنطوي على الشرك والزندقة وتحدي الدولة. فالخلافة، لاسيما في العصر العباسي، كانت مستعدة لإبداء المرونة والتفهم حيال تلك الحركات، وكانت مستعدة لاحترام رغبات تلك الشعوب في نيل الإرادة الذاتية أو الحكم الذاتي، بل وأكثر من ذلك مقابل الاعتراف الصريح بالخلافة ومكانة الخليفة كقائد ديني في المقام الأول.

وقد ابتدأ الخليفة المأمون، وتلك لم تكن مصادفة، بإبداء التقدير والاحترام لإرادة تلك الشعوب، بما عرف عن الخليفة المأمون من ذكاء وثقافة وبعد نظر، فقد أدرك أن لا جدوى من الوقوف ضد جميع هذه التيارات جميعها، بل بوجه أكثرها تطرفاً، وإبداء المرونة والتفهم حيال الحركات المرنة منها. فالوقوف ضد الجميع يوحد الجميع ضد الخلافة، وهكذا كان. فقد أولى المأمون قائده المخلص طاهر بن الحسين على خراسان وكان أحد أبنائها، ثم منحة الصلاحيات الواسعة بما يشبه الحكم الذاتي، وجعلها وراثة في عائلته. واستمرت العائلة في

ولائها للخلافة. ولكن صراعات محلية عـلى السـلطة أنهـت حكـم هـذه الأسرة في مسلسـل طويل لا ينتهي برزت خلاله قيـادات وعـائلات وزعامـات قبليـة تفاوتـت في درجـة قوتهـا وأتساع مساحة نفوذها ومدة بقائها، ولكن الملاحظ أنها لم تكن تستغرق أكثر من جيلين أو ثلاثة أجيال، ثم تسقط بيد زعامة أو أسرة أخرى. وهكذا استمرت هذه النزاعات في مشرق الإمبراطورية طيلة فترة الخلافة العباسية.

بيد أن أسرة أو أسرتين منها تمكنت من تحقيـق نفـوذ كبـير وواسـع، لم تكتفـي فيـه بتحقيق إمارة في المشرق (وكانت هذه الإمارات تتركز في بـلاد فـارس ومـا وراء النهـر)، بـل وسعت نفوذها حتى بلغت العاصمة بغداد، وفرضت نفسها على الدولة وتقاسمت الحكم مع الخليفة في صيغة حكم بدت غريبة في تلك العصور، وكانت صيغة الحكم الثنائية تلك، تترك للخليفة القيام بواجباته الدينية فحسب، بينما كانت مكانتـه الدنيويـة كحـاكم فعـلي شكلية، إذ هيمن قادة تلك الأسر والزعامات القبلية على الحكم واتخذوا لقب (السـلطان) وهو يلي الخليفة في تسلسل بروتوكول الدولة، ويتقـدم عـلى الـوزير(رئـيس الـوزراء) وقـد تعاقب زعماء البويهيين والسلاجقة على هذا المركز.

عـلى أن الخلافـة العباسـية في أواخـر عهـدها بـذلت الجهـود والمحـاولات للإقلال من شأن الموالي ونفوذ القوى المتسلطة، ولكن تلك المحاولات لم تسفر عن العودة بالخلافة إلى ماضي عهدها، إذ كانت التطورات التاريخية في كافة الأمصـار العربية وغير العربية قد دارت وأفـرزت معطيـات سياسـية واقتصـادية وثقافيـة، كـان يسـتحيل معهـا العـودة بـالزمن ثلاثـة أو أربعـة قـرون إلى الـوراء، فـيما

أثبتت العناصر غير العربية، أن أفكار المزج والانصهار لا يمكن لها أن تقفز فوق ثوابت رئيسية في حياة أي شعب من الشعوب. ومن تلك الثوابت، هي الحقيقة القومية وأهمية اللغة ومزاج الأفراد وذهنيتهم وأنماط التفكير ودرجة تلاحمهم وشعورهم بالوحدة الفكرية والتاريخية لماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم، وانعكاس تلك المعطيات بشكل مادي ملموس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تعرضت الكثير من الأعمال والمؤلفات إلى دور الموالي في دولة الخلافة العربية الإسلامية فتناولتها بالتحليل والتفسير، فهناك من بالغ في تقدير دور المالي بتقويض الدولة الأموية، كما هناك من بالغ في تقدير دورهم في حركة الفكر والثقافة، أو أنهال على تلك الحركات والشعوب انتقاداً وانتقاصا، ولكننا نرى أن بوسعنا تحليل كل العناصر(بما في ذلك قضية الموالي)، بدون الشعور بالعقد. وليس هناك ما يدعو للمبالغة في تقدير قيمة عنصر ما، أو التقليل من قيمة عنصر آخر، فالموالي ساهموا في الدعوة العباسية، ولكن كان هناك عرباً يقودون هذه الحركة، والموالي كانوا يميلون إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال، ولكن الكثير منهم آمن حقاً، وأرتضى الإسلام ديناً وفكراً ونظاماً. والإسلام كعقيدة ودولة لا تقبل بالتسلط، وليست الغاية هي أرغام أي شعب على قبول صيغة ما، بل حلول وإحلال حكم العدالة والمساواة والحرية، وهي شعارات ابعد ما تكون عن التسلط أو الاستعباد، والفكر السياسي الإسلامي ديمقراطي في جوهره وليس توسعي أو تسلطي. وفي المراحل الأخيرة من الدولة العباسية لعب هذا الموضوع(دور المالي في الدولة) دوراً يتميز بالسلبية بسبب

التعقيدات الكثيرة التي تكتنفه والمصالح المتداخلة وما يمكن أن ينجم عنه من آثار ونتائج.

ثالثاً: اتجاهات التطور في السياسة الداخلية

على الرغم من أن المجتمعات العربية كانت قد تعرفت ومنذ قرون عديدة قبل الميلاد إلى أنظمة مركزية، وأخرى أكثر تطوراً وصولاً إلى إقامة دول حققت إنجازات مهمة على صعيد التشريع الاجتماعي والقانون، لاسيما تلك التي قامت في القرون التي سبقت العصر الميلادي مثل دولة تدمر، إلا أن النظام السياسي العربي الإسلامي، حقق ما يشبه الثورة الشاملة على صعيد تطوير النظم المركزية والدولة.

وكان الفكر السياسي العربي في مرحلة ما قبل الإسلام يتركز في أقامة تحالفات Confederation ، تتولى إدارة مناطق تمثل مساحة اقتصادية وديموغرافية وسياسية، في حين كانت القوانين القبلية العرفية(غير مكتوبة)Customary تتولى إدارة مناطق تمثل مساحة اقتصادية وديموغرافية وسياسية، في حين كانت القوانين القبلية والعرفية(غير المكتوبة) تمثل قواعد ذلك الاجتماع البشري والسكاني ولكن هذه الصيغ كانت تتطور بحكم عوامل أساسية أبرزها :

1 ـ تكاثف عمليات الاستيطان والتحول من حياة الرعي والتجوال، إلى الاستقرار في مدن وحواضر.

2 ـ ممارسة القبائل لفعاليات اقتصادية متطورة، الزراعة ـ التجارة.

3 ـ بحكم التطور الثقافي والاجتماعي.

قادت هذه العوامل، إلى تحقيق المزيد من التطور في الحكم والسياسة الداخلية، رغم أنها في جوهرها استمرت ترتكز على التحالف القبلي، وكلما كان التحالف القبلي راسخاً ومتيناً ويضم أقوى القبائل، وكلما كان التحالف القبلي راسخاً ومتيناً ويضم أقوى القبائل. وكانت الإدارة المركزية أكثر قوة وظهور للعيان. وفي نسخ متطورة منها، تحولت إلى دول وكان ذلك في القرون الخمسة قبل الميلاد فصاعداً إلى القرون الميلادية الأولى، ومن بين عدد كبير من تلك الدول برزت بصفة خاصة : دولة تدمر والحضر والأنباط والحيرة(المناذرة) والغساسنة، بالإضافة إلى دول اليمن وكيانات وسط شبه الجزيرة وأبرزها كندة.

وحتى في تلك النسخ المتطورة من الدول التي انطوت على ملامح متقدمة من نظم الدول، حيث كانت على الأغلب ملكية وراثية، مع وجود مجلس للنواب والشيوخ يتولى مهمة التشريع في الدولة، وقد وجدت قوانين مدنية وجزائية في دولتي تدمر والحضر(وتلك مسألة مهمة) وهي تدل على تطور مطرد في التحول من النظم القبلية إلى نظم المدن والدول، ولكن برغم هذا التطور، فقد استمرت العصبية وعناصر الشد القبلية وصيغ تحالف القبائل الأكثر نفوذاً هي السمة الأساسية لعرب ما قبل الإسلام (الجاهلية).

ومنطقة وسط شبه الجزيرة العربية وهي التي شهدت مهبط الإسلام، كانت من أشد المناطق العربية تخلفاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كنتيجة لذلك، وتلك مفارقة تستحق الانتباه، أن تهب

عواصف الثورة والتغير في أشد الحلقات تخلفاً، وكانت المنطقة المحددة بالمثلث مكة ـ يثرب(المدينة) ـ الطائف، محطات على طريق القوافل ومناطق لتواجد وانتشار قبائل عربية بدوية، ما زالت معظمها تمارس الحياة الجنتيلية (البدوية غير المستقرة)، تحولت أرستقراطيتها إلى ممارسة التجارة في المدن، أقامت فيها ضرباً من ضروب الإدارة المركزية، مارست من خلالها هيمنة السلطة المركزية للقبائل، ولكن دون أن ترتقي إلى نظام العبادة المتعدد للقوى الغيبية الوثنية نظاماً رجعياً يساهم بالإضافة إلى التقاليد القبلية في ترسيخ التخلف وفي الحيلولة دون إتاحة الفرصة لتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي وثقافي.

فالولاء للقبيلة وللأسرة ولقوانين وأعراف بالية، تحول ضد أمكانية قيام علاقات قائمة على أساس الولاء للمجتمع، ولا يخلق أحساساً بالمساواة بين الأفراد ويمثل أحد المرتكزات الأساسية لنظام أرستقراطي بطريركي، وكانت هذه وغيرها من العوامل، معوقات أساسية لتطور اجتماعي اقتصادي وسياسي ثقافي لمجتمع وسط شبه الجزيرة العربية في القرون الميلادية الأولى.

وما أن حل القرن الميلادي السادس حتى تفجرت تلك التناقضات في دعوة وثورة إسلامية قادها الرسول، وإذا كان التوحيد شعارها الرئيسي. فإن اقتلاع النظام الأرستقراطي القبلي ونظام الإدارة المركزية أو شبه المركزية كهدف سياسي كان لابد منه. وعلى رأس جدول أعمال الثورة، وبها افتتحت مرحلة التوازن بعد هجرة الرسول إلى المدينة.

وفي مقدمة ما ينبغي الإشارة إليه، وباهتمام هو التطور في فلسفة العمل السياسي وتحول ولاء الفرد من الأسرة أو القبيلة والزعامات العائلية إلى الولاء للعقيدة وللجماعة والمجتمع الإسلامي، ثم للدولة الإسلامية. وكان هذا التحول ثورياً بكل معنى الكلمة وانتقالا غير بسيط في اعتبارات تلك العصور، فالولاء للعقيدة والدولة كان أمراً جديداً في المفاهيم السياسية ليس على صعيد منطقة وسط شبه الجزيرة العربية فحسب، بل وأيضاً في عموم الأمصار العربية وحيثما كانت هناك تجربة ودولة ومجتمع وعلاقات يحكمها نظام، إذ أن الولاء للقبيلة والتحالف القبلي كان أساس نشوء الدول في العصر القديم ـ الوسيط، أي في المرحلة التي سبقت الإسلام مباشرة، رغم أنها كانت أفضل ما توصل إليه العقل السياسي العربي في تلك العصور المبكرة من التاريخ.

وبوثيقة المدينة(الصحيفة) التي مثلت الدستور وبرنامج العمل السياسي للدولة العربية الإسلامية، ولا نعرف دستوراً مكتوباً يحدد بدقة حقوق وواجبات الأفراد تجاه الدولة ووجبات الدولة تجاه الأشخاص، كأفراد وجماعات سياسية وينظم الحقوق والعلاقات للأقليات، أقدم من دستور المدينة، وإلى جانب المسجد الذي مثل مقر الحكم والسلطات، والجيش بوصفه أداة الدولة لتحقيق سيادتها من جهة، والقوة الضرورية لتعزيز السياسة الخارجية. وكانت الدولة العربية الإسلامية قد أقرت أولى مستلزمات نهوضها ووجودها على القيام بواجباتها، وحجر الأساس في تطور سيستغرق قرون أخرى ليكتمل الصرح القانوني والسياسي لدولة الخلافة العربية.

وإذا كان العقد الأول من عمر الدولة العربية الإسلامية لم تفصح عن حاجة الدولة إلى مزيد من الأجهزة البيروقراطية، بسبب من الظروف السياسية التي كانت تمر بها. فقد استهلكت السنوات الأولى محاولات إقامة التوازن وإنجاح التجربة وسط تيارات داخلية وخارجية عنيفة، كانت سفينة الدولة تتأرجح فيها، فإذا كانت الأخطار من العدو الخارجي (أرستقراطية مكة الوثنية) قد أمكن استيعابه في المرحلة الأولى من المواجهة، في معارك صغيرة وكبيرة، إلا أن هذا الخطر تضاعف بعد أن قام تحالف بين العدو الخارجي والأعداء الداخليين المتمثل بتحالف الانتهازيين (المنافقين)/ اليهود مع قيادة مكة(قريش) الوثنية، وكان لهذا التحالف برنامجه السياسي / العسكري، بلغ ذروته في تنظيم حملة عسكرية بخطة ذات جوانب وصفحات متعددة في مهاجمة عاصمة الدولة واجتياحها ثم تصفيتها بصورة تامة.

ولكن هذه الحملة (معركة الخندق)لاقت الفشل عسكرياً وسياسياً تجلت فيها العبقرية الإستراتيجية / التكتيكية للرسول في خطط كانت على درجة عالية من الدقة في استيعاب الموقف والتصدي له سياسياً وعسكرياً، وقد مثلت نتائج معركة الخندق بصفة رئيسية، وبضعة معارك أخرى المقدمات الموضوعية للانتقال إلى مرحلة التفوق التي كان دخول مكة واحتلالها وتصفية قيادة مكة الوثنية تتويج لها.

ولكن استسلام قريش التي استسلمت وأعلنت الولاء للدولة الإسلامية. ولكن الأرستقراطية القبلية التي هزمت في عقر دارها ومقر قيادتها (مكة)، لم تلق السلاح، بل لجأت إلى أسلوب تجيده وطالما مارسته، في سياسة التحالفات

القبلية. والتحالف الجديد ، كان بقيـادة قبائـل قويـة(هـوازن وثقيـف)، واصـلت تصـديها وتحديها للدولة، ولكنها كانت مقاومة يائسـة، محاولـة مـن يريـد تحقيـق شروط مناسـبة ضمن الأوضاع الجديدة، محاولة سرعان ما لاقت الاندحار التام بعـد معركـة صـعبة(غـزوة حنين) التي شارك فيها الرسول شخصياً.

والدولة الإسلامية التي كانت تتجنب إثارة مشكلات ونزاعات، ولكنها كانت بالمقابل لن تقبل بالعودة إلى سياسة الزعامات والتحالفات القبلية، فكـان لا بـد مـن فـرض سـلطة الدولة بلا مواربة، وتثبيت مبادئ راسخة، وتلك سياسة واصل الخليفة الراشـدي الأول أبـو بكر الصديق العمل بها بلا هـوادة، بـرزت بوضـوح في حـروب الـردة التـي مثلـت تراجعـاً وارتداداً عن العقيدة والنهج ونظـام الدولـة إلى العصـبية القبليـة وقواعـد الحيـاة القبليـة البدوية، أو في عدم قبول تراجع القبائل عن أداء فروض الدولة الإسـلامية (ضريبـة الزكـاة) وعدم قبول الحلول الوسط.

والعامان الأولان من بعد وفاة الرسول ، قائد ومؤسس الدولة كانت معركتها تثبيت مبادئ(حروب الردة ـ منع الزكاة) وكـذلك الالتـزام بسياسـة الرسـول الخارجيـة في التوجـه صوب الأمصار العربية ورفع لواء الإسلام فيها، حيث أنفذ أبو بكر الصديق الجـيش العـربي الإسلامي إلى الشمال وكان قد تحرك تواً باتجاه الشمال، قائلاً: لا أرد جيشـاً جهـزه الرسـول. فكان الصدام الثاني بعد معركة مؤته مع الروم.[9]

وكانت هذه الأحداث والفعاليات، تخلق المقـدمات الماديـة لتحـولات واسـعة عـلى جميع الأصعدة ستشهدها الدولة ففي عهد الخليفة الثاني عمـر بـن الخطـاب، وفي الواقـع فإن الثورة الإدارية كانت تلبية لحاجة موضوعية أملاها التوسع الهائل في فعاليات الدولـة، فكان لا بد من وجود أجهزة تتابع نشاطات وفعاليات الدولة، فحجم الجيش كان أكبر مـن أن يدار بالبساطة التي كان عليها من قبل، وحجم الأموال، الوارد منهـا والمصروفـات، لابـد من ضبطها والسيطرة عليها، ولا بد من موظفين أكفـاء يـديرون هـذه العمليـات المعقـدة المتشعبة. وكانت الدواوين(ما يماثل الوزارات في عصرنا) تؤدي هذه المهام وتكون مسـئولة أمام الخليفة مباشرة الذي كان يمثل القائد الديني والدنيوي للبلاد.

وبصرف النظر عن عدد الـدواوين وأسـمائها، إلا أنهـا كانـت في تلـك المرحلـة تلبـي الحاجة، وكانت على الأغلب دواوين تهتم بما يلي :

* **الأموال :** جبايتها، أوجه الصرف، الضرائب.

* **الجند** : أعدادهم، أسمائهم، قادتهم، أرزاقهم، رواتبهم، مكافئاتهم.

* **البريد :** وفيها مراسلات المركز مع الأمصار، وكانت تضم حيناً حتى رسائل الخليفـة نفسه، وكان أن استقلت تلك الرسائل في ديوان خاص (ديوان الخاتم).

* **القضاء** : وهو ديوان يهتم بالقضاء وإقامة الحدود الشرعية.

وفي مطلـع عهـد الخلافـة، كـان القائـد العسـكري هـو القائـد الإداري والسـياسي والقـاضي في آن واحـد، ثـم ابتـدأت هـذه السـلطات بالانفصـال، وفي ذلـك أشـارة واضـحة إلى أتسـاع الدولـة وتعـدد مهامهـا. وعـدد الـدواوين كـان

خاضعاً للتطور في الأداء أو توسع المهام وتشعبها. فقد حدث أن تأسس ديوان يحمل أسم (ديوان الخراج)وتلك أشارة واضحة إلى أهمية الخراج للدولة، وكانت الدولة قد بلغت من السعة، لابد أن خراجها كان مصدراً مهماً من مصادر بيت المال(وزارة المالية أو خزانة الدولة)لدرجة أن الخليفة هارون الرشيد كان يخاطب الغيوم قائلاً أمطري حيث شئت فسيأتيني خراجك .[10]

على أن العهد الأموي شهد تطويراً حقيقياً للإدارة العربية عندما أمر الخليفة عبد الملك بن مروان تعريب الدواوين من الفارسية والرومية إلى العربية، وكان ذلك يعني في ذات الوقت ازدياد عدد الموظفين العرب في الدواوين، وكذلك مثل تعريب العملة الرومية والفارسية إلى الدينار العربي، علامات وآفاق جديدة في الإدارة العربية التي مضت تتقدم مع تطور الحياة السياسية العربية ومستوى الفعاليات الاقتصادية والثقافية في البلاد.

وكانت الولايات ضمن الإدارة العربية الإسلامية تدار مركزياً من العاصمة لا سيما في عصر الخلافة الأموية، ولكن ذلك لم يمنع من تطوير آخر للعمل تمثل بتأسيس دواوين فرعية في الولايات يديرها حاكم الولاية بنفسه. ولكن نظام الإدارة المركزية أو اللامركزية لم يكن توجهاً محسوماً في العاصمة، بل أن الأمر كان متروكاً بنسبة كبيرة لسلطة الخلفاء. ولكن بصفة عامة يمكن اعتبار العصر الأموي بكونه عصر السلطة المركزية القوية للعاصمة. وكانت السياسة الحازمة للعاصمة تتمثل بتعين ولاة أكفاء أقوياء ومخلصين للدولة، يقومون بترجمة توصيات وسياسات العاصمة في الأقاليم إلى إجراءات واقعية. وللدول بالإضافة إلى الدواوين في الولايات التي ليس بالضرورة أن تكون

أعدادها وأسمائها تماثل تلك الموجودة في العاصمة، بل أن الدواوين المحلية كانت مسؤولة أمام حاكم الولاية، وهو المسئول فقط أمام الخليفة في تمثيل سلطة الدولة في الأقاليم وكانت مصلحة وسياسة الدولة تتمثل بصفة رئيسية :

1 ـ تنفيذ أحكام الشريعة والقوانين.

2 ـ حماية حدود البلاد.

3 ـ حماية الأمن والنظام وفرض سلطة الدولة وتنفيذ سياستها الداخلية.

4 ـ جباية الأموال الشرعية.

وفي ظل ظروف وأوضاع الدولتين الأموية والعباسية، لم يكن فيها توجه الدولة نحو إدارة مركزية أو لامركزية توجهاً دستورياً عبر قوانين ثابتة، ولكن الدولة الأموية كانت تبدي اهتماماً خاصاً بحماية الحدود وتحسين موقف الدولة في أقاصي الشرق الآسيوي، وكان ذلك يستدعي تدخلاً مباشراً ومستمراً من قيادة الدولة في العاصمة، ويستدل بالفعل من الخطابات المتبادلة بين الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك بن مروان، وموسى بن نصير حاكم شمال أفريقيا، أن الخلافة في دمشق كانت على إطلاع دقيق على مفردات الموقف السياسي والعسكري في شمال أفريقيا والأندلس، وكانت الأوامر تصدر من العاصمة تشتمل على تفاصيل وإجراءات لا يمكن أن تصدر إلا عن مركز سياسي على إطلاع دقيق بالمعلومات لدرجة تحديد أبعاد الاستطلاع العسكري والسياسي وتحديد حجم العمل المقترح.

ورغم أن الدولة الأموية ظلت حتى أواخر عهدها تقيم صلة وثيقة بين العاصمة والأمصار، ويدل على ذلك المعلومات التي كان حاكم ولايات المشرق

يرسلها إلى آخر خليفة (مروان بن محمد)، لكن دون أن يكون لذلك آثار سلبية على سير العمل وسرعة التصدي للأخطار، كما انطوت على شأن آخر سوف تتفاقم خطورته والمتمثل باستياء الموالي من الحكم المباشر وتوقهم إلى تحقيق قدر من الاستقلال عن الدولة. والعباسيون أدركوا هذا الأمر،وكانوا قد عايشوه و استوعبوا منه العبرة السياسية وأدرجوها ضمن دعاياتهم السياسية واستثمروها بذكاء في برامجهم التي تكللت بإزاحة الأمويين من الخلافة، وهيمنة آل العباس التي ستستمر لخمسة قرون ونيف. (*)

والعباسيون، وإن أظهروا التفهم والتقبل لفكرة أبداء الاعتبار للطموحات القومية والثقافية، إلا أنهم كانوا يظهرون الحزم فيما يتعلق بالاتجاهات التحريفية في تفسير العقيدة الدينية وفي إضفاء النكهة والأبعاد والطقوس الفارسية على التقاليد الإسلامية، وعلى التوحيد كمسالة جوهرية في الشريعة. وكان ذلك سيقود إن عاجلاً أو آجلاً إلى اصطدام مع العناصر الفارسية التي كانت تبدي ميولاً متزايدة، سياسية وثقافية بالدرجة الأولى، ولكن اقتصادية واجتماعية أيضاً، وإلى تحقيق المزيد من الابتعاد وتقليص الصلات عن العاصمة بأي شكل من الأشكال.

ومع مرور الزمن، غدت هذه التوجهات حقيقة لا يمكن التغافل عنها، بل وفرضت نفسها على إيقاع الأحداث والتطورات في مشرق الإمبراطورية، ولكن مع وجود عناصر وقيادات من تلك الشعوب كانت ما تزال تلتزم بالارتباط الوثيق بالخلافة. لذلك فإن تلك الزعامات، وهي تمثل اسر وعائلات أو قبائل، متنفذة في تلك الأرجاء، كانت تفرض هيمنتها وسيادتها على أرجاء محدودة أو

واسعة، بحسب قدراتها العسكرية في المقام الأول، ثم تحصل على مباركة وتأيد الخليفة، وتعلن قيام سلطنة أو إمارة، تقيم الصلة مع العاصمة أساسها الولاء للمركز الديني وعلاقة حكم شكلية تتلخص بإرسال الهدايا وذكر أسم الخليفة في خطبة الجمعة، واعتبار نفسه من رعاياه، ونيل الموافقة على قيام الإمارة أو السلطنة(وكانت هذه الموافقة مضمونة تقريباً كأمر واقع فعلاً).

ولكن العباسيين أدخلوا تطوراً مهماً على الإدارة، وذلك تمثل بأحداث منصب الوزير. والوزير كلمة عربية مستقاة من الوزر، إي المسؤولية، وقد وردت في الأدب السياسي الإسلامي على هدى نص قرآني: (وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي {29/20} هَارُونَ أَخِي {30/20} اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي) طه: 29 - 31 [11]

ومنصب الوزير(يعادل رئيس الوزراء في عصرنا) لم يستحدث بدون الحاجة الماسة إليه، ففي الواقع أن جهاز الدولة كان قد اتسع بدرجة تبرر الحاجة إليه، ومن جهة أخرى، فإن منصب الخلافة كان بحاجة إلى الوزير ليكون مسئولا عن أعمال كافة الدواوين التي أنتظم عملها وتجاوزت مرحلة التجربة وقد أضحى لها تقاليدها، كما أن منصب الكتاب(ومفردها كاتب، وهي ما يعادل منصب المدير العام في عصرنا)، وسلسلة مناصب متدرجة أدت إلى نمو بيروقراطية واضحة المعالم في أجهزة الدولة تمتلك النفوذ والتأثير لاسيما بعد أن شاع التخصص في المناصب وغدت المهارات ضرورية في الخدمة الحكومية وخاصة في الوظائف المالية. كما أن القضاء أصبح أكثر استقلالاً. وباستحداث منصب قاضي القضاة، وهو الذي يدقق الأحكام القانونية(ما يعادل محكمة

التميز، أو محكمة النقض) وبذلك أصبح إشراف الخليفة على القضاء أكثر استبعاداً.

ولكن التطورات السياسية وما أفرزته من واقع تمثل بـالنفوذ الواسـع الـذي بـاشرت قوى عسكرية مرتزقة أجنبية منـذ أواسـط الخلافـة العباسـية تصـاعداً منـذ عهـد الخليفـة المعتصم، الذين شاع استخدامهم في حرس الخليفة وفي الجيش، بسبب من صلابة تـربيتهم العسكرية وقوة أبدانهم، مـما يعيـد إلى الأذهـان الـدور الـذي لعبـة الحـرس البريتوريـون Praetorian في الإمبراطورية الرومانية وتأثيراتهم في السياسة الداخليـة. وقـد تعـاظم دور الحراس المرتزقة منذ أن اغتيل الخليفة المتوكل على أيديهم عام 847 م في خضم محاولاتـه الفاشلة لتقليص نفوذهم الذي غدا مـن المـؤثرات البـارزة في الحيـاة السياسـية للعاصـمة، وكان لها نتائجها السلبية على أداء المؤسسات الحكومية وفي المقدمة منهـا منصـب الـوزير الذي كان تعـاظم دور طغمـة العسـكرتاريا عـلى حسـاب نفـوذ وهيبـة وصـلاحيات هـذا المنصب.

على أن التطورات اللاحقـة قـد كرسـت هيمنـة قـوى قبليـة/عسـكرية عـلى الدولة (البويهيون ـ السلاجقة) وكانت هيمنتهم رسـمية واتخـذوا لقـب السـلطان الذي كان يـلي الخليفـة ويسـبق الـوزير في مراسـم الدولـة. وفي واقـع الأمـر، فـأن السلطان لم تكن له مهام سوى ممارسة الهيمنة على الدولة وعـلى المفاصـل الأكـثر أهمية فيها، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى إضعاف ظاهر لمنصـب الخليفـة والـوزير معـاً. وبصـفة خاصـة، كـان لإضـعاف منصـب الـوزير تأثيراتـه السـلبية عـلى أداء

جهاز الدولة الحكومي الذي غدت تلبيـة رغبـات وأهـواء الطغمـة العسـكرية أو السـلاطين وطلباتهم المالية بصفة خاصة الواجب الرئيسي لها.

وكانت الثنائية في الحكم، واقتسام السلطة بـين الخليفـة والسـلطان يعنـي انفصـال السلطتين : الدنيوية التي أستأثر بها السلطان، والدينية التي بقيت للخليفة، وكان في ذلـك أضعاف لمؤسسة الخلافة برمتها، والسبب لا يكمن بتقديرنا إلى أقسـام السـلطة، فـإن ذلـك يمكن أن يؤدي إلى تقويـة السـلطة مـا لم تكـن التناقضـات في الهـدف السـياسي وراء هـذا الاقتسام، يطبعها طابع التسلط والإرغام جوهر هذه الثنائية. حتى السلاجقة الـذين كـانوا على وفاق(نسبيا) مع الخلفاء، كـان التسـلط والقـوة العسـكرية هـو عنـوان وجـودهم في السلطة وفرضهم لهيمنتهم. ومـا أنفـك الخلفـاء مـن بـذل المسـاعي لتحريـر الخلافـة مـن الضغوط ومن مراكز النفوذ الداخلية.

ورغم أن الخلافة العباسية قـد مـرت بفـترات ضـعف، إلا أن الفكـر الإداري كـان في تطور مستمر، ففي عهد الخلافة العباسية قامت أحدى الوزارات بالتخطيط لمـوارد الدولـة واحتمالات الصرف لسنة مالية، وقد جرى تأليف الكتـب العديـدة في الأعـمال المحاسـباتية والضرائبية، وفي عمل الإدارات والوزارات، والعديد منها تضـم أراء وأفكـار ناضـجة بعضـها يمثل خطوة مهمة على صعيد الفكر الاقتصادي والإداري.

وكان لنقل اختراع الورق من الصين إلى البلاد العربية أثـره الفعـال في تطـور العقود والصكوك والوثائق المدنية والتسـجيل وكـذلك تطـور عـام أصـاب الثقافـة وحريــة الفكــر، وفي النهايــة، لابــد مــن الإقــرار، أن السياســة الداخليــة وتطــور

أدوات الحكم والسياسة والأجهزة الحكومية والإدارية كـان أمـراً محتومـاً بعوامـل عديـدة وعـلى رأسـها العنـاصر الاقتصـادية ـ الاجتماعيـة، والتـي كانـت تتمثـل بتطـورات الموقـف الاجتماعي والفئات الرئيسية في المجتمع ودرجة سيطرتها وتحكمها وأهميتهـا عـلى صـعيد السياسة الداخلية، فعلى سبيل المثال، كان الموقف التنافسي بـين القبائـل الرئيسـية في بـلاد الشام(قيس ـ كلاب)، سـواء في الاسـتحواذ عـلى مزايـا اقتصـادية أو عـلى النفـوذ السـياسي، والصراعات الدموية التي دارت بين هاتين القبيلتين اللتين كانتا تمثلان كبرى القبائل العربية في بلاد الشام، وعنصر التوازن في السياسة الداخلية. فقد كان لاشتداد التنافس بينهما سـبباً مهماً في تدهور الموقف الداخلي وانعكاسـات هـذا الموقـف قـاد إلى صراعـات بـين الأمـراء الأمويين وكان ذلك عاملاً مهماً في ألحاق ضعف بالغ في الجبهة الداخلية بما يشـبه أحـداث حرب أهلية استغلته الدعوة العباسية في إنهاء حكم الأمويين.

أما الخلافة العباسـية، وإن اختلـف الأمـر بعـض الشيء، إلا أنـه في جـوهره ظـل اقتصادياً/ اجتماعياً، فالإقطاع الذي أنتعش خلال قرون في الدولة العباسية، أصـبح يمثـل قوة اقتصادية واجتماعية مهمة لاسيما في الولايات الشرقية، وفي عمـوم منـاطق الخلافـة نما صنف آخر من صـنوف الإقطـاع كـان لـه آثـاره السـلبية، وهـو الإقطـاع العسـكري، فالدولة كانت تـوزع الأراضي الشاسـعة عـلى قـادة الجـيش لعجزهـا عـن دفـع رواتـب الضباط والجنود، وكان القادة يتولون الأنفاق على قواتهم، وهكذا نشأ إقطاع عسـكري، وغدا الصدام الاجتماعي عملية محفوفة بالمخاطر، وبالفعل فإن مثل هذه الإصطدامات لم تكف عن الحدوث في مشرق الإمبراطورية بين أسر وعائلات وزعامات قبلية إقطاعيـة

متنافسة، وفي كل ذلك كانت الخلافة عاجزة عن التدخل بفاعلية في الأحداث والسيطرة على الموقف، ثم تطورت هذه النزاعات بحيث غدت تشكل هاجساً للأمن الداخلي ولوحدة البلاد التي تعرضت في أرجاء عديدة منها إلى الانشقاقات.

رابعاً : نزعات للاستقلال / انشقاقات

كانت الفتوحات وتحرير البلاد العربية ورفع راية الإسلام فيها، تعني إلى جانب أتساع الدولة العربية الإسلامية، وتوحيد الأمصار العربية لأول مرة جميعها تحت قيادة سياسية / إدارية واحدة، وأيضاً أن تواجه الدولة صنوف من المشكلات ذات طبيعة مختلفة، تتطلب معالجات متفاوتة.

أ. مشكلات قضائية وإدارية ومالية ومحاسباتية.

ب. مشكلات ناجمة عن تباين الظروف الموضوعية في كل قطر(لا سيما غير العربية)، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية.

ج. مشكلات يثيرها الحكام وولاة الأقاليم بسبب سوء التصرف والرغبة للاستئثار بالسلطة.

د . صحوة قومية تسببت في نشوء طموحات سياسية في تحقيق أي قدر من الاستقلال عن دولة الخلافة العربية، سواء كانت إمارة تابعة، أو دويلة تحت الحماية، حكم ذاتي، دولة مستقلة.

ولا بد من الإقرار بأن حجم المشكلات، سياسية أو أمنية، كانت من الولايات الشرقية أخطر منها في سائر الولايات العربية الأخرى، وعندما

نتحدث عن الولايات الشرقية، فإننا نقصد بلاد فارس (إيـران الحاليـة) وأذربيجـان وأرمينيـا، وولايــات مــا وراء النهــر(نهــر جيحــون)، أي تركمانســتان وأوزبكســتان، وكازاخســتان، وطاجكستان الحالية، وإلى الجنوب الشرقي، أفغانستان وشبه القـارة الهنديـة. وقـد كانـت المشكلات متفاوتة في حجمها وطبيعتها، بل وفي ظروفها أيضاً.

ومن المعروف، أن العنصر التركي ـ المغولي، وهو العنصر الغالـب في منـاطق مـا وراء النهر، ولكنه ليس العنصر الأوحد، فالمنطقة تتكـون مـن موزائيـك مـن العنـاصر والأعـراق والمجتمعـات، تختلـف في درجـة نضـجها القـومي والـوطني وكـذلك في درجـة تحضرهـا الاجتماعي والثقافي، إذ أن الأنماط والعلاقات الرعوية ـ البدوية، كانت وما تزال سائدة على نحو واسع النطاق حتى بعد أن حل الإسلام بتلك الأرجاء بقرون طويلة، بل أن العديد مـن الشعوب والعناصر في تلك الأرجاء لم تكـن اللغـة قـد تبلـورت لـديها بعـد، كـما أن أخـرى تتحدث بلغة، فيما تستخدم للكتابة لغة أخرى، وهناك من يستخدم لغة أخـرى غـير لغتـه الوطنية للكتابة والتحدث معاً كالطاجيك مثلاً.[12]

والمؤكد أن علاقات الإنتاج والأوضـاع الاجتماعيـة كانـت متخلفـة في تلـك الأرجاء، ويعود نجاح الحركة الإسلامية هنـاك إلى الظلـم والتعسـف الـذي كـان السكان يلقونـه عـلى أيـدي الأمـراء والإقطـاع وزعـماء القبائـل، كـما أن النظـام الديني الوثني لم يكن ينطوي على أية بادرة أمـل في تحقيـق تطـور اجتماعـي / اقتصادي وسياسي، ولهذه الأسباب وربما غيرها نرجح ومثلنا يذهب العديـد مـن المستشرقين الأوربيين ، سهولة دخول(نسبياً) الجيوش العربية الإسـلامية، ولاحقـاً

الثقافة العربية، إذ كانت تلبي فيهم حاجة يفتقدونها، إلى رباط يجمع شمل تلك العناصر المشتتة ويفسح المجال أما تحقيق تطورات ومنجزات ثقافية وسياسية.

وقد ذكرنا في مباحث سابقة، أن الجيش العربي الإسلامي لم يكن تواقاً إلى اجتياز جبال زاغروس والتوغل شرقاً في بلاد فارس وما ورائها، ولكن الضرورات الاستراتيجية والتكتيكية فرضت ذلك. وبالدرجة الأولى كان في استمرار الجيش الساساني في مناوشة ومقاتلة الجيش الإسلامي وفي مرحلة لاحقة، بعد توغل الجيش الإسلامي في تلك الديار، كان هناك حدثان مهمان لعبا دوراً حاسماً في تقرير مستقبل تلك البلاد:

الأول: اغتيال الملك يزدجر وانهيار الدولة الفارسية / الساسانية وتشتت السلطة فيها نتيجة صراعات وخلافات ودسائس محلية.

الثاني: الانتشار السريع للإسلام بين الناس، لا سيما بين الفقراء الذين كانوا يمثلون الغالبية الساحقة من السكان، فالمسلمين جاءوا بجيش وعقيدة ونظام، وكان ذلك يمثل أملاً لهم بتحسين ظروفهم لذلك أنظموا إلى الإسلام. والإقطاعيون فعلوا ذلك أيضاً، ولكن بهدف الحفاظ على مزاياهم ومواقعهم الاجتماعية.

والواقع أن السلطات الإسلامية كانت قد استطاعت أن تكسب أعجاب بسبب إقامتهم العدل وأزاحتهم لظلم الإقطاع وقسوة السلطات السابقة. وكان الناس يأملون أوضاعاً سياسية واقتصادية أفضل من ذي قبل، وبالفعل فقد تحقق الكثير ومن ذلك من خلال إصلاحات في أنظمة الري، وانعكاس ذلك

سريعاً بصورة مادية ملموسة في ازدهار الحياة الاقتصادية وتحسن مستوى معيشة الناس.[13]

أما على الصعيد السياسي وذلك هو الأهم، فقد كانت السلطات الإسلامية لا تستبعد أبناء تلك البلاد من المناصب حتى القيادية منها، والعامل الحاسم في الأمر هو الولاء للسلطات، والالتزام بالدين الإسلامي، ولكن في مناطق عديدة، سيما في أرجاء ما وراء النهر(وهي الكائنة إلى الشرق من بحر قزوين)فإن السلطات الإسلامية وقادة الحملات ابقوا على رأس السلطة من هادن السلطة الإسلامية وقبل دفع الجزية دون دخول الإسلام كما حصل مثلاً في بخارى.[14]

ولكن نجد من الضروري التنويه بطبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية في تلك الأرجاء التي كانت لما تزل الأنماط السائدة فيها بدوية/رعوية، وإن أنماط السلطة السياسية متأثرة بطبيعة الحال بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس لها. أما طبيعة الحياة الثقافية فقد كانت محدودة للغاية بسبب تخلف اللغة أساساً، وضعف صلاتهم بالأقوام الأخرى(لصعوبة الأوضاع الجغرافية وبعدها عن المراكز الحضارية) وكذلك بسبب تخلف نظام العبادة الذي كان وثنياً.

بيد أن الأمر لم يستمر على هذا المنوال، فقد كانت الأحداث الجديدة نافذة مرت من خلالها رياح التغير وأعاصير التحولات، وإذا كان القرن الهجري الأول قد شهد بصورة رئيسية ترسيخ وتثبيت السلطة الإسلامية في تلك الأمصار(ما وراء النهر وبلاد فارس) فإن أواخر العهد الأموي وأوائل العهد

العباسي قد شهد بدايات التحول بوعي ونضج جديد، وما انفكت تلك الأمصار من صيرورتها بؤرة لفعاليات متباينة وتحت شعارات مختلفة.

ولا بد من القرار بادئ ذي بدء، أن لتلك الشعوب شخصيتها القومية وتقاليدها وعاداتها، وإن مثل هذه المعطيات بدأت بالتشكل وهي تطمح لأن تخلق لنفسها واقعاً ثقافياً متميزاً واعتزازاً بلغاتها القومية. وهناك أمر مهم آخر، هو أن تلك المجتمعات كانت تسودها طبيعة في علاقات الإنتاج، قد لا تتشابه مع الظروف والأنماط السائدة في مناطق أخرى من الإمبراطورية العربية المترامية الأطراف.والنظام الإسلامي وإن لم يكن في جوهره يهدف إلى صهر أو إلغاء الهوية القومية والمكونات الثقافية الاقتصادية الاجتماعية المكونة لشخصية الشعوب الأخرى، ولا يسعى إلى التسلط وفرض الهيمنة عليها.

ولكن ولربما أن بدايات عهود السيادة العربية الإسلامية كانت تنطوي على مثاليات عقائدية، إلا أن الأمر بدأ بالتحول والتطور في عاصمة الخلافة نفسها، عندما فرضت التطورات الاقتصادية(بالدرجة الأولى) والاجتماعية تأثيراتها على إيقاع الحياة وبالتالي إلى عموم حركة التطور الاجتماعية /السياسية في مقر الخلافة نفسها وتسببت في ردود فعل متفاوتة القوة في الولايات العربية وغير العربية.

ودون ريب، فإن للأحداث انعكاساتها المختلفة، وإذا كانت رياح التطور قد بدأت تخلق آثارها في عاصمة الخلافة منذ عهد الخليفة الراشدي الثالث والرابع، وما دارت في غضون ذلك من أحداث سياسية خطيرة وما بعدها في مطلع الخلافة الأموية من صراعات دموية (ثورات أبن الزبير والحسين بن على

وغيرها)، كان لابد أن يكون لها تأثيرهـا وصـداها في الأمصـار، وبالفعـل فـإن تفاعـل هـذه العوامل ببطء أستغرق سنوات طويلـة، بضـمنها أخطـاء إداريـة وسياسـية اقترفهـا الحكـام هناك. ولكن في نهاية العصر الأموي، كانت مدن المشرق قد أضحت مراكـز لتجمـع القـوى المعادية للدولة الأموية، بما في ذلك قوى عربية، أستطاع العباسيون بذكاء ومهـارة سياسـية تعبئتها في حركتهم.

وفي جرد لأبرز القوى الاجتماعية والسياسية في تلك الأمصار :

أ. الفئات التي كانت تبدي حنيناً جارفاً للتقاليـد القديمـة سـواء كانـت الوثنيـة أو الزرادشتية أو المزدكية، وغيرها، وراحت تعمل تحت شعارات الإسلام ولكن بوحي التقاليـد القديمة.

ب. قوى ثقافية اجتماعية كانت تريد أبـراز ثقافـة فارسـية قبـل كـل شيء (لم تكـن الثـقافة التركية مطروحة بعد) وكانت تعتقد أن اللغة العربية والحضارة العربـية منافــسة لها فعملت على ترويج التيار الشعوبي.

ومع استبعاد شدة فاعلية العامـل القـومي في تلـك المرحلـة، التـي لم يكـن العـنصر القومي قد بلغ (في تلك الأرجاء بصفة خاصة) درجة من النضج ليشكل رباطاً ومن عنـاصر الأمة الفارسية أو التركية، بيد أن الأمر آخذ تدريجياً في التبلـور منـذ أواخـر العهـد الأمـوي حتى غدا حقيقة موضوعية في مطلع العصر العباسي وأواسطه.

وبالإضـافة إلى هــذه العنــاصر المحليــة، غـدت الولايـات الشرقيـة ميـداناً للفعاليات المعادية للدولة الأموية أو العباسية على حد السـواء، فقـد لاحظنـا أن

الخوارج الـذين كـانوا يلجـأون إلى المنـاطق الجبليـة في الولايـات الشرقيـة ويقيمـون هنـاك مناطق عصيات أو تمرد أو ثورة، خارجة كلياً أو جزئياً عن سيطرة حكام الولايات، ويسعون لفرض هيمنتهم بالقوة، ولكن لا بد أنه قد ضمنوا بهذا القدر أو ذاك عناصر من أبناء تلـك المناطق، وهو ما قامت به فئات من العلويين أو المحسوبين عليه التجأت إلى تلك المنـاطق تخلصاً من السلطات، ثم استغلال الأجواء المعادية أصـلاً للخلافـة هنـاك، وكـان أبنـاء تلـك الرجاء يجدون في الانتماء إلى هذه التيارات تنفيساً لعدائهم لسلطات الخلافة المركزية.

وهكذا اجتمعت في تلك الأرجاء أسباب ذاتية داخليـة تمثلـت بعنـاصر الثـورة ضـد النظام لظروف ومعطيات داخليـة، قوميـة، ودينيـة، وثقافيـة، وظـروف وعنـاصر خارجيـة موضوعية تمثلت بحركات ودعايات الخوارج والعلويين، ولكن لم يتمكن غير العباسيين مـن توظيف واستثمار هذه المتناقضات في أطار عملية سياسية / عسكرية سليمة، فاشـتغلوا في سياسة إقامة التحالفات والائتلافات وأداروا بذكاء عملية المعارضة للعهد الأموي، وانتهجـوا في ذلك منهجاً منطقياً معقـولاً، فلـم يبـالغوا ولم يتطرفـوا أو يسرفـوا في إطـلاق الشـعارات الخلابة والوعود التي تنطوي على التناقض في دعاياتهم، لاسيما أنهم كانوا القاسـم المشـترك بين أطراف عديدة متناقضة فيما بينها، وبذلك فأنهم ضمنوا حياد هو أقرب للتشـجيع مـن الخوارج الذين كانوا بنفس الوقت خصوماً للعلويين، كـما أنهـم(العباسـيون) كسـبوا دعـماً ومساندة فعالة من العلويين على أمل أن ينالوا من العباسيين مكسباً يستحيل عليهم اقتطافـه من الأمويين، أما حركات الموالي على اختلافها، فقد اعتقدت أنها بدعمها للعباسـيين قـد ترخـي قبضـة الخلافـة العربيـة، وإن النظـام القـبلي(العبـاسي) قـد يفـتح الأبـواب ولـو جزئيـاً أمـام

طموحاتهم في تحقيق مكتسبات سياسية، من خلال تغلغل عناصرهم في أجهزة الدولة، وصولاً للمراتب القيادية.

وفي الواقع فأن حسابات هذه القوى المتناقضة فيما بينها والتي أستطاع العباسيون بذكاء ودهاء أن يجمعوا بينها ويؤطروها في إطار نضالهم السري والعلني ضد الأمويين، لم تجد تحقيقاً تاماً لها على ارض الواقع بعد أن أستلم العباسيون الخلافة. وقد أثبتت التجربة أن تحالفات العمل السياسي في المعارضة والنضال هي غير التزامات السلطة ومسؤولياتها ، وفي استحقاقاتها التطبيقية. فالخوارج ظلوا على ثوريتهم الرومانسية واستمروا بطرح مواقف مثالية تعجيزية يصعب على العباسيين القبول بها، إما لأنها تعني مواجهة الجميع، أو تجاهل معطيات كثيرة كان الواقع المادي الموضوعي قد أفرزها طيلة الحقبة الأموية، ولم تعد مفردات الموقف السياسي / الأيديولوجي، أو الاجتماعي/ الاقتصادي، تحمل ذات الملامح والسمات التي كانت عليها يوم طرح الخوارج مواقفهم السياسية من مسألة الإمامة والخلافة تحديداً.

أما العلويون، فقد كان العباسيون على استعداد لإدامة التحالف معهم، بل لربما أبداء بعض التنازلات، إلا أنهم بالغوا في طلباتهم واستهانوا بقدرة العباسيين(وهم أبناء عمومة)، فقدروا أنهم أجدر بالخلافة واقدر على التأثير السياسي والأيديولوجي والدعائي، ووجدوا من بين أوساط الحركة العباسية في مطلع إقامتهم للخلافة، من يتعاون معهم، وهو الوزير أبو سلمة الخلالي، الذي أول من تسلم هذا المنصب في العهد العباسي. ولكن الخلالي كانت له حساباته الخاصة، فقد كان برنامجه يتلخص: أن ينال الخلافة لنفسه كمنصب

دنيوي، فيما يدع الإمامة والشؤون الدينية لأحد أطراف البيت العلوي(محمد ذو النفس الزكية بن عبد الله المحض بن الحسن الثاني بن الحسن بن علي بن أبي طالب)، ولكن العملية برمتها لاقت الفشل، فلا العباسيون كانوا بالطرف الذي يسهل تجاوزه، ولا العلويون الذين كانوا يبالغون في تقدير تأثيرهم ونفوذهم، ليقبلوا بعرض الخلالي. وصفى العباسيون الخلالي بيسر، وأجهضت المحاولة. ومع أن محاولات جادة لم تحدث بعدها إلا أن الريبة والحذر سادت العلاقة مع العلويين، وحتى محاولة المأمون بتعين علي الرضا، بن موسى الكاظم بن الإمام جعفر الصادق، لاقت عاصفة من الاحتجاجات من أطراف عديدة، ولكن وفاة الرضا المفاجئة أنهت جدلاً وصراعاً محتملاً على السلطة، واستمرت العلاقات مع العلويين على هذا النحو من الشكوك والريبة.

أما قوى الموالي (في الولايات الشرقي)، فقد استمر تفاعل مزيج العناصر والتيارات وهي تفرز حالات وأوضاع سياسية وثقافية لا تخلو من التعقيد، وهناك دوماً ناتج عرضي وجانبي لهذه الصراعات والتفاعلات(كما في الكيمياء). كما لا يستبعد أن أخطاء في تقدير قيمة هذه الأحداث وآفاقها المستقبلية من قبل ولاة الأقاليم، أو حتى في مركز القرار السياسي في عاصمة الخلافة، كانت تؤدي إلى اشتداد التأزم في الموقف السياسي والعسكري.

وقد أدرك الخلفاء العباسيون، وبصفة خاصة منذ خلافة المأمون، استحالة مواجهة الموقف المتفاقم، باللجوء إلى القوة في استئصال نزعة الانفصال من الولايات الشرقية، وقدروا أن أفضل وسيلة لمواجهة الموقف هو الاعتماد على أسرة وعائلات تعاونت مع الخلافة العباسية، واعتماد أسلوب هو أقرب إلى

الإدارة اللامركزية، أو الحكم الذاتي، وتأسيس إمارات يتوارث الحكم فيها أبناء تلك أسر على ولاء ثابت للدولة.[15]

بيد أن هذه العملية لا يمكن ضبطها بدقة، ولا يمكن وضع آليات دقيقـة لتنفيـذها، وكان الولاة والأمراء يخرجون على الأغلب عـن مـدى صلاحياتهم ويبـدون ميـولاً متزايـدة للمزيد من الاستقلال وإلى القليل من الصلات مع العاصمة، لا سيما بعـد جيـل واحـد مـن تأسيس الإمارة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الصراعات التنافسية التي كانـت تـدور في تلك الأرجاء بين زعامات قبلية واسر وعائلات لم تكن تتوقف، لـذلك فـإن مسلسـلاً مـن الاقتتال والنزاعات بين هذه الأسر كان أمراً دائمياً، وبدا أن الخلافة عاجزة عن التـدخل بـأي صيغة لإقرار الأمن والسلم في تلك الأمصار، أو نظاماً موحداً دائمياً بينها وبين العاصمة.

*** كيانات في مشرق الإمبراطورية :**

وهي أرجاء غير عربية، وإن سكنتها قبائل عربية كثـيرة رافقـت الجيـوش الإسـلامية بوصفها الجسم الإداري والخدمي للحملة واحتياطها البشري.[16]إلا أن السكان في غـالبيتهم العظمى ظلوا من غير العرب بالطبع، وعندما نتحدث عن المشرق، فإننا نعني المنـاطق مـا وراء سلسلة جبال زاغروس، وهـي العـازل التـاريخي بـين السـهل الرسـوبي العظـيم، وادي الرافدين، وبين المشرق الذي يمتد حتى نهر جيحون(بلاد فارس)، وما وراء النهر يمتـد حتـى أواسط آسيا. وفي الشمال هناك خليط بين أقوام فارسية وتركية وأرمن. ويفصل بحر قزوين بـين أذربيجـان وأرمينيـا وسـائر آسـيا الصـغرى (تركيـا اليـوم) عـن أواسـط آسـيا التـي

تقطنها شعوب تركو /منغول كطابع غالب، بالإضافة إلى أقليات عرقية أخرى منها الديلم الذين سيكون لهم شأن مهم في المنطقة.

وهكذا فإن هذه الأرجاء هي عبارة عن موزائيك من الأعراق والقوميات والطوائف والمذاهب تميد من بحر قزوين عبر تركمانستان وأزبكستان وكازاخستان وطاجكستان وأفغانستان، وصولاً إلى شبه القارة الهندية جنوباً، على أن حدوداً طبيعية تعزل أحياناً بين هذه الأقوام مثل نهر جيحون الذي يفصل بين بلاد فارس عن أواسك آسيا أو بوادي قاحلة أو شبه قاحلة.

وفي تلك الأصقاع، كانت هناك منذ أقدم العصور، مدناً وإن لم تبلغ شأناً مهماً في الحضارة والثقافة، لكنها كانت ناشطة في التجارة حيث مثلت وسطاً تجارياً بين المناطق المطلة على البحر المتوسط وبين أقاصي الشرق(الصين وأنحائها)، وبالطبع فإن معظم الأسماء الحالية لهذه البلدان هي حديثة بناء على أسماء قبائل أو أعراق، أما في الماضي فلم تكن كذلك، بل كانت تطلق على أسماء مدن وأنهار مثل : قرة قوم، أو سيحون، بخارى، سمرقند، سجستان، فرغانة، عشق آباد وغيرها. ولم تكن هناك كيانات قائمة على أسس قومية.

لذلك فإن معظم الإمارات أو الكيانات التي قامت في المشرق (فارس وما ورائها) قامت بها زعامات قبلية أو عائلات ذات نفوذ(إقطاعية)أو شخصيات مغامرة تبرز إلى مسرح الأحداث في غمار الحروب أو الصراعات والدسائس والمؤامرات، وتفرض نفسها على الموقف السياسي. وبعد أن تهيمن على مدينة كبيرة ويبسط نفوذه على المناطق المجاورة، يسعى لنيل اعتراف الخليفة في بغداد

على أمارته، ويعـزز فعالياتـه هـذه بإرسـال الهـدايا إلى الخليفـة، والـدعاء لـه في المسـاجد. ويكون اعتراف الخليفة بالإمارات قائم على أساس ووفق مبـدأ الاعـتراف بـالأمر الواقـع، أو بدرجة الولاء التي كانت تعني أمداد الخليفة وبيـت المـال بالضرائـب والأمـوال ومسـاعدة الخليفة عسكرياً عند الحاجة. ولكن الحكـم الـذاتي أو أنمـاط الإدارة المركزيـة، أو الاعـتراف بأمارات أو دويلات تحكم باسم الخليفة وبجزء من صلاحياته الدنيوية بصفة خاصـة، كـان قد غدا أمراً طبيعياً في الحياة السياسية للعصر العبـاسي حتـى في عهـود الخلافـة المزدهـرة: عهد الرشيد والمأمون والمعتصم.

وفي المراحل اللاحقـة، عنـدما عانـت مؤسسـة الخلافـة مـن ضـعف ظـاهر سـواء بسـبب سـيطرة الطغمـة العسـكرية مـن المرتزقـة الأجانـب، أو تفـاقم نزعـة الانفصـال لدى الولايات، غدا الاستقلال الذي تتمتع به الإمارات أمراً مسلماً به، بل أن بعـض تلـك الإمارات والزعامات حاولت توسيع نفوذها إلى عاصمة الخلافة نفسها، ولم تـرد الخلافـة تلك المحاولات على أعقابها إلا بشق الأنفس. والولاء للخليفة غدا شكلياً والفرق شاسـعاً بين الولاء الذي كانت الإمارة الطاهرية H 205-259 / M 820 - 872 التي أسسها طاهر بن الحسين في خراسان، تكنه للخلافة، رغم أن ذلك لم يكـن يخلـو مـن أطـماع التوسـع، وبـين الإمـارة الصـفارية H 254-290 ، في فـارس وسجسـتان أو البريـديون 934-949 M/ 323-338 H الذين حاولوا مهاجمة بغداد واحتلالها، أو بين الإمارات التي كانت تبدي الاحترام لمكانة الخلافة ولم تحاول الإساءة إليها مثل السامانيين 250-359 H في فـارس ومـا وراء الـنهر.

وقد حكمت تلك الرقعة الواسعة زعامات وكيانات مختلفة، بعضها كان يتعايش مع كيانات أخرى، وقد أستغرق تلاشي البعض الآخر فترة غير يسيرة، ويشير الجدول التالي إلى أبرز تلك العائلات والكيانات في المشرق : [17](*)

السلالة	فترة النفوذ والحكم والمؤسس	المكان
الطاهريون	205-259 H / 820-872 389 M طاهر بن الحسين	خراسان
العلويون	250-316 H / 864-928 M	طبرستان
الصفاريون	254-290 H / 867-903 M يعقوب الصفار	فارس
السامانيون*	261-398 H / 874-999 M سامان بن خداه	فارس
الزيارية	316-434 H / 928-1042 M مرداويج بن زيار	جرجان
الايلخانيون *	1265-1336 M هولاكو وأبنه أباقا	فارس
الغزنويون *	962-1185 M ألب تكين	البنجاب
البويهيون *	320-932 H / 4471-1055 M أحمد بن بويه	فارس
الغوريون	1148-1215 M سيف الدين الغوري	أفغانستان
السلاجقة	323-575 H / 1042-1189 M سلجوق بن دقماق	خراسان
البريديون	323-338 H / 934-949 M أبو عبد اللـه أحمد البريدي	الأهواز

وفي تحليل لقيام وانهيار هذه الكيانات، وتحليل ظاهرة مسلسل حكم هذه العائلات نلاحظ المؤشرات التالية :

أ. إن هذه الكيانات كانت تعتمد على شخصية قيادية قوية تنجح في تأسيس كيان قبلي في جوهره، يفتقر إلى المقومات الأساسية للدولة.

ب. إن هذه الكيانات لم تستمر لكثر من جيلين أو ثلاثة أجيال، لا تتعدى حفيد مؤسس الأسرة.

ج . لم تكن هناك حدود واضحة لتلك الدولة، لذلك فإنها كانت تشهد توسعاً وتقلصاً.

د . لم يكن هناك نظاماً موحداً، رسمياً أو عرفياً ينظم العلاقة بين هذه الإمارات وعاصمة الخلافة، لذلك فقد كانت تلك العلاقة مزاجية ويحكمها مبدأ القوة والغلبة، ونادراً ما كان المحتوى الديني أو الشعارات السياسية تلعب دوراً مهماً.

و. في أكثر من تجربة، حاولت الإمارات أن تتوسع فكانت تصطدم بالإمارات المجاورة وتدور صراعات دموية في بعض الأحيان وتسعى تلك الكيانات التوسع على حساب نفوذ الخلافة نفسها.

لكن هذا المسلسل طرأ عليه جديد مهم، تمثل ذلك ببروز الزعامة البويهية التي أسسها أحمد بن بويه، وهو من قبائل الديلم التي تقطن الجبال شرقي بحر قزوين عام H320 في بلاد فارس ولكن هذه الإمارة سرعان ما توسعت حتى تمكنت من احتلال العاصمة بغداد عام 334 ، وفرضوا هيمنتهم على الأحداث، إلى أن تمكن السلاجقة، وهي أسرة تركية أسسها سلجوق بن دقماق عام H431 أن يوسعوا نفوذهم من شمال فارس، وأن يدخلوا بغداد ويطردوا البويهيين منها ويحلوا محلهم عام H 446 .

ورغم أن السلاجقة كانوا أكثر احتراماً لمكانة الخليفة، إلا أن وجودهم القوي في مقر الخلافة، كان يضعف الخليفة ويخلق ازدواجية في الحكم لم تكن مألوفة في تلك الأوقات، وقد مكث السلاجقة في بغداد حتى عام M 1191 حيث تمكن الخليفة الناصر من طردهم واستعادت الخلافة اتحاد السلطتين الدينية

والدنيوية في شخص الخليفة، حيث قضى المغول أخيراً على الدولة العباسية عام M 1258 بصورة نهائية.

*** كيانات في مغرب الإمبراطورية :**

وفي أرجاء أخرى من الإمبراطورية، كانت الأحداث تجري على منوال آخر، ولعل هناك سبباً جوهرياً في ذلك، هي أن تلك الأمصار كانت عربية، وباستثناء حالات نادرة، لم تكن الأحوال لتصل إلى درجة الصراع ألتناحري بين تلك المراكز وعاصمة الخلافة والكيانات التي نهضت فيها لم تكن لتهدف أكثر من تحقيق طموح قيادي أو تحقيق سيادة ونفوذ وممارسة السلطة والسلطان والهيمنة. والقاسم المشترك بين تلك الكيانات التي قامت في المغرب عنها في مشرق الإمبراطورية العباسية، هي أن تلك الكيانات التي قامت في المغرب كانت بالأساس أسر وعائلات متنفذة، أو شخصيات قيادية استطاعت التوصل إلى السلطة والهيمنة على قطر أو عدة أقطار عربية.

ومما يمنح تلك الكيانات السياسية طابعاً خاصاً يختلف عن تلك الكيانات التي قامت في المشرق، هي أنها كانت على الأغلب قد تمت بتعين من عاصمة الخلافة، لأسباب مختلفة أبرزها :

أ. إنشاء كيان سياسي يكون عازلاً أو حاجزاً بين دولة الخلافة ودولة معادية لها .

ب. كيان يكون مصدر إزعاج لخصوم الخلافة.

ج . كيان يدير ويتولى إدارة ممتلكات الإمبراطورية في تلك الأرجاء البعيدة عن عاصمة الخلافة، فقد أعتقد العباسيون بأن أحدى أسباب تداعي

الإمبراطورية الأموية هو سعتها بما يخرج الولايات البعيدة عن سيطرة عاصمة الخلافة.

د . كمكافأة للقادة العسكريين الذين يثبتون أخلاصاً وولاء للدولة.

ومن تلك الكيانات التي تأسست في مغرب الإمبراطورية، دولة الأغالبة التي أسسها إبراهيم بن الأغلب في تونس بإيعاز وأمر من الخليفة هارون الرشيد ليكون كياناً قوياً في شمال أفريقيا، منافساً لدولة الأمويين في الأندلس. وبنفس الوقت يكون ولاؤه للخليفة في بغداد. وعلى هذا النحو يمكننا اعتبار الأغالبة إمارة وسادة(حاجز)، استمرت في الوجود أكثر من قرن :H 296-184 / M 909-800 ، تمكنت من بسط النفوذ والسيادة على معظم مناطق شمال أفريقيا ومعظم جزر البحر الأبيض المتوسط مثل: سردينيا، وصقلية، وكورسيكا وغيرها، كما تمكن بالفعل من الحد من نشاط وتوسع أمويي الأندلس في مراكش.

بيد أن درجة ولاء إبراهيم بن الأغلب للخلافة لم تكن متوفرة عند أحمد بن طولون وهو ضابط تركي من حرس الخليفة(العسكر المرتزقة) أرسل إلى مصر لتشكيل إمارة عام 254 H، وقد سعى هذا الضابط المغامر إلى تكوين كيان يكرس طموحاته، فأخذ يوسع حدود ولايته على حساب ممتلكات الإمبراطورية متجاوزاً المنطقة المحددة له، ومضى في سياسة داخلية بتكوين جيش واقتصاد قوي يلبي طموحاته، وقد مرت علاقته بعاصمة الخلافة نتيجة طموحاته بحالات من المد والجزر، تحالف أو صراع مكشوف لاسيما عندما حاول،(فعل ذلك حقاً)، مد نفوذه إلى سوريا التي غدت ميدان تنافس(كما كانت عبر حقب

التاريخ) بين بغداد ومصر، ولكن كل ذلك أنتهي عندما تلاشى نفوذ الطولونيون على أيدي الأخشيديين، ومن ثم آلت إلى أيدي الفاطميين الذين احتلوا مصر عام M 969 وكان نفوذ الطولونيون قد تعرض إلى الضعف بعد وفاة مؤسس الإمارة أحمد بن طولون وتخللت تلك الحقبة(ما بعد وفاة أبن طولون) الكثير من الصراعات وبروز شخصيات ثانوية على مسرح الأحداث منهم الأخشيديون الذين شهدت الأحداث السياسية في مصر ارتباكا وعدم استقرار الذي مهد لقدوم الفاطميين.[19]

والأدارسة، وهم أبناء إدريس من الأسرة العلوية الحسينية، الذي كان قد نجح في تكوين إمارة في مراكش، ولكن هذه الإمارة لم تنجح في التوسع رغم أنها استمرت فترة طويلة نسبياً H 172-375 / M 788-985 ، وذلك بسبب وجود الأغالبة الأقوياء الذين حالوا دون توسعها، وكذلك الطولونيون في مصر وشمال أفريقيا والأمويين في الأندلس.

أما في المناطق الأخرى من الإمبراطورية، فلم تشهد ما يستحق الذكر سوى الإمارة اليعفوية في اليمن H 316-345 / M 861-956، ولكن الحمدانيون وبرغم قصر المدة التي مكثوها في الحكم، نجحوا في تحقيق منجزات ثقافية مهمة، وكان بلاطهم يشهد مناظرات شعرية رائعة، كما أنهم تصدوا بنجاح لكافة محاولات الإمبراطورية البيزنطية بالتوسع في أراضي الإمبراطورية العربية الإسلامية.

ومما يستحق الذكر، أن كافة هـذه الكيانـات، كانـت لا تظهـر ولأي صـورة تحـديها لسلطة الخلافة، بل أن ولائها السياسي استمر للخليفة العباسي وبذلك فقد اعترفوا بسـيادة الخليفـة الـديني والـدنيوي، خلافـاً للكيانـات التـي نهضـت في المشرق التـي لم تعـترف إلا بالمكانة الدينية للخليفة في حين كان استقلالها السياسي والإداري شبه تـام، عـلى أن أقطـار المغرب العربي شهدت مرتين استقلالا تاماً عن عاصمة الخلافة العباسية، وهاتين التجـربتين استطالتا لفترة طويلة نسبياً وهي : دولة الأمويين في الأندلس والفاطميين في مصر.

*** دولة الأمويين في الأندلس :**

تميز تاريخ أسبانيا بكثرة التحـولات والأحـداث الكبـيرة، وكانـت هـذه الـبلاد عرضـة لغزوات كثيرة، فقد أتخذ منها أقوام كثيرة وطناً لها، ربما لبعدها عن أوربا التي تفصلها عن شبه القارة الإيبرية جبال البيرنيـه Pyrenaen ، وكـان الرومـان قـد بسـطوا سـيادتهم عـلى أسبانيا عام 134 ق.م، ثم زحفت قبائـل البرابـرة عـلى أسـبانيا عـبر البحـر في أوائـل القـرن الخامس الميلادي، وفي أواسط هذا القرن أرغمت قبائـل الـلان، أرغمـت قبائـل الونـدال في الجـلاء عـن أسـبانيا وطـردهم إلى شـمال أفريقيـا، وتـأثر الغـوط الغـربيين بعـد دخـولهم المسيحية بالمذهب الايوسي. وفي عام M587 تركوا هذا المـذهب ومـا لـوا إلى الكاثوليكيـة، فاشتدت مكانة الدين ورجال الكنيسة في المجتمع.[20]

ولكن الأحداث مضت دامية في المجتمع الأسـباني، فالصراعـات الاجتماعيـة والمذهبيـة كانـت تـدور بعنـف مـدمر، ويقـيم أحـد أسـاتذة جامعـة مدريـد المعـاصرين أحـداث تلـك الحقبـة : ففـي غضـون السـنوات الأخـيرة مـن أسـبانيا

الغوطية، كانت البلاد تجتـاز فـترة مـن الفـوضى والانحطـاط والفاقـة، انحطـاط اجتماعـي وتعسف طبقي، تعبئات حربية، مع الإهـمال الطبيعـي للأعـمال الزراعيـة. أمـة عـلى شـفا حرب أهلية، خلافات دينية، أضطهادات، تغريبات، مصادرات، وتقلبات مستمرة في الجهـاز السياسي، تلك كانت هي العوامل الطبيعية ، وكانت في أسبانيا طبقتان فقط [21]

*** أقلية من النبلاء وكبار الموظفين ورجال الكنيسة.**

*** أغلبية من الأقنان .**

ومقابل هذه الظروف المضطربة والعواصف الاجتماعيـة والسياسـية، كـان الشـمال الأفريقي يشهد تقدماً وازدهاراً تحت سيطرة الدولة العربية الإسلامية الأموية. وكانت كافة مناطق الشمال الأفريقي حتى المحيط الأطلسي قد غدا منذ القـرن الثـامن المـيلادي تحـت السيطرة العربية، وكانت أسبانيا منذ قرنين فقط تحت حكم القـوط. وكـان اليهـود الـذين يمثلون شريحة مهمة داخل المجتمع الأسباني يعانون من اضطهاد وإرهاب ديني منذ القرن الخامس. وكانت مجموع هذه الظروف توفر مناخاً فريداً من نوعه، لتداخلات ومضاعفات عديدة. فقد أستقر الرأي لدى أعداد مـن أشراف القـوط وحكـام الولايـات ومـنهم يوليـان الذي راسل القائد العربي موسى بن نصير في شمال أفريقيا وقـدم لـه معلومـات ثمينـة عـن الموقف السياسي والعسكري، كما قدم له السفن ودعاه لاجتياز المضيق الـذي سـيحمل إلى الأبد أسم القائد الذي سيقود الجيش العربي الإسلامي إلى البر الأندلس: طارق بن زياد.[22]

وفي عام 711 M ، كانت الظروف السياسية والعسكرية قد أنضجت موقفاً يحتم عبور القوات العربية الإسلامية البحر إلى البر الإيبري، وكانت نسبة كبيرة من الأسبان القوط واليهود والبربر قد دعوا الجيش العربي الإسلامي إلى القدوم وإنقاذ الوضع المأساوي من الحرب الأهلية بين الأمراء المحليين و : المسيحية التي لم تكن قد تأصلت بعد في نفوس الأسبان عند دخول العرب، فقد كانت الوثنية ما تزال تبدي المقاومة للمسيحية [23]، وهكذا وبعد اتصالات عديدة مع وجهاء أسبان، أقلعت قوات الحملة العربية الأسبانية بقيادة القائد طارق بن زياد، ونزلت البر الأسباني ومضت تسيطر بسهولة على المناطق الأسبانية دون مقاومة جدية. بيد أن معركة كبيرة حاسمة دارت عند بحيرة الخندق، بمحاذاة نهر بربيطر، وكسب العرب المعركة على الرغم من التفوق العددي الكبير للقوطيين، وهكذا غدت الأندلس عربية/ أسلامية لمدة سبعة قرون قادمة، وشهدت الكثير من الازدهار الثقافي ، إذ شكلت أحدى مصادر العلم والثقافة للحضارة الأوربية.[24]

أنظمت الأندلس كولاية في الدولة الأموية، تتبع مباشرة لحاكم شمال أفريقيا، وقد أدى الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها إلى نهضة علمية وثقافية كبيرة، وكذلك على منجزات اقتصادية يدل عليها الرفاه الذي عاش فيه المواطنون في تلك العصور، وبذخ السكن والحياة الشخصية للأفراد وسائر المؤشرات الثقافية والعلمية والاجتماعية.

ثم حلت في الأندلس مرحلة جديدة عندما انهارت الدولة الأموية على أيدي العباسيين، إذ أستطاع أحد الأمراء الأمويين (عبد الرحمن) من الفرار

والوصول إلى الأندلس وتأسيس دولة خلافة أموية مستقلة عن الخلافة العباسية.

ولم يعرف عن الدولة الأموية التي أتخذ فيها عبد الرحمن لقب الخليفة تأكيداً على انفصاله عن الخلافة العباسية، وشرعية واستمرارية الخلافة الأموية، وعبرت هذه الدولة عن نواياها في التوسع سيما صوب الشمال الأفريقي وبذلت بعض المحاولات في هذا المجال، ولكن العباسيون كانوا قد احتاطوا لهذا الاحتمال، حيث وضعوا إبراهيم بن الأغلب القوي حاكماً على شمال أفريقيا ومقره في تونس، مزوداً بالصلاحيات الضرورية لنجاح مهمته كما أسلفنا. وتمكن فعلاً من أن يكون حائلاً بوجه طموحاتهم، كما أن أمويي الأندلس بذلوا لمرة واحدة محاولة إنزال بحري على السواحل المصرية، ولكنها لاقت الإخفاق، ولم يعرف بعدها عن وجود فعاليات مهمة، وإن ظل استعادة الخلافة هاجس الأمويين الأساسي دون أن يكون لذلك ترجمته العملية.

ولم يكن أسلوب الحكم في دولة الأندلس يختلف كثيراً عما هو عليه في المشرق، فقد كان هناك منصب الحاجب بدلاً عن منصب الوزير، والخليفة كان الرئيس الأعلى للدولة، ويتولى الوزراء الإدارة الفعلية مزودين بالصلاحيات كما في المشرق. وكانت هناك أربعة دواوين رئيسية هي : المالية والخارجية والقضاء والمظالم، وإدارة الجيش. وكان الوزير الذي يدير الوزارة فعلياً (رئيس الوزراء) يسمى ذو الوزارتين، تميزاً له عن الوزير الذي يجالس الخليفة. ولقب الوزير الذي كان يمنح أيضاً لقب المستشار، وهنا نحن أمام تجربة في الحكم فيها أكثر من وزير واحد، وكانت أجهزة الدولة الأخرى تشهد تطوراً مماثلاً في :

القضاء والشرطة والجيش، وكان هناك منصب أمناء سر الدولة، وهو أشبه بالوزير أو وكيل الوزارة.[25]

ولكن الدولة الأموية بدأت تعاني من الضعف بسبب الخلافات والانشقاقات، ثم تجزأت إلى أمارات ودويلات، وتداعت تحت ضربات متواصلة من قوات الفرنجة التي لم تكف عن تنظيم الحملات لإستعادة الأندلس، برغم أن هذه المحاولات قد اعتراها الضعف حيناً بسبب تركز اهتمام الكنيسة الأوربية بالحملات الصليبية في المشرق، كما أن الأمويين والأمارات العربية في الأندلس لقيت دعماً مهماً من المرابطون في شمال أفريقيا.[26]

وعلى الرغم من ذلك، فقد استطاعت قوات الفرنجة(حملة الاستعادة) من الاستيلاء على الأمارات العربية واحدة بعد الأخرى، إلى أن استولت في النهاية على آخر إمارة عربية هي غرناطة عام 1492 M ، وبذلك إنتهى الحكم العربي في الأندلس نهائياً.

*** الدولة الفاطمية في مصر :**

سعت عناصر من آل البيت، العلويين منهم إلى الحكم، وقد مر في المباحث السابقة أن آل البيت هو عنوان عريض، وكذلك الهاشميون. والعلويون، أي نسل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الخليفة ألراشدي الرابع، هم فرق عديدة منهم : الزيديون، الذي استقطبوا لمرونتهم(النسبية)في أرائهم السياسية فئات كثيرة من حولهم، وهم يؤمنون بخمسة أئمة معصومين، تنتهي عند الإمام زيد بن علي بن الحسين، وكذلك بجواز إمامة المفضول مع وجود

الفاضل، لذلك فقد أقام الزيديون إمارات في بلاد فارس واليمن، ولكن الفاطميين مارسوا النشاط السياسي، وهم من الشيعة الإسماعيلية التي تؤمن بسبعة أئمة معصومين تنتهي بالإمام إسماعيل بن جعفر الصادق ويطرحون إلى جانب ذلك سلسلة من الآراء السياسية/ الدينية المتطرفة والمغالية في الحلول الإلهي وفي الغيبيات، بل أن بعض المصادر الإسماعيلية تقرن الآلهة بمرتبة النبوة ذاتها. وتنسب إلى الأئمة المعجزات. ويقول القاضي نعمان وهو أحد واضعي أسس المذهب الشيعي الإسماعيلي الأساسيين في كتابه الشهير: أن الأئمة حجج الله على خلقه وخلفاؤه في أرضه . [27]

كان أحد أفراد الأسرة الإسماعيلية (عبد الله)قد هاجر إلى مراكش، وتوفي هناك. وأستلم الإمامة عنه ولده محمد الذي أستطاع تكوين سياسي في تونس عام 909 م منتزعاً السلطة من الأغالبة، وفي سنة 910 م، أعلن نفسه خليفة. وأخيرا تمكنوا من دخول مصر عام 969 وأزاحوا منها سلسلة الأنظمة التي كان الفساد ينخر جسم الدولة السياسي والاجتماعي. في أواخر العهد الطولوني والأخشيدي، فلم يكن صعباً إزاحة مثل هذا النظام و أحلال النظام الذي حمل اسم الفاطمية(نسبة إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة الرسول وزوج على بن أبي طالب) والعمل تحت هذه الشعارات.

والحقيقة أن شعارات الهاشميون، أو آل البيت والعلويون، ارتدت في مناسبات عديدة أشكالاً وصوراً مختلفة، وعمل تحت شعاراتهم مخلصون لآل البيت، ولكن أيضاً انتهازيون أردوا الاستحواذ على لافتة سياسية يناهضون بها السلطات على أمل إحراز مكتسبات سياسية، وقد ترفع الكثيرون من آل البيت

والعلويون على وجه الخصوص من السير وراء تلك الشعارات. ولكن تكونت نظرية عن آل البيت، ومنهم الإسماعيلية الفاطميين وخلاصة نظريتهم من الناحية العملية هو أن تراث النبي العربي لم يكن تراث أمة هداها الله إلى الإسلام، وتراث رياسة ومعنوية جاءت ثمرة الرسالة النبوية، إنما كان تراثاً وميراثاً شخصياً خالصاً لأسرة النبي، وأن الرسول أوصى بهذا التراث إلى أبن عمه وزوج أبنته وإلى بنيه من بعده، وهكذا تغدو رياسة الأمة الإسلامية في نظرهم ووفقاً لتأويلاتهم ميراثاً خاصاً لا يليها حتى يوم القيامة أحد سوى آل البيت . و مع الألم والأسى الذي يثيره مقتل الحسين وسائر ثوار آل البيت، ولكنه لا يغير حقيقة تاريخية أن رئاسة الأمة الإسلامية لم تكن قط ميراثاً لأسرة بعينها ولو كانت هذه الأسرة من آل البيت، وأن الإمامة والرئاسة تذهب في كل مكان وزمان إلى الأكفاء والقادرين على الاضطلاع بها . [28]

ومن المؤكد، أن النظام الفاطمي، (وقد حملوا لقب الخلافة)، لم يهادن يوماً الخلافة العباسية التي اعتبروها خصمهم السياسي الأول. ولم يتوقف الفاطميون يوماً عن محاولات التوسع في أراضي الخلافة، فأصابوا في ذلك النجاح حيناً والإخفاق أحياناً. وفي أقصى حالات نجاحهم توصلوا إلى حكم سوريا (بلاد الشام)، وشبه الجزيرة ومكة، وإن كان ذلك لفترات متقطعة، كما أن سيادتهم على شمال أفريقيا لم تكن تامة.

والفاطميون في إعلان خلافتهم، إنما كانوا يعتقدون أن الخلافة حق شرعي لهم، وبذلك فأنهم قطعوا كل صلة لهم مع عاصمة الخلافة(بغداد) وأعلنوا أن الشرعية هي في خلافتهم. ولكن التطرف كان مرة أخرى سبباً في

ضعف البناء الأيديولوجي والإخفاق في التحول إلى عقيدة عامة. وقد اشتط خلفائهم لا سيما الخليفة الثالث (الحاكم بأمر الله) في تقمصه الوحي والسر الإلهي، وقاد هذا التطرف إلى انشقاق مذهب جديد، هو المذهب الدرزي. وشاعت الكثير من المفاهيم الغيبية، وفي النهاية كانت سبباً في انشقاقات متوالية تسببت في حدوث فرعين للخلافة الإسماعيلية في مصر بين أبناء الخليفة.

وتشير المصادر أن الفاطميين استطاعوا تحقيق منجزات اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة في مصر، بل أن الدولة الفاطمية غدت في مراحلها الأولى دولة قوية في المنطقة، وورثت أسطولا بحرياً قوياً من الأغالبة، ثم فرضت هيبتها وسلطانها في البحر والبر. وهم وإن لم يأتوا بجديد على صعيد الدولة، لكن اهتمامهم بالاقتصاد كان مثمراً، كذلك اهتموا بفخامة البلاط والبذخ في المناسبات والأعياد، وانتعشت الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية، ونشطت التجارة في البحر الأحمر، كما عادت أهمية ميناء الإسكندرية إلى سابق مجدها.(29)

ولكن النظام الفاطمي لم يأت بجديد وكان من حيث الجوهر نظاماً مطلقاً كسائر الأنظمة الإسلامية، الخليفة فيه القائد الروحي والزمني للدولة وهو ما يتفق تماماً مع نظرية الإمامة، حيث يمثل الإمام قوة روحية وزمنية هائلة ، و الإمام هو المختص الوحيد بالتأويل ومن تحته تندرج السلطات من أعلى إلى الأسفل ويليه الوزير ويلي الوزير حكام الولايات، ولكن هذا الاتساق لم يستمر طويلاً، ففي عهد ضعف وانحلال الدولة عند بداية عهد المستنصر 1059 M ــ 451 H بدء عصر الانحلال وسيطرة الوزراء الطغاة(بما يشبه أوضاع أمير الأمراء

والسلاطين في بغداد) واستمروا كذلك حتى سقوط الدولة الفاطمية، فقد أطلق على القادة العسكريين في عصره لقب قائد القواد، قائد الجيوش، أمير الجيوش.[30]

وكانت فترة الحكم الفاطمي التي امتدت قرنين ونيف من السنوات، بما في ذلك عهود الخلفاء الأقوياء، تجتاحها الانتفاضات والثورات وأعمال التمرد، بالإضافة إلى تحالف الروم مع حكام الولايات، ومن أبرز خصومهم القرامطة، (ثورة أبو ركوة القرمطي 1006-1000 M ، وتمرد الخوارج في شمال أفريقيا وثورات البربر، المدن المحلية في الشام، وتذبذب آل حمدان(شمال سوريا والعراق) في علاقاتهم مع الفاطميين.

وبسبب التوجه الديني ـ السياسي الذي أكتنف الدعوة الفاطمية، فإن تيارات من التطرف والاعتدال كانت تنتاب الدعوة الفاطمية والتي لم تتوقف، ولكنها تشددت حيال من لم يماثلهم في توجههم المذهبي، لذلك شاعت في عصرهم بمصر تيارات متطرفة غالت وبالغت إلى حد الشرك.

ومما يستحق الإشارة إليه، أن الفاطميين في مصر لم يستطيعوا استثمار فرص مهمة حدثت في التطور السياسي للخلافة العباسية، كنقاط ضعف بارزة لا سيما في العراق (معقل الخلافة العباسية)، ومن تلك حركة الزنج، وبصورة أدق حركة القرامطة. وهنا فإن التحليل يشير إلى الاحتمالات التالية :

ـ وجود توجهات انتهازية في الخط السياسي لحركات الزنج والقرامطة.

ـ مغالاة الفاطميين في أرائهم المذهبية، بدليل أنهم لم ينجحوا بإقامة تفاهماً مع الأدارسة في مراكش مع أن كلاهما من البيت العلوي.

والخلافة العباسية، التي كانت بدورها تمر بمرحلة ضعف، اتخذت في مواقفها حيال الأحداث. وفي الواقع فإن الدولة الفاطمية لم تنجح في أن تخلق

حولها وسطاً ثقافياً وسياسياً مهماً، والحركة وإن اكتسبت في بدايتها تعاطفاً واسعاً حولها، إلا أن هذا التعاطف بدأ بالتحول إلى نقمة، كما أن الخلافات الداخلية ضمن البيت الحاكم ومع الحاشية كان من جملة عناصر الضعف بالإضافة إلى عنصر مهم آخر تمثل في فقدانهم تأيد عامة الناس، ففي البدء اعتمدت الدولة على جيش من البربر، وكان هذا الأمر يستفز مشاعر الناس في مصر، بالإضافة إلى التطرف المذهبي، وقد أدى ذلك إلى فجوة بين السلطة الإسماعيلية والشعب المصري الذي يتبع المذهب السني الشافعي.

وأسباب سقوط الدولة الفاطمية هي كالعادة في دروس التاريخ، ذاتية وموضوعية، داخلية وخارجية وقد تمثلت تلك :

1 ـ التطرف المذهبي، والغلو في طرح الغيبيات والمبالغة في قضايا الحلول الإلهي.

2 ـ كانت سياستهم ، التوسع في أراضي الخلافة العباسية فاشلة في مؤداها النهائي بسبب تردد أطراف التحالف من قرامطة وزنوج بل أنهم حاربوا القرامطة سنوات طويلة.

وكاد القرامطة أن يحتلوا مصر التي زحفوا عليها مرتين 363-361 H.

3 ـ فشل الفاطميين (بسبب طموحاتهم المغالية والمتطرفة)،في التفاهم حتى مع فئات وأنظمة مقربة إليهم مثل : أدارسة المغرب، وزيديو اليمن، والقرامطة.

4 ـ خسارتهم لجزر البحر المتوسط لصالح النورمانديين(كورسيكا لدولة جنوه، وسردينيا لدولة بيزا) أفقدهم نقاط ارتكاز تجارية/عسكرية مهمة في البحر المتوسط.

5 ـ عجز المذهب الإسماعيلي عن الانتشار في مصر وشمال أفريقيا، إذ ظلت هناك فجوة بارزة في هذا المجال جديرة بالانتباه.

6 ـ اعتمادهم سياسة مترددة في الجيش، حيث اعتمدوا في البداية على البربر، ولكنهم وبعد ثورة بربرية استغنوا هن خدماتهم وألتجأوا إلى عناصر شركسية وأتراك ومرتزقة وسودانيين، مما أدى إلى اشتداد التنافس بين هذه العناصر من جهة وتعميق التناقض مع الشعب من جهة أخرى.

7 ـ الصراعات والخلافات بين الأسرة الحاكمة نفسها، قادت إلى تكتلات ودسائس ومؤمرات كان لها أثرها السلبي.

8 ـ تفشي الفساد الحكومي وتراجع الازدهار الاقتصادي الذي عم البلاد في مطلع حكمهم.

أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تراجع مكانة الدولة وأجازاتها الحضارية التي أمكن تحقيقها في بداية حكمهم سواء على الصعيد الثقافي والعلمي والحضاري، وبتفاقم عناصر الضعف هذه، وعجز الدولة عن الالتحام بالشعب، وعن الوقوف بوجه الحملات الصليبية. ثم بدأ التداعي والانهيار يصيب هذه الدولة التي نهضت في تونس على حساب الأغالبة الأقوياء، ثم حكمت مصر واتخذت من القاهرة عاصمة وقاعدة لها، واتسع نفوذها في أوقات متفاوتة حتى شمل سورية وشبه الجزيرة العربية بما في ذلك مكة والمدينة، ولكن كل ذلك تلاشى وأنتهي عام M 1171 ونهض بدلاً عنه حكم الدولة الأيوبية التي ألغت الخلافة الفاطمية وأعادت مصر إلى الخلافة العباسية.

هوامش الفصل الرابع

1. لمزيد من التفاصيل عن الحياة السياسية والاجتماعية عند القبائل البدوية، لاحظ:

العلي، د.احمد صالح : محاضرات في تاريخ العرب ج1 ، ص160-152

2. الماوردي : الحكام السلطانية ، ص 30

3 .حوراني، البرت : الفكر العربي في عصر النهضة، ص16

4 . قطب، محمد : شبهات حول الإسلام ، ص198

5 . كاهن، كلود : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص23

6. Autorenkollektiv : Gechischte der Araber , S. 96

7 . خطاب، اللواء الركن محمود شيت : فتح بخارى ، مقال

8 . الدولة الثيوقراطية، هي الدولة التي تحكم وتدار من قبل الكنيسة مباشرة أو الهيئة الدينية حكماً دينياً صرفاً.

9 . العربي، القاضي أبو بكر : العواصم من القواصم ، ص12-11

10 . الدباغ، د.ضرغام عبد الله : قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، ص21

(*) كتب نصر بن سيار حاكم خراسان إلى الخليفة الأموي يحذره مما يدور سراً وعلناً في خراسان وأرجائها، ومما قاله شعراً:

أرى خلل الرماد وميض نار   النار بالعودين تذكى والحرب

يوشك أن يكون لها ضراما   أولهـــــا كـــــلام

11 . تفسير الجلالين : ص408

12 . الداقوقي، د.إبراهيم : القواعد الأساسية للغة التركية. دراسة في تاريخ اللغة التركية ص 14-8.

13. Autorenkollektiv : dasebenda ، S. 97

14 . خطاب، اللواء الركن محمد شيت : نفس المصدر مقال

15 . فوزي، د. فاروق عمر : العراق والتحدي الفارسي ص 135

16 . أطلـس الـوطن العـربي والعـالم ص95 انتشـار القبائـل العربيـة في بـلاد فـارس والهند.

17 . فوزي، د.فاروق عمر : الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية ص157

18 . مجموعة مؤلفين : المنجد : الطبعة 27

19 . فوزي، د.فاروق عمر : الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية ص 187

20 . أدهم، علي : صقر قريش ،ص 27-25

21 . تشوردوم، البروما : حرية العقيدة في أسبانيا الإسلامية مقال

22 . أدهم، علي : نفس المصدر ص30

23 . أدهم، علي : نفس المصدر ص36

24 . تشؤردوم، البروما : نفس المصدر مقال

25 . علي، سيد أمير علي : مختصر تاريخ العرب ص467

26 . كاهن، كلود : نفس المصدر ص281

27 . عنان، محمد عبد اللـه : الحاكم بأمر اللـه، ص42

28 . عنان، محمد عبد اللـه : الحاكم بأمر اللـه : ص46-43

29 . كاهن، كلود : نفس المصدر ص314

30 . عنان، محمد عبد اللـه : نفس المصدر ص328-326



الفصـل الخامـس

السياسة الخارجية في الدولة العربية للإسلامية

أولاً : العناصر الأساسية في السياسة الخارجية.

ثانياً : الدبلوماسية العربية الإسلامية.

ثالثاً : القوة المسلحة في علاقات الدولة.

أولاً : العناصر الأساسية في السياسة الخارجية

في الفصل الختامي من بحثنا هذا لابد لنا أن نتطرق بالبحث والتحليل في السياسة الخارجية لدولة الخلافة العربية الإسلامية. فمن أولى شروط الدول وإقامة السلطات المركزية، هو التأكيد على القضايا ذات العلاقة والمساس بالسيادة، وينجم عن ذلك بالضرورة التطرق إلى موضوع العلاقات الخارجية للدولة وبحثها على الصعيد الاقتصادي والسياسي، والتكتلات والأحلاف التي مارستها، والنزاعات التي خاضتها، بما في ذلك تلك التي بلغت درجة الصراع المسلح.

وبادئ ذي بدء، لابد من أن نتوصل إلى تحديدات لمسميات ذات صلة بالموضوع، سترد في هذا المبحث. ولا تختلف التعريفات الذائعة حول مصطلح السياسة من المقولات الفلسفية البابلية إلى أفلاطون، إلى الفارابي، وإلى أبن خلدون، وهي تدور حول فكرة تسويس الناس، وقيادة المجموع إلى حيث مصالحهم(بصفة عامة)، أو استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل وكذلك فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية [1]

ولا تبتعد التعريفات الأوربية كثيراً عن جوهر التعريفات العربية، فتعرفها الموسوعة الألمانية بأنها : الأعداد والعمل من اجل تحقيق تصورات وأهداف والمضي بأساليب شرعية لتمثيل مصالح جماعة أو عصبة أو حزب. وتحقيق

النفوذ والتأثير في مختلف الأصعدة والمجالات السياسية الداخليـة والخارجيـة والاقتصـادية ...الخ [2]

والدولة، هي السلطة التي تدير الفعاليات الرئيسية في البلاد، وهي دون شك تعبـير عن منهج وسيطرة. وقد لاحظنا تطور سلطة الدولة، وكانت أحدى تعبيراتها الابتدائية هـي الإدارة المركزية التي تفرض هيمنتها على رقعة من الأرض ويدين لها السكان بالولاء، سـواء كان جذر الولاء قبلي أو ديني. ولابد من القوة التي تعبر بطبيعة الحال عن توجهـات تلـك السلطات على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الأولى، إلى جانب الاجتماعـي والسـياسي. وبهـذا المعنى فإن الدولة هي أداة الفئة الاجتماعية المسيطرة.[3]

والفكـر السـياسي العـربي كـان قـد قطـع شـوطاً غـير بسـيط في إنضـاج الكثـير مـن المفاهيم، وقد عرضنا في مباحـث هـذا العمـل التطـور التـاريخي لفكـرة السـلطة والدولـة وصولاً إلى القرن السـادس والسـابع المـيلادي، وهـو الـذي شـهد هبـوب الـدعوة والحركـة الإسلامية في مكة التي كانت ترزح تحت حكم وسيطرة أرستقراطية وثنية تبسـط سـيطرتها على منطقة محدودة في وسط شبه الجزيرة العربية، حيث كانت التناقضات فيها قد بلغت لدرجـة لم يعـد نظـام العلاقـات السـائدة احتمالهـا. وكانـت الأمصـار العربيـة في الشـمال والجنـوب تعـاني مـن التفكـك وهيمنـة القـوى الأجنبيـة. ففـي الجنـوب كانـت الفارسـية والحبشية، وفي الشمال والغـرب، الروميـة والفارسـية ـ الساسـانية. وبـذلك مثلـت الـدعوة الإسـلامية، الثـورة والأمـل، وقـد بـدأ الأمـل يتحقـق فعـلاً في دولـة المدينـة التـي مثلـت

المرحلة الثانية(مرحلة التوازن) من مراحل الدعوة بعد مرحلة الدفاع التي اختتمت بفتح مكة.

ولكن بعد سلسلة من المعارك العسكرية التي كان لها أبعادها السياسية الإستراتيجية، وبالتحديد بعد هدنة الحديبية بين الرسول وقيادة مكة الوثنية، بدأت مرحلة جديدة توجت بدخول مكة التي كانت إذاناً ببدء مرحلة التفوق، التي استكملت فيها الدولة الإسلامية شروط فرض سيادتها وشرعت ابتداء من دخول مكة، المركز القيادي التقليدي في شبه الجزيرة العربية وخارجها، سواء مع الأمصار العربية التي كانت ترزح تحت هيمنة قوى أجنبية، أو مخاطبة قوى على تخوم البلاد العربية مثل الحبشة.

وقد مثل نشر الدعوة إلى الأمصار العربية وغير العربية، دعوة إلى الإسلام بوصفه رسالة سماوية لأمم العالم، العنصر الأساسي في السياسة الخارجية. ولكن ينبغي أن لا يغرب عن ذهننا، أن تلك العصور كانت حقب سيطرة وهيمنة الإمبراطوريات العظمى التي لم تكن تخفي أطماعها في الاستيلاء على المناطق العربية، بل على أكثرها ثراء وخصباً أو تلك التي تمثل السيطرة عليها أهمية إستراتيجية.

وكانت الإمبراطورية الفارسية الساسانية قد استولت على العراق، أو على أجزاء مهمة منه، وشكلت في شماله وجنوبه دولاً تحت حماية الدول العظمى Protectorate State مثل الحيرة، فيما كانت الدولة الرومية تهيمن بواسطة ولاة أو وكلاء، كما شكلت أيضاً دويلات تحت الحماية أو دول

وسادة(عازلة) Puffer State مثل تدمر والغساسنة والبتراء. أما في الجنوب، فقد قادت الأطماع الأجنبية إلى بث الفرقة والتشرذم في المنطقة، كما دار رحى اقتتال ديني ـ طائفي، فقد بموجبه تلك المناطق سيادتها لصالح الأجنبي.

كانت تلك المعطيات بالذات بمثابة البواعث، أو العناصر المحركة في السياسة الخارجية الإسلامية، بل أنها كانت ذات تأثير متبادل، وفي هذا المجال لا ننسى النتائج والمغزى العميق في معركة عرب العراق(ذي قار) قبل الإسلام، فقد كانت الأمصار العربية تظهر بمختلف الأشكال والصور حاجتها الملحة إلى سلسلة متينة تجمع تلك الحلقات في دولة مركزية واحدة، كما أن تلك الحاجة طرحت نفسها على الإسلام كمهمة رئيسية في أداء ذلك الدور التاريخي، في هدف مزدوج :

الأول : انتشار الدعوة .

الثاني : تحرير البلاد من الهيمنة الأجنبية.

إذن، فقد فرضت الاتجاهات والأهداف السياسية الخارجية نفسها ضمن مفردات الموقف السياسي الداخلي، بل أن ذلك كان محتماً بفعل عناصر ذاتية وموضوعية كما ذكرنا، فتلك الحركة كانت استجابة لمسار لا بد من دخوله، وحركة لا بد منها. فأخطر ما تواجهه الثورات هو أن تراوح في محلها في نقطة واحدة.

ومن جهة أخرى، فإن منطقة وسط شبه الجزيرة، والتي برغم افتقارها إلى ما يستحق انتباه وأطماع القوى العظمى بسبب طبيعتها القاحلة وافتقارها إلى

الموارد، كانت هدفاً للغزو ثلاث مرات من جيوش الدول العظمى ولأسباب مختلفة:

أ ـ غزاها الملك البابلي نابونيد عام 550 ق.م في خضم مطاردته لقبائل عربية بدوية، وأيضاً لفرض الهيمنة على طرق التجارة . ووصل في حملته تلك إلى الواحات: تيماء، خيبر، يثرب. ولكنه عاد وأنسحب منها لعدم جدوى المكوث فيها. رغم أنه أبقى واحة تيماء تحت سيطرته وإدارته.[4]

ب ـ حملة وكيل الإمبراطورية الرومانية في مصر اليوس جالوس Aelius Galus بناء على أوامر من القيصر أوكتافيوس أوغسطوس Octavianus augustus عام 25 ق.م صوب جنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن) في أطار الصراع السياسي الاقتصادي بين روما وخصومها من فرس وأحباش. وقد مرت قوات الحملة في طريقها بأهم واحات/مدن شبه الجيرة ووصلت حتى مأرب، ولكنها ما لبثت أن انسحبت بعد ستة أيام فقط بسبب الأوبئة والجهد والإرهاق الذي لاقته.[5]

ج ـ حملة أبرهام(أبرهة) حاكم ملك إثيوبيا على اليمن والذي كان في عام 571 م، وهو العام الذي ولد فيه الرسول محمد. وقد فشلت الحملة أيضاً وعادت أدراجها.

وأبان الدعوة والحركة، ولاحقاً الدولة الإسلامية، كانت تلك المراكز والقوى الأجنبية(الفارسية، والرومية، والإثيوبية) تراقب الموقف في وسط شبه الجزيرة باهتمام يتصاعد مع تصاعد وتائر المنجزات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تحرزها الدولة الإسلامية، وتحولها إلى حقيقة قوية، فرضت

نفسها على الساحة بما ينبأ ويشير إلى أنها ستغدو قوة ذات شأن. وبـدأت تثـير انتبـاه تلـك القوى.

وكانت ردود الفعل الحبشية لا تنطوي على عدوانية(ربما بسـبب موقعهـا الجغـرافي الذي لا تخشى منه امتدادا عربياً صوبها)، وكان المسلمون على صـلة بملكهـا(النجـاشي) أثـر لجوء عدد من المهاجرين المسلمين إليها تخلصاً من اضـطهاد ولاحقـة القيـادة المكيـة لهـا. وكان المسلمون قد تركوا انطباعاً جيداً عن سلوكهم السياسي والاجتماعـي هنـاك، بالإضـافة إلى أن الحبشة كانت قد فقدت نفوذها في اليمن، عندما حل الفرس بدلاً عنهم في الجنوب العربي(اليمن وإنحائها).

أما ردود أفعال الفرس والروم، فقد كانت تنطوي على تخوف واضح وترقب مشوب بالحذر، ولكن الصدامات الأولى في مؤتة(الكرك) ودومة الجندل(تخوم بـلاد الشـام) في 9 – 8 هجرية على التوالي، لم تدع مجالاً للشك، بأن الدولة الإسلامية ماضـية في طريقهـا، وأنهـا ستكون القوة السياسية والعسـكرية والاقتصـادية الأولى في المنطقـة. بـل أن معركـة مؤتـة انطوت على دروس سياسية بليغة، وتمثل ذلك بمساهمة نصارى عرب في المعركة مع الـروم وكان ذلك يعني أن على الدولة الإسلامية أن تبذل اهتماما أكـبر بتعبئـة المـواطنين العـرب. وقد تحقق هذا الهدف، ففي المعارك اللاحقة(معارك الفتح والتحرير) قاتـل عـرب وثنيـون إلى جانب الجيش العـربي الإسـلامي في معـارك تحريـر العـراق والشـام ومصر ضـد الفـرس والروم .

وبالفعل، فقد وجدت الدولة والحركة الإسلامية بعد معركة مؤته، وجدت نفسها ضمن سياق عملية تاريخية لابد منها، وهي التوجه إلى شعبها في الأمصار العربية المحتلة، في عملية مزدوجة تستهدف التحرير ونشر الدعوة، وإذا كانت معركة مؤته قد أخفقت في بلوغ أهدافها النهائية، فذلك ليس بسبب أخطاء عسكرية تكتيكية، بل بنضوج العناصر السياسية والإعلامية الأخرى. وهذه العملية وجدت نجاحاً أكبر فيما بعد في العمليات العسكرية التي تمت في عهد الرسول(حملة تبوك) التي منح فيها الرسول نصارى منطقة تبوك وآيله (العقبة) أذرح على حدود الشام، عهود الأمان يأتمنون فيها على أموالهم وتجارتهم وطقوسهم الدينية. وعندما أنتقل الرسول إلى جوار ربه، كانت حملة الوفاء (جيش أسامة بن زيد بن حارثة)قد أنطلق أو كاد صوب بلاد الشام.

على أن العناصر الأساسية في السياسة الخارجية لم تتغير جوهرياً في عهد الخلافة الراشدية، ربما طرحت بضرورة أكبر ما تمثل هواجس مقلقة. ففي فترة الخليفة الراشدي الأول أبو بكر الصديق، تلاحم الهدف الداخلي في حروب الردة، مع مواصلة سياسة التوجه إلى الأمصار. وتعاظمت مكانة الأمن الخارجي بوصفه هاجساً ملحاً للدولة، فالمعطيات بين أيدينا تشير إلى تعاظم اهتمام الخلافة الراشدية منذ عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، فقد بدا أن مصير الدولة معلق إلى حد ما بالمعارك الدائرة على جبهة العراق والشام. وسواء الفرس أم الروم، كانوا قد بدأوا إدراك أن الدولة العربية الإسلامية سوف تبعث الحياة في الأوصال العربية الممزقة، وإن العقيدة الجديدة سوف تكتسح المنطقة، فأخذوا للأمر عدته، وكانت حدود نفوذ الروم في بوادي شبه الجزيرة العربية

يصل إلى واحة دومة الجندل شمال شبه الجزيرة، والمواجهة وفق مؤشرات عديدة أصبحت محتمة.

ومع بدء الفتوحات والتحرير، وبسط سيادة الدولة الواحدة ورفع الحدود والحواجز، وتنامي قدرات، ودخول عناصر جديدة إلى العلاقات بين المجاميع السكانية في عموم منطقة المشرق العربي، تنامت علاقات جديدة كان العنصر الاقتصادي له أهمية خاصة ومتزايدة، وطرأ ارتفاع ملموس على مستوى معيشة ورفاهية الناس سواء في شبه الجزيرة العربية أو في مدن العراق والشام ومصر بعد رحيل القوى الأجنبية عنها.

ومع أن العامل السياسي/الأيديولوجي المتمثل بنشر الدعوة والعقيدة لم يتوقف طيلة المرحلة الراشدية على امتداد الفترة الأموية والحقبة العباسية، إلا أن العنصر الاقتصادي ومنذ عهد الخليفة الراشدي الثالث، حيث ابتدأت أولى نتائج الفتوحات والتحرير ترد إلى عاصمة الخلافة وعواصم الأقاليم، وبدأت تلعب دورها الهام في مفردات عمل الدولة، وكذلك في حياة الناس والمجتمع بصفة عامة. وأصاب الرفاه كافة مرافق الحياة والمجتمع لاسيما تلك الفئات التي تضاعف دخلها وطرأت تحولات واسعة النطاق على سائر مفردات وعناوين الأوضاع الاجتماعية.

وأكثر من ذلك، فقد بدا توفر فرصة حقيقية في تحول أعداد كبيرة من الحياة البدوية المتنقلة، إلى حياة الاستقرار في مدن وقرى وممارسة الزراعة وفعاليات اقتصادية أكثر تطوراً. وحتى في ولايات المشرق غير العربية(فارس

وما وراء النهر)، حيث ازدهـرت فيهـا الأوضـاع الاقتصـادية والزراعـة بصـفة خاصـة بفعـل إقصاء أمراء الإقطـاع وأحـداث تحسـينات عـلى أنظمـة الزراعـة والملكيـة وتقلـيص حجـم الضرائب على كاهل الفلاحين.[6]، كما كان لرفع الحدود بـين تلـك الولايـات وسـائر الأقطـار العربية في المشرق وامتدادا حتى شمال أفريقيا، والأمن الذي شاع في ربوع البلاد، مما شجع الناس على الرحلات التجارية وغيرها، كما أن ازدهارا ثقافياً عاماً كان له تأثيراته المتعددة.

على أن مخاطر الأمن الخارجي لم تتراجع، فقد ظلت واحدة مـن الأسـس الهامـة في السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، ولربما كانت تخفت، ولكنها ما تلبث أن تـبرز بوصـفها واحدة من هواجس الدولة الرئيسية وشغلها الشاغل على الصعيد الخارجي.

وفي مراحل لاحقة، سعت قوى تناصـب دولـة الخلافـة العربيـة العـداء، إلى تغذيـة الحركـات الانشـقاقية والانفصـالية، وشـجعت كـل بـادرة في هـذا الاتجـاه، كـما فعلـت الإمبراطورية البيزنطية بتشجيع مثل هذه الحركات في منـاطق بحـر قـزوين، أو في منـاطق أخرى من الإمبراطورية كشمال أفريقيا التي عملت الإمبراطورية الفرنكية (الأفرنجية) عـلى تشجيع أعمال التمرد والعصيان واللعب على التناقضات بين الأمـويين في الأنـدلس والدولـة العباسية. وكما أن الأساطيل البيزنطية في البحر المتوسط لم تكن لتفوت أي فرصـة في إثـارة المتاعب بوجه دولة الخلافة سياسياً، وليس نادراً ما بلـغ ذلـك الاحتكـاك أو الـتماس درجـة الصراع المسلح.

ونستدل من بحوثنا بصفة عامة، أن ابرز عناصر السياسة الخارجيـة لدولـة الخلافـة العربية الإسلامية كانت :

أولاً : العامل الاقتصادي .

ثانياً : قضايا الأمن الخارجي للبلاد .

ثالثاً : تفاعلات الموقف الأمني الـداخلي، ويـدخل في عـداد ذلـك نزعـات الانفصـال والانشقاق، وعلاقة الولايات بعاصمة الخلافة.

تلكم كانت أبرز عناصر التوجه الخارجي للدول. وربما أن تفاوتاً قد حصل في ترتيب درجات وأولويات العناصر، فقد كان الهاجس الأمني (امن الدولة) غالباً على سائر العناصر الأخرى في خلافة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب. وتلك المرحلتين كان الخطر الـداخلي والخارجي فيهما السمة الغالبة والرئيسية في اهتمام الدولة الخارجي سواء في معارك الـردة أو في معارك الفتح والتحرير، فقد اضطرت الدولة الإسـلامية أن تواجـه القـوتين العظميـين المهيمنتين على المشرق العربي (الفرس الساسانين والروم) في آن واحد بكل معنى ذلـك مـن خطورة فائقة ومحاذير سياسية وعسكرية.

ولكن عملية تشكل مؤسسات الدولة مضت قدماً، وهـي في ذلـك تسـتجيب لـلضرورة والحاجة. ومن جهة أخرى تعبر عن أرادة وفكرة التطور والقدرة على المواكبة، واستطاعة الفكر على استيعاب جوهر التطورات، وتجسد ذلك في تأسيس الدواوين(الوزارات) في عهـد الخليفـة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب، وكانت الدولة قد استطاعت وبسرعة من هضم (وتلك مأثرة كبـيرة جـديرة بالتأمـل) التطـورات السياسـية التـي نجمـت عـن الانتصـارات العسـكرية

الكاسحة، وتأسيس إدارات في الولايات المحررة، وأن تتمكن تلك الإدارات من القيام بواجباتها السياسية ـ الإدارية ـ المالية ـ الاقتصادية بكل كفاءة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة وواضحة على مفردات كثيرة في البلاد، مما دفع العامل الاقتصادي إلى المقدمة وفي واجهة اهتمامات الدولة وفعاليات أجهزتها.

تلك إذن مسألة أخرى تستحق الإشارة إليها باهتمام، إن هناك تلازماً وتلاحماً بين تطور الاهتمامات الدولة الخارجية وانعكاس ذلك على تشكيلات وأجهزة الدولة، وقد حل ذلك منذ عهد الخليفة الراشدي الثاني وتصاعد ذلك في عهد الخليفة الثالث والرابع، بل أنها غدت العنوان الرئيسي للكثير من الفعاليات السياسية الداخلية والخارجية.

واتسعت أهمية العامل الاقتصادي في التوجهات الخارجية سواء في عهد الدولة الأموية أو العباسية. وقد أدت السيطرة على الكثير من الجزر في البحر المتوسط إلى هيمنة نسبية، أو تقاسم النفوذ في البحر المتوسط مع الإمبراطورية البيزنطية، وكان ذلك يعني مباشرة ازدهار التجارة ليس بين الأمصار العربية الإسلامية فحسب، بل ومع الأقطار الأوربية أيضاً، وأن التعامل التجاري مع أوربا كان مزدهراً برغم التوتر في العلاقات السياسية مع الإمبراطورية البيزنطية، فقد كان تواجد التجار البيزنطيين في المدن الساحلية العربية أمراً طبيعياً ودائماً، ويدل على حسن العلاقات التجارية.

والمشكلات الداخلية وجدت انعكاساً في هموم الدولة الخارجية، إذ لاحظنا أن مسألة الموالي(المسلمين من غير العرب) وما تفرع عنها من مشكلات

ثقافية وسياسية واجتماعية، كانت فقرة رئيسية في البرنامج الدعائي للحركة العباسية. ومن ثم فإن العباسيين اتجهوا ومنذ بواكير عهدهم بالخلافة، إلى منح الموالي ما يشبه الإدارة الذاتية، وسمحوا بالوصول إلى أرفع المراكز الحكومية في الدولة. ولكن ذلك أدى إلى اشتداد الحركات الانفصالية والانشقاقية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بروز فئات تدعي أو تطالب بالخلافة، وقد تمثل ذلك بادئ ذي بدء بالأمويين في الأندلس، ثم العلويين في المغرب(الأدارسة).

وفي تصرف سياسي داخلي/ خارجي، أقدم هارون الرشيد الخليفة العباسي الخامس، في بادرة غير مسبوقة بإقطاع إمارة قي شمال أفريقيا إلى إبراهيم بن الأغلب(أحد موثوقي الخلافة)، وكانت القيروان مقره، لتكون سداً حاجزاً بين أقاليم الإمبراطورية وبين خصومها الأدارسة في المغرب وأمويي الأندلس، وهنا برزت بصورة حادة مستلزمات الأمن الداخلي بوصفها أحدى اهتمامات السياسة الخارجية، ولكن هذا التوجه عاد وأشتد مرة أخرى في واحدة من تحديات الأمن القومي الخطيرة، ونعني بذلك الحروب الصليبية 1303 – 1095 ميلادية .

والحروب الصليبية، ونبحث هنا الجوانب السياسية منها، مثلت خرقاً سياسياً خطيراً للأمن القومي الإسلامي. وتحت شعار تحرير الأماكن المقدسة شنت الدول الأوربية المسيحية عدواناً واسع النطاق على المشرق العربي تلبية للنفير الذي أطلقه البابا أوربان الثاني Urban 11 من الفاتكان، واستجاب له معظم ملوك أوربا وبصفة خاصة ممثلي الأمم العظمى(بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بيزنطة)، ولكن الهدف الحقيقي كان استغلال ظروف الضعف والتشرذم الذي

تمر به الدول الإسلامية والنفاذ عبر تناقضاتها، وإزاحة الإسلام والسلطات الإسلامية من المشرق العربي، وأعادته إلى العصور الميلادية الأولى.

وبالفعل فقد هاجمت الجيوش الصليبية المشرق، ولم تكن متجهة صوب فلسطين والقدس والأماكن المقدسة فحسب، بل إلى عموم المشرق، فامتدت فعالياتها السياسية/ العسكرية، وشملت كامل بلاد الشام بل وتواصلت إلى مصر أيضاً، ولعبت التناقضات بين الكيانات الإسلامية التي كانت قائمة في المشرق دوراً سلبياً في أضعاف رد الفعل الإسلامي وتشتيت الجهد السياسي والعسكري.

ورغم أن الحروب الصليبية قد آلت أخيراً إلى الفشل والاندحار، ولكن بعد حروب ومعارك طاحنة، تسببت في خسائر كبيرة، وفي تعطيل التقدم وإثارة صراعات جانبية، وقد مثل كل ذلك الضعف مقدمات اجتياح المغول للمشرق العربي.

ثانياً : الدبلوماسية العربية الإسلامية

إذا كانت السياسة الخارجية تمثل انعكاساً للموقف السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعبيراً عن هموم الدولة وهواجسها، فإن الدبلوماسية هي وسيلتها الأولى في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن طبيعة تلك الأهداف.

وبحسب مؤرخ الدبلوماسية المعروف هارولد نيكلسون، فإن الإنسان مارس الدبلوماسية منذ فجر التاريخ، منذ العصور الحجرية وإنسان الكهوف، وقد وجد ذلك الإنسان بحكم الحاجة ضرورة الاتفاق مع من يجاوره في رقعة السكن، أو المجموعة التي تجاور مجموعته، اقتسام مناطق الصيد والاتفاق على اقتسام الطرائد، وتلك أول مهمة دبلوماسية قام بها الإنسان من أجل التوصل إلى أتفاق ينظم العلاقات(وتلك مهمة الدبلوماسية) ولو بصورها البدائية الأولى.

ومع أننا لا يمكننا مقارنة العلاقات بين الدول والمجتمعات في العصور القديمة بتكاثفها وأتساعها في عصرنا الحالي إلا أننا يمكننا أن نقرر بجلاء، أن الحياة السياسية في المجتمعات العربية قد عرفت الدبلوماسية ومارستها، وقد نقف أحياناً على فعاليات وممارسات دبلوماسية راقية في أساليبها وأشكالها وفي النتائج التي أفضت إليها.

ومنا قد عرضنا بصورة وافية في مؤلفنا : تطور نظريات الحكم والسياسة العربية، (الجزء الأول منه : العصر القديم)، بلاد الشام (سورية الطبيعية)مثلت على الدوام نقطة تماس ساخنة بين الحضارتين اللتين قامتا في بلاد الرافدين من جهة، وفي وادي النيل من جهة أخرى، ثم تطورت أنظمة الحكم فيها حتى بلغتا مستوى قيام إمبراطوريات عظيمة، كانت بلاد الشام تمثل فيها نقطة التجاذب بينهما وجائزة الفوز. وتخلل هذا التنافس على بلاد الشام بين إمبراطوريات وادي الرافدين (أكد ـ بابل ـ أشور ـ كلدان)، ووادي النيل سلالات ملوك الفراعنة، صراعات وحروب دامية، ولكن من المؤكد أيضا أن يتخلل ذلك حوار سياسي/دبلوماسي وصيغ وحلول واتفاقات ومعاهدات.

نعم، كانت هناك قوة الإمبراطوريات وسعة مناطق النفوذ والهيمنة من دلائل العظمة والحروب حرفة الملوك في تلك العصور القديمة، إلا أن مراميهم لم تكن تخلو من غايات وأهداف اقتصادية بالدرجة الأولى، وكانت السيطرة على طرق المواصلات التجارية تمثل عنواناً رئيسياً لتلك الفعاليات، بالإضافة إلى الحصول على مواد إستراتيجية ومهمة(بمقاييس ذلك العصر)، إذ كان خشب الأرز من جبال سورية(أمانوس)، بالإضافة إلى هدف الوصول إلى موانئ البحر المتوسط هدف حكام بلاد الرافدين.(7)

والدرجة من الأهمية تعامل الحكام في مصر مع القضايا السياسية الخارجية، فكان توجه السياسة الخارجية المصرية نحو الشرق له أسبابه ومغزاه العميق، فالتوجه نحو الجنوب كان يصطدم بتشكيلات عرقية وتضاريس طبيعية بعيدة عن خصائص وسمات الأوضاع المصرية التي ارتبطت على الدوام بالمشرق، وكذلك الحال في التوجه غرباً حيث تفصلها الصحراء الغربية المترامية الأطراف عن سائر أقسام أفريقيا، لذلك كان المشرق يمثل المجال الحيوي المصري إن جاز التعبير، سياسياً، واقتصادياً،واستراتيجياً، وكانت البلاد المصرية مفتوحة إلى الشرق في حين مثل التصدي لقوام الجنوب والغرب ولأقوام قادمة من البحر المتوسط، مثل هاجساً سياسياً/أمنياً مصرياً على الدوام.(8)

وقد استمرت بلاد الشام تمثل النقطة الحساسة بين الدول العظمى في وادي الرافدين ووادي النيل ومحركاً لنزاعات وصراعات سياسية وعسكرية، وهناك الكثير من الوقائع الحربية والاشتباكات المسلحة بين هذه القوى، ولكن

هناك أيضاً العديد من الإشارات عن وجود علاقات دبلوماسية وهـدايا ومصـاهرات ملكيـة وسفراء يتنقلون بين الواديين. إذ وجدت نصوص لمعاهدات بـين ملـوك تلـك الحقـب، مـن وادي الرافدين وحكام وملوك سوريين، ومع فراعنة(الفرعـون لقـب ملـوك مصر) وبعضـها يعكس طبيعة الموضوعات المهمة المتداولة بين الأطراف. كما دخلت دولة الحيثيين(في بـلاد الأناضول) إلى مسرح الأحداث السياسـية كقـوة مهمـة. وهنـاك نصـوص لمعاهـدات تهـتم بتفصيلات منها : ترحيل وإعادة العبيد الهاربين(وكانوا يمثلون قوة عمل مهمة) وتسليمهم، وهناك نصوص عن تسليم المجرمين وعن إجراءات في جرائم القتل والتعويض عنها وسـلامة المواطنين(تجار بدرجة رئيسية) الذين يزورون الأقطار المجاورة.[9]

وفي فترة حكم الملك رعمسيس الثاني 1235-1301 ق.م، كانـت بـلاد الشـام مسرحـا لتداخل النفوذ الحيثي والمصري والآشوري، وكانت مـدن ودول صـغيرة عديـدة تـدفع ثمـن هذا التنافس والنزاع. ففي جوهر الأمر فالتحالفات بين الـدول الكـبرى، سـواء بعضـها ضـد بعض، أو تفاهم بين القوى العظمى على اقتسام مناطق النفـوذ، أو تحـالف بعـض الـدول والكيانات الصغيرة مع الدول العظمى للإبقاء على كياناتهم السياسـية. وكـان الصراع يـدور بدرجة رئيسية من اجل التوسع وكسب النفوذ والثراء، والتنافس يدور على المناطق المهمـة استراتيجياً على الصعيد الاقتصادي/التجاري، والسياسي/ العسكري، وهناك معاهـدات هـي حصيلة جهد دبلوماسي لابد أن يكون مضنياً في تلك الظروف، كرست مثل هذه العلاقات.

وإذا كانت العلاقات الدولية في ذلك العصر تفتقد إلى قانون دولي للتعامل، فإن الرموز الدينية كانت تستخدم في المعاهدات نصاً ورسماً (كتابة ونقشاً)لإعطائها المزيد من الشرعية والاحترام.[10]

ففي نصوص لمعاهدة مصرية ـ حيثية، نلاحظ صياغة سياسية وقانونية جيدة، وهي تهدف بدرجة أساسية إلى صيانة السلم بين الدولتين العظميين وإلى الحفاظ على دولتيهما، وإبداء الدعم والإسناد المتبادل، كما نصت المعاهدة على تبادل المجرمين والعبيد الفارين واللاجئين السياسيين بشرط عدم إلحاق الضرار بهم بعد وتسليمهم[11]، وقد لا تفعل ذلك دول (محترمة) في عصرنا الراهن !

ومن المؤكد أن فن الاتصال بين الحكومات والدول قد تطور في المراحل اللاحقة، بيد أن تلك التطورات كانت محكومة بالواقع السياسي والأحداث الدائرة على مسرح المشرق العربي، فعندما تهاوت الإمبراطوريات العظيمة في وادي الرافدين 331 ق.م ووادي النيل331-332 ق.م على يد القائد المقدوني الأسكندر الكبير، خضعت المنطقة ولفترة طويلة لنفوذ وهيمنة القوى الأجنبية. وبعد وفاة لإسكندر323 ق.م تجزأت إمبراطوريته بين قادته الأربعة سميت دول الديادوشين Diadochen وكانت منطقة المشرق العربي (العراق، سوريا، مصر)من نصيب القائدين سلوقس Seleukid الذي أقام دولته سميت بالدولة السلوقية64-305 ق.م، شملت منطقة المشرق إلى بلاد الشام والعراق حتى غربي نهر دجلة، وجنوباً إلى المناطق المتاخمة لحدود صحراء نجد، وغرباً حتى حدود شبه جزيرة سيناء. في حين أستأثر القائد بطليموس Ptolemaios بمصر وأنحائها30-323 ق.م، وقد خاضت هاتان الدولتان صراعاً سياسياً وعسكرياً

أكتنفه الكثير من الفعاليات السياسية والدبلوماسية والدسائس والمؤامرات، كانت تحاول كل منهما إحباط مرامي ومساعي الدولة الأخرى في فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية /التجارية على المنطقة.

وفي ظروف كهذه من التشتت والافتقار إلى الإرادة الموحدة والقيادة المشتركة، كان من البديهي أن يفتقد القرار السياسي العربي إلى الاستقلالية في قراره السياسي، وكانت الكيانات العربية(دول، إمارات، كيانات، إدارات مركزية) واقعة تحت هيمنة تلك القوى العظمى، أو كانت قراراتها متأثرة إلى حد بعيد بالسياسة العامة لتلك الدول وصدى باهت لها.

فالدول العربية التي قامت في المنطقة تراوحت في درجة ولائها وتبعيتها إلى القوى العظمى، بل أن بعضها كان يطمح بممارسة دور قيادي في المشرق، فمارست العمل السياسي/ الدبلوماسي بأرقي أشكاله في إقامة التحالفات وفضها، وكان الهدف من ذلك الجهد الدبلوماسي الارتقاء من صفة دول الحاجزPuffer State التي كانت الدول العظمى تقيمها فيما بينها كوسادة عازلة، أو دول تحت الحماية Protectorate State تمارس أدوراً معينة في حراسة طرق التجارة وتأمين البوادي، أو دول تابعة Vassal State في حكومات محلية وتؤدي في النهاية جميع هذه الأشكال أهداف الدولة العظمى، ومن الدول العربية التي بذلت اهتماماً كبيراً ومتميزاً في هذا المجال، وتمكنت من تحقيق نتائج كبيرة، كانت دولة تدمر.

وكانت تدمر قد تمكنت من تحقيق منجزات مهمة في المجال الاقتصادي والثقافي حتى أنها لقبت درة تاج الشرق الأدنى القديم ، وتمكنت من تحقيق

مكانة سياسية متقدمة، وبسياسة تحالفات ذكية بين القبائل العربية وتطوير قواها الذاتية، تمكنت دولة تدمر من توجيه ضربات قوية إلى الوجود الفارسي ومن ثم تطوير نفوذها في المشرق العربي إلى حد تهديد وجود ونفوذ الإمبراطورية الرومانية ذاتها، التي كانت قد ورثت ممتلكات الديادوشين في الشرق. بيد أن هذه المحاولات لاقت في النهاية الفشل وانتهت عام 272 م على أيدي الرومان نهائياً.[12]

وحتى القبائل العربية مارست الدبلوماسية بقدر حاجتها إلى ذلك، فالقبائل البدوية التي تعتمد في حياتها وتعاملها على قوانين عرفية غير مكتوبةCustomary كانت غالباً ما تحل نزاعاتها فيما بينها باعتماد الحوار والتفاوض، والقضايا التي تدور حولها تلك الخلافات عي إلى الأغلب: مصادر المياه، ومناطق الرعي، أو المشكلات الناجمة عن القتل أو النهب، أو السرقة. وتمارس القبائل سياسة التحالفات بصفة دائمية، سواء المؤقتة منها أو الدائمية. ويمارسون في ذلك مفاوضات وتمهيدات دبلوماسية، وليس نادراً ما تمكنت تلك التحالفات القبلية أن تطور حجم ومستوى تحالفها إلى تشكيل كيان سياسي، أو إدارة مركزية فرضت فيها هيمنتها على ربوع منطقة معينة، طبقت فيها قوانين قبلية عرفية ولكن قوتها المعنوية والأخلاقية كبيرة وملزمة للقبائل.[13]

ومن الطبيعي أن تشهد الدولة العربية تكثيفاً في العمل السياسي مع بدء تكوين الدولة الإسلامية المستقلة الأولى التي تأسست مباشرة بهجرة الرسول إلى يثرب(المدينة)، ومن الطبيعي أن يتوجه الجهد السياسي في تلك المرحلة المبكرة من تأسيس الدولة العربية الإسلامية بثقله الأساس إلى القوى المحلية الداخلية، ولكنه توجه أيضاً باتجاه القوى المتاخمة لمنطقة شبه الجزيرة ووسطها على وجه

الدقة والتحديد. والقوى المحلية عدا إدارة مكة المركزية التي كانت تحت الهيمنة المباشرة لقريش. والقبائل المتحالفة معها. فقد كانت شبه الجزيرة العربية تضم قوى وكيانات أخرى مستقلة أو شبه مستقلة مثل: مناطق عمان وسواحل بحر العرب، وإمارات في وسط شبه الجزيرة وكذلك الكيان الذي كان قائماً في البحرين. وكان الجنوب العربي (اليمن) يرزح تحت هيمنة القوى الفارسية التي كانت قي إطار صراعها مع الدولة الإثيوبية المسيحية قد استغلت الصراعات الدينية في تناحر محلي بين القوى العربية الجنوبية.

وقد مثلت الهدنة في اتفاقية الحديبية فقرة مهمة في النشاط السياسي/ الدبلوماسي للرسول، ومن الضروري ملاحظة الظروف التي رافقت عقد الاتفاقية، حيث أنها جاءت بعد أخفاق الحملة الواسعة النطاق التي كانت قريش والقيادة المكية الوثنية قد استعدت وحضرت لها طويلاً تحشدت فيها كافة القوى المعادية للمسلمين ولدولتهم الفتية(معركة الخندق ـ 5 H) في حلف ضم : تحالف القبائل الوثنية المكية بقيادة قريش، ويهود بني قريضة، وقد نقضوا تعهداتهم للمسلمين. والمنافقين(الانتهازيين) في مجتمع المدينة كقوة داخلية ضمن دولة المسلمين. وفشلت هذه الحملة الدقيقة التي أعد لها سياسيا/ وعسكرياً بفعل صمود المسلمين ودبلوماسية سرية مارسها الرسول في تفتيت هذا التحالف بين أطراف جمع بينها هدف سياسي يتمثل بالعداء لدولة المسلمين.

فالمسلمون إذن تفاوضوا مع أطراف تحالف قريش ـ مكة ـ اليهود ـ الأنتهازيين من مواقع القوة وليس من مواقع الضعف، وكان المسلمون قد توجهوا إلى مكة لأداء الحج ودخولها عنوة إذا لزم الأمر، وشعرت القيادة المكية

بضعف موقفها السياسي والعسكري فعمدت إلى اقتراح مفاوضات سياسية/دبلوماسية لكسب الوقت وتأخير الهزيمة والاندحار على أمل أن تتمكن من كسب عناصر جديدة إلى موقفها تعيد به التوازن أو التفوق الذي بدء ينتقل إلى أيدي المسلمين وهو أمر ربما كانت القيادة المكية أو بعض عناصرها قد أدركته ولكنها لم تشأ التسليم به.

والمفاوضات الدبلوماسية التي قاد جانباً منها عثمان بن عفان، ثم تولى الرسول قيادة وتوجيه مراحلها الختامية، تمخضت عن عقد اتفاقية كان ابرز بنودها :

1 ـ يرجع المسلمون هذا العام ويأتون في العام القادم وسيوفهم في قرابها.

2 ـ رفض أنظمام أي من المعسكرين من يلتجأ إليهم من المعسكر الآخر.

3 ـ مدة الأتفاقية عشرة سنوات.

4 ـ تحرم الخيانة والرجوع عن الاتفاق(أي إلغاء الأتفاقية من طرف واحد).

وبرغم أن بعض قادة الجماعة الإسلامية اعتبروا اتفاقية الحديبية تراجعاً أمام القيادة المكية، فهناك دائماً صقور وحمائم في القيادات السياسية على مر التاريخ، إلا أن الرسول القائد أدرك بثاقب بصيرته وبعبقرية سياسية/ إستراتيجية، أن المبادرة والسجال الاستراتيجي قد أصبح في قبضة الدولة الإسلامية بصفة حاسمة.

ومع أن الرسول كان قد صمم على احترام تعهداته، وهو بند مهم في الاتفاقية. ومن ابرز تعاليمها وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا 34 ـ الإسراء)

إلا أن القيادة المكية وجدت في ذلك نهاية محتومة لها، فنقضت الاتفاقية من طرف واحد، وأصبحت القيادة الإسلامية في حل من تعهداتها، فتقدمت صوب مكة لفتحها، وتم لها ذلك(فتح مكة عام8 H)بدون مقاومة تقريباً وهكذا تعزز النجاح الدبلوماسي بنصر سياسي/ عسكري، تم فيه إزاحة قيادة مكة الأرستقراطية الوثنية.

وقد كان للنجاح الدبلوماسي النصر العسكري وأبعاده المهمة، فبعد معركة مهمة أخرى مع آخر جيوب القبلية الوثنية في منطقة وسط شبه الجزيرة (معركة حنين أو الأحزاب،8 H)، هزم تحالف قبلي آخر(هوازن وثقيف)وغدا سلطان الدولة الإسلامية مؤكداً وولاء السكان للدولة والعقيدة كحدث سياسي واجتماعي جديد ومهم، وصار بوسع الدولة الإسلامية أن تتطلع إلى أرجائها في شبه الجزيرة أو المناطق المتاخمة لها.

وفي الواقع فإن مثل هذا التوجه كان الرسول قد باشر العمل به عقب اتفاقية الحديبية مباشرة(6 - H) فوجه الرسائل إلى :

ـ قيصر ملك الروم.

ـ كسرى ملك الفرس .

ـ أمير بصرى (الشام).

ـ النجاشي ملك الحبشة.

ـ المنذر بن ساوي ملك البحرين.

ـ المقوقس أمير مصر(وكيل القيصر).

ـ جيفر وعبد، ولدي الجلندي ملكي عمان.

ـ الحارث بن شمر أمير دمشق(ممثل القيصر).

ـ هوذة بن علي ملك اليمامة.

وكانت هذه الرسائل عملاً دبلوماسياً يهدف إلى تعريف قادة البلدان والحكام العرب وغيرهم بالدولة الإسلامية وعزمها على تحرير الأمصار العربية، والتأكيد على عالمية الرسالة الإسلامية.

وكانت المعطيات السياسية الداخلية قد أدت إلى تشكيل خط سياسي/عسكري يهدف إلى قطع صلات الهيمنة الأجنبية(الرومية ـ الفارسية) مع قواعدها في البلاد العربية وفي الجزيرة العربية أولاً، وكانت تجربة أول تماس عسكري مع قوى رومية في معركة مؤتة 8 H (في الكرك من أعمال الشام)، لم يتمكن المسلمون من إحراز النصر على معسكر أعدائهم المؤلف من قوى رومية أجنبية ومعها قبائل عربية متحالفة معها، وكانوا قد حشدوا جيشاً مؤلفاً من 100 ألف مقاتل مقابل 3 ألآلف مقاتل في الجيش العربي الإسلامي، فأدركت الدولة الإسلامية إن عليها بذل المزيد من الجهد السياسي/الدبلوماسي في الميدان الداخلي مع قواعد العدو الرومي داخل صفوف العرب وفي شبه الجزيرة. وعلى هذا الأساس تمت حملة دومة الجندل(9 - H)بقيادة خالد بن الوليد وكذلك آخر غزوة شارك فيها الرسول هي غزوة تبوك(H-9) التي حشد فيها المسلمون أكثر من أربعين ألف مقاتل. ولكن الجيش الرومي قطع التماس وأخلى ميدان المعركة بسرعة.ولكن الجيش الإسلامي تجول في أرجاء المنطقة، وفيها عاهد الرسول نصارى شبه الجزيرة وتخوم بلاد الشام على الأمن والسلام وعلى ضمان حرياتهم الدينية وفعالياتهم الاقتصادية، وبذلك حول ولاءات

العديد من القبائل العربية إلى الدولة الإسلامية، وهذه مثلت المقدمات الموضوعية للحملات اللاحقة لتحرير العراق وبلاد الشام ومصر، وخلقت شعوراً بأن الدولة الإسلامية تطرح نفسها بوصفها قوة كبيرة في المنطقة.[16]

كانت هذه الأفكار والفرضيات قد أنضجت مواقف جديدة، وكانت الظروف الداخلية والخارجية تشير إلى مفردات موقف كانت الجبهة الداخلية قد غدت مؤمنة بما يكفي للتطلع إلى تحقيق أهداف الدولة على الصعيد الخارجي. وكانت القوى الأجنبية المهيمنة على المشرق العربي(الساسانيون ـ الروم) قد استوعبوا دروس المعارك مع الدولة الإسلامية(مؤتة ـ دومة الجندل ـ تبوك)وقد أيقنوا بأن التيار العارم سرعان ما سيصلهم، وكانت الدولة الإسلامية قد نجحت في كسب القبائل العربية المسيحية في الشام إلى جانبها وكذلك قبائل عربية كانت موالية للفرس في العراق، بل أن صداماً مبكراً بين القبائل العربية الفرس ألحقت فيه القبائل الهزيمة بالفرس في معركة ذي قار. وفي غزوة تبوك كانت جهود الرسول الدبلوماسية في التفاوض مع القبائل العربية قد أثمرت وأدت إلى التحاق عدد كبير منهم إلى جانب الجيش العربي الإسلامي، ووقوف قبائل أخرى على الحياد، مما أدى إلى انسحاب الجيش الروماني وقطع التماس مع الجيش العربي الإسلامي، كل هذه المقدمات مهدت لحملة جديدة على بلاد الشام، اهتم الرسول شخصياً بإعدادها، إلا أن الوفاة فاجأته والحملة على وشك الانطلاق. وبالرغم من المشكلات التي اندلعت في شبه الجزيرة بارتداد عدد من القبائل العربية عن الإسلام، فإن الخليفة الراشدي الأول أبو بكر الصديق قرر أن تنطلق الحملة كما كان الرسول قد قرر، باتجاه أهدافها تنفيذاً لإستراتيجية الرسول وأوامره.

وبذلك ابتدأت معارك التحرير والفتح التي لم تتوقف إلا بعد تحرير كامل المشرق العربي وشمال أفريقيا. وكانت مفردات سياسية وعسكرية على الجبهة الشرقية قد أرغمت القوات العربية الإسلامية على مواصلة القتال ضد الجيوش الفارسية التي لم تشأ أن تكتفي بالهزيمة في معركتي القادسية ونهاوند، فاستمرت بمناوشة الجيوش العربية الإسلامية واستنزافها، الأمر الذي أضطرها إلى الرد ودخول بلاد فارس لمطاردتها، على أن عناصر جيدة غيرت من ملامح الموقف، تمثل بالمؤامرات والدسائس بين الفرس أنفسهم، أسفرت عن مقتل الملك الفارسي يزدجر الثالث وحدوث ما يشبه الحرب الأهلية بين الزعامات الفارسية، وكانت التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحتدمة في بلاد فارس قد أدت إلى تقبل أغلبية كبيرة من أبناء الشعب الفارسي والشعوب الأخرى في تلك الأرجاء للديانة الإسلامية، وبالتالي للنظام الإسلامي، أدت إلى اندحار تام للعناصر الفارسية، وانضمام بلاد فارس ومناطق أخرى في تلك الرجاء إلى مساحة الدولة العربية الإسلامية(دولة الخلافة الراشدية).

ولم يتح عمر الدولة الراشدية القصير (29 سنة و8 أشهر) الكثير من الفعاليات السياسي/ الدبلوماسية الخارجية، فقد كان اتساع الدولة يعني بداهة هموم ومشكلات إدارية وسياسية عديدة أنصرف لها جهد الدولة، فيما كانت أجهزة الحكم ذاتها تخضع لعملية تطور وتجديد مستمرة لتواكب الحاجة المتفاقمة، كما كانت التجربة تضيف إلى معارف قادة الحكم، فيما ابتدأت حركة فقهية في مراكز عديدة من الدولة كانت تهدف إلى وضع صيغ عملية تطبيقية لنظرية الدولة الرسمية(الشريعة).

ولكن هذه الحقبة رغم قصرها لم تكن تخلو من فعاليات سياسية/دبلوماسية مهمة، وأبرز ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال، هو أحداث معركة صفين التي جرت بين الخليفة الراشدي الرابع علي بن أبي طالب، والمعارضة الشامية التي كان يقودها حاكم ولاية الشام معاوية بن أبي سفيان وحاكم ولاية مصر عمرو بن العاص. وإذ استجاب الخليفة الراشدي لطلب معاوية بن أبي سفيان التحكيم بدلاً عن القتال حقناً لدماء المسلمين، فكانت هدنة صفين التي تشير في نصوصها إيقاف القتال بين الطرفين، وبقاء قواتهما كل في موقعه و تشكيل لجنة محكمين مقبولة من الجانبين يعقدون جلستهم بعد سنة وتضع قراراتها حول الأزمة، وتكون قرارات هيئة التحكيم ملزمة للطرفين. فنجم عن هذا الموقف قيام جماعة ترفض التحكيم من معسكر الخليفة الراشدي من أنصاره أطلق عليهم اسم الخوارج. وقد كونت هذه الفئة موقفها على أساس عدم جواز التفاوض على موقف الحق والعدل.

والحقبة الأموية كانت مزدهرة سياسياً كما كانت كذلك على الصعيد العسكري والاقتصادي، فبلغت الدولة العربية الإسلامية أقصى أتساع لها، حيث أضيفت شبه الجزيرة الايبرية(أسباني والبرتغال) إلى أراضي الإمبراطورية الإسلامية، ثم ضمت العديد من الأرجاء الجديدة في أواسط آسيا حتى بلغت حدود الإمبراطورية الصينية العظمى تانكTang ، وكانت شبه القارة الهندية (أو أرجاء واسعة منها) وكذلك عدد كبير من الجزر في البحر المتوسط من ضمن ممتلكات الدولة.

وكانت الدولة الأموية معاصرة للدولة البيزنطية والدولة الكارولينجية Karoling في أوربا كدول عظمى، ودون ريب فإن بقاء الدولة وصمودها في خضم هذه الأمواج العاتية من الإمبراطوريات القديمة يحتاج إلى الكثير من الخصائص والصفات وفي المقدمة منها براعة في العمل السياسي وفي الدبلوماسية بوصفها أداة رئيسية في السياسة، وحسن تقدير الموقف السياسي ودراسة معطياته والقدرة على التنبؤ الدقيق للأحداث والقراءة الصحيحة لميزان القوى وما إلى ذلك مما يتصل بالسياسة وفنونها وعلومها.

ومثل هذه الخصائص هي التي دعت مؤرخاً كبيراً مثل الأستاذ ألبرت حوراني رئيس قسم التاريخ في جامعة كمبريدج اعتبار أن الأمويين والسوريين عامة عباقرة في فن الدبلوماسية.[17] وهم المعروفين بذكائهم وعمق ثقافتهم بحكم وقوع بلاد الشام على حوض البحر البيض المتوسط الجامع للكثير من الثقافات والحضارات من جهة، وبحكم موقع بلاد الشام مركزاً وسطاً ونقطة لقاء لقوى محلية وعظمى عديدة من جهة أخرى، لذلك فقد فطر أهلها على التعامل السياسي مع عوادي الزمن. وتطورت قدراتهم في التعامل مع القوى العظمى وغيرها. ولعب عامل آخر دوراً لا يقل أهمية في تطور عقلية أهل الشام السياسية، وباعتبار البلاد نهاية لكثر من خط من خطوط المواصلات التجارية، إذ ينتهي إليها طريق القوافل البري البالغ الأهمية طريق البخور المقدس الذي كانت قوافله تقلع من اليمن(عدن) لتصل إلى غزة على البحر المتوسط في غضون 70 يوماً، مخترقة شبه الجزيرة العربية ومعقبة الطريق الساحلي حيناً ثم الصحراء مروراً بالمحطات والواحات المهمة. ومن غزة تتوزع إلى سائر مدن الشام ومصر والعراق. كما كانت تجارة بلاد الرافدين تعتمد إلى حد كبير على

المدن الساحلية السورية: أوغاريت، صور، صيدا، طرابلس، وكانت هدفاً للدول العظمى. وإليها كان ينتهي إحدى تفرعات طريق الحرير القادم من أواسط آسيا. والتجارة بوصفها من الفعاليات الاقتصادية ذات التماس بالمجتمعات الأجنبية ولا تخلو من أبعاد سياسية وفن التعامل، لذلك تضافرت العوامل ليصبح أبناء الشام مهرة في السياسة وفي فن الدبلوماسية.

وتشير مصادر المؤرخين العرب والأجانب إلى معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية بوصفه أحد دهاة العرب. وتؤشر مساجلات كثيرة في السياسة والإدارة والحكم إلى ذكاء ودهاء الخليفة الأموي الأول، فهو الذي تمكن بنجاح من تسييس أهل الشام (وكانت دمشق عاصمة للخلافة الأموية) وعباهم في خططه السياسية والعسكرية، فهو القائل فيهم لو كان بيني وبين أهل الشام شعرة لما قطعتها، إن شدوها أرخيت، وإن أرخوها شددت ، وهو القائل أيضا إني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني وفي ذلك فهم عميق لمبدأ الاقتصاد بالقوة.

ولكن الأمويين الأذكياء فاتهم أن يدركوا عمق التأثيرات التي خلقها اتساع الدولة وانضمام شعوب وقوميات كثيرة إلى سكان الإمبراطورية. وإن كان الأمويون قد استجابوا لدواعي التطور الاقتصادي والاجتماعي واستوعبوا دروساً ونتائج مهمة من انتقال الأرستقراطية القبلية البدوية إلى حياة استقرار في مدن مرفهة، والثراء الكبير الذي أصاب المجتمعات العربية، واستوعبوا الأهمية التاريخية للتطور وتكيفوا معه، مبدين الكثير من المرونة حيال الاتجاهات المتعصبة والمتشددة. ومن وحي هذه الأفكار أستمد شاعر مجهول قصيدة طريفة شاعت في الحياة الثقافية والسياسية العربية :

الصلاة وراء علي أتم

واللقمة مع معاوية أدسم

والجلوس على التل أسلم

ولكن الذكاء الأموي فاته أن يتصور عمق الانعكاسات السياسية والثقافية لأتساع الدولة والبلاد ودور الشعوب غير العربية في دولة إسلامية قامت أساساً على أكتاف العرب ولما تتأصل العقيدة والثقافة الإسلامية في نفوسهم وعقولهم وتقاليدهم الاجتماعية، تلك الفئات الواسعة التي أطلق عليها بالموالي ، وهم المسلمون من غير العرب، وبصفة خاصة الفرس منهم باعتبارهم امة عريقة صعب عليها أن تبدل ثقافتها ونمط حضارتها، فمضت تحاول إيجاد مواقف وسط وأن تفهم وتمارس الإسلام على طريقتها. ونجم عن ذلك اصطدام سوف يشتد ليس في العصر الأموي، بل في العصر في العصر العباسي الذي أبدى الكثير من التفهم لهذه المشكلة. ولكن ذلك لم يمنع تصاعدها واستعارها. وقد برزت في عديد من الظواهر السياسية والثقافية والفقهية، منها الحركات التحريفية أو في محاولات التكتل والانعزال، وفي الحركة الشعوبية التي كان لها أبعادها على أصعدة مختلفة.

وفي مطلع الخلافة العباسية حيث كانت مؤسسة الخلافة لما تزل بعد قوية، مثلت الدولة العربية نداً قوياً للإمبراطورية البيزنطية وكذلك للإمبراطورية الكارولونجية، وإذا كانت الإمبراطورية الكارولونجية بعيدة عن حدود الدولة العباسية، فإن البيزنطيون كانوا على تماس مباشر مع الدولة العباسية فنجم عن هذا التماس صدامات عديدة، ومن البديهي أن يكون هناك تفاوض ولقآت

سياسية/ دبلوماسية من أجل وضع عناصر الموقف المادي في وثائق مبرمة وهو شأن دبلوماسي معروف.

والظاهرة التي سجلها التاريخ بوضوح، أن البيزنطيون كانوا يهاجمون الدولة العربية الإسلامية حيثما استطاعوا وحيثما وجدوا لذلك سبيلاً. ولم يكونوا يقيمون وزناً لتعهداتهم واتفاقاتهم، ولذلك حدثت مواجهات عسكرية بينهم وبين العباسيين. وفي حملة 781 M صممت الدولة العباسية على حسم الموقف مع البيزنطيين، فتولى هارون الرشيد أبن الخليفة المهدي قيادة الحملة التي وصلت إلى أسوار العاصمة البيزنطية (القسطنطينية) على سواحل البسفور، وجرت مفاوضات تم التوصل على أثرها إلى اتفاقية جديدة اعتبرت لصالح الخلافة العباسية. وكانت مدة الاتفاقية 3 سنوات تدفع فيها الدولة البيزنطية ضريبة سنوية للدولة العباسية وشروط أخرى اعتبرت دليلاً على النصر والتفوق السياسي والعسكري.

وقد استمرت العلاقات السياسية متوترة مع البيزنطيين رغم أن التجارة كانت نشطة بين الدولتين وكانت الزيارات مستمرة بين التجار العرب والبيزنطيين كما أن هناك أنباء غير مؤكدة عن سفارات منتظمة وتبادل هدايا بين الخليفة العباسي هارون الرشيد وشارلمان(كارل الكبير)، كما أن هناك أنباء عن تحالفات بين الدولة العباسية والكارولونجية ضد الدولة البيزنطية، العدو المشترك للدولتين.[18]

وتردد مصادر أوربية أن ملوك أوربا الكارولنجيين كانوا قد فـاتحوا عاصـمة الخلافـة العباسية بغداد، حول تعمير أو بناء كنائس في القدس، وأن العباسيين كانوا مهتمين بموقـف الكارولنجيين حيال الأمويين في الأندلس، ولكن لـيس هنـاك مـا يؤكـد هـذه الأنبـاء بصـفة قاطعة في مصادر التاريخ العربي.

أما الدبلوماسية كفكـر، فقـد أعتـبر المفكـرين العـرب المسـلمين أن الشريعـة تضـم نصوصاً كافية بصدد التعامل مع العناصر الإسلامية وغـيرهم ضـمن تطـور الفكـر السـياسي الإسلامي وقد أشرنا إلى ذلك ضمن المبادئ السياسية في فكر الشريعة.

ثالثاً : القوة المسلحة في علاقات دولة الخلافة

احتلت القوات المسـلحة والجـيش مكانـة دائمـة الأهميـة في بنـاء الدولـة، بوصـفها واحدة مـن مؤسسـاتها الرئيسـية، ولم تتراجـع هـذه الأهميـة منـذ أن عـرف الإنسـان أولى المجتمعات والـدول حتـى عصرنـا الحـاضر، ويمثـل الجـيش دون ريـب إلى جانـب القضـاء ودواوين الحكم، العمود الفقري للدولة، بـل أن لا سـلطة تقـوم إلا بهـا وهـي مـن شروط إقامة الدول كما تمثل واحدة من أدوات الحكم الرئيسية في نفس الوقت.

وكما أن الإنسان قد عرف الدبلوماسية كأداة في العمل السياسي منـذ عصر إنسـان الكهـوف ومجتمعـات الصـيد الأولى، فـإن الإنسـان قـد تنـازع أيضـاً مـع زميله الإنسـان، كـما تنازعـت المجتمعـات فـيما بينهـا منـذ تلـك العصـور أيضـاً،

والمشكلات التي تسببت في الصراع تفاوتت وتصاعدت أهميتها، ولكن اللجوء إلى القوة المسلحة ظل أحد الخيارات المتاحة، ومن هنا، استمرت أهمية الجيش في الدولة والمجتمع، بل وفي الحياة السياسية الداخلية والخارجية لدولة الخلافة.

وقد تطور بناء الجيش على مر العصور تنظيماً وعدة، وكان هذا التطور يواكب اختراع الإنسان للمعدات وتصنيعه لها، لاسيما في استخدامه للمعادن وتصنيعه لها، ومن جهة أخرى الإقحام المتزايد للجيش في الحياة السياسية الداخلية والخارجية بوصفها قوة منتظمة تتمتع بالانضباط مما يمنحها صفة القوة الضاربة الحاسمة من جهة أخرى. وبهذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن تلك الجيوش الكبيرة كانت أداة ووسيلة الإمبراطوريات العظمى :آشورـ بابل ـ أكد في وادي الرافدين وإمبراطورية الفراعنة في وادي النيل في تحقيق سياسة الدولة الخارجية والتي كانت تتمثل باختصار : تأمين طرق التجارة الخارجية وتامين موارد أضافية للدولة (مواد خام ــ عبيد)والاستيلاء على مواقع وثغور إستراتيجية إضافة إلى عامل مهم، وهو سعة الإمبراطوريات كانت دليل على عظمة الملوك وهيبة الإمبراطوريات وهو أمر كان السعي إليه هاجس تلك الدول الرئيسي.

ولكن مع انتظام المجتمعات في إدارات مركزية ثم إلى دول كبيرة وإمبراطوريات، لعبت الجيوش دوراً مهماً في فرض السيادة والنظام، وبذلك احتل مكانته في معادلات السلطة الداخلية بوصفه القوة الأكثر تنظيماً والتي يشهرها الحاكم(الإمبراطور ــ الملك) بوجه خصومه من الطامعين بالعرش

والمتمردين. لذلك كان الملك بنفسه في كثير من الأحيان، القائد الأعلى للقوات المسلحة في أشارة واضحة إلى أهمية المؤسسة العسكرية في التوازنات الداخلية.

وفي الدول العربية التي قامت على حافة البوادي والصحراء، والتي لعبت دور دول الحاجز، مثل الجيش أداة الدولة لتحقيق الطموح في تقليص أو إلغاء التبعية للدول العظمى. وقد تساوت في ذلك دولة تدمر التي كانت تحت نفوذ الإمبراطورية الرومانية، أو دولة المناذرة في الحيرة التي كانت تحت نفوذ الإمبراطورية الساسانية، ولعب الجيش التدمري دوراً بارزاً على مسرح الأحداث السياسية في المشرق العربي. وإذا كان احتلال الجيش التدمري لعاصمة وملك الساسانيين في العراق، مثل تعاظم نفوذ دولة تدمر، يصب في طاحونة مصالح الإمبراطورية الرومانية، إلا أن ذلك الجيش التدمري، عندما تنامت قواه، صار يتطلع لممارسة دور وطني قومي في توحيد الأمصار العربية وبذلك فرض أرادته على عموم منطقة المشرق العربي، في نجاحات مهمة بما في ذلك احتلاله لأجزاء من مصر التي كانت أقليماً رومانياً.

ولم يكتف الجيش التدمري بذلك، ففي أطار تطور للصراع السياسي بين دولة تدمر والإمبراطورية الرومانية، تمكن الجيش التدمري من احتلال أسيا الصغرى(بلاد الأناضول)حتى كاد أن يصل إلى مدينة القسطنطينية، ونجحت الدبلوماسية السياسية الرومانية في إيهام وخداع القيادة التدمرية بعقد اتفاقيات هدنة وصلح وتفاوض، حتى نجحوا في تسديد ضربات قوية لدولة تدمر أنهت وجوده.[19]

ولاقت دولة المناذرة في الحيرة مصيراً مماثلاً مع اختلاف في المفردات والتفاصيل وتشابه في جوهر العملية السياسية/ العسكرية، فدولة المناذرة في الحيرة بلغت شأناً مهماً في التنظيم. وطور المناذرة جيشهم إلى أن غدا بمقدوره فرض إرادة الدولة السياسية وهي تتلخص في إلغاء التبعية والنفوذ الساساني الأجنبي عليها، ولكن ذلك قاد إلى صدام مع الطماع الفارسية الساسانية التي كانت تهدف إلى الهيمنة على وادي الرافدين.

ومثل هذه التجارب كانت مشابهة لما حدث في أماكن أخرى من البلاد العربية سواء في المشرق (كالأنباط في البتراء، والحضرميون وغساسنة الشام)دول الجنوب العربي التي وقعت تحت هيمنة القوى العظمى، وفات قادة تلك الدول العربية، أن المهم الجوهري في هذه العملية التاريخية ليس الجيش فقط، بل الدليل النظري/ السياسي العقائدي، والرابطة التي تجمع بين إرادة الأقطار العربية في تحقيق مصالحها على كافة المستويات، والمجهود العربي المتناثر في مساحة واسعة. نعم أن الجيش هو الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية عندما تصل التناقضات إلى حدها الأقصى. وعندما لا تتمكن الفعاليات السياسي الدبلوماسية من إيجاد الحلول لها، ولكن لابد من توفر القاعدة الرئيسية للعمل السياسي. وقد مثل الإسلام تلك القاعدة العقائدية ـ السياسية التي وحدت إرادة العرب من أجل تحقيق الأهداف السياسية وذلك يفسر الانتصارات العربية/الإسلامية على جيوش تفوقها حجماً وبعدة مرات.

وقد أحتل تأسيس الجيش أهمية بارزة في برنامج الرسول، فور تأسيس دولة المدينة. وإذا كان اتخاذ المسجد قد أعتبر المقر العام الديني ـ السياسي

للدولة، وقد بوشر ببناء المسجد منذ اليوم الأول لوصول الرسول إلى المدينة في 20 / أيلول ـ سبتمبر / 622 م، وقد أمر الرسول على الفور بتدبير السلاح، شراؤه وصناعته، والتدريب على القتال : وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل 60 ـ الأنفال) والمباشرة بتأسيس عقيدة عسكرية إسلامية Military Doctrine ، ومبادئ قتال وسلام قائمة على الحق والعدل ومفاهيم الحرب العادلة.

وقد استندت الدولة الإسلامية في مطلع عهدها بالآيات القرآنية كنصوص دستورية في شرعية استخدام القوات المسلحة للدفاع عن الحقوق المشروعة : (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ) الحج: 39 : (وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبِّ الْمُعْتَدِينَ {190/2} وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاء الْكَافِرِينَ {191/2} فَإِنِ انتَهَوْاْ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) البقرة: 190 - 192

هذه وغيرها من ممارسات الرسول بوصفها سنة واجبة الالتزام وتمثل الجزء الآخر من الشريعة، في تكوين وتشكل ملامح عقيدة عسكرية / سياسية إسلامية، سوف تتطور مع تقادم الزمن في عهد الخلفاء الراشدين وهي تعتمد في خطوطها العامة في الدفاع عن ديار الإسلام ورد الاعتداء والمعتدين واحترام العهود والمعاهدات وخوض الحروب العادلة بشرف، واحترام الأسرى والقتلى وغير المحاربين، وعدم الاعتداء بشن الحروب والهجوم دون إنذار مسبق واستنفاذ فرص السلام وقبول المبادرات السلمية.

وعلى الرغم من قصر الفترة التي قاد فيها الرسـول الدولـة، (M 622-633)، إلا أنهـا كانت زاخرة بالـدروس السياسـية والعسـكرية والإسـتراتيجية التـي أسـتخدم فيهـا الرسـول القوات المسلحة بعبقرية إستراتيجية فذة، أدار فيها عملية السجال الاسـتراتيجي مـع كافـة خصوم الدولة الإسلامية، غفي الداخل مع (الانتهازية ـ اليهود)، وفي الخارج قيادة التحالف القبلي الوثني بقيادة قريش في مكة، ومع النفوذ الروماني داخل شبه الجزيرة العربية وعلى تخومها والأرجاء العربية، ومع عناصر مرتدة كانت تبرز بين حـين وآخـر في أجـزاء مختلفـة من شبه الجزيرة وأطرافها. وليس بوسعنا نقيم تلك النشـاطات السياسـية / العسـكرية إلا بوصفها عملية واحدة تمت على مراحل، كانـت فعالياتهـا متممـة لبعضـها باتجـاه الهـدف الأكبر، وهو تثبيت وترسيخ سلطة الدولة الإسلامية في المدينة ومـد نفوذهـا في أرجـاء شـبه الجزيرة العربية أولاَ ثم إلى سـائر إرجـاء شـبه الجزيـرة لـتمارس وليشـع تأثيرهـا ونفوذهـا الفكري العقائدي والسياسي إلى أرجاء المنطقة بأسرها، وهذا ما سيتم في المراحل اللاحقة في عهد خلفاء الرسول الراشدين.[20]

وإذا شئنا إلقاء الضوء على ابرز الفعاليات العسكرية التي تجسدت مكتسباتها السياسـية بصورة واضحة، فإذا كانت هجرة الرسول من مكة إلى المدينة إنهاء لمرحلـة الـدفاع التـي ابتـدأت منذ بدء الدعوة وتصميم الرسول على تأسيس قاعدة أمينة ليكـون مـن خلالهـا بوسـع الجماعـة الإسلامية الصمود ومقاومة محـاولات القيـادة الوثنيـة قمـع وإبـادة الـدعوة الإسـلامية الصـمود ومقاومة محـاولات القيـادة الوثنيـة قمـع وإبـادة الحركـة الإسـلامية. ومثلـت المعـارك المجيـدة التــي خاضــها الجــيش الإســلامي(لا ســيما معركــة بــدر الكــبرى والخنــدق) علامــات بــارزة

في مرحلة التعادل التي تمنت الدولة الإسلامية مـن الوقـوف بوجـه المـؤامرات والفعاليـات السياسية والعسكرية التي قامت القيادة الوثنية بتدبيرها ضد الدولة الإسلامية، كـما نجـح الجيش الإسلامي بإلحاق أضرار مهمة بتجارة مكة والتحالف القبلي الأمر الذي سـيكون لـه أبلغ الأثر في زعزعة أواصر التحالف بين القيادات الأرستقراطية للقبائل واستسلامها لاحقاً.

وقد مثلت اتفاقية الحديبية ذروة مرحلة التعادل، وتدشين لمرحلة التفوق والهجوم. والرسول والقيادة الإسلامية لم يكن في وارد خطتهم زج الجيش الإسلامي بمعركـة عسـكرية، فالمسلمين في توجههم إلى مكة (H8) لأداء الحج في مظاهرة سياسية /عسكرية كان الهدف منها إلى جانب الحج، أثبات القدرة السياسية والعسكرية للدول الوليـدة. والقيـادة المكيـة رأت أنها ستخسر نتائج هذه المواجهة سياسياً وعسكرياً، لذلك عمـدت إلى التقـدم بطلـب مفاوضات دبلوماسية قبلها الرسول وأدارها بصورة غير مباشرة بواسطة أحد زعماء الجماعة الإسلامية(عثمان بن عفان)ثم بصورة مباشرة عند أبرام الإتفاقية.

لقد قبل الرسول نداء السلام، رغم أن بعض العناصر الإسـلامية كانـت ترغـب بالحسـم العسكري، إلا أن الرسول كان يعلم حاجة الدولة الوليدة إلى السلام وإلى أن تكسب التأييد من عامة الناس بقبولها نداء السلام، وأخيراً فإن الرسول كان عـلى ثقـة أثبتـت صـحتها، أن الوقـت يدور استراتيجياً لصالح دولة الإسلام. وبهذا المعنى مثلت اتفاقية الحديبية ذروة مرحلة الدفاع وبدء مرحلة التفوق الذي كان فتح مكة علامة أنهت بصورة عملية الوجـود السـياسي للقيـادة الوثنيــة. وبــرغم أن فــتح مكــة مثــل استعراضــاً كبــيراً للقــوة والتفــوق العســكري، إلا

أن الجيوش الإسلامية(30 ألف مقاتل) دخلت مكة بدون قتال تقريباً، وما تبقى من الفلول الوثنية قاتلت بيأس في جيوب جرت تصفيتها في معارك لاحقة، كانت نتائجها شبه مضمونة لصالح الدولة الإسلامية.

والتطلع إلى خارج شبه الجزيرة العربية كان منذ عهد الرسول، من ضمن فقرات السياسة الخارجية الإسلامية الرئيسية، كان الرسول قد بعث سفراؤه إلى الملوك والحكام في الأمصار العربية، الأجانب منه أو حكام الأقاليم العرب العاملين لصالح القوى العظمى، أو إلى الأمراء والملوك في شبه الجزيرة وعلى تخومها. وهذه السياسة كانت في الواقع تمليها ثلاثة توجهات رئيسية :

أ. تحرير الأمصار العربية من أيدي القوى الأجنبية(الساسانية والرومية).

ب. تحقيق عالمية الرسالة الإسلامية.

ج. تحقيق مصالح الدولة العربية الإسلامية في أمنها ومصالحها السياسية والاقتصادية.

وكان الرسول قد وجه في أعقاب اتفاقية الحديبية سفراؤه إلى هؤلاء الحكام (مر ذكر ذلك في المبحث السابق) يدعوهم فيه إلى عقيدة الإسلام، ولا يطلب منهم التخلي عن مناصبهم. وكانت ردود هؤلاء الحكام متفاوتة في تقبل واستقبال مبعوثي الرسول، ولكن على الصعيد السياسي كان لما يزل من المبكر أطلاق أحكام سريعة على مستقبل الدولة الإسلامية التي كان ما يزال أمامها الكثير من الخصوم والمعارك والهواجس الداخلية في شبه الجزيرة حيث لم تكن بعد أحكمت سيطرتها بعد بصفة تامة عليها.

ولكن وبعد معركة حنين(H- 8) التـي تـم فيهـا تحطـيم بقايـا وجيـوب التحالفـات القبلية الوثنية(هوازن ـ ثقيف)، ثم حصار الطائف. ومن الضروري ملاحظة أحكام الرسـول لقواعد العمل السياسي والدبلوماسي والعسكري. وكان التوجـه نحـو الأمصـار العربيـة قـد أصبح نافذة كبيرة مشرعة، وفرصة لإخراج الـدعوة مـن إطارهـا في شـبه الجزيـرة، والسـلم الهش المؤقت الذي وفرته اتفاقية الحديبية، طرحت مثل هذه المكانية التي كان لابـد مـن استثمارها، فوجه الرسول حملة إلى بـلاد الشـام بقيـادة أحـد القـادة العسـكريين الأثـيرين لديه(زيد بن ثابت)وتغلغلت هذه الحملة شمالاً في بلاد الشام حتى بلغت مؤتة(الكرك في الأردن حالياً) حيث اصطدم هناك بـالجيش الرومـي في معركـة كبـيرة، خسر فيهـا الجـيش الإسلامي ثلاثة من قادته الميدانيين، ولم يتمكن من تحقيق أهدافه السياسية أو العسكرية، ولكن ذلك لم يمنع الرسول والقيـادة الإسـلامية مـن الاسـتفادة مـن الـدروس البليغـة لهـذا الاصطدام المبكر وبالذات الدروس السياسية هي في مقدمة ما استخلصها الرسول من هذه المعركة قبل دروسها العسكرية:

1ـ أن للإمبراطورية الرومانية الجاثمة على خنـاق المشرق(مـع الفـرس الساسـانيون) منذ نيف وستة قرون، قواعد وعناصر متعاونة معها مـن أبنـاء تلـك المنـاطق مـن العـرب، فلابد من عزل القيادات الأجنبية عن قواعدها من أبناء المنطقة(القبائل بدرجـة أساسـية)، وإن الأمر بحاجة إلى زيادة حجم العمل السياسي والدعائي لتحقيق هذا الهدف.

2 ـ أن القيادات الرومانية قد نجحت في حمل عدد(وإن كـان هـذا العـدد محدوداً)من العناصر العربية أفراد وقبائل على اعتناق المسيحية، وبالتالي ضـمان ولاء هؤلاء للدولـة الرومانيـة المسـيحية والـتخلي عـن الـولاء الـوطني والقـومي،

وقد بدت تلك مسألة بالغة الحساسية تستحق عناية خاصة من الرسول والقيادة الإسلامية.

3 ـ وجد الجيش الإسلامي أمامه جيشاً رومياً يختلف من حيث العدد والعدة والتنظيم وأساليب القتال، ما كان قد أعتاد عليه في معارك شبه الجزيرة العربية، فكان عليه أن يهتم بالجانب العسكري ببذل مزيد من الاهتمام في إعداد الجيش الإسلامي وتنظيمه وتدريبه وأساليب قتاله.

تلك هي دروس معركة مؤتة التي تم استيعابها بدقة، وقد عملت القيادة الإسلامية على الاستفادة منها، وهنا فالأمر له مغزاه السياسي والعسكري. فكانت المعركة القادمة في دومة الجندل. ودومة الجندل هي آخر واحة في شبه الجزيرة العربية وتعد من أعمال بلاد الشام أو على تخومها، يقطنها عرب مسيحيون. وكان خالد بن الوليد هو الذي أنقذ بعبقرية تكتيكية الجيش الإسلامي من الإبادة في معركة مؤتة بعد استشهاد ثلاثة من قادته (زيد بن ثابت ـ جعفر بن أبي طالب ـ عبد الله بن رواحة)، والرسول بإيفاده خالد بن الوليد كان يريد أن يكرس دروس معركة مؤته لدى القيادات العسكرية الإسلامية. وبالفعل فقد كانت نتائج معركة دومة الجندل إيجابية في تحقيق الأهداف السياسية للقيادة الإسلامية بعزل الدولة الرومية عن قواعدها من جهة، وتحقيق استطلاع سياسي / عسكري ميداني، وتحقيق تماس ابتدائي قبل الشروع بالمعارك الكبرى التي سوف تأتي لاحقاً، واختبارا لمدى استيعاب الدروس السياسية والعسكرية.

وعلى ضوء معركة دومة الجندل، أتخذ الرسول قراراً له أبعادة السياسية والعسكرية تمثل في قرار غزوة تبوك (631 H 9-ML10) والتي قادها بنفسه، وتقدمت الحملة صوب شمال شبه الجزيرة نحو بلاد الشام، فبلغت ثغوراً تحت النفوذ الرومي، وتتواجد فيها قبائل عربية مسيحية في مناطق البلقاء بأرض الشام وآيلة(العقبة) وأذرح وجرباء فتعاهد معهم على ضمان حرياتهم الدينية ونشاطاتهم الاقتصادية، ودفع الجزية وضمان عدم تعاونهم مع الجيش الروماني.[21] والجزية مثلت عقداً مقابل الأمن، وضمان سلامة الأشخاص والأموال بدلاً عن الخدمة العسكرية. وكانت مبالغ الجزية ميسورة ولا تشكل ضغطاً مالياً على دافعها.[21]

ومن نتائج حملة تبوك تحقيق هدف آخر من أهداف القيادة الإسلامية بعزل تأثيرات انتماء العرب إلى المسيحية عن ولائهم للقوى الأجنبية، كما كان لتجنب القوات الرومانية الاشتباك مع الجيش الإسلامي مغزاه العسكري، فالأمر بدا وكأنه يشير في مجمله إلى انتقال المبادرة الإستراتيجية إلى دولة الخلافة الإسلامية وستكون نتائج المعارك اللاحقة (معارك الفتح والتحرير) خير دليل على أهمية ونجاح الفعاليات التمهيدية هذه.

أما على الساحة العراقية، كانت الفعاليات أكثر سهولة بسبب رفض العرب العراقيين الديانات الفارسية(ربما عدا قلة منهم)، وعمق الهوة مع طبائع الفرس وسلوكهم، وقد تحقق صدام بين القبائل العربية والجيش الفارسي في معركة ذي قار، مما شكل تمهيداً لفتح وتحرير العراق في مطلع الخلافة الراشدية.

والجيش الإسلامي واصل في غضون ذلك تطوره على صعيدين:

أ. تطوير العقيدة السياسية / القتالية .

ب. تكور معدات وأساليب التدريب والحركات.

فمن المؤكد أن التجارب السياسية في إدارة العمليات العسكرية في عهد الرسـول، أو في عهد الخلفاء الراشدين ومواجهة جيوش إمبراطوريتين من أعتى الإمبراطوريـات في ذلـك العصر، الساسانية والرومانية، وشكلت رصيداً مهماً في التجربة السياسـية في إدارة عمليـات سياسية وعسكرية واسعة النطاق، ونحن نعلم أن تاريخ الفكر الاستراتيجي حافـل بالأمثلـة والعبر، وانه من الصعوبة البالغة إدارة عمليات عسكرية على جبهتين في آن واحـد، مثلـت حركات ومعارك الجيوش العربية الإسلامية في العراق وبلاد الشام على جبهتين في آن واحد، من الوقائع النادرة في التاريخ التي تخـوض فيهـا دولـة الصراع المسـلح عـلى جبهتـين في آن واحد وتحقق فيهما نتائج باهرة، فإن ذلك لم يكن ليتحقـق لـولا الاسـتيعاب المـنظم ودقـة الحركـة والخطـط السياسـية والعسـكرية السـليمة وتوقيتاتهـا السـليمة وقـدرة القيـادة السياسية والعسكرية مّكن اسـتنباط واكتشـاف خصـائص التفـوق : صـبر الجنـدي العـربي وقدرته على المطاولة، قدرته على تجاوز النتائج السلبية والهزيمة في معركة واحدة، التطلـع إلى أفـق اسـتراتيجي للنتـائج النهائيـة للمعركـة، امـتلاك ناصـية القـوة المعنويـة والمبـادرة، والعمق الاستراتيجي في الأرض والقوة البشرية، استخدام المعدات وتعبئتها بصـورة سـليمة: الجمال بوصفها واسـطة النقـل وفي اسـتخدامها القتـالي، اسـتخدام الأسـلحة بصـورة تلائـم طبيعـة الأرض، السـهام والرمـاح، القتـال في مجموعـات صـغيرة سـهلة الحركـة، والإدارة، وبخسائر بسيطة. وأخيراً العامل الحاسم المتمثل بعدالة المعركة والهدف.

في كل تلك المعارك لم تكن القيادة الإسلامية تريد القتال بـأي ثمـن، بـل أنهـا كانـت تفضل الانسـحاب السـلمي للقـوى الأجنبيـة، وكانـت تتخـذ مواقـف كريمـة مـع أعـدائهم والأسرى، والعرب العائدين إلى معسكر قومهم وأبنـاء وطـنهم بصرف النظـر عـن العقيـدة الدينيـة، وكـان كـل ذلـك مـن العوامـل والأسـباب التـي سـاهمت بتحقيـق الانتصـارات العسكرية، والإدارة السياسية والإدارية الناجحة للمناطق المحررة.

وقد أثبتت القوات المسلحة الإسلامية ليس فقط كفاءتها، بل أن كفاءتهـا السياسـية والإدارية تمثلت في قدرتها على إدارة المناطق المحررة والمفتوحة، فقد استمر العمل بصيغة القائد السياسي/ العسكري / الإداري، وهو بنفس الوقت أمير الجماعة الإسلامية حتى نهاية العهد الراشدي ، وفقط بسبب تعقد المهام السياسية والإدارية والماليـة، جـرى توزيـع كـل هذه المهام إلى إدارات مستقلة وعاد القادة العسكريون إلى الاهتمام بالشؤون العسكرية.

وقد اكتسبت الجيوش الإسـلامية بسـبب دخولهـا منـاطق ذات طبيعـة طبوغرافيـة متفاوتة، اكتسبت معارف جديدة، كما استفادت من أساليب جديـدة في الحصـار والقتـال، كما أن تطور حجـم الجيـوش الإسـلامية فـرض تطـور في المعـدات والوسـائط. فبيـنما كـان الجيش الإسلامي في معركة أحد لا يضم سوى فارسين أثنين، كـان عـدد الفرسـان في معركـة اليرموك عشرة الآف فارس، وهم الذين ساهموا بحسم المعركة لصالح المسلمين.[22]

ومع أتساع مساحة الدولة وتعـدد مؤسسـاتها، تضـاعفت أهميـة القـوات المسـلحة باتجاهين:

الأول: حفظ حدود البلاد من العداء الخارجيين، وقد كان هناك على الدوام من الدول الكبرى أو غيرها من يناصب دولة الخلافة العربية الإسلامية العداء، فكان لوجود جيش يحمي كيان البلاد أهمية مستمرة.

الثاني: في خضم الصراعات على السلطة بين أطراف مختلفة تدعي أحقيتها بالحكم والخلافة، وأكتنف ذلك أعمال تمرد وعصيان وثورات مسلحة، كان للقوات المسلحة دور مهم في التصدي لهذه الحركات، وليس نادراً ما حاول قادة عسكريون استغلال مناصبهم العسكرية في التآمر على الدولة كما فعل ذلك عبد الله بن علي العباسي، القائد العسكري لولاية الشام (765 M – 147 H) [23] وقد استخدم هذا القائد القوات العسكرية التي كانت تحت قيادته، وقام فعلاً بتحرك سياسي / عسكري، مما أضطر الدولة (في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور) الجيش لقمع التآمر.

وتفاقم دور الجيش في الحياة السياسية طيلة المراحل العباسية(كما كان الجيش يلعب دوراً مهماً في الإمبراطورية الآشورية)، إذ لعب دوراً حاسماً في الصراع الدائر بين الأخوين الأمين والمأمون، ذلك الصراع الذي اندلع بسبب عدم دقة وصية وولاية عهد الخليفة الأب هارون الرشيد، فاستخدم المأمون القوات التي كانت تحت قيادته وتقدم نحو عاصمة الخلافة بغداد (أيضاً يتأيد ودعم من الموالي)، ولم تفتر أهمية دور الجيش وقادته من ذلك الحين في الحياة السياسية الداخلية والخارجية للبلاد، ومن ذلك تولية الفضل بن سهل وزير المأمون قيادة الجيش أيضاً لذلك لقب ذو الرئاستين ، وبسبب السلطات الواسعة التي تجمعت بين يديه، سعى إلى تكوين نفوذ شخصي وسياسي له، ولكن طموحه هذا اصطدم بشخصية المأمون القوية فأزاحه عن منصبه.

ومنذ عهد المعتصم الذي تلا المأمون في الخلافة، تعـاظم دور العسـكريين في الحيـاة السياسية، وكان الخليفة المعتصم وقد أتخذ حيال تفاقم هواجس أم الخلافة وامن الدولـة، قراراً بتشكيل قوات مسلحة أطلق عليهـا أسـم الحـرس، أو حـرس الخليفـة لتكـون ضـمانة أضافية لأمن الدولة وأداة لتنفيذ السياسة الداخلية. ولكن هذه القـوات مـن المرتزقـة مـن الموالي : الديلم والترك والفرس)، وبعد أن حقق بعـض قـادة المرتزقـة انتصـارات في معـارك خارجية(فتح عمورية818 M) وداخلية (القضاء على الحركة الخرميـه 223 H / 838 M)، مما أكسب الجيش وقادة المرتزقة دوراً وثقـلاً في الدولـة ومارسـوا دورا يشـبه دور الحـرس البريتوريين Pratorianer في الإمبراطورية الرومانية.وقد حاول الأفشين قائد جيش الخليفـة العباسي المعتصم، وهو من الموالي أن يترجم المكانة التي بلغها إلى هيمنة على الدولة ولكن محاولته هذه قمعت دون صعوبة أو تداعيات.

وفي مرحلة لاحقة، وعندما تراكمت أزمات الدولة، وكان الكثير منها بحاجة إلى وقفة ومراجعة، وإعادة النظر، ووضع مناهج جديدة ولكن مثل هذه المستلزمات لم يكن بوسـع دولة الخلافة العباسي القيام بها في المرحلة ما بعد العصر الوسيط العباسي، إذ كان التداعي قد ألحق الوهن بجسم الخلافـة ومؤسسـاتها، وتعظـم دور القـادة المرتزقـة ومـن بعـدهم البـويهيين، ثـم السـلاجقة، الـذين وإن احترمـوا الخلافـة، إلا أن التـدهور تواصـل في مسـير الخلافة. وكان منصب أمـير الأمـراء والسـلطان قـد اسـتحدث في نظـام الخلافـة، كمؤسسـة سياسية، التي لم تبق للخليفة سوى المكانة الدينية.

على أن تطور الأمور عـلى هـذا النحـو مـن عـدم اتضـاح الرؤيـة وتشـابك السـلطات وتـدهور مكانـة الخلافـة كمؤسسـة وكـأفراد، أدت إلى حالـة لم تكـن

معروفة في الحياة السياسية الإسلامية وهي نشوء زعامات قبلية/ عسكرية فرضت نفسها كقوة على واقع الحياة السياسية ، واستطاعت أن تيمن سواء باستخدام القوة العسكرية فعلاً، أو من خلال فرض سياسة الأمر الواقع. فالبويهيون كانوا أكثر ميلاً لاستعراض القوة العسكرية وإشهارها بوجه الخلافة لحملها على قبول الأمر الواقع. إلا أن السلاجقة الذين حلوا محلهم كانوا أكثر احتراما لمكانة الخليفة وأقل استعراضا للقوة العسكرية إلا أنهم في واقع الأمر واصلوا سياسة فرض الواقع والهيمنة على مؤسسة الخلافة.

وباستثناء أحداث قليلة استحقت تدخلاً عسكرياً، فإن الجيش اكتفى بالدور السياسي الداخلي، وكفقرة هامة في التوازنات الداخلية. على أن تراجعاً عاماً كان يتسلل إلى أداء أجهزة الحكم والدولة، في إطار ضعف عام كان قد أنهك الخلافة وأوهنها. وبالرغم من محاولات متأخرة غير مجدية لاستعادة التألق، فقد انتهت تلك العملية بسقوط بغداد بأيدي قبائل المغول ونهاية الخلافة العربية الإسلامية العباسية عام 1258 ميلادية.

هوامش الفصل الخامس

1 . مجموعة مؤلفين : المنجد طبعة 27

2. Duden Mannheim 1984

3. Autorenkollektiv : Duden ، S.448 Leipzig 1969

4. das ebenda S.23

5. das ebenda S.32

6. das ebenda S. 97-96

7 . بوستغيت، نيكولاس : حضارة العراق وآثاره ص 75

8 . الأحمد، د. سامي سعيد : الرعامسة الثلاثة الأوائل ص68-67

98 . بوستغيت، نيكولاس : نفس المصدر ص33

10 . الأحمد، د. سامي سعيد : نفس المصدر ص54-52

11 . الأحمد، د.سامي سعيد : نفس المصدر ص59-56

12. Autorenkollektiv : Gechischte der Araber Teil 43-44-45

13 . العلي، د.صالح أحمد : محاضرات في تاريخ العرب ج1 ص156

14 . البوطي، د.محمد سعيد رمضان : فقه السيرة ص247

15 . جماعة من كبار العلماء : سيرة سيد المرسلين ، طبعة 2

16 . خليل، د.عماد الدين : دراسات في السيرة ص323-294

17 . حوراني، ألبرت : الفكر العربي في عصر النهضة

18 . فوزي، د. فاروق عمر: العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية ص207-13

19 . بهنسي، د.عفيف : تدمر مقال

20 . مؤنس، د. حسين : محمد في أعماله العسكرية مقال

21. جماعة من كبار العلماء : سيرة سيد المرسلين ص108

22 . مؤنس، د. حسين : نفس المصدر مقال

23 . فوزي، د. فاروق عمر : العراق في عصور الخلافة العربية والإسلامية ص60.

عوضاً عن الخاتمة

يضع كل باحث قبل الشروع ببحثه تساؤلاً، ولا بد أن يكون هذا التساؤل مهماً، في فرضية علمية Hypothesis يحاول التوصل إليها. ومن البديهي أن تتفاوت صعوبة الفرضيات والبحوث ولعل أبرز تلك الصعوبات هي: ندرة المصادر التي تتطرق إلى الموضوع. وهي بطبيعتها تنقسم إلى قسمين من المصادر، فهي تلك التي تدور حول الموضوع وفي اتجاهاته الفرعية دون تناوله بصورة مباشرة، أو تلك التي تبحث في صلب الموضوع وفي مباحثه الرئيسية. أو قد تكون المصادر كثيرة ومتنوعة وفي ذلك يستفيد الباحث ليس من المعلومات والمعطيات العلمية فحسب، بل ومن التعرف على طرائق بحث المشكلة أو المسألة المثارة في البحث. فكلما تعددت المصادر كان في ذلك توفيراً لمجال أوسع يستفيد منه الباحث والعكس صحيح.

ومن الصعوبات المحتملة الأخرى، أن تكون المسألة ذات طابع متعدد الجوانب والوجوه متناثرة على مساحة واسعة في خارطة الزمان والمكان مما يزيد في صعوبة البحث، وفي ربط تلك الحقائق في سياق له تسلسل منطقي علمي. ويهدف البحث إلى إبراز حقيقة أو مجموعة حقائق غائرة في الأعماق وإخراجها إلى السطح، أو تمزيق حجب وستر تغلف تلك الحقائق، وإجلاء الغموض وإزالة ما يشوه أو يحجب الرؤية الواضحة.

والفرضية الرئيسية التي تصدى لها هذا العمل، هو البحث في جذور الفكر والممارسة السياسية العربية الإسلامية، أما الهدف الأبعد لهذا البحث، فهو تقديم

إسهامه جديدة في مجال الدراسات السياسية العربية وتطوير الفكر السياسي العربي. وهنا نجد أنفسنا أمام تحديات أبرزها:

أ ـ إذا كنا بصدد تطوير فكر وممارسة العمل السياسي وصولاً إلى مفردات في الحياة السياسية العربية: أحزاب، مؤسسات، أنظمة حكم، فلابد لنا من دراسة عميقة لجذور الفكر السياسي العربي منذ العصور القديمة، تأريخ العرب قبل الإسلام، ثم التركيز على الصفحات المشرقة المشعة التي ابتدأت آلياتها تدور منذ عصر الدعوة الإسلامية وبالتحديد منذ هجرة الرسول الأعظم محمد(ص) من مكة إلى يثرب (المدينة) بتأريخ 20 أيلول ـ سبتمبر 622 .

ب ـ إننا نجد أنفسنا في خضم التيارات الفكرية والتجارب التي توصلت لها الإنسانية، نجد لابد من الإقرار بحقيقة، أن النظم والحركات السياسية والاجتماعية، إنما تمثل(بنسبة كبيرة) في المقام الأول تلبية لمستوى ذهني وعقلي ونفسي لهذه الأمة أو تلك من الأمم بالإضافة إلى مستوى التطور الاقتصادي / الثقافي. لذلك فأننا نلاحظ على الرغم من الظواهر الكثيرة التي تشد تجارب الشعوب الأوربية وتوفر أكثر من قاسم مشترك بينها، إلا أن تفاوتاً، وبعض ذلك التفاوت ليس ببسيط يكمن في التجارب والمنجزات. ولم تحصل هذه إلا بفعل الضرورة الموضوعية لكي تلائم النظرية ظروف أي مجتمع من الاستحقاقات التطبيقية، لذلك يجد المفكر العربي نفسه حائراً أمام النظم الاجتماعية المختلفة.

ولابد لنا بادئ ذي بدء أن نذكر بأنه ليس من مسوغ لأن يجد المفكر العربي نفسه معقداً من نجاح تجربة وإخفاق أخرى، ولا أن يعاني من مشكلات نفسية تحول دون اقتباس من هذه النظرية أو تلك عندما يجد في تلك التجربة ما

يفيد مجتمعاتنا، بل على العكس، فأننا نعتقد جازمين أن الحضارة الإنسانية برمتها إنما هي عبارة عن مكتسبات متراكمة ساهمت فيها كافة الحضارات والشعوب، ولا نستبعد أن يكون حتى لشعب الإسكيمو فيها إسهام، كبر ذلك الإسهام أم صغر، وبهذا الصدد لا أحد يختلف بأن للحضارة العربية الإسلامية إسهاماتها الحية الكبيرة في مسيرة الحضارة، وهذا أمر واضح ولكن ...!

فمن المؤكد أن نكبة 1258 ، في سقوط بغداد عاصمة الخلافة العباسية صريعة تحت سنابك خيول قبائل المغول الهمجية التي جاءت من أواسط آسيا وأطفأت تلك الشعلة الوهاجة التي كانت تتقدم الركب العالمي. ومن المؤكد أن تلك كانت نكبة قاتلة سحقت وقطعت تواصل المنجزات العلمية والثقافية لعصور الازدهار، بل ومثلت عائقاً جدياً أمام أي نهوض يضعها مرة أخرى على طريق التطور. ولا يجوز لنا أن ندرس هذه الأحداث بوصفها نكبة حصلت بالصدفة، بل لابد من مواجهة الأحداث بشجاعة وأن نقرر أن تلك النكبة لم تكن لتحصل لولا أن السقوط كان قد حدث داخل نظامنا السياسي والاجتماعي قبل ذلك بوقت طويل. ثم أن سباتاً طويلاً أعقب تلك النكبة من المؤكد أنه لم يكن مصادفة، وأن هذا السبات لم ينته قبل مرور ستة قرون، فيا له من سبات طويل عميق ..! أبعدنا كثيراً عن ركب التقدم والإسهام في الحضارة الإنسانية، فبلادنا العربية التي كانت تحتل مرتبة قيادية في موكب الحضارة، قد غدت للأسف في موضع متأخر بدرجة الإسهام تلك، ستة قرون من سبات تام ضعفت فيها، بل ربما انعدمت فيها حركة البحث العلمي والثقافي، وتوقفت فيها حركة تطوير العلوم، ومنها تلك التي مجال بحثنا، العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفلسفية. وأفقنا بعد ستة قرون على :

● **هسيس الحركة اللوثرية 1517** : التي قادت ثورة داخل الكنيسة الكاثوليكية، ثـم قـادت إلى حركـة ليبراليـة عامـة في الفكـر والمجتمـع الأوربي، ثـم إلى إصـلاح الكنيسـة الكاثوليكية نفسها.

● **ريـاح عصر النهضـة القـرن 16 – 15** : الـذي مـنح الجـرأة للعلـماء والمفكـرين والفنانين على التصريح بآرائهم وأفكارهم.

● **صخب الثورة الفرنسـية 1789** : التـي أطلقـت العنـان للفـرد وحرياتـه، وللفكـر. ووضعت أسساً جديدة لنظام الدولة والمجتمع وحددت بوضوح كاف صلاحيات السلطات.

● **قرقعة آلات الثورة الصناعية 1820** : التـي قـادت إلى تغـيرات اجتماعيـة عميقـة داخل مجتمعات البلدان التي شهدت هذه الثورة، وإلى تبلورات طبقية اجتماعيـة جديـدة استلمت فيها البورجوازية القيادة بشكل حاسم من أيـدي أمـراء الإقطـاع والنـبلاء ورجـال الدين ثم ابتدأت حقبة جديدة من العلاقات الدوليـة مـن عصر الاسـتعمار ونهـب ثـروات الشعوب.

● **الأفكار الإصلاحية والاشتراكية:** والتي كانت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى 1918 وأصداء هديرها ذروة من ذراه.

والسبات الذي استغرق ستة قرون، أحتاج إلى قرن واحد من أجل اليقظـة، وأنني اعتبر أن ابتداء ذلك كان (حوالي) 1850 وأمتـد حتـى (حـوالي)، قـد هـزت هـذه الشـجرة العملاقـة لتسـتيقظ مـن سـباتها، ولكـن ألـيس مـن المـدهش أن يستطيع شعب البقاء على قيـد الحيـاة (روحيـاً ومعنويـاً) بعـد قـرون سـتة مـن التهجـين والاضـطهاد والتغريـب ودس سـموم التفرقـة عـلى أشـكالها العنصريـة والطائفية ؟ وتغليـب للعـارضي عـلى الجـوهري والمؤقـت عـلى ألـدائمي، وغيـاب

للإرادة الوطنية المستقلة وندرة المؤسسات والفعاليات الثقافية ؟ إن دهشة تصل درجة الذهول تصيب كل من يدرس بدقة تأريخ الأمة العربية في عصر النكبة والسبات، وكيف تمكنت هذه الأمة من الدفاع عن مقومات وجودها في التأريخ، ترى أين تكمن قوة ومناعة هذه الأمة في الكفاح ضد الجراثيم الاستعمارية التي حلت بها ومضت تفتك بجسدها دون أي اعتبار، تلك التي جاءت بها الدول الاستعمارية (العظمى) المدججة بأعتى الأسلحة الحربية والثقافية؟

وباختصار، لا شك أن ذلك يكمن في الجذور العميقة لوجودنا التاريخي والحضاري، وفي قدرة هائلة على المطاولة وثقة كبيرة بالنفس، ومع ذلك لابد من الإقرار بأننا دفعنا ثمناً باهظاً للسبات ولكن علينا ألان أن نتناهض للبناء والتحديث بهمة الأبطال وعبقرية العلماء الذين أتحفوا الثقافة العربية قبل قرون كثيرة بأعمال ومنجزات خالدة.

ومع أن الفكر العربي الإسلامي ورث تراكماً غير يسير من الثقافة، خلفته الحضارات التي نشأت في أرجاء متفرقة من المشرق العربي في : وادي الرافدين ـ بلاد الشام ـ وادي النيل ـ جنوب شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام. إلا أنه لا من الإقرار أن العلوم العربية كانت وليدة حقبة الازدهار في العصر الوسيط (عصور الخلافة العربية الإسلامية) التي وضعت الثورة الإسلامية بذورها ونمت في عصر الخلافة الراشدية وبدأت تعطي ثمارها في أواخر الحقبة الأموية وأوائل العباسية، وأصبحت شجرة عملاقة عظيمة وارفة الظلال والأغصان والفروع في أواخر الحقبة العباسية.

وفترة السبات المظلمة لم تنقطع فيها الحركة الفكرية والثقافية والعلمية فحسب، بل وأن عطلاَ شديداً أصاب الأجهزة والآليات المولجة بمتابعة التطورات التي كانت تدور في أماكن عديدة من العالم، وبذلك أصبحت بلادنا في عزلة تامة وسادت في معظم الأرجاء العربية الإرادة الأجنبية التي لم تكن تبدي التفهم لإرادة الشعب، وحتى حلول عصر النهضة 1850 ـ 1950 والذي حدث بتأثير عناصر خارجية مهمة (بدرجة رئيسية وفعالة) مر ذكرها (الحركة اللوثرية في الكنيسة المسيحية ـ عصر النهضة ـ الثورة الفرنسية وأفكارها ـ الثورة الصناعية ـ الأفكار الاشتراكية ـ ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا 1918 .

وجدير بالملاحظة والتتبع، العلاقة الجدلية التي تربط هذه العناصر بعضها ببعض كعناصر مؤثرة كان لها تفاعلاتها ونتائجها كل في الزمن الذي حدثت به، وإن كانت دوائر تأثيرها تصل ضعيفة خافتة وبطيئة إلى العالم العربي ولكن من الداخل أيضاً(داخل الوطن العربي) كانت هناك عناصر داخلية عديدة تحتدم، فالعهد العثماني نفسه كان يتداعى ويئن تحت وطأة تفاعلات داخلية وخارجية بدا النظام العثماني حيالها عاجزاً عن التطور وعن استيعابها، وكان عليه أن يقدم على قفزة كبيرة إلى الأمام ولكن قواه الذاتية لم تكن تكفيه للقيام بتلك القفزة، مع اشتداد المؤامرات الخارجية عليه في إطار التنافس الاستعماري بين للإمبراطوريات العظمى.

وعصر النهضة العربي سادته هواجس محاكاة الغرب مبهوراً بالمنجزات الفكرية والعلمية، بل ذهب البعض إلى ضرورة محاكاته إلى درجة التماثل. وقد

فات تلك الجهات أن التماثل ونقل التجارب بحذافيرها أمر مستحيل لصعوبات موضوعية قبل أن تكون ذاتية، بالإضافة إلى الحقيقة المؤكدة، وهي أننا لا يمكننا التخلي عن موروثنا الثقافي والحضاري الذي يمتد لبضعة آلاف من السنين، وأن محاولة من هذا القبيل قد تكون نبيلة المقاصد النهائية، إلا أنها محكوم عليها بالفشل، فهي نقل معلب لمنجزات لا تمت لنا ولموروثنا الثقافي والأخلاقي والاجتماعي، والقبول بها كما هي ونقلها بشكل آلي أشبه بزرع جسم غريب في جسد سوف لن يقبله، وأن محاولات إرغامية كهذه، لاقت الفشل في الوطن العربي من خلال تجارب عديدة، في حين توصلت أمة كاليابان مثلاً في المحافظة على القيم والموروث الثقافي وتحقيق تقدم صناعي / علمي / رغم أن موروثنا الثقافي هو أكثر ثراء من الموروثات اليابانية.

وقد بدا أن علماء عصر النهضة العربية قد انقسموا جوهرياً إلى فئتين :

الأولى: ترى في تخلي شبه تام عن موروثاتنا، أو محاكاة كاملة للنظام السياسي والاجتماعي الأوربي الذي أنتج الثورة الصناعية وحقق التقدم الاقتصادي، وارتمى بعضهم بابتذال تحت أقدام الغرب في استسلام تام.

الثانية: ترى بإمكانية توافق الشريعة مع التطور، ولكن دون أن تحدد لهذه الإمكانية توجهاً محدوداً .

والحق أن الشريعة لا تعتبر عائقاً بوجه التقدم، ذلك لأنها لا تضم موضوعياً عناصر معوقة لعملية التقدم، بل أن الشريعة تقف في أكثر الأمور الحساسة موقفاً مرناً مثل:عملية التطور، كقضايا الدولة والرئاسة، والقضايا الاقتصادية الرئيسية، ونعني بالموقف المرن، هو الموقف المتقبل للتطور والمتفهم

للظروف المعاصرة. كما أن الشريعة تقف موقفاً متقدماً من قضايا توزيع الثروة الوطنية على أفراد المجتمع، وكذلك من قضايا الحريات الديموقراطية في العمل السياسي، بالإضافة إلى أن الشريعة تمثل جزءاً أساسياً وحيوياً من الرصيد الثقافي كما ينطوي أيضاً على جوهر شخصية شعبنا. وبتقديرنا، فأن المؤسسة الدينية التي تتولى تمثيل الشريعة من المراجع الدينية، عليها استيعاب دورها ضمن عملية النهضة الحديثة، وتوفير فرص التلاؤم والانسجام معها وليس الاصطدام بها.

ولذلك نعتقد أن الفرصة المنطقية الوحيدة التي تطرح نفسها، وإن كانت تنطوي على الكثير من العمل والجهد، إلا أنها تبقى الوحيدة الممكنة وتتمثل في السعي والعمل على ردم الهوة التي تمثل فترة الانقطاع وإعادة اللحمة والتواصل بين علماء عصر النهضة الأوائل وبين فكرينا وعلمائنا المعاصرين. لذلك تبدو لنا مسألة اختراع وابتكار مناهج والبدء من الصفر أو من تحت الصفر، إنما هي مسالة فيها جلد للذات وقفز خارج إطار التاريخ والزمان والمكان، وبتقديري فأن أفضل ما يمكن فعله هو البناء فوق ما أسس هؤلاء المعلمون العظام وتحديث ما توصلوا إليه في إطار أبحاث جديدة ملائمة ومناسبة لعصرنا الحالي كانت أعمال ومؤلفات كثيرة لمفكري أوائل عصر النهضة العربي، لاسيما تلك التي كانت في العهد العثماني، تدور حول محاور تقليدية من بحوث التجديد. وإزاء الانبهار التام للمنجزات الأوربية إذ نشأت فكرة سادت الأوساط الفكرية والثقافية، أن السبيل الأوحد لمحاكاة تطور الغرب وتحقيق الانطلاق إلى الأمام هو في تقطيع الحبال التي تشدها وتعوق تقدمها، وفي مقدمة تلك العوائق مجموعة كبيرة من التقاليد والمورثات المتخلفة، كما ذهب بعض الذين لم تنقصهم

الجرأة إلى القول أن الشريعة والمؤسسة الدينية بصفة خاصة، تمثل إحدى عوائق التقدم بل الرئيسية.

بيد أن إطلاق هذه الأحكام بصفة مطلقة لا تخلو من المبالغة. نعم أن الشريعة تنطوي أحياناً على أحكام نهائية مقدسة. لا يمكن المساس بها، إلا أن معظم هذه الأحكام هي مطلوبة حتى في حياتنا المعاصرة، وجزء آخر منها مقبول، وفي جزئها الآخر لا تمثل إشكاليات ثقافية واقتصادية، إضافة إلى مسالة جوهرية يجدر الانتباه إليها بدقة، هي أن الشريعة في العديد من الاتجاهات التي مضت إليها، تركت الباب مفتوحاً للاجتهاد والتطوير، وفي المقدمة منها القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يوجه خاص.

نعم أن الشريعة تضم وجوب اتخاذ الأمارة، ولكنها لم تحدد مطلقاً أسلوبها أو نظام العمل والأدوات والمفردات المتعلقة بها، والشريعة تنطوي على نظام الشورى، وذلك أمر إيجابي، ولكنها لم تقرر شكل نظام الشورى ولا كيفية إقامته أو تحقيق شروط عملية الاستشارة وفي ذلك إيجابية كبيرة إذ تفتح الباب على مصراعيه ليس للاجتهاد والتطور فحسب، بل ولتعدد أساليب إقامة النظم التي لا تعارض الشريعة من حيث الجوهر.

ومن البديهي، أن مهمة الدولة الإسلامية الحديثة لا تتمثل في إقامة مفردات صغيرة(بصرف النظر عن أهميتها) كالحجاب أو أصناف الأزياء، أو تحريم تناول هذا الصنف من الطعام والشراب أو ذاك من الغذاء. أن النظام الإسلامي مطالب اليوم قبل كل شيء بإقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع

يختفي فيه الظلم بكافة أشكاله، وفي المقدمة منه الظلم الاجتماعي/الاقتصادي، وأي ظلم أشد من ذلك الذي يقود في مرحلته القصوى إلى إنفجارات، قمع واضطهاد، انتفاضات وثورات.

النظام الإسلامي يفترض العدل والمساواة و تكافؤ الفرص أمام القوانين، ويفترض قيام دولة سيادة القانون العادل. أن الفكر الإسلامي، السياسي/الاقتصادي مطالب بحل الإشكاليات القائمة في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، والتصدي لمشكلات التصنيع والتنمية بكافة فروعها، وتحقيق ثورة علمية / ثقافية، ومواجهة قضايا التحرر الوطني والقومي وتقليص التبعية للاستعمار والإمبريالية وانتهاج أساليب سياسية ناجحة مع تفهم لمعطيات العصر وسماته ومؤشراته، نظام يبدد آخر آثار ومظاهر وبقايا والتخلف والسبات الطويل، وليمضي بأقطارنا إلى القرن الواحد والعشرين وإلى غزو الأفلاك والكواكب.

تساءلاً مهماً يبقى ملحاً في الفكر السياسي الإسلامي، إلى أي مدى تلتحم المهمات الدينية ـ الدنيوية بموقع القيادة في الدولة العربية الإسلامية؟ فالأمر يستحق الاهتمام والمناقشة العميقة بهدف التوصل إلى نتائج عملية. فمن المؤكد أن هذه المسألة قد خضعت لمناقشة وجدل واسع النطاق أستغرق وقتاً طويلاً في الحياة السياسية الإسلامية والواقع أن نظرة بسيطة إلى التاريخ السياسي للدولة العربية الإسلامية، إي دولة الخلافة، تشير بجلاء ووضوح إلى انفصال تدريجي بين المهمتين، جرى ببطيء ولكن بشكل حثيث، وللأمر مغزاه السياسي والإداري والقانوني بطبيعة الحال. ففي عهد الخليفة الراشدي الأول لم تكن

هناك حكومة بالمعنى المتطور الذي حصل فيما بعد، وكان أبو بكر الصديق(ولم يكن الأمر قد أستقر على تسمية الخليفة بعد)، يمثل المركز الديني والدنيوي في آن واحد مع غياب المؤسسات الحكومية التي تأسست في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب. ولابد أن الدواوين (الوزارات) كانت تمتلك بعض الصلاحيات، ولابد الإقرار بأن هذه الصلاحيات كانت مستمدة من الخليفة نفسه صاحب السلطة النهائية، والقائد الديني والدنيوي للدولة.

ثم أن الصراعات التي جرت لاحقاً في عهد الخليفة الثالث والرابع تشير أيضاً إلى بروز أهمية الولايات في الحياة السياسية والحكومية، وكان لها أصداء وردود فعل عديدة، وقد لعبت ولاية العراق والشام ومصر دوراً مهماً في الحياة السياسية والصراعات من أجل الحكم والسلطة، وذلك يشير إلى تصاعد أهمية أطرافاً أخرى في الحياة السياسية عدا مؤسسة الخلافة. وكانت الخلافة الأموية قد أتبعت نمطاً من الإدارة المركزية بين الولايات والمركز، صارماً في درجة سيطرة العاصمة على الولايات. إلا أننا لاحظنا درجة نفوذ الحجاج وآل المهلب وموسى بن نصير كقادة للولايات. وإذا كانت الخلافة الأموية صارمة في أدارتها المركزية، فان الخلافة العباسية انتهجت بوضوح سياسة هي أشبه بالحكم الذاتي للولايات العربية وغير العربية. وكان قادة الولايات يتمتعون من خلاله بصلاحيات واسعة وعريضة، بل أن معظمها كانت على علاقة شكلية بالعاصمة لا تتعدى الدعاء للخليفة في صلاة الجمعة وسك أسمه على العملة.

بيد أن تلك العلاقة الشكلية خضعت بدورها لتعديلات كثيرة ففي المراحل المتقدمة من الخلافة العباسية، كان انفصال الولايات قد مثل ظاهرة

واضحة في الخلافة العباسية، ودون ريب تستحق عناية الباحثين والمؤرخين، والمسالة بتقديرنا لا يمكن اختزالها بوصفها بالضعف، ولربما يكون ذلك سبباً ولكنه ثانوي، أما الرئيسي فيتمثل بتقديرنا، أن الولايات غير العربية كانت تشعر بحاجتها إلى ممارسة دورها الثقافي والسياسي والاقتصادي، باستقلالية أكبر، ولابد من وضع هذه المؤشرات موضع الاعتبار.

على أن تطوراً لاحقاً مهماً في طبيعة العلاقات تمثل ببروز قوى محلية ذات نفوذ اقتصادي وسياسي وعسكري فرضت هيمنتها على الموقف السياسي، بل أن ذلك كان السمة الغالبة في الموقف . فمن سيطرة الطغمة العسكرية على الحكم إلى عهد الهيمنة البويهية ثم السلجوقية، ومفكراً مهماً في العلوم السياسية مثل الماوردي يصل إلى نتيجة حاسمة بقوله: أن الخليفة(الإمام) يمكن أن يتنازل عن صلاحياته أو جزء منها إلى سلطان ذو نفوذ. وفي إحدى مداخلاته يذهب إلى القول، أن ذلك قد يكون قسرياً أو اختيارياً.[1]

والواقع لا توجد هناك نصوص ثابتة في الشريعة تنص على جمع السلطتين، الدينية والدنيوية بيد شخصية واحدة. فليس من المحتم أن يقود الخليفة ـ الإمام الدولة مباشرة عبر مؤسسة لهذا الغرض، أن الفقه التشريعي الإسلامي واسع ومرن ويقبل التوصل إلى حلول تتلاءم مع ضرورات العصر والسياسة ومستجدات الحياة، وإلا كيف لنا أن نتصور أن فرداً واحداً يجمع بين يديه كافة المهام السياسية في الدولة ويلغي السلطات التشريعية(مجلس الشعب) والتنفيذية(الوزارة) والقضائية وسائر المهمات الأخرى مثل قيادة القوات المسلحة والأجهزة الاقتصادية المهمة. أن عالم اليوم يفترض بالتأكيد

الاختصاص، والاختصاص الدقيق وتوزيع للسلطات. فالسلطات الدنيوية لا يمكن أن تجمع فعلياً في شخصية واحدة، فمن البديهي أن يبدو لنا أن جمع السلطتين الدينية والدنيوية في عالم اليوم المعقد والمتشعب الصلاحيات والاختصاصات، إنما هو ضرب من ضروب الخيال ليس إلا .

وفي هذا المجال، نعتقد أن الشريعة مرنة بما يكفي لان يتخذ كل مجتمع إسلامي الهياكل الحكومية التي يجدها مناسبة وتتفق في خطوطها العريضة العامة مع توجهات الشريعة الأساسية.

إن الشريعة تطالب: أن تدعو دولة المسلمين إلى التوحيد وتقيم بعيداً عن الشرك ومظاهره، دولة العدل والشورى ليتمكن المسلمون فيها من الحياة بحرية وكرامة ومن تلك : إقامة فروضهم الدينية الرئيسية بحرية وعلانية وهي: الشهادة والصلاة والصوم والزكاة والحج لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً.

ولا يفترض في الدولة الإسلامية الحديثة أن تكون مشابهة للدولة الأموية، فالعباسية أكثر منها تطوراً، ولا يفترض بها أن تشابه الدولة الراشدية، فالدولة كمؤسسات قد تجاوزت بكثير تلك الهياكل التي وضعت أولى لبناتها في عهد الخلافة الراشدية(في عهد الخليفة عمر بن الخطاب)، إذ أن البناء السياسي والفكري العربي الإسلامي قد تسامق وغدا عالياً من جهة ومن جهة أخرى تطرح الحاجة وتشعب المهام بصفة مستمرة تطوير الفكر السياسي ومؤسسات الدولة العربية الإسلامية.

وكما كانت مسميات الأجهزة والهياكل الإدارية والسياسية مختلفة من عصر إلى عصر، وقد حدث ذلك ضمن المرحلة الواحدة فأن استطراداً في التطور يحكم ويشمل تطور أجهزة حديثة وعناوين لمؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية. كما علينا من جهة أخرى، وهذا أمر حيوي ومهم، أن نتلاءم مع التطور الهائل في مرافق الحياة العامة ووسائل الاتصالات والأعلام، بالإضافة إلى التطور الكبير الذي طرحته الثورة العلمية التكنيكية ومعطياتها على كافة الأصعدة، وبصفة خاصة في الصناعة والزراعة. وعلى مفكري الشريعة وعلماء السياسة والاجتماع والاقتصاد العرب المسلمون، أن يضعوا مسيرة التقدم هدفاً لهم وأن يستوعبوا دورهم ضمن عملية النهضة، وإلا فأن أجيالنا القادمة ستجد نفسها مرغمة على السير في اتجاهات بعيدة عن ثقافتنا العربية الإسلامية وعن تقاليدنا كخطوة أولى لفقدان الشخصية(ما لم تكن هذه العملية قد بدأت منذ الآن !) وتلك هي أولى أهداف الإمبريالية العالمية في مرحلتها الاستعمارية الجديدة التي أطلق عليها تمويهاً وتضليلاً بالعولمة، لجعلنا توابع اقتصادية في خدمة الرأسمالية العالمية التي لا تكتفي بنهب ثروات الشعوب وطاقاتها، بل أنها تستهدف الآن ثقافتها وتأريخها وتراثها، فمن ذا الذي يستطيع أن يحتكر اليوم وضع تعريف مجز ونهائي للدولة الإسلامية ؟

إن أي دولة تعتبر الإسلام ديناً رسمياً للدولة وتعتبر الشريعة مصدراً أو أحد المصادر الرئيسية لدستورها وقوانينها، أو عندما لا ينطوي دستورها وقوانينها وتشريعاتها على مخالفات واضحة للشريعة، هي دولة إسلامية، دول قادتها مسلمون وتقام فيها الشعائر الإسلامية علناً وتفتح فيها المساجد أبوابها ويرفع فيها الأذان هي دول إسلامية. ولا يشترط أن ينتقل مقر الحكم إلى

المسجد أو أن ينتقل رجل الدين من المسجد إلى القصر الجمهوري. وبوسع أي رجل مسلم عاقل أن يتصدى للقيام بأعباء الدولة طالما هو قادر على القيام بأعمال قيادة المسلمين وإدارة وحماية أقطارهم، فعالماً وفيلسوفاً مفكراً في علوم الشريعة والسياسة كالماوردي يرى أن أهم شروط الأمارة على المسلمين هي: العدالة على شروطها الجامعة، العلم المؤدي إلى الخير وسلامة الحواس من السمع والبصر واللسان، وسلامة الأعضاء بما يضمن الحركة والرأي السديد المفضي إلى سياسة الشعب وتدبير المصالح، والشجاعة والنجدة وحماية البلاد وجباية الأموال الشرعية والنهوض بأمور الدولة.[2]

إن لشريعة تعلمنا التبصر بأمور الدنيا باتجاه حل مشكلاتنا وليس تعقيدها وأمامنا أسوة حسنة متمثلة بالرسول(ص) الذي كان في شخصيته وأسلوب قيادته الفذة مثالاً على المرونة وتفهم للناس ومشاكلهم وحاجاتهم وظرفهم الزمني. فالرسول كان قد أوصى معاذ بن جبل حين ولاه اليمن بالاجتهاد عند عدم توفر النص.[3]وفي ذلك دليل على منح الصلاحيات تسهيلاً لحرية التصرف كما للرسول حديث مهم في درء الحدود بالشبهات، ادرءوا الحدود بالشبهات حديث .[4] وفي حديث آخر للرسول دليل واضح على المرونة بقوله ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا به ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم حديث [5]في حديث آخر سيروا على سير أضعفكم حديث [6] أين هذا التفهم والمرونة من تشدد وتعصب المتشددين من التيارات السياسية الدينية الذين يكفرون ويحرمون ويحللون ويقيمون حدوداً ما جاء اللـه بها من سلطان على المسلمين كما فعل من قبلهم من الفرق المغالية التي أضرت أشد الضرر بالإسلام والمسلمين.

والأمة العربية والإسلامية إذ تتعرض اليوم إلى هجوم استعماري إمبريالي عنيف وشامل، يستهدف وجود وثقافة الأمة، يستفزها حتى أعماقها ويحرك فيها جذورها وعناصر الدفاع الأصيلة عن أولى مقومات هويتها. ثم أن وبسبب تعقيدات كثيرة، فأن حركة التحرر العربية التي استلمت وقادت عصر النهضة العربية وحقبة التحرر من الاستعمار وأنجزت الاستقلال الوطني وتحملت عبأ الهجمات الاستعمارية وضربات الصهيونية العالمية، لم تستطع أن تنجز أغلى الأهداف الوطنية والقومية، وهي تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين وتحقيق عملية التقدم بمعناها الشامل. ولكن من المؤكد أن لذلك أسبابه الموضوعية إلى جانب الذاتية منها، قادت بمجملها إلى الأوضاع الصعبة التي تواجه حركة التحرر من الاستعمار في البلاد العربية والإسلامية لأكثر من نصف قرن من الزمان وما تزال.

أن حركة التحرر لا تهدف إلى وضع الشريعة على الرفوف العالية وإهمالها، بل على العكس، فهي تعتبر الشريعة مصدراً رئيسياً من مصادر ثرائها وصمودها وقوتها، لكن علينا أن نحفظ هذا السلاح في حالة جاهزة وسلاحاً ماضياً أمام الأسلحة الفتاكة التي تواجهها وبمرونة كافية تمكنها من التعامل مع قوى مطروحة موضوعياً على مسرح السياسة المحلية والدولية. وأن نستذكر دروس السيرة النبوية في جوانبها المختلفة الفكرية منها والنضالية و السياسية، في إقامة التحالفات والائتلافات والتحرك في الساحة الدولية وهي تعج بالأعداء والانتهازيين، وأصدقاء لا يرجى منهم دعماً أو مساندة، وآخرون يكفي حيادهم، وغيرهم من يستدعي الموقف تأجيل الصراع معهم، أو بالعكس،

تأجيجه، وكل تلك الدروس موجودة في السيرة النبوية للرسول(ص). وإذا شئنا استعراضا سريعاً لها فنذكر موقف الرسول والقيادة الإسلامية حيال:

الانتهازيين(المنافقين) في المدينة ـ اليهود ـ أهل الكتاب ـ المعاهدات مع نصارى شبه الجزيرة والشام ـ صلح الحديبية ـ الصلح مع هوازن وثقيف ـ السياسة إزاء المؤلفة قلوبهم ـ استغلال التناقضات بين صفوف القوى المعادية للإسلام. ودروس أخرى كثيرة تزخر بها السيرة النبوية نحن بحاجة إلى استيعاب دروسها السياسية وتطبيقها بنجاح في فعالياتنا السياسية المعاصرة.

ويتطلب أي تحرك في الساحة السياسية داخلياَ، يتطلب الإدراك بأن تحقيق الأهداف بصورة كاملة وتامة هو أمر مستبعد وغير واقعي، إذ تصطدم إرادة هذه القوة السياسية بإرادة وأهداف وشعارات قوى أخرى، وقد يكون ذلك الاصطدام عنيفاً ينجم عنه تحطم الكثير من أسس التعامل السياسي ولمنجزات ومكتسبات سياسية، فلا بد إذن من تنازل طوعي عن قدر من الشعارات يكفي لإدامة الحياة السياسية وسير الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية وإمكان إدامة الحوار بين الأطراف الوطنية وعدم إيصال المواقف والأوضاع إلى حدودها التناحرية المتفجرة التي باندلاعها يخسر الجميع ما بحوزة الجميع، وقبل كل شيء البلاد والأمة ومصالح المسلمين.

وعلى الرغم من أن الدراسات الإسلامية قد قطعت شوطاً لا بأس به، وبالطبع فأن اتجاهاتنا البحثية وقيمتها العلمية متفاوتة، إلا أننا نعتقد أن أمام العلماء العرب بصفة خاصة والمسلمين عامة، الكثير لإنجازه ووضع مبادئ الشريعة في مجال البحث الأكاديمي العلمي وجعلها عناصر في الحياة السياسية العربية الإسلامية، قابلة للتعامل والتفاعل مع قضايا ومشكلات القرن الواحد والعشرين.

هوامش الخاتمة

1 . الماوردي : الأحكام السلطانية ص51

2 . الماوردي : نفس المصدر ص30

3 . الغزالي، الإمام أبو حامد : المنقذ من الضلال ص25

4 . النووي، الإمام يحي شرف الدين : شرح متن الأحاديث ص38

5 . النووي، الإمام يحي شرف الدين : نفس المصدر ص42

6 . الماوردي : نفس المصدر ص60

ملاحق

ـ سيرة حياة الرسول

ـ وثيقة يثرب

ـ هدنة الحديبية

ـ خطابات الرسول

ـ عهود الرسول

ـ حجة الوداع

ـ الخلافة الراشدية

ـ استخلاف أبو بكر لعمر بن الخطاب

ـ عهد عمر لأهل القدس

ـ هدنة صفين

ـ الخلافة الأموية

ـ استخلاف سليمان بن عبد الملك لعمر بن عبد العزيز

ـ الخلافة العباسية

ـ وثيقة خلع الأمين بن هارون الرشيد

سيرة حياة الرسول محمد (ص)

محمد ـ عبد الـلـه ـ عبد المطلب ـ هاشم ـ عبد مناف ـ قصي ـ كلاب ـ مرة ـ كعب لؤي ـ غالب ـ فهر .

والدته : أمنة بنت وهب. من آل النجار.

مرضعته : حليمة السعدية.

أعمامه : الزبير ـ أبو لهب ـ العباس ـ الحمزة ـ أبو طالب ـ الحارث .

ولد : 20 / نيسان ـ أبريل / 571 م في مكة.

وفاته : 8 / حزيران ـ يونيو / 633 م في المدينة، المصادف 12 H .

ميلادي	هجري	الأحداث
571		الاثنين 12 ربيع الأول، ولادة الرسول محمد
583		أول سفرة إلى الشام مع عمه أبو طالب. عمره :12 سنة.
591		حرب الفجار، وبعدها حلف الفضول. عمره :20 سنة.
596		سفرة الرسول الثانية إلى الشام/زواجه بخديجة.
606		حادثة أعادة بناء الكعبة . عمرة :35 سنة.
610	*	نزول الوحي. بداية شباط ـ فبراير. عمره :40 سنة.
612		الإجهار بالدعوة .
613		حصار الصحيفة .
619		وفاة خديجة. زواجه بعد شهر بسوده . ثم بعد شهر زواجه بعائشة.
620		العقبة الأولى 12 رجلاً من المدينة من أوس الخزرج بايعوا الرسول .
621		العقبة الثانية/63 شخصاً بينهم أمرءتان بايعوا الرسول.
622	**	هجرة الرسول إلى يثرب ومعه أبو بكر . دخلها يوم 20 / أيلول.
624	2	تحولت القبلة إلى الكعبة(مكة).

624	2	غزوة بدر الكبرى .
624	2	غزوة قينقاع.
625	3	غزوة أحد .
625	3	يوم الرجيع (بئر معونة).
626	4	ذات الرقاع.
626	4	أجلاء بني النظير إلى خيبر.
627	5	الخندق ثم واقعة بني قريظة .
628	6	غزوة بني المصطلق (حادثة الأفك)
628	6	غزوة خيبر .
628	6	الحديبية(الهدنة) ـ إرسال الرسائل إلى الملوك والأمراء.
630	8***	فتح مكـــة
630	8	غزوة حنين وتسمى الأحزاب .
629	8	معركة مؤتة بقيادة زيد بن ثابت (الكرك ـ الأردن)
630	9	معركة دومة الجندل بقيادة خالد بن الوليد . (الشام)
631	9	غزوة تبوك .
632	10	حجة الوداع / خطبة الوداع .

وكانت وفاة الرسـول (ص) بتـاريخ :8 حزيـران 633 م الموافـق للسـنة الثانيـة عشر للـهجرة

ملاحظات :

1 ـ غالباً ما نجد تفاوتاً بين التاريخ الهجري والميلادي، وقد أنبعنا أكـثر الطـرق دقـة لتجنب الخطأ.

2 ـ العلامة (*) إشارة إلى بدء مرحلة الدعوة (الدفاع).

3 ـ العلامة (**) إشارة إلى بدء مرحلة التوازن .

3 ـ العلامة (***) إشارة إلى بدء مرحلة التفوق .

المصادر:

1 ـ جماعة من العلماء : سيرة سيد المرسلين، طبعة 2 بيروت /1979

2 ـ البوطي، د. محمد سعيد رمضان : فقه السيرة، طبعة 7 بغداد / 1990

وثيقة يثرب [*]

قال أبن إسحاق : وكتب رسول اللـه صلى اللـه عليه وسـلم كتابـاً بـين المهـاجرين والأنصـار، وادع فيـه يهـود يـثرب وعاهـدهم، وأقـرهم عـلى ديـنهم وأمـوالهم وشرط لهـم واشترط عليهم :

هذا كتاب من محمد النبي صلى اللـه عليـه وسـلم، بـين المـؤمنين والمسـلمين مـن قريش ويثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم وجاهد معهم، أنهـم أمـة واحـدة مـن دون النـاس والمهاجرون من قريش على ربعتهم (الحال التي جاء الإسلام وهم عليها)، يتعـاقلون بيـنهم وهم يفدون عاينهم(أسيرهم) بالمعروف والقسط بين المـؤمنين، وبنـو عـوف عـلى ربعـتهم يتعـاقلون معـاقلهم (الـديات) الأولى كـل طائفـة تفـدي عاينهـا بـالمعروف والقسـط بـين المؤمنين، وبنو ساعدة على ربعـتهم يتعـاقلون معـاقلهم الأولى وكـل طائفـة تفـدي عاينهـا بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو جشـم عـلى ربعـتهم تعـاقلون معـاقلهم الأولى وكـل طائفة منهم تفـدي عاينهـا بـالمعروف والقسـط بـين المـؤمنين، وبنـو النجـار عـلى ربعـتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائقة منهم تفدي عاينها بالمعروف والقسـط بـين المـؤمنين، وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم الأولى يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفـدي عاينها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو النبيث على ربعتهم يتعاقلون معـاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عاينها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنـو الأوس عـلى ربعـتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عاينها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وإن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل(المفرح هو المثقل بالديون)، وان لا يخالف مؤمن مولى مؤمن دونه، وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم، أو أبتغى وسيعة(عظيمة)، ظلم، أو إثم، أو عدوانا، وفساد بين المؤمنين وإن أيدهم عليه جميعاً، ولو كان ولد أحدهم. ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولا ينصر كافراً على مؤمن، وإن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناه، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس. وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناحرين عليهم. وإن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم ، وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاَ، وإن المؤمنين يبئ بعضهم على بعض، بما نال دمائهم في سبيل الله ، وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه، وأنه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً، ولا يحول دونه على مؤمن ، وإنه من أعتبط (قتله بدون جناية) قتلاً عن بيّنة فإنه قود به إلا أن يرضى به ولي المقتول، وإن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه.

وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وإنه من نصره ومن آواه، فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل، وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل، وغلى محمد صلى الله عليه وسلم.

وأن اليهود ينفقون مع المسلمين ما داموا محاربين، وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم، فأنه لا يوتغ(يهلك) إلا نفسه وأهل بيته، وأن ليهود بني النجار مثل ما

ليهود بني عوف وأن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بنـي عـوف، وأن ليهـود بنـي الأوس مثل ما ليهود بني عوف وأن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلـم وأثـم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم، وإن لبني الشطيب مثل ما ليهود بنـي عـوف، وأن الـبر دون الإثـم، وأن مـوالي ثعلبـة كأنفسـهم وإن بطانـة (خاصـة أهـل بيتـه) يهـود كأنفسهم، وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بأذن محمد صلى اللـه عليه وسلم، وأنـه لا ينحجـز على ثأر جرح، وانه من فتك فبنفسه فتك، وأهل بيته إلا مـن ظلـم، وإن اللــه عـلى أبـرء هذا(أي على رضا به).

وإن اليهود على نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر عـلى مـن حـارب أهل هذه الصحيفة، وإن بيـنهم النصـح والنصـيحة، والـبر دون الإثـم، وإنـه لم يـأثم أمـرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم، وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين، وإن يـثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وإن الجـار كـالنفس غـير مضـار ولا آثـم، وأنـه لا تجـار حرمة إلا بإذن أهلها، وإنه ما كان بين أهـل هـذه الصـحيفة مـن حـدث أو اشـتجار بـإذن أهلها، يخاف فساده، فإن مرده إلى اللـه عز وجل، وإلى محمـد رسـول اللــه صـلى اللــه عليه وسلم، وإن اللـه على اتقى ما في هذه الصحيفة وأبره، وأنـه لا تجـار قـريش ولا مـن نصرهـا، وإن بيـنهم الـنصر عـلى مـن دهـم يـثرب، وأنهـم إذا دعـوا إلى صـلح يصـالحونه ويلبسونه، فأنهم يصالحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإن لهم على المؤمنين، إلا من حارب في الدين على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم.

وأن يهود الأوس، مواليهم وأنفسهم، علـى مثـل مـا لأهـل هـذه الصحيفة مـع الـبر المحض من أهل هذه الصحيفة، وإن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا عـلى نفسـه، وإن اللـه على اصدق ما في هذه الصحيفة وأبرّه، وأنه لا يحول هـذا الكتـاب دون ظـالم وآثـم، وأنه من خرج آمن ، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم أو أثم، وإن اللـــه جـار لمـن بـر وأتقى اللـه ومحمد رسول اللـه.

(*) المصدر:

أبن هشام، أبو محمد عبد الملك : السيرة النبوية ص501 بغداد / 1986

ملاحظة:

كتب الرسول هذا الكتاب قبل أن تفرض الجزية، وكان الإسلام لما يـزل بعـد ضـعيفاً وكان اليهود إذ ذاك نصـيب في المغـنم إذا قـاتلوا مـع المسـلمين كـما شرط علـيهم في هـذا الكتاب النفقة معهم في الحروب.

وثيقة هدنة الحديبية

باسمك اللـهم

هذا ما صالح عليه محمد بـن عبـد اللــه سـهيل بـن عمـرو، اصـطلحا عـلى وضـع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيهن الناس ويكف بعضهم عن بعض، على أنـه مـن أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليهم، ومن جاء قريشـاً ممـن مـع محمـد لم يـردوه عليه، وأن بيننا عيبة مكفوفة وأنه لا أسلال ولا أغلال، وأنـه مـن أحـب أن يـدخل في عقـد محمد وعهده دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه .

ـ المصدر :

جماعة من كبار العلماء : سيرة سيد المرسلين ، طبعة 2 ص144 بيروت/1979

خطابات الرسول (ص)

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الـلـه إلى هرقل عظيم الروم

سلام على من أتبع الهدى

أما بعد، فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسـلم تسـلم يؤتـك الـلــه أجـرك مـرتين، فـإن توليت فإنما عليك أثم الأريسيين.

قل يا أهل الكتاب، تعالوا إلى كلمـة سـواء بيننـا وبيـنكم أن لا نعبـد إلا الـلــه ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الـلـه، فإن تولـوا فقولـوا أشـهدوا بأنـا مسلمون .

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الـلـه إلى كسرى عظيم فارس

سلام على من اتبع الهدى وآمن بالـلـه ورسوله، وشهد أن لا إله إلا الـلـه وحـده لا شريك له، وإن محمداً عبده ورسوله. أدعوك بدعاية الـلـه، فغنـي رسـول الـلــه إلى النـاس كافة لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين، اسلم تسلم فإن أبيت فإنما عليك أثـم المجوس

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

من محمد رسول الـلـه إلى النجاشي عظيم الحبشة ... سلام

أما بعد، فإني أحمد الـلـه إليك. الـلـه الذي لا إله إلا هـو الملـك القـدوس والسـلام المؤمن المهيمن، وأشهد أن عـيسى بـن مـريم روح الـلــه وكلمتـه ألقاهـا إلى مـريم البتـول الطيبة الحصينة، فحملت بعيسى من روحه، كـما خلـق آدم بيـده، وإني أدعـوك إلى الـلــه وحده لا شريك له والموالاة على طاعته وأن تتبعني وتوقن بالذي جاءني فـإني رسـول الـلــه وأني أدعوك وجنودك إلى الـلـه عز وجل وقد بلغـت ونصـحت، فـاقبلوا نصـيحتي والسـلام على من اتبع الهدى .

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

من محمد رسول الـلـه إلى المقوقس عظيم القبط

سلام على من اتبع الهدى، أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، اسـلم تسـلم، يؤتـك الـلـه أجرك مرتين، فإن توليت فإنما عليك أثم القبط.

قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمـة سـواء بيننـا وبيـنكم أن لا نعبـد إلا الـلــه و لا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الـلـه، فإن تولـوا فقولـوا أشـهدوا بأنـا مسلمون صدق الـلـه العظيم.

المصدر :

جماعة من كبار العلماء : سيرة سيد المرسلين الطبعة الثانية

عهود الرسول (ص) لأهل الذمة

أ. عهد الرسول ليوحنا بن رؤبة كبير النصارى في آيلة (العقبه)

ب. عهد الأمان لأهل أذرح وجرباء

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه آمنة من محمد النبي رسول الله ليوحنا بن رؤبة وأهل آيلة، سفنهم وسياراتهم في البحر والبر والبحر، لهم ذمة الله وذمة محمد النبي ومن كان معهم من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر، فمن أحدث منهم حدثاًن فإنه لا يجوز ماله دون نفسه، وأنه طيب لمن أخذه من الناس، وأنه لا يحل أن يمنعوا ما يريدونه ولا طريقاً يريدونه من بر أو بحر

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من محمد النبي لأهل أذرح وجرباء، أنهم آمنون بأمان الله وأمان محمد، وأن عليهم مائة دينار في كل رجب وافية طيبة، والله وكفيل بالنصح والإحسان للمسلمين .

جماعة من كبار العلماء : سيرة سيد المرسلين ص 108

خطبة الرسول (ص) ـ حجة الوداع سنة 10 هجرية

في الخامس من ذي الحجة توجه الرسول من المدينة إلى مكة لأداء الحج بجمع بلغ تسعين ألفاً، وفي الثامن من ذي الحجة توجه إلى منى فبات بها. وفي اليوم التاسع من الشهر المذكور توجه إلى عرفة وهناك خطب خطبته المشهورة فيها ودع المسلمين، وثبت فيها وصيته :

لحمد لله نحمده ونستعينه ونتوب غليه ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، واشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد ... أيها الناس اسمعوا منين أبين لكم فإني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا في موقفي هذا.

أيها الناس، إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد. فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، إن ربا الجاهلية موضوع وأن أول ربا أبدأ به ربا عمي العباس بن عبد المطلب. وإن دماء الجاهلية موضوعة وأول دم أبدأ به دم عامر بن ربيعة بن الحارث. وغم مآثر الجاهلية موضوعة غير السدانة والسقاية. والعمد قود وشبه العمد ما قتل بالعصا والحجر وفيه ألف بعير، فمن زاد فهو من أهل الجاهلية. أيها الناس إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم هذه ولكنه رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم.

أيها الناس أن النسئ زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً لتواطئوا عدة ما حرم الله وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض وإن عدة شهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق الله السموات والأرض، منها أربعة حرم، ثلاث متواليات وواحد فرد، ذو

القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب الذي بين جمادي وشعبان، ألا بلغت ؟ ... اللـهم أشهد.

أيها الناس أن نسائكم عليكم حقاً ولكم عليهن حق، أن لا يوطئن فرشكم غيركم ولا يدخلن أحداً تكرهونه بيوتكم إلا بأذنكم، ولا يأتين بفاحشة فإن فعلن فأن اللـه أذن لكم أن تعضلوهن وتهجروهن في المضاجع وتضربوهن ضرباً غير مبرح، فإن انتهين وأطعنكم فعليكم رزمتهن وكسوتهن بالمعروف وإنما النساء عندكم عوان لا يملكن لأنفسهن شيئاً أخذتموهن بأمانة اللـه واستحللتم فروجهن بكلمة اللـه فاتقوا اللـه في نسائكم واستوصوا بهن خيراً، ألا هل بلغت ؟ ... اللـهم اشهد .

أيها الناس، إنما المؤمنون أخوة لا يحل لامرئ مال أخيه إلا عن طيب نفس منه، ألا هل بلغت ؟ اللـهم أشهد ...

فر ترجعن بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فإني قد تركت فيكم ما أخذتم به لم تضلوا بعده، كتاب اللـه، ألا هل بلغت ؟ اللـهم أشهد ...

أيها الناس أن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، أكرمكم عند اللـه اتقاكم، ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى. ألا هل بلغت ؟ اللـهم أشهد ...

فليبلغ الشاهد منكم الغائب (قالوا نعم). قال :

فليبلغ الشاهد منكم الغائب. أيها الناس : إن اللـه قد قسم لكل وارث نصيبه من الميراث ولا تجوز لوارث وصيته ولا تجوز وصية في أكثر من الثلث، والولد للفراش والعاهر الحجر. ومن أدعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة اللـه والملائكة والناس أجمعين لا يقبل من صرف ولا عدل.

والسلام عليكم .

المصدر:

الجاحظ، أبي عمرو عثمان عمرو بن بحر : البيان والتبيين، جزء2 طبعة 5

سابعاً : الخلافة الراشدية

ميلادي	هجري	الأحداث
633	12	وفاة الرسول (ص) ـ خلافة أبو بكر الصديق
634	13	خلافة عمر بن الخطاب
635	14	معركة القادسية، فتح القدس، تأسيس البصرة، فتح دمشق
638	17	تأسيس الكوفة ـ أتمام فتح الشام والعراق
640	20	فتح مصر
641	21	معركة نهاوند ـ فتح فارس
643	23	وفاة عمر بن الخطاب ـ خلافة عثمان بن عفان
650	30	جمع القرآن في مصاحف
655	35	وفاة عثمان بن عفان ـ خلافة علي بن أبي طالب
656	36	معركة الجمل
661	40	وفاة علي بن أبي طالب / نهاية الدولة الراشدية

استمرت دولة الخلافة الراشدية قائمة لمدة :28 سنة ، 8 أشهر، 17 يوماً تأسست في المدينة المنورة ثم انتقلت إلى الكوفة في عهد الخليفة الراشدي الرابع علي بن أبي طالب.

المصادر:

أمين، أحمد : فجر الإسلام طبعة 10 بيروت / 1969

المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر طبعة 5 بيروت / 1983

ثامناً : استخلاف أبو بكر الصديق لعمر بن الخطاب

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجاً منها، وأول عهـده بالآخرة داخلاً فيها، حيث يؤمن الكافر ويـوقن الفـاجر ويصـدق الكـاذب : وإني أسـتخلف فيكم بعدي عمر بن الخطاب فاسمعوا وأطيعـوا وأني لم آل الـلـــه ورسـوله ودينـه ونـفسي وإياكم خيراً. فإن عدل فذلك ظني به وعلمي فيه، وإن بدل فكل أمرؤ ما أكتسـب والخـير أردت ولا أعلم الغيب، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب سينقلبون صدق الـلـه العظيم

المصدر :

السامرائي، يونس الشيخ إبراهيم : الكرام البررة في أخبار العشرة المبشرة ص48

تاسعاً : وثيقة الأمان لأهل القدس. أعطاه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب638 م

بسم اللـه الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبد اللـه، عمر أمير المؤمنين أهل أيلياء (القدس) من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صلبانهم ولا من شيئ من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن أيلياء معهم أحد من اليهود.

وعلى أهل أيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل المدائن وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منها فإنه آمن على نفسه وعلى ماله حتى يبلغوا مأمنهم. ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل أيلياء من الجزية. ومن أحب من أهل أيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبانهم، فإنهم آمنون على أنفسهم حتى يبلغوا مأمنهم. ومن كان بها من أهل الأرض ، فمن شاء منهم قعد، وعليه مثل ما على أهل أيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله، لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصدوا حصادهم. وعلى ما في الكتاب عهد اللـه وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية.

كتب وحضر سنة 15 لـلـهجرة وشهد على ذلك

عمر بن الخطاب

خالد بن الوليد عمرو بن العاص عبد الرحمن أبو عوف معاوية بن أبي سفيان

المصدر: جلة الجيل: العدد 10 /تشرين الأول ـ أكتوبر/1981

عاشراً : وثيقة هدنة صفين

بسم اللـه الرحمن الرحيم

هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وشيعتهما فيما تراضيا به من الحكم بكتاب اللـه وسنة نبيه قضية علي على العراق ومن كان من شيعته، من شاهد ومن غائب، وقضية معاوية على أهل الشام ومن كان من شيعته من شاهد أو غائب.

رضينا أن ننزل عن حكم القرآن فيما حكم وأن نقف عن أمره فيما أمر، و أنه لا يجمع بيننا حكماً فيما اختلفنا فيه، من فاتحته إلى خاتمته، نحي، ما أحيا ونميت ما أمات.

إن علياً وشيعته رضوا أن يبعثوا عبد اللـه بن قيس ناظراً وحاكماً، ورضي معاوية وشيعته أن يبعثوا عمرو بن العاص ناظراً وحاكماً، وأنهم أخذوا عليهما عهد اللـه وميثاقه. وأعظم ما أخذ اللـه على أحد من خلقه، ليتخذن من الكتاب فيما بعث له لا يعدوانه إلى غيره من الحكم بما وجداه فيه مسطوراً وما لم يجداه مسمى في الكتاب رداه إلى سنة رسول اللـه الجامعة، فإن لم يفعلا برئت الأمة من حكمهما ولا عهد لهما ولا ذمة. والناس آمنون على أنفسهم وأهلهم وأموالهم إلى انقضاء مدة الأجل والسلاح موضوع، والسبل مخلاة والغائب والشاهد من الفريقين سواء في الأمن. وعلى الأمة عهد اللـه وميثاقه على التمام والوفاء بما في هذا الكتاب، وهم يد على من أراد فيه إلحادا وظلماً، أو حاول له نقضاً.

فأما المكان فموقع عدل بين أهل العراق أهل الشام يتفق عليه الحكمان وأما الموعد فإلى انسلاخ رمضان، إلا أن يرى الحكمان تعجيله أو تأجيله، فإن عجلاه فلهما ذلك وإن أجلاه فغاية الأجل انقضاء الموسم يجب عليهما الحكم خلاله وإلا كان للمسلمين أن يعودوا إلى أمرهم الأول من الحرب دون لشروط لفريق على فريق.

حكم

أبو موسى الشعري

المصدر:

عبد المقصود، عبد الفتاح : الإمام علي بن أبي طالب الجزء 5 ص122

حادي عشر : استخلاف عمر بن عبد العزيز

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

هذا كتاب من عبد الـلـه سليمان بن عبد الملـك أمـير المـؤمنين إلى : عمـر بـن عبـد العزيز إني قد وليته الخلافة من بعدي، ومن بعده ليزيد بن عبد الملك، فأسمعوا له أطيعوا الـلـه ولا تختلفوا فيطمع فيكم .

المصدر :

خالد، خالد محمد : خلفاء الرسول ص545

أثنا عشر: وثيقة خلع الخليفة العباسي محمد الأمين

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

أما بعد ، فإن المخلوع وإن كان قسيم أمير المؤمنين في البيت واللحمـة، فقـد فـرق حكم الكتاب والسنة بينه من الولاية والحرمة لمفارقته عصمة الـدين وخروجـه مـن الأمـر الجمع للمسلمين

المصدر:

فوزي، د.فاروق عمر : تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية ص114

ثلاثة عشر: الخلافة الأموية

ميلادي	هجري	الأحداث
661	41	خلافة معاوية بن أبي سفيان
679	49	خلافة يزيد بن معاوية
		خلافة معاوية بن يزيد. حكم 40 يوماً (مات بدون ولي للعهد)
682	63	خلافة مروان بن الحكم
684	65	خلافة عبد الملك بن مروان
705	86	خلافة الوليد بن عبد الملك
714	96	خلافة سليمان بن عبد الملك
717	99	خلافة عمر بن عبد العزيز بن مروان
719	101	خلافة يزيد بن عبد الملك
724	106	خلافة هشام بن عبد الملك
743	126	خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك
		خلافة إبراهيم بن الوليد
745	128	خلافة مروان بن محمد
749	132	سقوط الخلافة الأموية

استمرت الخلافة الأموية وعاصمتها دمشق 90 سنة 11 شهراً

المصادر :

أمين، أحمد : فجر الإسلام طبعة 10 بيروت / 1969

المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر طبعة 5 بيروت / 1983

أربعة عشر: الخلافة العباسية

ميلادي	هجري	الأحداث
750	132	خلافة أبو العباس عبد اللـه بن محمد بن علي بن عبد اللـه بن العباس
754	136	أبو جعفر المنصور
775	158	محمد المهدي
785	169	موسى الهادي
786	170	هارون الرشيد
809	193	الأمين
813	198	المأمون
833	218	المعتصم
842	277	الواثق
847	232	المتوكل (قتل)
861	247	المنتصر (قتل مسموماً) ...بدء مرحلة سيطرة العسكريين المرتزقة
862	248	المستعين
866	252	المعتز (خلع وقتل)
869	255	المهتدي (خلع وقتل)
870	256	المعتمد *** فترة انتعاش مؤقتة
892	279	المعتضد***
902	289	المكتفي ***
		أبن المعتز
908	295	المقتدر (قتل)
932	321	القاهر (سملت عيناه وخلع)
934	322	الراضي (توفي بلا ولي للعهد)
940	329	المتقي لـلـه (سملت عيناه وقتل)
944	333	المستكفي باللـه (خلع) نهاية، عهد المرتزقة/ حلول المرحلة البويهيه

945	334	المطيع للـه
983	363	الطائع للـه
1001	381	القادر باللـه
1042	422	القائم بأمر اللـه انتقال السلطة من البويهيين إلى السلاجقة
		المقتدي
		المستظهر
1122	512	المسترشد
1149	529	الراشد
		المقتفي
1175	555	المستنجد
		المستضئ
1189	575	الناصر نهاية سلطة السلاجقة
1225	622	الظاهر
1226	623	المستنصر
1258	655	المستعصم قتل على يد هولاكو

استمرت الخلافة العباسية 508 حكم فيها 39 خليفة انتقلت فيها العاصمة بين :

الكوفة ـ الهاشمية ـ هاشمية الأنبار ـ بغداد ـ سامراء ـ دمشق ـ سامراء ـ بغداد

المصادر:

المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر طبعة 5 بيروت / 1983

فوزي، د.فاروق عمر : تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية بغداد/ ـــ

فوزي، د.فاروق عمر : الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية بغداد/1974

مصادر الكتاب

1. الأحمد، د.سامي سعيد : الرعامسة الثلاثة الأوائل، بغداد/ 1988
2. أبو زهرة، الشيخ محمد : الإمام جعفر الصادق، القاهرة.
3. أبو زهرة، الشيخ محمد : الإمام أبو حنيفة، مقال في العربي الكويتية، 17/1961
4. البوطي، د.محمد سعيد رمضان : فقه السيرة، طبعة 7 ، بغداد/1980
5. القدسي، الشيخ أحمد بن قدامة : مختصر منهاج القاصدين، بغداد/1980
6. الشهرستاني، محمد عبد الكريم أحمد : الملل والنحل، طبعة 7 ، بيروت/ ـ
7. الشاوي، عبد المجيد : مقال في صحيفة القادسية البغدادية، 15 / شباط/1995
8. أبن تيمية، تقي الدين : السياسة الشرعية، بغداد/1991
9. أبن هشام، محمد بن عبد الملك : السيرة النبوية، بغداد/1986
10. أبن كثير، إسماعيل الدمشقي : تفسير القرآن العظيم، بيروت/1979
11. أمين، أحمد : فجر الإسلام طبعة 10 ، بيروت/1969
12. أدهم، علي : صقر قريش، بيروت/1974
13. أفلاطون : الجمهورية ، بغداد/1986
14. آيمار، أندريه، إبوايه، جانين: تاريخ الحضارات العام،الشق واليونان القديم، بيروت/1964
15. بابي، جان بابي : القضايا الرئيسية للاقتصاد الرأسمالي، بغداد/ ـ
16. بهنسي، د.عفيف : تدمر مقال في العربي الكويتية ، ديسمبر/1981
17. تشوردوم، البروما : حرية الاعتقاد في أسبانيا الإسلامية، آفاق عربية، بغداد 9/1979

18. التكريتي، د.ناجي : فضيلة الاعتدال بـين أرسـطو و مسـكويه، آفـاق عربيـة، بغـداد /1979

19. جب، هاملتون : دراسات في الحضارة الإسلامية ، بيروت/1974

20. الجنـابي، د.خالـد جاسـم:تنظـيمات الجـيش العـربي الإسـلامي في الـعصر الأمـوي، بغداد/1984

21. جلال الدين المحلي/ جلال الدين السيوطي : تفسير الجلالين، بيروت/ـ

22. الجابري، د.علي حسين : الدولة بين الفلسفة والسياسة، آفاق عربي، 6/1995

23. جماعة من العلماء : سيرة سيد المرسلين، طبعة 2 ، بيروت/1979

24. الجاحظ، أبي عثمان عمرو : البيان والتبيين، طبعة5 ، القاهرة/1985

25. حوراني، ألبرت : الفكر العربي في عصر النهضة، طبعة3 ، بيروت/1977

26. خالد، خالد محمد : خلفاء الرسول، بغداد/986

27. بوستغيت، نيكولاس : حضارة العراق وآثاره، بغداد/1991

28. خطاب، اللواء الركن محمود شيت : فتح بخارى، العربي الكويتية، 270/1981

29. الـداقوقي، د.إبـراهيم : القواعـد الأساسـية للغـة التركيـة، دراسـة في تـاريخ اللغـة، بغداد/1984

30. الدباغ، د.ضرغام : أشهر الخطب في تاريخ العرب والإسلام، بغداد/1985

31. الدباغ، د.ضرغام : قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، بغداد/1986

32. سوسه، د.أحمد : حضارة العرب ومراحل تطورها، بغداد/1979

33. السامرائي، يونس الشيخ إبراهيم : الكرام البررة في أخبار العشرة المبشرة، بغداد/1988

34. سباين، جورج : تطور الفكر السياسي، القاهرة/1971

36. سابق، السيد : فقه السنة طبعة 3 ، بيروت/1977

37. صالح، مدني : السياسة الفارابية، آفاق عربية ، آذار/1992

38. صالح، د.غانم : الفكر السياسي القديم ، جامعة بغداد

39. طبارة، عفيف عبد الفتاح : روح الدين الإسلامي، طبعة 18 ، بيروت/1979

40. الطعان، د.عبد الرضا : الفكر السياسي في العراق القديم، بغداد/ ـ

41. الطبطبائي، العلامة محمد حسين : الميزان في تفسير القرآن، بيروت/1973

42. عبد الباسط، الشيخ بدر المتولي:اجتهاد الرسول في الأمور التشريعية، العربي162/1972

43. عبد المقصود، عبد الفتاح : الإمام علي بن أبي طالب، القاهرة/ ـ

44. عنان، محمد عبد الله : الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، طبعة2 ، القاهرة/1959

45.عجيل،د.محسن فياض : الروح القومي في قصص تاريخ اليمن القديم آفاق عربية1987-

46. العقاد، عباس محمود : عبقرية عمر، بيروت/1966

47. العربي، القاضي أبو بكر : العواصم من القواصم ، بغداد/1990

48. علي، سيد أمير : مختصر تاريخ العرب، طبعة4 ، بيروت/1981

49. عمارة، مصطفى محمد : جواهر البخاري، بغداد/1983

50. عمارة، د.محمد : الانفتاح العربي على الحضارات العربي الكويتية، 351/1988

51. علي بن أبي طالب : نهج البلاغة ، بغداد/

52. عماش، الفريق الأول الركن صالح مهدي : عمرو بن العاص، بغداد/1970

53. العلي، د. صالح أحمد : محاضرات في تاريخ العرب، بغداد/1981

54. غاتشيف، غيورغي : الوعي والفن، الكويت/1990

55. الغزالي، أبو حامد محمد : أحياء علوم الدين، دمشق/ ـ

56. الغزالي، أبو حامد محمد : المنقذ من الضلال، بغداد /1994

57. الغزالي، ابو حامد محمد : معرج القدس في مدارج معرفة النفس، بغداد/1990

58. فوزي، د.فاروق عمر : الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، بغداد/1974

59. فوزي، د.فاروق عمر : العراق والتحدي الفارسي، بغداد/1987

60. فوزي، د.فاروق عمر : العراق في عصور الخلافة العربية والإسلامية، بغداد/

61. قطب، سيد : في ضلال القرآن، بيروت/1978

62. قطب، محمد : شبهات حول الإسلام، بيروت/1979

63. قربان، د.ملحم : الحقوق الطبيعية ، بيروت/1983

64. قربان، د.ملحم : السياسة العمرانية، بيروت/1984

65. كاهن، كلود : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، بيروت/1972

66. الماوردي، أبي الحسن علي محمد : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بغداد/1989

67. محمد، د.فاضل زكي : التراث الفكري العربي الإسلامي آفاق عربية، 6/1995

68. المولى، محمد جاد الحق : قصص العرب، طبعة3 ، القاهرة/1956

69. **مجموعة من المؤلفين** : المنجد، طبعة27 ، بيروت/984

70. **مجموعة مؤلفين** : أطلس الوطن العربي والعالم، طبعة3 ، بيروت/1983

71. المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجوهر، طبعة 5بيروت/983

72. معروف، د.بشار : علي والخلفاء، بغداد / ـ

73. مصطفى، شاكر : التاريخ العربي والمؤرخون، طبعة 2 ، بيروت/1979

74. موسى، سلامة : أشهر الخطب ومشاهير الخطباء، بغداد/1991

75. مؤنس، د.محمد : محمد في أعماله العسكرية، العربي الكويتية، 1/1968

76. النووي، الإمام محي شرف الدين : شرح متن الأربعين، بغداد/ ـ

77. النووي،الإمام محي الدين أبو زكريا : شرح صحيح مسلم ، بيروت/

78. الهاشم، جوزف : الفارابي ، بيروت/ 1960

79. ويدجيري، إليان،ج : المذاهب الكبرى في التاريخ، بيروت/1972

80. الرميحي، د.محمد : الثقافة العربية، العربي الكويتية 11/1982

81. الراوي، د.فاروق ناصر : الأدب العراقي القديم، آفاق عربية، 4/19992

82. الراوي، د.عبد الستار عزالدين : منطق الفكر ومنهج العمل، آفاق عربية،6/1995

83. يوسف، شريف : أهم الصناعات العربية الإسلامية، آفاق عربية، 1/1975

* 1984 Autorenkollektiv : Duden Lexikon Mannheim

* Autorenkollektiv : Duden Leipzig 1969

*Hunke، Siegrid : Allahs Sonne uber dem Abendland Hamburg 1961

*Geschichte der Araber ، Teil 1 Leipzig 1971 : Rathmann، lothar

الفهرس





دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

تلفاكس: 5330508 6 962+

E.mail.academpub@yahoo.com





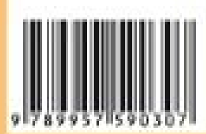
الرمال للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس: 08 05 533 6 962+

E.mail.alremalpub@live.com



9789957590307